جامعة الجزائر–2– أبو القاسم سعد الله
كلية العلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني 1962 – 1994

Algerian Support for the African National Congress and the Pan African Congress Party 1962- 1994

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء المعاصر

إعداد الطالب: إبراهيم عبد العالي

إشراف الأستاذة: فضيلة علاوي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصّفة
أ.د منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	رئيسا
د. فضيلة علاوي	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	مشرفة ومقررة
د. محمد لحسن الزغيدي	أستاذ محاضر – أ–	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
د. سعاد مصطفاوي	أستاذة محاضرة – أ–	جامعة الجزائر –2– أبو القاسم سعد الله	عضوا مناقشا
أ.د محمد بوعشة	أستاذ التعليم العالي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د. الهادي عامر	أستاذ محاضر – أ–	جامعة زيان عاشور – الجلفة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2022– 2023 م / 1444 – 1445 هـ

University of Algiers −2−
Faculty of Humanities
Department of History

Algerian Support for the African National Congress and the Pan African Congress Party 1962- 1994

A dissertation submitted for the degree of Doctarate in Contemporary Sub-Saharan African History

Student Preparation: **Abdelali Ibrahim**

Supervision Professor: **Alaoui Fadila**

Dissertation Commitee

Name and Surname	Academic Rank	University	Role
Moncef Bakai	Professor of Higher Education	University of Algiers -2-	Committee Chair
Fadila Alaoui	Lecturer Professor - A	University of Algiers -2-	Supervisor and Discussant
Mohamed Lahcen Zeghidi	Lecturer Professor - A	University of Algiers -2-	Internal Discussant
Souad Mostefaoui	Lecturer Professor - A	University of Algiers -2-	Internal Discussant
Mohamed Bouacha	Professor of Higher Education	National Graduate School of Political Science	External Discussant
Alhadi Amer	Lecturer Professor - A	University of Ziane Achour- Djelfa	External Discussant

Academic Year 2022/ 2023

شكر وعرفان

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، وما توفيقي إلا بالله.

أتوجه بخالص عبارات الشكر وأسمى معاني التقدير إلى **الدكتورة فضيلة علاوي** التي أشرفت على هذا العمل، فقد كانت توجيهاتها الصائبة ومراقبتها الدائمة لكل خطوة أتقدم بها في بحثي مهمة جدا. أشكرها على تعاملها معي بكياسة ولطف ولكن بتصميم وحزم، فقد وجدت فيها خصال المؤرخة المجدة والأستاذة المتواضعة.. وهذا ما جعلها بحق نموذج للأستاذة الجزائرية بخلقها وسلوكها وعلمها وعملها.

أداءا لواجب الدراسة واعتراف بفضلهما وإقرارا لعلمهما وخدماتهما، أتوجه بالشكر لكل من أستاذي الفاضل **البروفيسور منصف بكاي والبروفيسور بوعزة بوضرساية،** اللذان كانا لا يترددان في توجيهي ونصحي وتشجيعي على إتمام العمل، وهذا ما سمح لي أن أركز جهودي لإنهاء الأطروحة. ولقد لمست فيهما تواضع العلماء ونزاهة الباحثين وسعة أفق العارفين بقضايا التاريخ وتطوراته، فكانا نعم العالمان المتواضعان اللذان يفرضان الاحترام بثقافتهما الأكاديمية العميقة وإنتاجهما التاريخي المتميز ونظرتهما الإنسانية المحايدة، فكانا بحق نعم المعلمان وخير القدوة.

كل الشكر والعرفان لأساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة: **الدكتور محمد لحسن الزغيدي، والدكتورة سعاد مصطفاوي، والبروفيسور محمد بوعشة، والدكتور الهادي عامر** لتفضلهم علي بقبول مناقشة هذه الأطروحة، حرصا منهم على تقويم خللها والإبانة عن مواطن القصور فيها. فهم أهل للفضل والخير والشكر.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى والديّ الكريمين أطال الله في عمرهما.

إلى أختي الغالية التي طالما كانت عونا لي.

إلى البروفيسور رضا بن علال والأستاذ رضا شرقي والأستاذ محمد قطافي.

إلى شهداء الجزائر.

قائمة المختصرات

الاختصار	المدلول باللغة الأجنبية	المدلول باللغة العربية
ANC	African National Congress	المؤتمر الوطني الإفريقي
PAC	Pan-Africanist Congress	المؤتمر البانافريكاني
USMA	Unity Movement of South Africa	حركة الوحدة لجنوب إفريقيا
BPC	Black People's Convention	مؤتمر الشعب الأسود
NUSAS	National Union of South African Students	الاتحاد الوطني لطلبة جنوب إفريقيا
SASO	South African Student's Organisation	منظمة طلبة جنوب إفريقيا
CODESA	The Convention for a Democratic South Africa	مؤتمر جنوب إفريقيا الديمقراطية
CPSA	Communist Party of South Africa	الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا
SWAPO	South-West Africa People's Organisation	منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا
RENAMO	Resistência Nacional Moçambicana (Mozambican National Resistance)	المقاومة الوطنية الموزمبيقية
UNITA	National Union for the Total Independence of Angola	الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا
UDF	United Democratic Front	الجبهة الديمقراطية المتحدة

مقدمة

يفرض الواقع الإفريقي بتأزماته وخلافاته وإحباطاته على المثقف الإفريقي أن يستعيد ذاكرته التاريخية ويستحضر الماضي ليسترجع ثقته بحاضره، فيستعيد اعتزازه بماضيه وتفاؤله بمستقبله ليعيد إلى الواقع تلك الصور المشرقة من مظاهر التضامن والتآزر والتلاحم التي عاشتها الشعوب الإفريقية والتي مكنتها من تحقيق مكاسب تاريخية غيّرت مجرى التاريخ الإفريقي المعاصر، ولقد كان نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ضد نظام الميز العنصري أبرز تلك الصور المشرقة في تاريخ الشعوب الإفريقية، التي هزت الضمير الإفريقي وكانت حافزا له على تأكيد روابط الأخوة والتضامن والشعور بوحدة المصير.

وقد كان للجزائر دور بارز في الدعم والتأييد والمساندة، سواء من رؤسائها أو نخبها أو شعبها، فلم تبخل بالدعم والتأييد ولا المساندة المعنوية، مع أنها كانت في بداية نهضتها غداة استرجاع استقلالها، حيث سجلت الجزائر صفحة مجيدة في سجل التضامن الإفريقي، باحتضانها لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) وحزب المؤتمر البانافريكاني (PAC) حركتي التحرير الأساسيتين في جنوب إفريقيا وقدمت لهما العون والمساندة في وقت كانا يخوضان فيه معركة مصيرية لتحرير الوطن واستعادة السيادة وإثبات حق الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا كشعب يستحق الحرية والكرامة، في وجه عدو شرس دمر مقوماتهم الحضارية ودعائمهم المادية وحاول جاهدا القضاء على نضالهم بكل الأسلحة وشتى الوسائل.

وجدت الحركة الوطنية التحررية الجنوب إفريقية الممثلة بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني لدى حكومة وشعب الجزائر كل المساندة والمعاضدة على كافة الأصعدة السياسية والمعنوية والإعلامية، فقد انتهجت الجزائر مواقف متشددة جدا تجاه كل ما يتعلق بمحاربة التمييز العنصري على جميع

المستويات القارية والدولية، وبالإضافة إلى الدعم الدبلوماسي والعسكري والمالي، قامت الجزائر بدعم المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني ثقافيا وإعلاميا مستفيدة من تجربتها الطويلة في النضال والمقاومة ضد الإمبريالية الفرنسية.

إن الذي دفعني إلى اختيار الموضوع الموسوم بـ الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الافريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994) هو جملة من الأسباب يمكن أن نجملها في النقاط التالية:

- قلة الأبحاث والدراسات التي تعتني بدور الجزائر في تحرير إفريقيا بصفة عامة وجنوب إفريقيا بصفة خاصة، حيث كانت كل الدراسات الأكاديمية تجعل منها فصولا لدراسة موقف الجزائر من الحركات التحررية في العالم، ولذلك وجدت أن الاهتمام بالدبلوماسية الجزائرية ورجالها، وموقف الجزائر من قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا هو اهتمام يفرضه الفراغ الملحوظ في المكتبة التاريخية الجزائرية حول هذه الحقبة.
- إحياء عمل وجهود الكثير من رموز الدبلوماسية الجزائرية الذين ساهموا كثيرا في صياغة مبادئ السياسة الخارجية للجزائر خاصة وأن الاهتمام عند الكثير من الباحثين كان منصبا على الأقطاب متجاوزا عن قصد وعن غير قصد الكثير من الأعلام الذين تعرضوا للإهمال.
- إعادة الاعتبار لعهد الدبلوماسية الجزائرية المتألقة لإعطاء تلك المجهودات والنشاطات السياسية الموفقة حقها والكشف عن الصلة الوثيقة التي تربطها بمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 المباركة. حيث أن المتصفح لمختلف الوثائق الخاصة بجوانب السياسة الخارجية للجزائر في مختلف مراحل تطورها ابتداء من مرحلة ثورة التحرير، يستنتج أن من أهم مميزات السياسة

الجزائرية أنها اتسمت بالطابع النضالي، الأمر الذي جعل العديد من الملاحظين يصفها بـ "دبلوماسية المواجهة".

- تعتبر قضية الاستيطان الأوربي والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا من أقسى أنواع العنصرية والاستعمار وأشرسه في إفريقيا والعالم. وقد كان التصدي لمقاومة العنصرية يحتاج إلى جهود هائلة لم يكن للشعب الإفريقي هناك القدرة عليها ما لم يتلق السند الإفريقي لدول القارة الإفريقية والقوى المعادية للاستعمار، وقد كانت الجزائر من أوائل وأكبر هذه الدول التي قدمت له الدعم.
- محاولة تقديم إسهام تاريخي نابع من موقف الباحث الجزائري من القضايا التي تتصل بتفاعل الجزائر ببعدها الإفريقي ومتجاوب مع أوضاع الجزائر وظروفها ومعبر عن اهتمامها، بهدف الوصول بمثل هذه الدراسات إلى نظرة جديدة لقضايا التاريخ الإفريقي غير متأثرة بأوضاع القارة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطبع حياة شعوبها وسلوك حكامها، وبذلك يصبح للجزائر إسهامها التاريخي المتميز في التراث التاريخي الإفريقي المشترك. مما يؤكد تلاحمها مع القارة التي تنتسب إليها، ويوفر في نفس الوقت للمؤسسات العلمية الجزائرية، بفعل هذا الاسهام، دراسات تاريخية مختصة فيما يتعلق بتاريخ الأقطار الإفريقية وما يجمعها بالجزائر.

انطلاقا من هذه القناعات التاريخية وضعت الإشكالية التالية: كيف استطاعت الجزائر رغم حداثة استقلالها أن توظف عقيدتها الثورية التحررية لدعم التضامن في الكفاح ضد التمييز العنصري في جنوب إفريقيا؟ وما هي مظاهر التأييد السياسي والدبلوماسي والدعم العسكري واللوجيستيكي وحتى الإعلامي والثقافي الذي حظي به

حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني لدى رؤساء الجزائر ونخبها وشعبها؟

وتقتضي الإجابة على هذه الإشكالية الرئيسية الإجابة عن إشكاليات فرعية وهي كما يلي: ما هي أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وبعدها الإفريقي؟ وهل حظي العمل الدبلوماسي الجزائري بمكانة مرموقة خلال الفترة المدروسة؟ ما هي أصول الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا؟ وما هي مظاهر الدعم الجزائري لحزبي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني حركتي التحرير الأساسيتين في جنوب إفريقيا؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، سوف نحاول في هذه الأطروحة تفسير الأحداث واستخلاص النتائج، وذلك قصد التوصل قدر المستطاع إلى إزالة الكثير من الغموض الذي يكتنف مثل هذه الدراسات التي لها علاقة بالمواقف الجزائرية والدور الذي لعبته الجزائر في تحرير إفريقيا بصفة عامة وجنوب إفريقيا بصفة خاصة.

هذا وحتى يمكن الإلمام بجوانب الموضوع والخروج منه بنظرة متكاملة، ارتأيت تقسيم هذه الأطروحة إلى مقدمة وست فصول وخاتمة تكون عبارة عن حوصلة عامة للدراسة ومجموعة من الملاحق والصور التاريخية.

يتناول الفصل الأول بالدراسة والتحليل جذور السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا وتطورها. فهذا الفصل يسلط الأضواء على البعد الإفريقي للثورة الجزائرية، ويبرز الانتماء الإفريقي للجزائر، وكذا المصير المشترك الذي يجمع شمال إفريقيا بإفريقيا جنوب الصحراء. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تجاه إفريقيا التي ارتكزت على الدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها

ومواصلة الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والأبارتايد والصهيونية. كما لم تغفل مختلف مواثيق الثورة والدساتير الجزائرية مسألة التضامن ووحدة الشعوب الإفريقية.

وخصصت الفصل الثاني لدراسة وتتبع أصول الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا والقوى السياسية المؤثرة فيها. من خلال دراسة نشأة وتطور كل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني مع التوقف الطويل عند العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تبلور الفكر التحرري لهذين الحزبين مع التركيز على سياساتهما الخارجية ونقاط الخلاف بينهما.

أما الفصل الثالث فيتعلق بمظاهر الدعم العسكري واللوجيستيكي الذي حضي به المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني لدى رؤساء الجزائر ونخبها، من خلال نشاط قسم حركات التحرر التابع لحزب جبهة التحرير الوطني، ومن خلال استقبال الجزائر لمناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني للتدريب في مؤسساتها العسكرية، وتوفير كل الظروف المادية والمعنوية الملائمة لهم.

ويرصد الفصل الرابع مظاهر التأييد السياسي والدبلوماسي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على مستوى المنظمات الدولية، العالمية والإقليمية، العامة والمتخصصة، خاصة منظمة الوحدة الإفريقية من خلال لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية المساندة لحق الشعوب في تقرير مصيرها والتي كان للجزائر دور كبير في تأسيسها. ومن خلال أروقة ومنابر منظمة الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز.

أما الفصل الخامس فيتعلق بالدعم الإعلامي والثقافي الذي قدمته الجزائر للمؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني من خلال بث صوت نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا من الجزائر عبر إذاعتها وتلفزيونها وصحافتها، ومن خلال بلورة

الفكر الثوري التحرري والوحدوي للشعوب الإفريقية عن طريق تنظيم المهرجانات الثقافية الدولية والوطنية والنشاطات العلمية والفكرية للجامعات والنوادي والجمعيات الجزائرية.

وجاء الفصل السادس والأخير ليرصد نجاح الحركة الوطنية التحررية الجنوب إفريقية في تفكيك نظام الفصل العنصري، ودفع عملية الانتقال الديمقراطي في جنوب إفريقيا باتجاه حكم الأغلبية الإفريقية لأول مرة، حيث تبلور دور الجزائر بشكل ملموس مرة أخرى عندما تطوعت بإرسال عدد من خبرائها يتقدمهم وزير خارجيتها الأسبق الأخضر الإبراهيمي للمشاركة ضمن مراقبي الأمم المتحدة في مراقبة عملية الانتخابات التي جرت في أفريل 1994. كما خصصت في آخر هذا الفصل نقطة مهمة تفصح عن شعور الجنوب إفريقيين وإحساسهم إزاء مواقف الجزائر حكومة وشعبا، كل ذلك بالرجوع إلى ما توفر لدينا من الوثائق الأرشيفية والمذكرات الخاصة والتقارير الدبلوماسية، بالإضافة إلى المعلومات والانطباعات التي أمكن الحصول عليها من بعض الأشخاص الذين عاشوا الأحداث وتأثروا بها.

اعتمدت في معالجتي للموضوع على المنهج التاريخي، الذي يقوم على جمع مادة الأحداث والحقائق التاريخية، وفحصها ونقدها وتحليلها، والتأكد من صحتها، وعرضها وترتيبها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها. قصد فهم طبيعة الدعم الجزائري للمؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني حركتي التحرير الأساسيتين في جنوب إفريقيا، والعمل على إبراز عظمة الثورة الجزائرية ودبلوماسيتها العبقرية وامتدادها واستمراريتها مع استرجاع الجزائر لاستقلالها، وكم افتكت من احترام وإعجاب العدو والصديق في العالم، وكم كانت قدوة لعدد من حركات التحرير الإفريقية، وكم كانت ملتزمة بمحاربة الاستعمار وكل أشكال الميز العنصري. ولم يكن هدف ذلك

المبالغة في دور الجزائر في إنهاء الحكم العنصري في جنوب إفريقيا وإنما كان الهدف ومازال هو ذكر هذا الدور التاريخي القوي الذي حاول بعض المراقبين والمحللين بل والساسة في العالم تجاهله سواء عن عمد أو دون قصد.

تنوعت المادة التاريخية التي اعتمدت عليها في إنجاز هذه الأطروحة، من وثائق أرشيفية ومذكرات شخصية وشهادات حية، وصحف وجرائد ودوريات، ومراجع ودراسات أكاديمية ورسائل جامعية وملتقيات وندوات ومحاضرات متخصصة. ولقد تدرجت في توظيفها منهجيا كما يلي:

الوثائق الأرشيفية: إذ تمت معاينة العديد من الوثائق المتعلقة بموضوع محاربة التمييز العنصري على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية وهيئة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز والجامعة العربية، وكذا تقارير وزارة الخارجية الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني ومكاتب المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني في الجزائر وفي تنزانيا.

خطب الرؤساء وتصريحاتهم: خطب رؤساء الجزائر أحمد بن بلة وهواري بومدين والشاذلي بن جديد التي تم جمعها من طرف وزارة الإعلام والثقافة الجزائرية وصدرت في شكل أجزاء حسب فترات حكم كل واحد منهم، بالإضافة إلى خطب رؤساء جنوب إفريقيا نيلسون مانديلا وتابو مبيكي وجاكوب زوما المسجلة منها والمكتوبة.

الشهادات الحية: وقد تضمنت المقابلات الشخصية التي أجريتها مع عدد من المجاهدين والدبلوماسيين من أمثال: المجاهد نور الدين جودي، المجاهد صالح بن قبي، ومحمد ملايكة شقيق المجاهد الراحل جلول ملايكة، حيث كان لي شرف محاورتهم على هامش الملتقيات الوطنية التي عقدتها وزارة المجاهدين والندوات التاريخية التي عقدتها جريدة المجاهد.

الشهادات المكتوبة: شملت على وجه الخصوص مذكرات وزير خارجية الجزائر أحمد طالب الإبراهيمي الموسومة بـ "مذكرات جزائري" من الجانب الجزائري، ومذكرات مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني الذين تدربوا في الجزائر من الجانب الجنوب إفريقي، وعلى رأسهم مذكرات الزعيم نيلسون مانديلا والتي أورد فيها الكثير عن فترة تدريبه بالجزائر وخاصة الموسومة منها "بطريق طويل من أجل الحرية" و"حوار مع نفسي".

المراجع والدراسات السابقة: وهنا أخص بالذكر مقالات ومؤلفات الأستاذ الدكتور منصف بكاي وعلى رأسها كتابه القيم والفريد "دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية" والذي كان لي بمثابة خارطة الطريق للفهم الصحيح والبناء السليم والتحليل العميق لموضوع دراستي.

كذلك استفدت في دراستي للحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا من كتاب الدكتور الراحل إبراهيم نصر الدين الموسوم بـ "حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا"، وكتاب الأستاذ الراحل نعيم قداح والمعنون بـ "التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية"، بالإضافة إلى كتاب الدكتور وليد محمود عبد الناصر "مانديلا وجنوب إفريقيا بين الماضي والحاضر".

كما اعتمدت على عدد كبير من المراجع ذات العلاقة بموضوع الأطروحة والتي جلها باللغة الإنجليزية، وهي في معظمها أبحاث ودراسات أكاديمية أعدت في جامعات جنوب إفريقية وبريطانية تناولت تاريخ نضال الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا والمواقف الدولية منها.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهتني فقد تجلت بالدرجة الأولى في:

- شح المصادر ونقص المادة التاريخية، مما توجب علي العمل على تمثل واستيعاب المحتوى المعرفي لأهم الدراسات التاريخية المرتبطة بموضوع الأطروحة، بغض النظر عن مستواها العلمي وأطروحاتها الإيديولوجية وقناعاتها السياسية، وهو ما تطلب مني أولا رصد توجهات تلك الدراسات سواء كانت تسجيلا للأحداث أو تمجيدا للشخصيات أو معالجة للتطورات التاريخية المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم تكوين فكرة محددة عن تعامل تلك الدراسات مع واقع الحقيقة التاريخية ومواصفاتها النوعية ومفاهيمها الخاصة.
- صعوبة الخوض في تاريخ الجزائر المستقلة، وخاصة في مجال التعامل الدبلوماسي والتفاعل الدولي حيث يتوجب على الباحث الابتعاد عن منهج الدراسات التي تهتم بالمسائل الراهنة والقضايا المستقبلية، بحيث ينصب اهتمامه على معالجة المادة التاريخية دون التأثر بنتائجها الظاهرية وتأثيراتها الآنية وبعيدا عن إصدار الأحكام واستخلاص نتائج ذاتية أو نابعة من رأي شخصي.
- الوضع الوبائي العام بسبب جائحة فيروس كورونا، والذي قيد نشاطي البحثي جراء غلق المكتبات ومراكز البحث وعلى رأسها الأرشيف الوطني، وما صاحبه من وقف للرحلات الجوية الذي نتج عنه تجميد المنح الدراسية والرحلات العلمية على مستوى الجامعة ووزارة التعليم العالي. لكنني استطعت تجاوز هذا العائق بالإطلاع على العديد من الوثائق الأرشيفية والأبحاث العلمية من المواقع الإلكترونية العالمية رغم ارتفاع أثمانها.

الباب الأول: منطلقات تاريخية

الفصل الأول: جذور السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا وتطورها (1954- 1994)

الفصل الثاني: أصول الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا وتطورها (1912- 1960)

الفصل الأول

جذور السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا وتطورها

(1954 -1994)

1. البعد الإفريقي للثورة الجزائرية (1954- 1962)
2. أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962- 1994)

أولا: البعد الإفريقي للثورة الجزائرية 1954 – 1962

واكبت دبلوماسية الجزائر المكافحة النجاحات السياسية والعسكرية للقضية الجزائرية ولثورتها المجيدة عبر مختلف مراحلها، فقد اهتم قادة ثورة أول نوفمبر الخالدة منذ البداية، بالعمل الدبلوماسي موازاة مع العمل السياسي والعسكري لما له من أهمية بالغة في تحقيق النصر، من خلال تدويل القضية الجزائرية وجلب التعاطف العالمي مع معاناة الشعب الجزائري، وكسب التأييد الدولي على المستويين الرسمي والشعبي، وقد عهد بهذه المهمة إلى وفد قادة الجبهة في الخارج[1].

وبنفس عزيمة المجاهدين في الجبال، كانت عزيمة الدبلوماسيين الجزائريين في المحافل الدولية لا تعرف اللين ولا الاستكانة وأضحت العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية لا تخلو أجندتها من مناقشة القضية الجزائرية وثورتها المجيدة التي تحوّلت إلى أيقونة للتّحرر والانعتاق من الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين، فذاع صيتها وانتشر صداها عبر مختلف أصقاع المعمورة، واشتد الخناق على المستعمر الفرنسي، مما أدى بالجنرال ديغول إلى القول في إحدى تصريحاته: "بعد أن كان هدفنا هو قمع الجزائريين ... وبحكم دبلوماسيتهم المحكمة استطاعت أن تميل الكفة لصالحهم، ليسلط القمع علينا ونخسر أصدقاءنا والفضاء الدولي"[2].

وكان من الطبيعي أن ترتكز استراتجية جبهة التحرير في مجال التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية على حلفائها الطبيعيين[3]، وفي مقدمتهم الشعوب

---

[1] ساعد بوخالفة: "محطات مضيئة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية"، **مجلة الدبلوماسية**، وزارة الشؤون الخارجية، ع1، 2017، ص 11.

[2] نفسه.

[3] أندريه مندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007، ص 169.

الإفريقية، التي تربطها بهم علاقات تاريخية وحضارية وتجمعهم آفاق مستقبلية مشتركة[1].

لقد كان من الطبيعي على الدول الإفريقية أن تقف في صف الثورة الجزائرية التي ثارت ضد ظلم وطغيان الاستعمار الأوروبي، الذي تقاسمت معاناته وليله الطويل جل الشعوب الإفريقية، حيث أدركت بأن القضية الجزائرية ليست قضية الجزائريين وحدهم بل هي قضية كل الشعوب الإفريقية، وهذا ما عبر عنه المفكر والثائر فرانز فانون بقوله: " .. والشعب الجزائري يدرك تمام الإدراك أهمية المعركة التي يخوضها، وقد رفع منذ 1954 شعارا له: التحرير الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية ..." [2].

وقد نالت القضية الجزائرية حظها من الدعم والمساندة، في كل المؤتمرات والقمم الإفريقية، رغم مساعي فرنسا لعزل الثورة إفريقيا، من خلال تقسيم القارة ومحاولة استيعاب بعض الزعماء الأفارقة، ولعل الفضل في ذلك يعود إلى الدور الذي لعبته جبهة التحرير الوطني من خلال نشاطها الدبلوماسي من جهة، وإلى الدور الذي لعبه بعض الزعماء الأفارقة من جهة أخرى، أمثال الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والرئيس الغاني كوامي نكروما، ورئيس الحكومة الكونغولية باتريس لومومبا، هذا الأخير الذي صرحّ قائلا : "إن المشكل الجزائري بالنسبة لنا، هو مشكل القارة الإفريقية بكاملها، إن إفريقيا لا تحمل أي حقد للرجل الأبيض، وإنما تطالب بحقها في الكرامة والحرية مثل جميع البلدان"[3]. وفيما يلي نحاول إبراز البعد الإفريقي للثورة الجزائرية وتطور مواقف الدول الإفريقية منها 1954 – 1962.

---

[1] صالح حيمر: "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفروآسيوية 1955 – 1961"، **مجلة البحوث التاريخية**، ج2، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 173.

[2] نفسه.

[3] نفسه: 174.

1. البعد الإفريقي في مواثيق الثورة الجزائرية (1954 – 1962):

سنعمل فيما يأتي على استعراض البعد الإفريقي للثورة الجزائرية من خلال مواثيقها الرئيسية وهي: بيان أول نوفمبر، وتوصيات مؤتمر الصومام، وبرنامج طرابلس باختصار، لنبرز مدى كفاءة الرجال الذين قادوا ثورة التحرير، ورؤيتهم الواسعة للحاضر والمستقبل، وتفهمهم للأوضاع الداخلية والخارجية، وحرصهم الشديد على وحدة الأمة، ونظرتهم الشاملة للمشاكل، وعالمية تفكيرهم، وقدرتهم الكبيرة على احتواء القضايا، وتجنيدهم لكل أفراد الشعب الجزائري وراء المطلب الوطني الكبير، الحرية والاستقلال، وإجلاء جيش الاحتلال، وتقديم الحلول لكل القضايا والمشاكل الإقليمية والقارية.

1-1. بيان أول نوفمبر 1954:

مثل بيان أول نوفمبر 1954 بطاقة هوية للثورة التحريرية المجيدة، حيث أكد على أهداف ومساعي الثورة، وأبرز ملامح مسارها على المستويين الداخلي والخارجي، فكان بمثابة الإطار النظري والفكري للثورة، كما مثلت مبادئه خارطة الطريق بالنسبة للثوار، وقد أكد بيان أول نوفمبر على ملامح الدبلوماسية الثورية للجزائر من خلال نصه على:

- تدويل القضية الجزائرية.
- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.
- تأكيد الود والتعاطف تجاه جميع الأمم التي تساند القضية الجزائرية[1].

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير: منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص 11.

مثلت هذه البنود مقومات ومحددات السياسة الخارجية للثورة، وعلى أساسها نشطت دبلوماسية الثورة في المحافل الدولية والمؤتمرات القارية، لجعل القضية الجزائرية حقيقة مطروحة أمام العالم كله، بدعم من كل حلفاء الجزائر الطبيعيين[1]، وفي مقدمتهم الدول والشعوب الإفريقية[2].

لقد جاء بيان أول نوفمبر في وقت عرفت فيه حركات التحرر في العالم حركية وانتعاش جديدين، وتزامن مع تبلور فكرة التقارب والتضامن بين حركات التحرر الإفريقية، لتتعدد أبعادها وتتجاوز المناطق الجغرافية القطرية، ولتفتح الأبواب على مصراعيها أمام الشعوب الإفريقية من أجل التحرر والانعتاق[3].

ويمكن القول أن هناك تكامل واضح بين مبادئ الثورة الجزائرية التي جاءت في نداء أول نوفمبر وأهداف حركات التحرر الإفريقية، فقد حدث تكامل في النضال ضد الاستعمار وفي إرساء قواعد الاستقلال والحرية. وهذا ما نصت عليه مبادئ أول نوفمبر التي أكدت على بناء عالم يسوده الأمن والتعايش السلمي[4].

1-2. وثيقة الصومام 20 أوت 1956:

تعتبر قرارات وتوصيات مؤتمر الصومام من الوثائق الهامة لثورة أول نوفمبر التحريرية، كما تعتبر نتائجه خطوة عملاقة في مسيرتها وتقدمها إلى الأمام، وشملت الميادين العسكرية، والسياسية، والتنظيمية، والإيديولوجية، والدبلوماسية، والمستقبلية، ونصت على وضع نظام جديد لجيش التحرير، وتحديد أهداف الثورة من الحرب،

---

[1] النصوص الأساسية لجبهة التحرير: المصدر السابق، ص 12.

[2] صالح حيمر: المرجع السابق، ص 173.

[3] نفسه: ص 174.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي: منظمة الوحدة الإفريقية "التحدي والأمل"، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2000، ص 79.

ونظام جبهة التحرير، وهياكلها، والعلاقة بينها وبين جيش التحرير، وبين قادة الداخل وقادة الخارج[1].

ركزت وثيقة الصومام على البعد المغاربي والإفريقي للثورة تجسيدا لما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، وما رسمته المبادئ الأساسية للحركة الوطنية، في مسارها الوحدوي، انطلاقا من تجربتها الأولى في تأسيس النجم سنة 1926 وما سارت عليه الحركة في تطوراتها من بعد[2]، لكن الوثيقة حددت مجالات الوحدة الممكنة التجسيد الميداني دون المساس بخصوصية النظام الذي يختاره كل شعب لقطره[3].

كما حددت وثيقة الصومام مجالات العمل والدعاية، والإسناد السياسي والدبلوماسي والدولي الذي يجب أن يضطلع به الوفد الخارجي، مع الدول الصديقة وخاصة العربية والإفريقية[4]. وفي هذا الإطار ركزت الوثيقة على ضرورة كسب أكبر قدر ممكن من التأييد الدولي المادي والدبلوماسي، مع التركيز على النقاط التالية:

- إن الثورة الجزائرية غير موالية لا للقاهرة ولا للندن ولا لموسكو ولا لواشنطن.
- إن القضية الجزائرية هي قضية الشمال الإفريقي كله.
- العمل على حمل الدول الآفروآسيوية على رفع قضية الجزائر من جديد إلى هيئة الأمم المتحدة[5].

---

[1] يحي بوعزيز: رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، ج3، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 21.

[2] في هذا الموضوع ينبغي الرجوع إلى المؤتمر الرابع لطلاب شمال إفريقيا الذي انعقد بتونس سنة 1934 والذي تبنى عقيدة التوحيد التي وضعها مفدي زكرياء والتي جاء في بندها الأول: آمنت بالله ربا، وبالإسلام دينا وبالقرآن إماما وبالكعبة قبلة وبمحمد نبيا ورسولا وشمال إفريقيا وطنا واحدا لا يتجزأ. أنظر: محمد العربي الزبيري، المثقفون الجزائريون والثورة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، منشورات ANEP، 1995، ص 36.

[3] محمد لحسن الزغيدي: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956- 1962، ط4، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 202.

[4] نفسه.

[5] نفسه: ص 198.

وفي هذا الصدد يجب على جبهة التحرير الوطني أن تجعل قاعدة نشاطها في البلدان العربية والإفريقية. مع الحرص على استقلال الثورة استقلالا تاما[1].

لقد ضبطت وثيقة الصومام السياسة الخارجية للجزائر، حيث قدمت مبادئ تنظيمية وخطة سياسية ودبلوماسية أوجدت أسلوبا وتنظيما جديدا لإستراتجية الثورة على المستوى الخارجي، فقد أصبح لجبهة التحرير الوطني نشاط دبلوماسي مكثف في العالم يتجلى فيما يلي:

1. مكتب دائم في هيئة الأمم المتحدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية.
2. وفود وممثلين في البلاد الإفريقية والآسيوية.
3. وفود متنقلة في العواصم والتجمعات العالمية.
4. دعاية إعلامية خاصة المكتوبة منها[2].

وهكذا نصت وثيقة الصومام على أن علاقات الجزائر الخارجية وتعاملها الدبلوماسي، لا يمكن تصوره خارج الإطار العربي والإسلامي وبمعزل عن البعد الإفريقي وذلك لانتفاء شكل الدولة الجزائرية ولكون الجزائر جزء من فضاء حضاري يعبر عنه ويمثله تاريخها ومواقفها الأصيلة.

1-3. برنامج طرابلس جوان 1962:

اعتبر برنامج طرابلس السياسة الخارجية الوسيلة الثالثة لإنجاز مهام الثورة الديمقراطية الشعبية، فقد أشار برنامج طرابلس إلى أنها عامل أساسي في تدعيم الاستقلال الوطني وبلورة الشخصية الدولية للجزائر. ومن ثم، فهي تنطلق من موقف

[1] محمد لحسن الزغيدي: المرجع السابق، ص 198.

[2] نفسه.

الرفض الذي يدعو البلدان المستقلة حديثا إلى قطع كل ما يربطهم بالمستعمر السابق، وتتمحور أسس السياسة الخارجية حول مجموعة من المبادئ الثابتة وأبرزها[1]:

1- مناهضة الاستعمار والإمبريالية باعتبارهما آفة العصر وقوى الشر التي تمنع الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، وتبني مصالحها على الاستبداد بجميع أنواعه وعلى استغلال الإنسان للإنسان[2].

ولتحقيق هذا المبدأ، يرى برنامج طرابلس أن الجزائر مطالبة بالتضامن مع حركات التحرر في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وبالتعاون مع البلدان الاشتراكية ومع قوى التحرر في البلدان الاستعمارية والإمبريالية. وينبه البرنامج إلى أن النظام المذكور يعمل باستمرار على تغيير أساليبه وتليينها قصد التكيف مع الأوضاع الجديدة من أجل إبقاء سيطرته على الشعوب والمحافظة على مصالحه الاستراتيجية في جميع الميادين، ومن جهة ثانية يوظف حكومات عميلة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية كقواعد ومنطلقات لضرب قوى العدالة والتحرر في العالم. لأجل ذلك كله، فإن واجب الثورة الجزائرية يحتم عليها دعم حركة عدم الانحياز الإيجابي وتدعيم التحالف مع البلدان التي نجحت في بناء استقلالها الوطني وتحررت من السيطرة الأجنبية[3].

2- مساندة حركات النضال من أجل الوحدة في المغرب والوطن العربي وفي إفريقيا. وبهذا الصدد يدعو برنامج طرابلس إلى الاستفادة من التجارب الفاشلة وخاصة منها مؤتمر طنجة والوحدة السورية المصرية ومجموعة الدار البيضاء[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 250، 251.

[2] أنظر النصوص الأساسية لجبهة التحرير: مصدر السابق، ص 99.

[3] محمد العربي الزبيري: المرجع سابق، ص 251.

[4] أنظر النصوص الأساسية لجبهة التحرير: مصدر سابق، ص 100.

ونظرا إلى أن العمل الوحدوي هام وأساسي لتوسيع نطاق محاربة الإمبريالية، فإنه ينبغي إدراجه في إطار الاختيارات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية، وجعله ينبثق عن القوى الطلائعية والمنظمات الجماهيرية ويهدف قبل كل شيء إلى عزل الطبقات الحاكمة العميلة في بعض البلدان الإفريقية التي تشكل أكبر العراقيل والتي أصبحت متخصصة في تحويل مساعي الوحدة إلى شعارات ديماغوجية توظفها للإبقاء على مصالحها الخاصة التي هي في نفس الوقت مصالح الاستعمار والإمبريالية[1].

فمن هذا المنطلق، يؤكد برنامج طرابلس التقدم بخطوات ثابتة على طريق مرهون بمدى القدرة على تطوير المبادلات وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن المطلق[2].

3- دعم الحركات التحررية الإفريقية باعتبارها الامتداد الطبيعي لثورة التحرير في الجزائر إذ أن هدفها هو تصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم، لأجل ذلك فإن الجزائر المستقلة مطالبة بتقديم المساعدة الكاملة لجميع الشعوب التي تناضل فعلا في سبيل تحرير بلدانها وعلى وجه الخصوص شعوب جنوب إفريقيا وأنغولا وشرق إفريقيا[3].

4-النضال من أجل التعاون الدولي باعتباره أمرا ضروريا لتوظيف كافة المصادر المادية والبشرية من أجل التقدم وتحقيق السلام في العالم[4]، وبهذا الصدد يرى برنامج طرابلس أن دعم الروابط مع بلدان إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول

[1] أنظر النصوص الأساسية لجبهة التحرير: مصدر سابق، ص 101.

[2] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 252.

[3] أنظر النصوص الأساسية لجبهة التحرير: مصدر سابق، ص 102.

[4] محمد العربي الزبيري: مرجع سابق، ص 252.

على أساس المساواة والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والعمل المشترك مع القوى الديمقراطية في فرنسا خاصة سيؤهل الجزائر للقيام بمسؤوليتها على الصعيد الدولي ويجعلها قادرة على الإسهام بصفة إيجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية وفي العمل على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية وكل أشكال الاستعمار والإمبريالية[1].

لقد مثلت المبادئ التي أقرتها مواثيق الثورة بداية ببيان أول نوفمبر 1954 مرورا بمخرجات مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وانتهاء ببرنامج طرابلس جوان 1962 الأطر والضوابط الأساسية التي يتحرك على ضوءها العمل الدبلوماسي الجزائري في الساحة الإقليمية والدولية.

2. نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإفريقي:

2-1. مشاركة الحكومة الجزائرية المؤقتة في المؤتمرات الإفريقية:

أجرى زعماء ورؤساء الدول الإفريقية عدة لقاءات، وعقدوا عدة مؤتمرات، لدراسة ومعالجة القضايا الإفريقية وتنسيق المواقف واتخاذ القرارات حيالها، وقد تناولت هذه المؤتمرات قضية الثورة الجزائرية ونصرتها، وخاصة في ظل مشاركة وفود جبهة التحرير الوطني ثم الحكومة الجزائرية المؤقتة، ومساعيها الحثيثة في كسب تأييد ومساندة المؤتمرين. ونحن هنا سنقتصر على ذكر أهم القرارات والمواقف من الثورة الجزائرية دون الإطناب في شرح أسباب انعقاد ونتائج كل مؤتمر، وقراراته من مختلف المشاكل والقضايا الإفريقية آنذاك، محترمين التسلسل الزمني لهذه المؤتمرات.

[1] أنظر النصوص الأساسية لجبهة التحرير: مصدر سابق، ص 102.

أ. مؤتمر أكرا الأول (مؤتمر الحكومات الإفريقية 15 – 22 أفريل 1958):

يعتبر مؤتمر أكرا الأول للحكومات الإفريقية أول مؤتمر إفريقي يعقد على أرض إفريقية، ويتقابل فيه لأول مرة في تاريخ إفريقيا زعماء الدول الإفريقية المستقلة وقادة عدة حركات تحررية لتبادل الآراء حول تقوية أسس استقلالهم وتدعيم التعاون في شتى الميادين ومناقشة مشاكل القارة وبحث سبل تحرير بقية الأقطار الإفريقية التي لم تستقل بعد[1].

عقد المؤتمر في أكرا عاصمة غانا، من 15 إلى 20 أفريل 1958، بمبادرة من الرئيس نكروما، شاركت فيه ثمانية دول إفريقية مستقلة هي: غانا ومصر واثيوبيا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس. بالإضافة إلى وفد جبه التحرير الوطني، لبحث المسائل المتعلقة بالقارة والمواقف الدولية منها، كما يعدّ بداية لمرحلة جديدة للعلاقات البينية داخل القارة، مع دول العالم، وقد رفع المؤتمر شعارات: ارفعوا أيديكم عن إفريقيا، إفريقيا للإفريقيين[2]، أفريقيا حرة[3].

خرج المؤتمر بالعديد من القرارات، ولعل أهمها على الإطلاق القرار الثالث، الذي يخص المسألة الجزائرية، حيث طالب المؤتمر فرنسا بإنهاء القتال وسحب قواتها من الجزائر وبأن تعترف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وتقرير المصير، كما أوصى المؤتمر بأن تصدر حكومات الدول الإفريقية المستقلة تعليمات إلى ممثليها في الأمم

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، أنظر رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بالمؤتمرات الإفريقية حيث يمكنك مراجعة قرارات مؤتمر أكرا على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/sec02.doc_cvt.htm

[2] أعلن الرئيس الغاني كوامي نكروما شعارا للقارة الإفريقية هو "إفريقيا للإفريقيين"، وهو لا يعني استثناء الأجناس الأخرى، ولكن يعني فقط أن الإفريقيين، الذين يمثلون الأغلبية البشرية في إفريقيا، يجب أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم في دولهم. أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز: المرجع نفسه.

[3] نفسه.

المتحدة بأن يقوموا بتعريف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوضع في الجزائر وأن يطلبوا تأييدهم ومعونتهم للحصول على تسوية عادلة[1].

ب. مؤتمر طنجة (27 – 30 أفريل 1958):

يعد مؤتمر طنجة المنعقد في أفريل 1958 محطة بارزة في تاريخ الثورة الجزائرية وفي مشروع وحدة المغرب العربي، وقد أقرت خلاله الأحزاب والقيادات الرئيسية في البلدان المغاربية الثلاثة (جبهة التحرير الوطني وحزب الاستقلال المراكشي والحزب الدستوري التونسي) خطة مشتركة للتضامن مع الجزائر ولبناء وحدة مغاربية[2]، لطالما كانت حلم راود القادة الوحدويين أمثال الأمير الخطابي وعبد العزيز الثعالبي وعبد الحميد بن باديس[3].

حازت مسألة دعم الثورة الجزائرية النصيب الأوفر من المناقشات باعتبارها قضية المغرب العربي الأساسية، وخاصة وأن أحداث ساقية سيدي يوسف كانت من دوافع عقد المؤتمر، واستطاعت جبهة التحرير الوطني أن تكسب مواقف دعم ومساندة لكفاحها، فأعلن المؤتمر مبدأ "حق الشعب الجزائري المقدس في السيادة والاستقلال الشرط الوحيد لحل النزاع الفرنسي الجزائري". وفي هذا تأكيد على مواقف جبهة التحرير الوطني في مبدأ السيادة والاستقلال التام. وأقر المؤتمر بعد تشريحه لطبيعة الحرب الاستعمارية أن تقدم الأحزاب السياسية التونسية والمغربية للشعب الجزائري المكافح من أجل استقلاله كامل مساندة شعوبها وتأييد حكوماتها. ونظرا لما تحظى به القضية

---

[1] الهادي عامر: الجزائر ومحيطها الإفريقي 1954- 1962، (د.ط)، مقيراحي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص 134.

[2] عبد الله مقلاتي: "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة 1958"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع18، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015، ص 213.

[3] أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص 167.

الجزائرية من تأييد دولي، وشرعية تمثيل جبهة التحرير الوطني لكفاح الشعب الجزائري أوصى المؤتمر بتكوين حكومة جزائرية مؤقتة بعد استشارة حكومتي المغرب وتونس. وقد نالت المسألة الأخيرة نقاشا مستفيضا وتخوف البعض من توجه وشكل الحكومة، واشترطوا موافقة مسبقة من تونس والمغرب لإعلانها، لكن جبهة التحرير الوطني أصرت على سيادة قرارها وقبلت أخيرا باستشارة تونس والمغرب فقط في الأمر[1].

وقد استقبل الوفد الجزائري استقبالا رسميا وشعبيا في الرباط، وعبر في بلاغ له عن ارتياحه للنتائج التي تمخض عنها المؤتمر، مشيرا إلى أن قضية الجزائر نالت كامل اهتمام المؤتمر، وأن نتائج المؤتمر كانت حاسمة، ومؤكدة على مكانة الشعب الجزائري ضمن المجموعة المغاربية وأن هذا المؤتمر جسد رغبة كامل شعوب شمال إفريقيا في التضامن والوحدة[2].

ج. مؤتمر آكرا الثاني (مؤتمر الشعوب الإفريقية 5 – 13 ديسمبر 1958):

انعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول في العاصمة الغانية أكرا بين 5 – 13 ديسمبر 1958 وشاركت فيه الحكومة الجزائرية المؤقتة بدعوة من الرئيس الغيني كوامي نكروما بوفد رسمي تحت رئاسة أحمد بومنجل[3] والذي استقبل بحرارة كبيرة[1]، إلى

---

[1] الهادي عامر: مرجع السابق، ص 136. أنظر أيضا: معمر العايب، "قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27- 30 أفريل 1958 "واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي"، **المصادر**، ج10، ع2، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2008، ص 142.

[2] الهادي عامر: مرجع السابق، ص 136.

[3] أحمد بومنجل: ولد في 22 أفريل 1906 ببني يني بالقبائل الكبرى لعائلة مثقفة، حيث كان والده مدرسا. بعد أن تلقى تعليمه الأولي على يد والده ثم في مدارس المنطقة اشتغل في البداية معلما خلفا لوالده، قبل أن يقرر مواصلة دراسته في فرنسا أين تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة السوربون وامتهن المحاماة، وقد شاء القدر أن يكون هذا المحامي الجزائري الوطني الشاب هو محامي أبو الحركة الوطنية مصالي الحاج بعد اعتقاله سنة 1938. كان أحمد بومنجل قريبا من فرحات عباس وساهم معه في تأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان

جانب حضور الدول الإفريقية الثمانية المستقلة وقتها (غانا، مصر، إثيوبيا، ليبيريا، المغرب، السودان، تونس، وليبيا)، وأكثر من ثلاثمائة مندوب يمثلون 62 هيئة شعبية في إفريقيا، وكانت الانتصارات المتتالية التي أحرزتها الشعوب الإفريقية في كفاحها خلال السنوات القليلة السابقة للمؤتمر حافزا قويا لنجاحه[2].

وخلص المؤتمر في اللائحة الختامية إلى المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال عن طريق إجراء مفاوضات عاجلة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب الجزائري[3].

الجزائري عام 1946. وفي عام 1949 تم تعيينه مستشارا في الاتحاد الفرنسي الذي تأسس في عام 1946 وغادر بحكم منصبه هذا الجزائر إلى فرنسا ليستقر بها. احتك أحمد بومنجل بالوسط المثقف الباريسي، وكتب كثيرا في مجلة (L'esprit) والتي ما فتئ ينتقد ويفضح من خلالها عمليات التزوير التي طالت العديد من الانتخابات التي كانت تجري في الجزائر. بعد اندلاع الثورة التحريرية ظل أحمد بومنجل يكتب بصفة دورية في جريدة لاكسبرس (L'express) ويشارك في المناظرات الفكرية والثقافية لمساندة جهاد الشعب الجزائري قبل أن ينظم إلى فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا صائفة 1957 بعد اغتياله شقيقه الأصغر الشهيد علي بومنجل (1918- 1957)، كما سافر في نفس السنة إلى تونس وأصبح يشرف هناك على جريدة المجاهد الصادرة بالفرنسية. عيّن أحمد بومنجل عضوا في المجلس الوطني للثورة، ومثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في العديد من المؤتمرات الإفريقية، كما كان ممثلها رفقة محمد الصديق بن يحي في محادثات مولان عام 1960 وشارك في مفاوضات إيفيان الأولى. وبعد استرجاع الجزائر لاستقلالها شغل منصب وزير الاعمار والأشغال العامة والنقل في أول حكومة للرئيس أحمد بن بلة، لكنه تقاعد من الحياة السياسية بعد سنتين فقط في عام 1964. توفي عام 1984. أنظر: عبد الكريم بوصفصاف، معجم أعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج1، ط1، دار مداد يونيفارسيتي براس، الجزائر، 2015، ص 562. أنظر أيضا: رضا بن عتو وهاجر عتوم، "النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945- 1947 من خلال بعض الوثائق الأرشيفية"، **مجلة تطوير**، م8، ع2، 2021، ص 210.

[1] عبد القادر خليفي: "المؤتمرات الآفروآسيوية والقضية الجزائرية"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع8، الجزائر، 2003، ص 254.

[2] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 138.

[3] نفسه: ص 140.

د. مؤتمر منروفيا (مؤتمر الدول الإفريقية المستقلة 4 – 8 أوت 1959):

انعقد هذا المؤتمر بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة من الرابع إلى الثامن أوت 1959 بالعاصمة الليبيرية منروفيا لمناقشة أوجه الدعم الممكنة من الدول الإفريقية المستقلة، وقد حضرته اضافة إلى الدول الثمانية المستقلة، دولة غينيا التي استرجعت سيادتها في 2 أكتوبر 1958، وقد شارك فيه وفد الحكومة المؤقتة بصفته عضوا دائما. وفي هذا السياق، تدخل محمد يزيد[1] وزير الثقافة في الحكومة الجزائرية المؤقتة ورئيس الوفد في المؤتمر بطرح انشغالات الوفد وما يتوجب فعله فيما يخص القضية الجزائرية، وقد كان رد فعل المؤتمرون في مستوى تطلعات الوفد الجزائري بحيث صادق المؤتمر على عدة توصيات منها التحضير للمناقشات

[1] محمد يزيد: ولد في 8 أفريل عام 1923 بالبليدة، تلقى دراسته الأولية بمسقط رأسه وتحصل على شهادة البكالوريا من الكولاج كولونيال – ثانوية ابن رشد حاليا– أين تعرف على مجموعة من الشباب الوطني أمثال محمد الأمين دباغين وبن يوسف بن خدة وسعد دحلب وعبان رمضان ..إلخ. حيث كان أغلب زملائه هؤلاء منخرطين في حزب الشعب الجزائري وكان الأمين دباغين أسنهم عضوا قياديا بارزا فيه. لينظم هو بدوره إلى حزب الشعب في عام 1942. ويبدأ رحلة نضاله الوطني وليواجه في سبيل حرية الجزائر التغريم والسجن والتضييق والمتابعات. في سبتمبر 1954 كان محمد يزيد إلى جانب حسين لحول في القاهرة في مهمة لإقناع محمد خيضر وحسين آيت أحمد بالانضمام إلى صف المركزيين، قبل أن يفاجئ باندلاع ثورة أول نوفمبر التحريرية وينظم إليها مباشرة. مثّل محمد يزيد الجزائر في مؤتمر باندونغ رفقة حسين آيت أحمد عام 1955، ثم عين ممثلا لجبهة التحرير في الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. وبعد مؤتمر الصومام عيّن في المجلس الوطني للثورة، كما عيّن في تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كوزير للأخبار والناطق الرسمي لها من 1958 إلى 1962. بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها شغل محمد يزيد عدة مناصب حيوية بما فيها عضو اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وسفير الجزائر في لبنان كما عيّن في الثمانينات على رأس مكتب الجامعة العربية في باريس وغيرها من المناصب الدبلوماسية. كما كلف بإدارة المعهد الوطني للدراسات الاستراتجية الشاملة في فترة حساسة من تاريخ الجزائر (1990– 1992)، قبل أن يعود إلى أسرته الصحفية التي كانت بمثابة مجاله الحيوي من بوابة دار الحريات. توفي عام 2003. أنظر: محمد عباس، من رجالات نوفمبر "أمحمد يزيد عبقرية سياسية إعلامية في خدمة قضية عادلة"، جريدة الشروق بتاريخ 29 أكتوبر 2010. متوفر على الموقع الالكتروني الرسمي لجريدة الشروق الجزائرية: www.echoroukonline.com/عاد–قضية–خدمة–في–إعلامية–سياسية–عبقرية

التي ستجري في الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القضية الجزائرية، ومتابعة الجهد الدبلوماسي لصالحها، إلى جانب تقديم الدعم المادي للثورة الجزائرية وإعلان يوم أول نوفمبر "يوما للجزائر" ودعوة كل الدول الإفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة[1].

هـ. مؤتمر تونس (مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني 25 – 29 جانفي 1960):

انعقد مؤتمر الشعوب الإفريقية الثاني في تونس من 25 إلى 29 جانفي 1960 بناء على توصية مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول، في أكرا. وشارك فيه قادة الحركات السياسية والنقابية الوطنية في القارة الإفريقية. كما شارك فيه سبعون ممثلا عن سبعة وعشرين قطرا أجابوا الدعوة وحضره 14 ملاحظا[2].

شارك الوفد الجزائري في المؤتمر وكان من بينهم أحمد بومنجل وفرانز فانون، وطلب بومنجل[3] باسم الوفد الجزائري بإنشاء لواء دولي من المتطوعين الأفارقة للكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وناشد من خلال المؤتمر تفعيل فكرة مشاركة المتطوعين العرب والآسيويين والأفارقة، وهو المقترح الذي أيده المؤتمرون[4].

اهتم المؤتمر بالقضية الجزائرية، وضرورة الاعتراف بحكومتها المؤقتة، وطالب الدول المستقلة بالاحتجاج لدى فرنسا لإجرائها التجارب النووية في الصحراء الجزائرية،

---

[1] صالح حيمر: مرجع السابق، ص 180.

[2] الهادي عامر: مرجع السابق، ص 140.

[3] حول كل مداخلات السيد أحمد بومنجل في المؤتمرات الإفريقية أنظر:

Sadek Sellam : Ahmed Boumendjel (1908- 1982) De La conquête morale coloniale à la reconquête de la souveraineté national, Editions barzakh, Alger, 2021, p 539.

[4] الهادي عامر: مرجع السابق: ص 140، 141.

والوقوف بحسم أمامها، كما أوصى ببث الوعي الإفريقي بين أبناء القارة، حتى يكون المواطن الإفريقي قادرا على إحباط كل المؤامرات الاستعمارية، التي ترمي للنيل منه[1].

و. مؤتمر كوناكري (مؤتمر الشعوب الإفريقية الآسيوية الثاني 11 – 15 أفريل 1960):

اختيرت كوناكري، عاصمة غينيا، مقرا لانعقاد المؤتمر الثاني للشعوب الإفريقية والآسيوية تعبيرا عن تقدير شعوب القارتين لموقف غينيا، الدولة الإفريقية المستقلة حديثا والتي برهنت عن جرأة وشجاعة عظيمة برفضها الانضمام إلى الإتحاد الفرنسي وإيثارها العزة والكرامة والاستقلال على الانحياز لأية دولة استعمارية كبرى[2].

جاء هذا المؤتمر في وقت بلغت فكرة التضامن الآفروآسيوي مرحلة متقدمة، خاصة في ظل موجة التحرر التي اجتاحت القارتين، والتي أدت إلى استقلال معظم بلدان القارة الآسيوية، وحصلت العديد من الدول الإفريقية على استقلالها، وهذا ما أعطى دفعا قويا لبقية الحركات التحررية، التي مازالت تناضل من أجل الحرية والاستقلال، ومنها جبهة التحرير الوطني[3].

حضر هذا المؤتمر سبعون وفدا يمثلون شعوب القارتين الإفريقية والآسيوية، وقد مثل جبهة التحرير الوطني في هذا المؤتمر وفد برئاسة فرانز فانون، والذي تم اختياره ليكون نائبا لرئيس المؤتمر اسماعيل توري، ممثل غينيا، البلد المضيف، وهذا دليل

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، أنظر رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بالمؤتمرات الإفريقية حيث يمكنك مراجعة قرارات مؤتمر تونس على الموقع الإلكتروني للموسوعة:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/sec02.doc_cvt.htm

[2] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 145.

[3] صالح حيمر: مرجع سابق، ص 180.

على المكانة المحترمة التي أصبحت تتمتع بها الثورة الجزائرية داخل الكتلة الآفروآسيوية[1].

وجه المؤتمرون رسالة إلى رؤساء الحكومات الأعضاء في الرابطة الإفريقية الفرنسية، يطلبون منهم سحب قواتهم التي تشارك إلى جانب القوات الفرنسية في حرب الجزائر، كما دعا المؤتمرون إلى ضرورة الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، وتقديم الدعم اللازم للشعب الجزائري، من أجل استرجاع استقلاله[2].

ز. مؤتمر أديس أبابا (المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة 15 – 24 جوان 1960):

انعقد المؤتمر الثاني للدول الإفريقية المستقلة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا من 15 إلى 24 جوان 1960، تنفيذا لقرار مؤتمر أكرا عام 1958، وتميّز بحضور ثلاثة عشر وفدا جراء حصول بعض الدول الإفريقية على استقلالها، وهم: الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، تونس، المغرب، غينيا، ليبيريا، غانا، نيجيريا، الكاميرون، السودان، إثيوبيا، الصومال، والحكومة الجزائرية المؤقتة. كما حضر إلى أديس أبابا ممثلو منظمات وهيئات سياسية ووطنية، من مختلف أنحاء القارة، وحضره مندوب مؤتمر الشعوب الإفريقية، وهو الغيني عبد الله ديالو (Abdoulaye Diallo)[3]. وكانت نتائج هذا المؤتمر أكثر تجاوبا من ذي قبل، بحيث أقر المؤتمر لائحة تدعو إلى ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الجزائرية المؤقتة لتسوية القضية

---

[1] عبد القادر خليفي: مرجع سابق، ص 254.

[2] نفسه: ص 255.

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، أنظر رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات" الخاص بالمؤتمرات الإفريقية حيث يمكنك مراجعة قرارات مؤتمر أديس أبابا على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/sec02.doc_cvt.htm

الجزائرية، كما دعا المؤتمرون الدول الإفريقية التي لم تعترف بعد بالحكومة الجزائرية المؤقتة الاعتراف بها، وجدد المؤتمرون النداء الذي وجهته لائحة المؤتمر الثاني لتضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية في كوناكري، من الثاني عشر إلى الخامس عشر أفريل 1960 من أجل السحب الفوري لجميع القوات الإفريقية، التي تحارب ضمن الجيش الاستعماري الفرنسي في الجزائر مع استمرار دعم القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة[1].

ح. مؤتمر ليوبولدفيل (25 – 31 أوت 1960):

انعقد مؤتمر ليوبولدفيل بدعوة من باتريس لومومبا من 25 إلى 31 أوت 1960، وكان هدف هذا المؤتمر هو تسريع حركة استقلال القارة الإفريقية، حيث هيمنت على أشغاله القضية الكونغولية بينما نالت القضية الجزائرية دراسة نقطة واحدة تمثلت في التنديد بالتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية[2].

وبالرغم من أن جبهة التحرير الوطني لم تحقق الكثير في هذا المؤتمر إلا أنها سجلت نتائج جد مرضية تمثلت في اعتراف دول إفريقية جديدة بالحكومة الجزائرية المؤقتة ومشاركة المندوبين الجزائريين كعضوين دائمين[3].

ط. مؤتمر الدار البيضاء (مؤتمر أقطاب إفريقيا 3 – 7 جانفي 1961):

عقد هذا المؤتمر بدعوة من الملك الراحل محمد الخامس، ملك المغرب، في الفترة من 3 إلى 7 جانفي 1961، بعد عدة لقاءات واجتماعات بين ممثلي الدول الإفريقية،

---

[1] العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية، إشراف بن عنتر عبد النور، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011، ص 64.

[2] منصف بكاي: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2017، ص 26.

[3] نفسه.

التي وقعت فيما بعد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية. وقد شاركت في هذا المؤتمر ست دول، هي: الجمهورية العربية المتحدة، والمغرب، والحكومة الجزائرية المؤقتة، وغانا، وغينيا، ومالي. كما حضر المؤتمر مراقبان من ليبيا وسيلان، على الرغم من أن سيلان ليست دولة إفريقية. كان هدف المؤتمر، تبادل وجهات النظر في المشاكل الإفريقية، والمشاركة الجماعية في تحرير دول القارة، ودعم الدول المستقلة[1].

وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام المؤتمرين، الذين أعلنوا تأييدهم للشعب الجزائري وحكومته المؤقتة، كما طالبوا من كل البلدان المؤيدة لكفاح الشعب الجزائري، بزيادة دعمها المادي والدبلوماسي للحكومة الجزائرية المؤقتة[2].

أما بشأن المساعدات العسكرية التي أصبحت تتلقاها فرنسا من طرف حلفائها في الحلف الأطلسي في حربها ضد الجزائر، فقد أعرب المؤتمرون عن استنكارهم لهذا التصرف، كما دعوا جميع الدول الإفريقية إلى ضرورة اتخاذ جميع الخطوات التي من شأنها منع استخدام أراضيها بصفة مباشرة في العمليات الموجهة ضد الجزائر[3].

والجدير بالذكر هو أن المؤتمرين لم يفوتوا هذه الفرصة دون الإشارة إلى التجارب النووية الفرنسية بالصحراء الجزائرية، حيث أصدروا لائحة بهذا الشأن "لائحة التجارب النووية"، جاء فيها: "تعارض الدول المشاركة في المؤتمر بكل شدة وحزم متابعة فرنسا تجاربها الذرية في الأرض الإفريقية رغم ثورة الضمير العالمي على تلك التجارب وعدم موافقة البلاد الإفريقية وتوصيات الأمم المتحدة، وتشهّر بقوة بهذا العمل الاستفزازي

---

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، أنظر رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بالمؤتمرات الإفريقية حيث يمكنك مراجعة قرارات مؤتمر الدار البيضاء على الموقع الإلكتروني للموسوعة:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Wehda-afri/sec02.doc_cvt.htm

[2] صالح حيمر: مرجع سابق، ص 181.

[3] نفسه.

المدبر ضد الشعوب وخاصة الإفريقية منها لتبذل كل ما في وسعها لإيقاف هذه التجارب ورفض استخدام الأراضي الإفريقية لأغراض سياسية"[1].

كما طالب المؤتمرون بضرورة دعم الحكومة الجزائرية المؤقتة، باعتبارها الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري، ورفض مختلف المناورات الفرنسية الرامية إلى المساس بالوحدة الترابية للجزائر، كما دعا المشاركون في المؤتمر، إلى سحب جميع القوات الفرنسية التي تعمل تحت القيادة الفرنسية في الجزائر، وتأييد فكرة انخراط الأفارقة وغير الأفارقة في الجيش الجزائري. وبهذا يمكن القول بأن قرارات هذا المؤتمر كانت متماشية وطموحات الشعب الجزائري وتطلعاته إلى الحرية والاستقلال[2].

ي. مؤتمر القاهرة (مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث 25 – 30 مارس 1961):

ظلت القضية الجزائرية تلقى دعما متميزا من طرف البلدان الإفريقية، فأثناء انعقاد المؤتمر الثالث للشعوب الإفريقية بالقاهرة خلال الفترة من 25 إلى 30 مارس 1961، عرّج الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كلمته الافتتاحية على مختلف مراحل الكفاح الذي خاضته الشعوب الإفريقية، وربط ذلك بالممارسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، وأوضح بأن الثورة الجزائرية تمثل ذروة النضال الذي تخوضه الشعوب الإفريقية، وأكد على أن الشعوب الإفريقية تؤيد الجانب الجزائري بكل قواها المادية والمعنوية في مفاوضاتها مع فرنسا. وقد انتهت أعمال المؤتمر بتشكيل خمس لجان،

[1] محمد سريج: "البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ج7، ع2، جوان 2015، ص 67.

[2] صالح حيمر: مرجع السابق، ص 181.

منها اللجنة الخاصة بتحرير الأقطار غير المستقلة، والتي اسندت رئاستها إلى رئيس الوفد الجزائري السيد أحمد بومنجل[1].

ولما كانت قضية فصل الصحراء تشكل إحدى النقاط المصيرية في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فقد حظيت هذه القضية بمناقشات مؤتمر القاهرة، الذي كان فرصة للطرف الجزائري الممثل في شخصية السيد أحمد بومنجل، الذي دافع بقوة عن قضية الوحدة الترابية للجزائر[2]. لذلك جاءت قرارات هذا المؤتمر متماشية ورغبة الطرف الجزائري، حيث أكد مؤتمر القاهرة دعمه الكامل لموقف الحكومة الجزائرية المؤقتة المتعلق بالصحراء كجزء مكمل للتراب الوطني الجزائري. كما أعلن بأن تقرير مصير الشعب الجزائري هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع القائم بين الجزائر وفرنسا، وأن محاولات فرنسا الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية فيه تهديد لاستقلال الجزائر والوحدة الإفريقية، وطالب المؤتمر الدول الإفريقية بتكثيف مساعداتها المادية والدبلوماسية للثورة الجزائرية[3].

2-2. المكاتب الإعلامية لجبهة التحرير في إفريقيا:

خضع تنظيم المكاتب الإعلامية لجبهة التحرير منذ اندلاع الثورة وإلى حين تأليف الحكومة المؤقتة إلى مراحل وتغيرات اقتضتها ظروف الحرب وقلة التجربة والحاجة إلى العناصر المؤهلة. ولعل أول مكتب إعلامي تأسس في الخارج هو مكتب القاهرة سنة

---

[1] صالح حيمر: مرجع السابق، ص 181.

[2] تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1998، ص 147.

[3] صالح حيمر: مرجع سابق، ص 182.

1955. وكان ذلك منطقيا لموقف مصر المعروف من الثورة، ولوجود وفد قادة الجبهة فيها، ولأسبقية مكتب المغرب العربي فيها بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي[1].

انتشرت بعد ذلك المكاتب الإعلامية في العالم باسم بعثة جبهة التحرير الوطني. وكل بعثة كانت تقوم بالعمل السياسي والدبلوماسي والإعلامي. فبعد مكتب القاهرة افتتحت مكاتب في العواصم العربية منها: طرابلس ودمشق وبيروت وعمان وجدة، وكذلك تونس والرباط بعد استقلالهما، وبغداد بعد الثورة. كما افتتحت مكاتب في كثير من البلدان الغربية والآسيوية والإفريقية. فكان هناك مكتب في نيويورك ولندن واستوكهولم وروما وبون وجنيف، ثم في العواصم الآسيوية مثل جاكرتا ونيودلهي وكراتشي، ثم في عواصم بلدان أمريكا اللاتينية كالأرجنتين والبرازيل. وأخيرا في بعض عواصم الدول الإفريقية المستقلة مثل أكرا وكوناكري وباماكو، مع زيارات إعلامية لدار السلام ونيروبي وكامبالا[2].

كل هذا النشاط كان قبل الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة. أما ابتداء من خريف 1958 فقد تحولت معظم البعثات أو المكاتب إلى سفارات في العواصم التي اعترفت حكوماتها بالحكومة المؤقتة، ولكن اسم جبهة التحرير بقي يطلق على المكتب الإعلامي في العواصم التي لم تعترف بالحكومة. أما بالنسبة للدول التي لم يكن فيها للجبهة أي تمثيل لا في شكل بعثة ولا في شكل سفارة، فكان الحل هو العمل من داخل السفارات العربية في هذه الدول[3].

كانت البعثات أو السفارات تقوم بأعمال متعددة لصالح القضية الجزائرية في النطاق الذي تسمح به الأعراف الدولية. ومن أبرز تلك الأعمال إصدار النشرات

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، ج9، عالم المعرفة، الجزائر، 2017، ص 237.

[2] نفسه: ص 239.

[3] نفسه: ص 240.

والتصريحات وتوزيع جريدة المجاهد والاتصال بوسائل الإعلام المحلية وتقديم البيانات في الصحف والإذاعات المحلية وتصحيح الصورة عن الحرب الدائرة ضد الاستعمار ومقاومة الدعاية الفرنسية. كما كانت تتلقى الأخبار العسكرية وغيرها وتعمل كصلة وصل بين أجهزة الثورة والبلد المضيف. ومعظم البعثات كانت تصدر نشرات يومية تحمل أخبار الثورة وتوزعها على السفرات الأجنبية[1].

ولقد وجدت الثورة الجزائرية في شخصية فرانز فانون[2] الذي عين ممثلا للحكومة الجزائرية المؤقتة في أكرا عاصمة غانا بدءا من مارس 1960 ممثلا رائعا لها، فشخصيته القوية، ونشاطه الذي لا يكل، وبلاغته المقنعة، كل ذلك جعل منه ناطقا عظيم الجدوى باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة في كل إفريقيا. فمقالاته في جريدة المجاهد وتدخلاته في المؤتمرات العديدة، والملتقيات الإفريقية الجامعة، ساهم في إظهار الثورة الجزائرية ومبادئها الأصيلة، في أبهى صورها، وضمن لها اصغاء كبيرا، ونجاحات عديدة على المسرح الدولي الإفريقي[3].

إن تدويل القضية الجزائرية والتعريف بها على مستوى القارة الإفريقية، عد رهانا أساسيا اضطلع به مكتب أكرا برئاسة فرانز فانون، فهو إلى جانب ترسيخه لعقلية

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، المرجع السابق، ص 240.

[2] فرانز فانون: ولد في 20 جوان 1925 بالمارتنيك الخاضعة للاستعمار الفرنسي، وعاش في مدينة ليون الفرنسية، وهو من أب فرنسي وأم مارتنيكية، وتعلم في فرنسا وتخصص في علم النفس وتخرج طبيبا نفسيا. وقد لاحظ الفرق بين فرنسي وفرنسي نتيجة لونه وأصله، وآمن بالعنف كوسيلة للتخلص من الاستعمار. في عام 1955 انظم إلى الثورة الجزائرية وعمل مع مناضلي جبهة التحرير في مداواة الجرحى وحملة السلاح. كما عمل محررا في جريدة المقاومة الجزائرية التي سبقت المجاهد. وكان يعتقد أن الثورة الجزائرية ليست ثورة محلية وإنما هي ثورة لتحرير الإنسان أينما كان من الاستعمار، كما آمن بالاشتراكية كوسيلة للعدالة الاجتماعية، وبالوحدة الإفريقية. كان فانون يشعر أن رسالته الثورية لن تكتمل إلا إذا توّجها بعمل فكري خالد يجمع خلاصة دراساته وتجاربه في ميدان الكفاح الثوري وبناء المجتمع الجديد، فكتب كتابه (معذبو الأرض) الذي صدر في عام 1961 وهي السنة التي توفي فيها عن عمر 36 سنة بعد صراع مع المرض. أنظر: أبو القاسم سعد الله، المرجع نفسه، ص 142 – 145.

[3] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003، ص 547.

التعاون المشترك لتحرير القارة والبعد بها عن الأحلاف العسكرية وسائر المنظمات التابعة للدول الاستعمارية، عمل أيضا على نشر ثقافة عنوانها "ضرورة مساعدة الدول التي لم تستقل بعد" وفي هذا الإطار أيضا استغل المنسقون الإعلاميون للمكتب شعار الرئيس الغاني كوامي نكروما "إفريقيا للإفريقيين" للمناداة باستقلال الجزائر، إذ يجب أن يحكم الأفارقة أنفسهم بأنفسهم في دولهم[1].

لقد لعب مكتب أكرا دور فاعلا في إيصال صوت الثورة لدول وشعوب إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال عقد وتنظيم العديد من الاجتماعات مع المثقفين الأفارقة الذين يمثلون أحزابا سياسية ونقابات عمالية وحركات طلابية، من مختلف الشعوب الإفريقية، وكذا حرصه على دحض المغالطات التي كان يروجها الاستعمار الفرنسي في إطار حربه النفسية والدعائية الاستفزازية من خلال ردوده السريعة والمقنعة على جميع هذه الأكاذيب واستنكارها[2].

2-3. المشاركة في الندوات والملتقيات والمحاضرات:

يدخل في نشاط الحكومة الجزائرية المؤقتة على الصعيد الإعلامي مشاركة المنظمات التابعة للجبهة في الندوات والملتقيات في مختلف أنحاء العالم ولاسيما في القارة الإفريقية. ويشمل ذلك أيضا المهرجانات والمعارض والمشاركة في الأنشطة العلمية والفنية باسم الجزائر. وقد أصدر عدد من المثقفين والأدباء والإعلاميين كتبا ودواوين ومطبوعات تصب كلها في خدمة الثورة. ونشر بعضهم البحوث والمقالات

[1] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 164.

[2] نفسه: ص 165.

والقصص في عديد المجلات وبمختلف اللغات، حول الثقافة الجزائرية والتعريف بشخصياتها في مختلف الميادين والعهود[1].

وقد تعددت الندوات والملتقيات التي اشترك فيها الوفد الخارجي والتنظيمات التابعة لجبهة التحرير (الطلبة، العمال، والمثقفون، والفنانون ...) من أجل التعريف بالقضية الجزائرية. وهي ندوات وملتقيات متنوعة المواضيع سياسيا وثقافيا وأدبيا. وهناك ندوات مهنية وأخرى علمية، وملتقيات إفريقية ودولية. وكثيرا ما كانت الوفود تعود منها بتأييد ودعم كبيرين[2].

ومن الملتقيات الأدبية والفنية التي شارك فيها الجزائريون نذكر منها مؤتمر الكتاب الإفريقيين – الآسيويين، ومؤتمر الكتاب السود. فقد أسهم الكتاب الجزائريون في هذا المؤتمر بوفد ضم كاتب ياسين ومولود معمري ومصطفى الأشرف وآيت جعفر والشريف الساحلي ومالك حداد ونور الدين تيدافي[3].

كذلك تحدثت جريدة المجاهد عن انعقاد ندوة ثقافية في حوض البحر الأبيض المتوسط – لم تذكر أين – بين 19 و 24 ماي 1961 وحضرتها حوالي تسعين شخصية إفريقية وأوروبية، من بينهم بعض الجزائريين، ولكن الجريدة لم تذكر أسماءهم، أما الأفكار المدرجة في جدول الأعمال فهي:

1- السيادة والاستقلال.

2- الثورة الإفريقية ونطاقها الاقتصادي والاجتماعي.

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، مرجع سابق، ص 243.

[2] نفسه.

[3] نفسه: ص 244.

وقد ذكرت جريدة المجاهد أن الوفد الجزائري قام بنشاط مكثف في الندوة، وأنه حاول التدقيق في مغزى حضارة البحر الأبيض المتوسط والحضارة الإفريقية، وأكد على تضامن الشعوب الإفريقية ضد الاستعمار[1].

كما تجدر الإشارة إلى مشاركة مالك بن نبي في المؤتمر الثاني للكتاب والفنانين السود الذي انعقد بروما من 26 مارس إلى أول أفريل 1959. كما شاركت الجزائر في مؤتمر كتاب إفريقيا وآسيا الذي انعقد في طوكيو شهر مارس 1961[2].

ومن أعظم المساهمات الفكرية التي خدمت الثورة الجزائرية وقامت بالتعريف بها في الأوساط الفكرية الإفريقية والعالمية، ما ساهم به فانون بقلمه وبلسانه وبعلمه الواسع. فقد وّهب قلما سيالا وفكرا متحررا فقدم خدمة جليلة للثورة في ميدان الإعلام والفكر، وأصبح كتابه "العام الخامس للثورة الجزائرية" مرجعا لحركات التحرر في إفريقيا والعالم، وأما كتابه الثاني "معذبو الأرض" وهو الكتاب الذي أسمته المجاهد "الكادحون في الأرض" فهو وإن لم يصل إلى درجة الأول في الأهمية إلا أنه كان الكتاب الذي حمل إيديولوجية فانون التي أصبحت ملتصقة باسمه كثائر يدعوا لثورة الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار والعنصرية[3].

اهتمت بكتاب العام الخامس للثورة الجزائرية دوائر المثقفين وترجم إلى عدة لغات، وكان المرجع للمثقفين اليساريين في العالم ولقادة حركات التحرر الذين انبهروا بأفكار فانون فيه. وقد تبنته النخبة الإفريقية بالخصوص سواء التي كانت تعيش في إفريقيا أو التي كانت تنحدر من أصول إفريقية. وقد عرف الناس عن الثورة الجزائرية من خلال كتابات فانون عنها أكثر ربما من جولات وإعلام وفود جبهة التحرير في العالم،

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، مرجع سابق، ص 245.

[2] نفسه.

[3] نفسه: ص 143.

لأن الكتاب استطاع أن يغزو المكتبات وموائد المناقشات في الجامعات وغيرها من المراكز البحثية والنخب السياسية ولا سيما حركات السود وحركات التحرر بصفة عامة[1].

وهكذا نرى أن المؤتمرات والندوات وأمثالها كانت وسائل إعلامية فعالة استفادت منها جبهة التحرير لتبليغ صوت الثورة، وهذه الأنشطة كانت لا تقل فعالية عن الصحف والإذاعة والنشرات والفرق الفنية والمسرحية والرياضية التي احتضنت الثورة أيضا وحملت أفكارها إلى الجماهير في القارة الإفريقية والعالم[2].

3. مواقف الدول والشعوب الإفريقية من الثورة الجزائرية:

كان من الطبيعي تفاعل الشعوب الإفريقية مع الشعب الجزائري والوقوف معه في ثورته المجيدة، وكان الدعم على المستوى الشعبي والرسمي، فكان لدول الجوار وخاصة العربية القدح المعلى خصوصا تونس والمغرب وليبيا، كما كان لمصر دورا متميزا، وكذلك مالي، وغانا، وغينيا والكونغو، وكل الشعوب الإفريقية وحكوماتهم الحرة[3].

لقد ظهر تضامن البلدان الإفريقية وشعوبها منذ الوهلة الأولى لانطلاق الثورة، ولكن هذا الدعم كان متفاوت الحجم والنوع في الميدان، لأن بعض هذه البلدان كان ما يزال هو نفسه تحت الاحتلال أو المساومة[4].

---

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، مرجع سابق، ص 143.

[2] نفسه: ص 146.

[3] علي محمد الصلابي: كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ط2، دار العزة والكرامة للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص 585.

[4] نفسه.

وإذا كان من الصعب حصر كل أوجه المساعدات التي قدمتها الدول الإفريقية الشقيقة وشعوبها للثورة الجزائرية التي اعتبروها قولا وفعلا ثورتهم، فإننا نقتصر هنا على ذكر الأهم والأعم منها للحقيقة والتاريخ والاعتبار وهي:

- تنظيم أيام وأسابيع تضامنية مع الثورة، مثل اتخاذ يوم 30 مارس 1958 اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر.
- مساعدات مالية متفاوتة من أغلب الدول الإفريقية المستقلة.
- تكوين عسكري للثوار الجزائريين في بعض البلدان الإفريقية وخاصة العربية والمجاورة.
- فتح مجال الإعلام للثورة الجزائرية، من خلال مختلف الإذاعات الإفريقية وفتح المكاتب الإعلامية وتسهيل عملها ودعم مختلف نشاطاتها.
- دعم إنشاء الجبهة العسكرية الجنوبية على الحدود المالية النيجيرية، مع تقديم كل المساعدات المادية واللوجيستيكية المطلوبة.
- وقوف البلدان الإفريقية ككتلة متراصة عند تناول القضية الجزائرية في المحافل الدولية وخاصة في أروقة الأمم المتحدة.
- العمل على سحب الجنود الأفارقة من الجيش الفرنسي والدعوة لتشكيل فيالق إفريقية لدعم الثورة الجزائرية.
- مساندة الحكومة الجزائرية المؤقتة في قضية الصحراء ورفض كل محاولات التقسيم الفرنسية للأراضي الجزائرية.
- شجب التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية وإدانتها إلى درجة تهديد بعض البلدان الإفريقية لفرنسا بقطع علاقاتها نهائيا معها[1].

[1] علي محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 586.

زيادة على هذه الأعمال المشتركة، لابد أن نشير إلى مواقف متميزة قامت بها بعض الدول الإفريقية من أجل الثورة الجزائرية منها:

1.غينيا:

كان للرئيس الغيني أحمد سيكوتوري مواقف واضحة اتجاه العديد من القضايا الحساسة التي تمس الجزائر وثورتها، وخاصة قضية الجنود الأفارقة من مواطنيه الذين شاركوا في اللفيف الأجنبي في حرب الجزائر، حيث أمرهم بالانسحاب فورا من القوات الفرنسية والعودة إلى غينيا[1]. فقد عرف بمواقفه ضد الاستعمار وهيمنة القوى الرأسمالية ليس فقط على غينيا، بل على إفريقيا والعالم ككل. وكان سيكوتوري أحد القادة البارزين والقياديين المناوئين للاستعمار، والمطالبين باستقلال وتحرير الشعوب دون قيد أو شرط، ومناصرا لكل الوسائل التي تضمن ذلك بما فيها العمل المسلح[2]، حيث قال: ".. فنحن مصممون تصميما راسخا على تقديم مساعدتنا غير المشروطة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل استقرار السلم في الجزائر، حسب الشروط والضمانات التي حددتها الحكومة الجزائرية ... ونحن نعلم بصفة واضحة أن موقف الحكومة الفرنسية نحو الرغبات الشرعية للشعب الجزائري، سيحدد بشكل أقوى وأوضح موقف الشعب الغيني وحكومته من الحكومة الفرنسية"[3].

ولم يتوقف الرئيس أحمد سيكوتوري في تأييده المطلق للثورة الجزائرية على العلاقات الثنائية بين البلدين الجزائر وغينيا، بل حمّل كل دولة أو حكومة مسؤولية إجرامية في حالة التردد أو التحفظ من مساندة الثورة الجزائرية، قائلا: "إن كل حكومة

---

[1] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 193.

[2] إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 1999، ص 163.

[3] أنظر المجاهد: ع108، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1961، ص 11.

لا تهتم بقضية الشعب الجزائري في استقلاله إنما تشارك الاستعمار في جرائمه، وإن أية حكومة تعلن أنها غير مسؤولة إزاء القضية الجزائرية، فإنما تتحمل بموقفها هذا مسؤولية تأييد الاستعمار ومناصرة الظلم والعدوان"[1].

2.الكونغو:

اتخذ باتريس لومومبا أثناء رئاسته للحكومة الكونغولية مواقف هادفة وقوية بجانب الثورة الجزائرية والإفريقية بصفة عامة، ولو على حساب وجوده على رأس الحكومة الكونغولية، وذلك ما تضمنته مثلا تأكيداته لرئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس أثناء لقائهما بتاريخ 13 أوت 1960 قائلا: "إن المشكل الجزائري بالنسبة لنا هو مشكل القارة الإفريقية بكاملها، إن إفريقيا لا تحمل أي حقد للرجل الأبيض، وإنما تطالب بحقها في الكرامة والحرية مثل جميع بلدان العالم". وأضاف قائلا: "إنه لا وجود لجزائر فرنسية في نظرنا، وإنما هناك جزائر وكفى، وهذه الجزائر توجد في القارة الإفريقية. على الغرب أن يختار اليوم، إما أن يقبل بتحرير إفريقيا بأكملها ويعيش معها في ظل الصداقة، وإما أن يرفض صداقة إفريقيا"[2].

3.غانا:

أكد الرئيس الغاني كوامي نكروما دوريا انسجام مواقف حكومته مع الشعب الغاني في دعم نضال الشعب الجزائري، فقد احتضنت غانا مكتب جبهة التحرير الوطني في العاصمة أكرا، بعد أن وجد الوفد الجزائري كل التسهيلات الضرورية من الحكومة الغانية، فقد أوصى الرئيس كواني نكروما نوابه المكلفين بالإعلام بتوفير كل الظروف والمناخ الملائمين، لضمان عمل المكتب بكل سلاسة[3]، وبهذا الصدد صرح فرانز

[1] أنظر المجاهد: ع108، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1961، ص 11.

[2] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 167.

[3] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 163.

فانون بما يلي: "... وما حضوري هنا إلى غانا بصفتي ممثلا للحكومة الجزائرية المؤقتة، والعلم الجزائري يرفرف في سماء أكرا، إلا إثباتا بأن الحكومة والشعب في غانا يدعمان الشعب الجزائري ويعلقون الآمال غير المشروطة على انتصاره ويحملون مشاعر التقدير والأخوية الحارة لجنود جيش التحرير الوطني البواسل ...)[1].

وفي خطابه أمام الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في أكتوبر 1960، كرر الرئيس كوامي نكروما موقف بلاده الداعم للثورة الجزائرية قائلا: "إن فرنسا لا تستطيع أن تنتصر عسكريا، والطريق الوحيد للخروج بفرنسا من هذا المأزق هو طريق التفاوض"[2].

4.مالي:

كانت مالي حكومة وشعبا بقيادة موديبو كايتا داعمة للتحرر الجزائري، وكانت ممرا هاما لعبور الأسلحة عبر الجنوب الجزائري لتدعيم حرب التحرير الجزائرية، وكانت تنظم مظاهرات شعبية خاصة في المناسبات الوطنية للثورة الجزائرية، منددة بالاستعمار الفرنسي، مؤكدة تضامن الشعب المالي مع ثورة تحرير الشعب الجزائري[3].

وقال مندوب مالي في الأمم المتحدة نهاية سبتمبر 1960: "إن حرب الجزائر وحدها كانت سببا كافيا لحمل الدول الإفريقية على قطع علاقاتها مع فرنسا، إذ أن فرنسا تقود في الجزائر حربا إبادية[4].

[1] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 162.

[2] أنظر المجاهد: ع78، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1960، ص 2.

[3] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 169.

[4] أنظر المجاهد: ع78، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1960، ص 12.

وبالنسبة لمالي لم يكن هدف ونموذج الثورة الجزائرية فقط لتحرير الجزائر، بل لتحرير إفريقيا ككل لأن شجاعة وتضحيات الشعب الجزائري، هي السبب في تطور الموجة التحررية في إفريقيا، حيث تعدّ جميع الدول الإفريقية مدينة لها بالاستقلال[1].

وساندت حكومة مالي كل مطالب الحكومة الجزائرية المؤقتة في مفاوضات إيفيان، ذلك ما أكده الرئيس موديبو كايتا نفسه في رسالة موجهة إلى فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 18 فيفري 1961 جاء فيها ما يلي: "قررت حكومة جمهورية مالي الاعتراف بأن السلطة الوحيدة التي لها حق تمثيل شعب الجزائر هي الحكومة المؤقتة التي تتشرفون فخامتكم برئاستها". وبالإضافة إلى ذلك فقد أعربت حكومة مالي عن رغبتها بإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بصورة فورية[2].

6.كينيا:

في إحدى خطبه المؤرخة في 01 جانفي 1962، عقد جومو كينياتا مقارنة بين ثورة الماو ماو (1952 – 1956) والثورة الجزائرية كحركتي تحرير في القارة الإفريقية، وندد بالسياسات الوحشية التي اتبعتها كل من بريطانيا وفرنسا لقمعهما، وعدم قبولهما بمبادئ الحرية التي طالما تشدقوا بها في بلدانهم ومعارضتهم للمساواة وحق تقرير المصير، وشدد على ضرورة مساندة الأفارقة للثورة الجزائرية ولبعضهم البعض في هيئة الأمم المتحدة[3].

[1] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 169.

[2] أنظر المجاهد: ع96، الصادر بتاريخ 20 ماي 1960، ص 2. أنظر أيضا: مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010، ص 374.

[3] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 184.

ومهما كان مستوى حجم المساندة الرسمية للثورة الجزائرية من بعض الدول الإفريقية، فإنها لا تخفي التأييد الإفريقي الجماهيري الواسع على مستوى البلدان الإفريقية، سواء التي كانت مستقلة، أو التي كانت آنذاك ما زالت تحت نير الاستعمار[1].

فشعبيا كان الجميع في تضامن مطلق مع الثورة الجزائرية، وفي مساندة مستمرة على مستوى التنظيمات والتجمعات غير الحكومية إقليميا ودوليا. كما كان بالمقابل لممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الجزائرية المؤقتة تنسيق وتضامن دائم مع قوى وحركات التحرر الإفريقية في المحافل الدولية، من أجل مناصرة استقلال وتحرير كل الأراضي الإفريقية المستعمرة[2].

ثانيا: أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962 – 1994)

بنت الجزائر على الساحة الدولية، موقعا هاما ومكانة مرموقة تميزت بسياسة خارجية على درجة عالية من الانسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لبيان أول نوفمبر 1954، كما أظهرت مستوى من المرونة والحيوية لم يؤد بها إلى الميوعة والتذبذب، مما جعل المراقبين الأجانب يعرفون سلفا وبسهولة مواقفها في القضايا الهامة المطروحة على المجامع الدولية، أو في اللقاءات الثنائية والمتعددة الأطراف، وخاصة إذا تعلق الأمر بمسائل مبدئية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها، والدفاع عن مصالحها الحيوية، وبوجه أخص حقها في حماية سيادتها الوطنية[3].

---

[1] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 170

[2] نفسه.

[3] محمد العربي ولد خليفة: مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2013، ص 285.

أكسبها ذلك الثبات المبدئي والمرن في نفس الوقت قدرا كبيرا من الاحترام مهما كانت درجة الاشتراك في الرأي أو التحفظ عليه، وبلغ تأثر تلك المكانة إلى أطراف قيادية في الغرب وما كان يسمى الشرق، وساعد على تتويج الجزائر كأحد المنشطين الرئيسيين لسياسة التعاون المتوازن والسلام المتبادل والمعبر الشجاع عن مشاغل الجزء الجنوبي من العالم وخاصة مناطقه الإفريقية، وبقيت تلك المبادئ الموجّهة والثابتة حتى مع محنة التسعينيات وما عرفته من ضغوط قوية واجهتها الجزائر بشجاعة وعرفت كيف تحافظ على وزنها الإقليمي وعلى الساحة الدولية[1].

1. أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر (1962 – 1994):

1-1. مساندة ودعم حركات التحرر وتصفية الاستعمار:

كانت معظم البلدان الإفريقية عشية اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية تحت نير الاستعمار، وكان واضحا أن الاستعمار لن يتنازل عن مناطق كثيرة منها بسبب أهميتها الإستراتجية والاقتصادية إلا بالعمل المسلح، ولذلك اعتبرت جبهة التحرير الوطني باستمرار بأن عملها التحريري جزء مكمل، وله تأثير متبادل من أجل تحرير إفريقيا ككل[2].

عملت الجزائر بعد استرجاع استقلالها مباشرة على دعم التضامن في الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار، قديمه وجديده، من خلال المساهمة المباشرة في عمليات تحرير البلدان الإفريقية غير المستقلة، بالدفاع عن قضاياها بالمساعي الدبلوماسية والتدريب العسكري، والإمدادات بالسلاح والعتاد وبتوفير سبل التأهيل للإطارات المرشحة للتكفل

[1] محمد العربي ولد خليفة: المرجع السابق، ص 285.

[2] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 163.

بتسيير مصالح بلدانهم في جميع المجالات وذلك بفتح أبواب مؤسساتها التعليمية لهم على كافة الأصعدة[1].

فتح الرئيس أحمد بن بلة والرئيس هواري بومدين أبواب الجزائر على مصراعيها لحركات التحرر ضد الاستعمار والعنصرية، وأمام تعدد حركات التحرر ومع تعايشها أحيانا وتعارضها أحيانا أخرى، انتهجت الجزائر عملية انتقاء على أساس معايير التمثيل والتواجد في الميدان، وبالتالي فقد كانت تدعم وتساند الحركات التي تعتبر بمثابة النواة الحقيقية لاستقلال بلادها، كما هو الشأن بالنسبة للمؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني في جنوب إفريقيا، وكل هذه التنظيمات التي استفادت من تمثيل دائم لها في الجزائر كان لها إمكانيات تدريب جزء من مقاتليها داخل المعسكرات والثكنات الجزائرية، كما استفادت من دعم سياسي ودبلوماسي ومالي من طرف الجزائر[2]، فقد تدرب بالجزائر الكثير من الكوادر والإطارات التي قادت الكفاح التحرري في بلدانهم مثل نيلسون مانديلا وأميلكار كابرال وغيرهم، كما حظي تشي جيفارا باستقبال خاص في الجزائر عام 1965[3].

ولقد رأى بعض الملاحظين أن ثمة تنافسا بين منهج مصر وسلوك الجزائر في دعم حركات التحرر. حيث كانت القاهرة أكثر اعتمادا على الجانب السياسي، وتوفير خدمات الاتصال الدبلوماسي والتواصل الإعلامي مع الخارج، بينما كانت الجزائر

[1] صالح بن قبي: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د.ت)، ص 25.

[2] عبد الله بالحبيب: السياسة الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997، (د.ط)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 17.

[3] رابح لونيسي: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2011، ص 132.

تعتمد على تقديم الدعم اللوجستيكي من تدريب عسكري، وتوصيل السلاح إلى لجنة تحرير المستعمرات[1].

أورد حلمي شعراوي[2] المفكر والسياسي المصري الضليع في الشؤون الإفريقية في مذكراته أنه سأل الرئيس أحمد بن بلة في باماكو عاصمة مالي أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعي الدولي سنة 2003، عما كان بينه وبين عبد الناصر من اتفاقات حول مساندة حركات التحرر الإفريقية، وهل صحيح أنه كان ثمة اتفاق بينهما حول ذلك؟ فأكد بن بلة له أن اتفق مع عبد الناصر على استمرار حماس الجزائر واستغلال وهج ثورتها المجيدة من خلال تقديم الدعم العسكري لحركات التحرر الإفريقية فيما تتيح الفرص السياسة أكثر للقاهرة[3].

لقد وجدت حركات التحرر الإفريقية في الثورة الجزائرية نموذجا يحتذى به في إخراج الاستعمار التقليدي ومواجهة الاستعمار الاستيطاني على حد سواء خاصة في أنغولا، والموزمبيق، وزيمبابوي وجنوب إفريقيا أين يتواجد المستوطنون بكثافة وبهدف

[1] حلمي شعراوي: سيرة مصرية إفريقية، ط1، دار العين للنشر، مصر، 2019، ص 216.

[2] حلمي شعراوي: ولد عام 1935 بالجيزة، تخرج من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام 1958، ليلتحق برئاسة الجمهورية كباحث في الشؤون الإفريقية (1960- 1974)، ليشغل بعد ذلك منصب مسئول العلاقات الثقافية بوزارة الدولة لشؤون السودان (1975- 1979)، ثم أستاذا بجامعة جوبا (1981- 1982)، ثم خبير العلاقات الثقافية العربية الإفريقية بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (1982- 1986) ثم رئيس مركز البحوث العربية والإفريقية (1987- 2018). يعتبر حلمي شعراوي من كبار المتخصصين في الشؤون الإفريقية في العالم العربي، فقد أثرى المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات في الشؤون الإفريقية، وقد صدر بعضها أيضا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، فضلا عن العديد من البحوث والدراسات والترجمات والمراجعات العلمية لتجارب الحركات الديمقراطية والتشكيلات الاجتماعية في إفريقيا. في سنة 2018 كتب حلمي شعراوي خلاصة تجربته في القارة الإفريقية في مذكرات حملت عنوان: حلمي شعراوي سيرة مصرية إفريقية.

[3] حلمي شعراوي: المصدر نفسه، ص 216.

البقاء الدائم، وكانت كذلك دافعا قويا لبقية حركات الاستقلال لعدم قبول المساومة مع المستعمر، مثل ما حدث في غينيا، والكونغو، وغانا، ومالي[1].

تبنت الجزائر كل القضايا الإفريقية العادلة، ووقفت في طليعة الكفاح من أجل انتصارها. ولم يكن الاتجاه الإفريقي للسياسة الخارجية الجزائرية مجرد اختيارا ظرفيا، وإنما هو نابع من المثل العليا للثورة الجزائرية، المتجسدة في الحرية والاستقلال ومناهضة الإمبريالية، وكذلك من انتماء الجزائر لإفريقيا، وإحساس الجزائريين بالكرامة الإفريقية، وضرورة التضامن النضالي بين جميع شعوب القارة، وهو يشكل أحد المقومات الرئيسية للسياسة الجزائرية الخارجية[2].

1-2. التزام الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

ورثت جبهة التحرير الوطني الثورية في نشاطها الخارجي طابع الحياد وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها، فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية، ولم تتدخل فيها ولم تقف إلى جانب أحد ضد الآخر، كما التزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية. ولما بعثت جبهة التحرير نشاطها الخارجي، حافظت على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإفريقية، ولم تخض حتى في الخلافات العربية – العربية، كما التزمت الحذر من سياسة التحالفات التي أقامتها بعض الدول العربية والإفريقية مع القوى الأجنبية مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية والإفريقية[3].

---

[1] إسماعيل دبش: مرجع سابق، ص 163.

[2] وزارة الشؤون الخارجية (السياسة الخارجية، التنظيم، الصلاحيات، القوانين الأساسية): الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 14.

[3] ادريس عطية: تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2019، ص 199.

بعد استرجاع الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركات التحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع الذين قدمت وساطتها بينهم[1].

1-3. دعم مسعى التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية:

تعرضت دول العالم الثالث قبل استقلالها عشرات السنين من الاستغلال الفاحش لقدراتها البشرية والمادية من طرف الاستعمار، تلبية لحاجات مؤسساته الاقتصادية والمالية، كما تركزت استثماراته في استخراج وتصدير موادها الأولية والطاقوية. إضافة إلى ذلك قضى على زراعتها الغذائية وعوضها بالزراعة التجارية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يقم مؤسسات تحويل المواد الأولية بمختلف أصنافها في المستعمرات بل في أوطانه[2].

وفي مجال التعليم والتكوين، لم يكّون الاستعمار إلا أعدادا قليلة جدا من الإطارات المتوسطة، لأن هدفه كان فقط خلق موظفين تابعين وجيل من المؤمنين بالفكر الغربي. أما بالنسبة للهياكل القاعدية فإن الاستعمار لم ينجز إلا القليل منها حيث يتمركز الأوروبيون، أو ما هو ضروري لنقل المواد الأولية المختلفة نحو موانئ التصدير[3].

---

[1] ادريس عطية: المرجع السابق، ص 200.

[2] مادهو بانيكار: مشكلات الدول الآسيوية الإفريقية، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، (د.ط)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص 47.

[3] نفسه: ص 66.

نتيجة لكل هذه المعطيات وجدت الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية نفسها غداة استرجاعها لاستقلالها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار السابق، وهي مضطرة إلى تصدير موادها الأولية خاما لعدم امتلاكها وسائل تحويلها، والأخطر من ذلك أنها لم تكن قادرة حتى على تحديد أسعار منتجاتها. ففي المجال الزراعي والذي يعتبر عصب اقتصادها وجدت نفسها تعاني من انتشار الزراعات الصناعية التي تحّول في المراكز الصناعية المتواجدة بالدول المتقدمة، في وقت تعاني فيه عجزا في الزراعات الغذائية الأمر الذي جعلها تعاني من التبعية الغذائية للدول المتقدمة والشركات الاحتكارية العالمية. وقد انعكس هذا الوضع على الحياة الاجتماعية التي تميزت بانتشار الفقر والأمية والأمراض لعجزها عن توفير مؤسسات التكوين والمراكز الصحية والإطارات[1].

أمام هذه الأوضاع المزرية سعت دول العالم الثالث إلى بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكنها وجدت نفسها بحاجة إلى دعم الدول المتقدمة، ومعظمها من الدول الغربية، والمؤسسات المالية العالمية الخاضعة لها، لكن هذه المساعدات متوقفة على سياسة البلدان الفقيرة وموقفها من القضايا العالمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تربط مساعدتها بتبني مبدأ الليبرالية وتنازلات سياسية[2].

كذلك سعت الدول المتقدمة لاستغلال كل الطرق من أجل مواصلة استنزاف ثروات العالم الثالث، وذلك بربطها بمعاهدات مثل اتفاقية ياوندي (Yaoundé

[1] مادهو بانيكار: المرجع السابق، ص 49.

[2] ألبير تيفو دجري: إفريقيا الثائرة، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1960، ص 123. للمزيد أنظر: محمد بجاوي: مراحل نظام اقتصادي دولي جديد، تر جمال مرسي وابن عمار الصغير، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

Convention) التي أمضيت سنة 1963 بين فرنسا ومستعمراتها السابقة في إفريقيا والبالغ عددها ثمانية عشر – الجزائر لم تمضها- وهي تنص على التعاون الاقتصادي والتجاري، وقد استمر العمل بها حتى سنة 1975 عندما عوضت باتفاقية لومي (Lomé Convention) بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و46 دولة من العالم الثالث متواجدة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، نصت على التعاون بين الطرفين[1].

ومن أجل هذا كله، فرضت الجزائر نفسها في الميدانين السياسي والاقتصادي، نتيجة سياستها الخارجية الجريئة، وذلك بتصديها للشركات البترولية العالمية بتأميمها المناجم وخاصة البترول والغاز. وكذلك تشجيعها لدول العالم الثالث على التضامن والتكتل ضمن تنظيمات دولية مثل منظمة الوحدة الإفريقية وكتلة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 وغيرها[2].

فقد سلط المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز الذي انعقد في الجزائر بين 5 و9 سبتمبر 1973، الضوء على بروز الفوارق الكبيرة بين الدول المتقدمة الاستعمارية والدول المستقلة حديثا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك ركز هذا المؤتمر، بتوجيه من الجزائر، على المسائل الاقتصادية، حيث نادت الجزائر بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي العالمي القائم وغير العادل، إذ وضع غداة الحرب العالمية الثانية في وقت لم تكن دول العالم الثالث موجودة، وبالتالي لم تساهم في وضعه ولهذا لم يأخذ مصالحها بعين الاعتبار وتعويضه

[1] مهند حميد مهيدي صالح: الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الإتحاد الأوروبي شرقا، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص 53.

[2] Abderrahmane Remili: Tiers- Monde et émergence d'un nouvel ordre économique internationale, office des publications universitaires, Alger, 1975, p 224.

بنظام جديد يأخذ مصالح الدول الغنية والدول السائرة في طريق النمو بالاعتبار، كما طالبت بضرورة التعاون جنوب جنوب[1].

وفي هذا السياق اجتمعت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورة طارئة في أفريل 1974 بدعوة من الجزائر باسم حركة عدم الانحياز لدراسة موضوع النظام الاقتصادي العالمي وذهب الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين إلى نيويورك وألقى خطابا طالب فيه بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد قائم على التعاون بين الدول، وكذلك إعادة النظر في المنظمات الاقتصادية العالمية، وتخفيف ديون بعض دول العالم الثالث التي ترزخ تحت نير مديونية خانقة. وبذلك فتحت الجزائر باب الحوار بين الشمال والجنوب على مستوى هيئة الأمم المتحدة[2]. كما شجعت قرارات مؤتمر الجزائر دول منظمة الأوبيب في أكتوبر 1973 على إعادة النظر في أسعار البترول التي حددت من طرف الشركات الاحتكارية العالمية، وذلك بتعديلها نحو الأعلى لتتساوى قيمتها مع قيمة أسعار المواد المصنعة[3].

وبهذا نلاحظ أن الجزائر لعبت دورا أساسيا في تحرير الشعوب -خاصة الإفريقية- من الاستعمار وفي تطوير الفكر الإنساني مثل التعايش السلمي والتعاون شمال جنوب وجنوب جنوب. حيث انتصبت الجزائر للدفاع عن مصالح الدول السائرة في طريق النمو ولإيجاد قدرة تفاوضية لها على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وترقية التعاون الاقتصادي والتقني بين دول العالم الثالث.

---

[1] Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973, P 101.

[2] هواري بومدين.. ثائر يبني دولة: ج2، فيلم وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل وشادي اللهيب، إخراج فتحي جوادي، إشراف صالح الوسلاتي، 1 نوفمبر 2014.

[3] ضياء مجيد الموسمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1990، ص 9.

2. محددات السياسة الخارجية الجزائرية وبعدها الإفريقي (1962 – 1994):

2-1. دور رؤساء الجزائر ونخبها في رسم السياسة الخارجية:

كان لمؤسسة الرئاسة دور كبير في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية تخطيطا وتنفيذا، وذلك جراء منح الدساتير الجزائرية سلطات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد[1].

فدستور 1963 في مادته الثامنة والخمسين منح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها وتنسيق السياستين الداخلية والخارجية للبلاد، واستمر على منواله دستور 1976 الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للأمة وقيادتها وتنفيذها[2].

أما دستور 1989 فنص في مادته رقم 74 على أن رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها، وبذلك فإنه يعين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم[3].

وعلى الرغم من أن سيطرة الرئيس بهذا الشكل على صناعة القرار في السياسة الخارجية لأي بلد يعني سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يطرح مشكل الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية جراء تغيّر الرؤساء، فتغيّر صناع القرار من المحتمل أن يؤدي إلى تغيّر السياسة الخارجية بشكل ثانوي أو جذري، ويرجع ذلك إلى

---

[1] ادريس عطية: مرجع سابق، ص 195.

[2] نفسه: ص 196.

[3] نفسه.

درجة الاهتمام بالسياسة الخارجية لدى صانع القرار[1]. إلا أن الملاحظ هو ثبات السياسة الخارجية للجزائر رغم تغيّر رؤساءها ومرد ذلك إلى اكتسابها لعقيدة ثورية ورثتها إبان ثورتها المجيدة، فقد كان كل رؤساء الجزائر –خلال فترة الدراسة– من قادة الثورة التحريرية، فهم زعماء ثوريون غيورون على الكرامة الجزائرية والإفريقية.

وعلى صعيد آخر استطاعت الثورة أن تنتقي لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكيين أمثال السادة: محمد يزيد، عبد القادر شندرلي، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الأخضر الابراهيمي، محمد سحنون وكثير غيرهم لا يقلون كفاءة ولا شهرة[2]. فاستثمروا واقع البلد الواعد والظروف الدولية المواتية، وحرص القيادة على إحاطة كل الملفات الدولية الهامة بالتحضير الجاد، اعتمادا على مساهمة ذوي الاختصاص لإعطاء صورة مشرفة للوطن، ومصداقية لنشاطه على الساحة الدولية، ولفض العديد من مشاكله ومشاكل البلدان الإفريقية، وصارت كلمة الجزائر مسموعة ومواقفها محترمة ورسائلها معلومة في المحافل الدولية[3].

لقد أسندت وزارة الخارجية في أول حكومة جزائرية مستقلة إلى محمد خميستي[4]، وكان قبلها من قياديي الحركة الطلابية، وتولى معه مناصب المسؤولية في نفس

---

[1] ادريس عطية: مرجع سابق، ص 195.

[2] من الدبلوماسيين الجزائريين الذين اختصوا بالشؤون الإفريقية بعد استرجاع الاستقلال نذكر منهم: محمد سحنون، مختار كركب، جلول بختي نميش، سليمان هوفمان، جلول ملايكة، نور الدين جودي، عبد القادر مساهل. أنظر: منصف بكاي، المرجع السابق، ص 43 وهنا وهناك. أنظر أيضا: أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، "مشروع لم يكتمل (1979– 1988)"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014، ص 392.

[3] صالح بن قبي: مصدر سابق، ص 24.

[4] محمد خميتسي: ولد عام 1930 بمغنية بتلمسان. درس الطب في جامعة مونبيليه في فرنسا، وهو من رواد الحركة الطلابية في الجزائر، حيث كان من مؤسسي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين عام 1955 كما عيّن أمينا عاما له في مؤتمر الاتحاد الثاني المنعقد في مارس 1956 في باريس، وهو ما جعل السلطات الفرنسية تعتقله بتهمة التورط مع جبهة التحرير في المساس بأمن تراب الدولة الفرنسية ولم يطلق سراحه إلا في عام 1962. بعد

الوزارة، زملاء له سابقون من الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، فكلفهم بالديوان والأمانة العامة، ورئاسة الأقسام، وسبق لمعظمهم أن اشتغلوا قبلها في مصالح الحكومة المؤقتة، أما الباقون فهم بين مسرح من جيش التحرير، ومفرج عنه من معتقلات العدو. ولم يكن أحد من الفئتين يتمتع بالمؤهلات التي تقتضيها الدبلوماسية بالمعايير الدولية، ولا بشروط الارتقاء بها إلى المستويات التي بلغتها السياسة الخارجية الجزائرية طيلة سنوات. فإن كان أغلبهم جامعيين فإن جانب التخصص يعوز الجميع. وكل ما في الأمر أنهم كلفوا بمهمة فعزموا على إنجاحها كما فعل إخوان لهم في ميادين اختصاص أخرى، بالكد والجد والمثابرة[1].

شكل التوظيف النسبي لإشعاع الثورة الجزائرية والموقع الجيوستراتيجي بمسعاه المتوازن مدرسة متميزة للممارسة الدبلوماسية لبلد حديث العهد بالمجامع الدولية، ولا تحمل أغلب إطاراته السياسية دبلومات من الأكاديميات الدبلوماسية ولا تجد إطاراته الشابة بين يديها خلاصات (Abstracts) لأي مركز أو معهد للدراسات الاستراتجية على أرض الوطن، والجديد منها مازال في مرحلة التأسيس والتنظيم[2].

وهكذا تمكنت الجزائر من أن تحقق لصالحها وصالح كافة البلدان الإفريقية في مجال النشاط الخارجي، السياسي منه والاقتصادي والثقافي، حصيلة معتبرة في أقل

استرجاع الجزائر لاستقلالها شغل محمد خميستي منصب أول وزير خارجية للجزائر وكان سنه لا يتجاوز 33 سنة، فكانت له المسؤولية الأولى في إرساء مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية النابعة من قيم الثورة الجزائرية المباركة والقائمة على عدم الانحياز وعلى دعم حركات التحرر والقضايا العادلة في العالم، ولكن بعد 6 أشهر فقط من تنصيبه اغتيل في 11 أفريل 1963 ومازالت حقيقة اغتياله لغزا غامضا. أنظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 967. أنظر أيضا: خلوفي بغداد، "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بين 1955- 1962"، **مجلة عصور**، ج5، ع1، 2006، ص 99.

[1] صالح بن قبي: مصدر سابق، ص 19.

[2] محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 287.

من عقدين على عودتها إلى الساحة الدولية، معتمدة على طيبة سمعة ثورتها المظفرة، وجدية برامجها، وإخلاص رؤسائها، ومصداقية جهازها الدبلوماسي وتحركه الدؤوب[1].

2-2. الأوضاع الداخلية للجزائر:

إن مكانة الجزائر الدولية يتحكم فيها أساسا الوضع الداخلي بنشاطه الاقتصادي وتعامله الاجتماعي وحيويته الثقافية وتكوينه البشري. وهذا ما جعل طبيعة الكيان السياسي الجزائري ونوعية علاقاته الدولية انعكاسا للأحداث الداخلية وتعبيرا عن توازن القوى المحلية، فالكثير من الدارسين لتاريخ السياسة الخارجية للجزائر لا يتعرضون للأوضاع الداخلية ويقفزون للحديث عن الأوضاع الخارجية وتأثيرها على البلاد، الأمر الذي يسمح لنا بأن نعتبر أي دراسة في علاقات الجزائر الخارجية ومعاملاتها الدولية، لا تأخذ بعين الاعتبار معطيات الحياة الداخلية بمثابة وصف استعراضي للأحداث بعيد عن إعطاء فكرة صحيحة أو صورة معبرة عن الواقع التاريخي[2].

وأنا هنا لا أدعي أنني سأدرس بدقة ونقد أوضاع الجزائر الداخلية بعد الاستقلال ولكنني سأحاول تلخيصها، فالواجب معرفة طبيعة نظام الحكم، وعلاقته بالشعب والقوى الاقتصادية والاجتماعية المحركة لدواليب السلطة والمجتمع، والتساؤل عما إذا كانت هذه الأوضاع هي التي حددت مبادئ وأهداف السياسة الإفريقية للجزائر.

يمكن القول أن مرحلة حكم الرئيس أحمد بن بلة من 1962 إلى 1965 كانت المرحلة الرومانتيكية للثورة. حيث تميزت بالعاطفية والخطابية والحماس الشديد، والتطلعات، أي امتداد الحلم القديم إلى المستقبل[3].

---

[1] صالح بن قبي: مصدر سابق، ص 24.

[2] ناصر الدين سعيدوني: أساسيات منهجية التاريخ، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 185.

[3] أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2016، ص 15.

أما فترة حكم الرئيس هواري بومدين والسنوات الخمس الأولى من حكم الرئيس الشاذلي بن جديد (1965 – 1985) فتعتبر بحق العهد الذهبي للجمهورية الجزائرية الأولى، فقد طغت إيجابياتها على سلبياتها وفاقت منافعها مضارها، إذ تميزت بطرح مشاريع تنموية واعدة جعلت الشعب الجزائري ينطلق بأمل وثقة نحو المستقبل[1]، فقد شهدت هذه الفترة مواصلة الجزائر جهود التحرر من التبعية للاستعمار الفرنسي عسكريا واقتصاديا بعد الاستقلال. فقد قدمت الجزائر تجربة ثرية في هذا المضمار، حيث تمكنت من تجاوز مخلفات الدمار الاستعماري الناجم عن الثورة التحريرية (1954 – 1962) بفضل الروح النضالية التي لم يتخل عنها الشعب الجزائري بعد استرجاع السيادة الوطنية، فاستطاعت الجزائر أن تعجل بانسحاب القوات الفرنسية التي كان قوامها 800 ألف جندي من أرض الوطن قبل الأجل المحدد لذلك في اتفاقيات إيفيان، بما في ذلك الجلاء عن قاعدة المرسى الكبير بعشر سنوات قبل التاريخ المحدد لذلك في نفس الاتفاقيات. واستعادت الجزائر أرضها التي كان يحتلها الكولون (1963) وقوامها أزيد من مليون هكتار من أجود الأراضي وأكثرها خصوبة وتجهيزا، واسترجعت المناجم والمؤسسات الصناعية والأملاك العقارية (1966). ثم كان تأميم المحروقات (1971) بالإضافة إلى البنوك والتجارة الخارجية[2].

وواكب ذلك العمل على بعث حركة تصنيع كثيفة[3] وسياسة تعليم وتكوين جريئة وطموحة، خصصت لها الدولة ثلث الميزانية سنويا[1]، لذلك سلكت الجزائر بالتوازي مع

---

[1] ناصر الدين سعيدوني: في الشأن الخلدوني، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 47.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج2، هاجس البناء (1965- 1978)، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص 369- 373.

[3] حول السياسة الاقتصادية الجزائرية وتحولاتها الكبرى بعد استرجاع الاستقلال أنظر:
Mahfoud Bennoune et Ali el Kenz: Le Hazard et L'histoire "Entretiens Avec Belaid Abdesselam" , E.N.A.G Editions, 1990, Alger, P 387 – 394.

هذه الجهود والتحولات سياسة خارجية قائمة على مبدأ التضامن مع القضايا العادلة ومناصرة الشعوب الخاضعة للاستعمار في المطالبة بحقوقها السياسية وتقرير المصير، والعمل على إحداث توازن في العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية (الشمال) والدول النامية (الجنوب)[2].

ومهما كان الاختلاف على الحصيلة في مستوى السياسة الداخلية سواء في عهد الرئيس أحمد بن بلة أو الرئيس هواري بومدين أو الرئيس الشاذلي بن جديد، فإن الجزائر قد حققت قدرا من الاستقرار النسبي وشرعت في خوض ورشات كبيرة مهما كانت حصيلة التنمية الحقيقية، فقد أدى التوظيف الذكي لمآثر ثورة التحرير، وخطاب العدالة الاجتماعية – أو الاشتراكية – والتضامن المطلق مع حركة التحرر في العالم الثالث، أدى كل ذلك إلى تتويج الجزائر في صدارة الدول التي لها منطقها السياسي المنسجم والفعال على الساحة الدولية واعتبارها من أهل الحل والعقد في مختلف شؤون القارة الإفريقية[3].

2-3. البعد الإفريقي وميادين النشاط:

أدركت الجزائر أهمية الدائرة الإفريقية لحركتها الجيوسياسية، منذ الثورة التحريرية، أين شكلت القارة الإفريقية قاعدة خلفية لها في سياق التضامن الثوري، فقد لعبت الدول الإفريقية دورا مهما في الضغط – الدبلوماسي خاصة- على فرنسا، لإجبارها على الاعتراف باستقلال الجزائر[4].

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر السابق، ص 32 وما بعدها.

[2] منصف بكاي: مرجع السابق، ص 48- 49.

[3] محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 348- 149.

[4] سمير قط: "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا "التطورات والمحددات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع1، جانفي 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، ص 70.

وبعد استرجاع الجزائر لاستقلالها أولى صناع القرار الجزائريين أهمية بالغة للبعد الإفريقي للجزائر على كافة الأصعدة السياسية، والدبلوماسية والاقتصادية والاستراتجية والأمنية، فقد تميزت سنوات الستينات والسبعينات بتكثيف حركتها في القارة الإفريقية، وترجمت هذه التصورات في النصوص الأساسية للدولة وفي لوائح حزب جبهة التحرير الوطني، فمن خلال دستور 1963، ودستور 1976 يمكن استخلاص عدة أسس حكمت هذه العلاقات لخصها "سليمان الشيخ"[1] في التضامن السياسي في إطار كفاح الدول الإفريقية من أجل التحرر، ومحاربة التمييز العنصري والإمبريالية[2].

ورغم أن النصوص الأساسية – المشار إليها أعلاه- وضعت إفريقيا في المرتبة الثالثة بعد المغرب العربي والوطن العربي، لاعتبارات هوياتية أساسا لتأكيد ارتباطها بالدائرتين الأخيرتين التي يجمعها الدين واللغة والثقافة، إلا أن الملاحظ يجد أن الحركة الدبلوماسية الجزائرية، كانت نشطة أكثر على الصعيد الإفريقي. ويمكن تفسير ذلك بسبب هيمنة مصر عبد الناصر على الشؤون العربية، ورغبة الجزائر في عدم التدخل في الصراعات العربية- العربية التي شهدتها المنطقة العربية آنذاك، فضلا عن قضية الصحراء الغربية التي تعتبرها الجزائر قضية تصفية استعمار، وجب الالتزام بتمكين الشعب الصحراوي من نيل حقه في تقرير مصيره وتحديد مستقبله السياسي[3].

---

[1] سليمان الشيخ: هو نجل الشاعر مفدي زكرياء. كان عضوا سابقا في صفوف جيش التحرير الوطني. تابع مسارا جامعيا طويلا، فبعد حصولها على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، درّس في جامعة الجزائر وفي الخارج، خصوصا في فرنسا وكندا. وله عدة أبحاث أكاديمية في التاريخ والسياسة، كما ساهم في عدة مؤلفات جماعية تتعلق بالعلاقات الدولية والمغرب العربي والجزائر. اضطلع سليمان الشيخ بعدة مهام جامعية وسياسية ودبلوماسية، أهمها: مدير معهد العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر، مستشار برئاسة الجمهورية، عضو مجلس الأمة، سفير الجزائر بالقاهرة وممثلها لدى جامعة الدول العربية، كما كان عدة مرات على رأس قطاعي التربية والثقافة. أنظر: سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، مرجع سابق، ص 607.

[2] سمير قط: المرجع السابق، ص 70.

[3] نفسه: ص 40.

كما تجدر الإشارة إلا أن مواصلة الجزائر لثورتها التحريرية ومسيرتها الجريئة على المستوى الإفريقي كان ملفتا على الرغم من أنها لم تفعل شيئا لتصدير الثورة والعمل على مساعدة المتعاطفين على تشكيل تنظيمات تتبنى فلسفتها ومناهجها، لإيمانها بأن التغيير ينبغي أن يأتي أولا من الداخل، وذلك أمر يخص الشعوب المعنية، ولإلتزامها ثانيا بسياسة حسن الجوار والتعاون البناء في محيطها الجيوسياسي القريب والبعيد[1].

وهكذا اعتبرت الجزائر أنه من مسؤولياتها دعم القضايا العادلة في إفريقيا والعمل على مد جسور التعاون المتكافئ لدولها مع دول الشمال المصنعة، والسعي لتنشيط التعاون جنوب جنوب ابتداء من الجوار الإفريقي. كما اعتبرت الجزائر أن الانحياز للحق والحرية والسلام ليس تدخلا، ولا طلبا للهيمنة والتدخل، فتجربة الجزائر التاريخية تجعل من الشعب الجزائري نصيرا طبيعيا لكل مظلوم يستجير به، ولا يقبل أبدا ممارسة الظلم والعدوان على غيره أيا كانت الذرائع والأسباب[2].

[1] محمد العربي ولد خليفة: مرجع سابق، ص 275.

[2] نفسه: ص 281.

الفصل الثانـي

أصول الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا وتطورها (1912- 1960)

1. تنظيمات حركة التحرير الوطني الإفريقي (1912 – 1960).
2. مذبحة شاربفيل (21 مارس 1960) وانعكاساتها على الحركة الوطنية التحررية.

أولا : تنظيمات حركة التحرير الوطني الإفريقي[1]:

تميزت المقاومة الإفريقية لقوات الاحتلال البريطاني في القرن التاسع عشر بانحصارها في مناطق صغيرة وتحالفات عشائرية غير مجدية لأن قوات الاستعمار البريطاني كانت تحاصر المنطقة التي يتواجد فيها المقاومون للاحتلال وتقضي عليهم بسهولة[2]. لكن في بداية القرن العشرين تغير أسلوب النضال حيث بدأ رجال النخبة الأفارقة يتحركون ويتحالفون ضد إدارة الاحتلال ودسائسها في بلدهم وذلك على المستوى الوطني. ويرجع الفضل في هذا التنظيم السياسي إلى رجال النخبة الذي تعلموا في المدارس والجامعات البريطانية والأمريكية[3] وأصبحوا يحسون ويشعرون

[1] معظم الذين أرّخوا للحركة الوطنية في جنوب إفريقيا يرجعونها إلى فاتح العشرينات من القرن العشرين، وبالذات إلى نشأة منظمة المؤتمر الوطني الأهلي الإفريقي (SANNC) سنة 1912. وهناك من يكتب مدخلا لهذه البداية فينطلق من سنة 1882 عند ظهور رابطة المثقفين الوطنيين (Native Education Association) في مدينة الكيب كأول الهيئات التي قدمت احتجاجا على قانون تصاريح المرور ورفعت مجموعة من العرائض للمطالبة بحق التصويت العام للجميع. غير أن هناك من يرجع بالحركة الوطنية التحررية إلى مواجهة الاحتلال نفسه فيعتبر المقاومة العنيفة لشعب الزولو والنضال المسلح الذي قاده شاكا (Shaka)، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال نقطة الانطلاق للحركة الوطنية التحررية. فليس هناك اتفاق حول بداية هذه الحركة. ولذلك فإن حديثنا عنها ابتداء من نقطة معنية إنما يمثل فقط أحد هذه الآراء. وهذه النقطة ستكون سنة 1912.

[2] بدأت الحركة النضالية ضد الاستيطان العنصري منذ الأيام الأولى لقدوم الاستعمار وإن المعارك الدامية التي خاضها الأوروبيون للاستيلاء على جنوب إفريقيا تدحض نظريتهم الاستعمارية القائلة أنهم قدموا إلى البلاد ولم يكن يقطنها أحد. فقد كانت ردود الأفارقة في المقاومة عنيفة وإن كانت غير منسقة بسبب نوازعها القبلية. وبالرغم من كل ذلك فإن كتب الأوروبيين حافلة بذكر المعارك الدموية التي استبسل فيها الأفارقة وبخاصة شعب الزولو، وقد انتزع هؤلاء إعجاب العالم بشجاعتهم النادرة والأبطال الذين سقطوا وهم يقاومون بالرمح والأسلحة اليدوية البدائية أحدث أنواع الأسلحة النارية. أنظر: نعيم قداح، التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 61- 62.

[3] كان الهيكل التعليمي في جنوب إفريقيا في هذه الفترة لا يسمح للأفارقة باستكمال تعليمهم العالي، إلا أن عددا من الطلاب الأفارقة المسيحيين، وبمساعدة بعثات التنصير، استطاع أن يسافر لاستكمال تعليمه العالي في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وقد قدر عدد هؤلاء بحوالي أربعمائة طالب في السنوات الأولى من القرن العشرين، وبينما تأثر أولئك الذين سافروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحركات الأفرو–أمريكان، وحركة الجامعة الإفريقية التي كانت آخذة في الازدهار في تلك الفترة، فقد تأثر أولئك الذين سافروا إلى بريطانيا بالتقاليد

بانعدام المساواة بين الأفارقة والبيض، وعدم وجود أي تمثيل سياسي لأبناء البلد الأصليين في المجالس المحلية المنتخبة. ولهذا فإن المناضلين قد بدأوا في مطلع القرن العشرين ينتهجون سياسة جديدة ترتكز ليس على المقاومة بالسلاح فقط ولكن ترتكز أيضا على الاتصال والقيام بضغوطات متوالية على حكومة جنوب إفريقيا وبريطانيا لإنصاف الأفارقة وتمكينهم من الحصول على مقاعد في البرلمان، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات المحلية والاعتراف بالشخصية الإفريقية[1].

منذ مطلع القرن العشرين بدأت التنظيمات السياسية الإفريقية في الظهور، فمع انتهاء حرب البوير عام 1902، وخضوع المستعمرات الأربع في جنوب إفريقيا (ناتال– الكيب – ترانسفال– أورانج) للنفوذ البريطاني، بدأت الدوائر الاستعمارية البريطانية في مناقشة مصير هذه المستعمرات متجاهلة تماما مسألة اشتراك الأفارقة في هذه المناقشات. وقد دفع ذلك الأفارقة إلى إنشاء تنظيماتهم السياسية في المستعمرات الأربع، ففي مستعمرة ناتال تشكل المؤتمر الأهلي لناتال (Native Natal Congress)، وفي الكيب تشكلت رابطة اليقظة الأهلية في ترانسكاي (Native Vigilance Association)، والمؤتمر الأهلي لجنوب إفريقيا (South African Native Congress) في غرب الكيب، وفي مستعمرة أورانج تشكلت رابطة اليقظة الأهلية لمستعمرة نهر أورانج (Orange River Colony Native Vigilance Association) والتي أصبحت تعرف لاحقا بمؤتمر مستعمرة نهر أورانج (Orange

---

الليبرالية والبرلمانية. وعندما عاد هؤلاء إلى بلدهم فإنهم حملوا معهم رؤية نقدية جديدة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشعبهم، فقد اعتنقوا مثاليات التسامح العنصري، واعتقدوا في أهمية نيل الحقوق بالتدرج من خلال زيادة المشاركة السياسية للأفارقة المتعلمين في إطار مجتمع متعدد الأجناس. أنظر:

A.P. Walshe: "The Origins of African Political Consciousness in South Africa", **in Journal of Modern African Studies**, Vol. 7, No. 4, 1969, p 590 -596.

[1] South Africa in the 1900s (1900- 1917): South Africa History Online, Available online at : https://www.sahistory.org.za/article/south-africa-1900s-1900-1917

River Colony Congress)، وفي ترانسفال تشكل مؤتمر ترانسفال (Transvaal Congress)، وإتحاد بابيدي (Bapedi Union)، ورابطة باسوتو (Basuto Association). ولقد ادعى كل تنظيم من هذه التنظيمات تمثيله للأفارقة ككل داخل كل مستعمرة على حدة بصرف النظر عن الولاءات والانتماءات القبلية[1].

استندت كل هذه التنظيمات إلى قاعدة حضرية، واعتمدت في عضويتها وقياداتها على الأفارقة المتعلمين تلامذة المنصرين المتأثرين بالأفكار والقيم الغربية[2]، ولم تحظى بتأييد من الزعماء القبليين، كما أبدت استعدادها للتعاون مع السلطة الاستعمارية ولم تكن تسعى إلى حصول الأفارقة على حقوقهم السياسية فورا، وإنما تدريجيا، بعد أن تتاح لهم فرص الحصول على القدر المناسب من التعليم[3].

---

[1] A.P. Walshe: Op.cit, p 600.

[2] كان لكنائس البعثات التنصيرية في جنوب إفريقيا دور في بث الوعي السياسي بين الأفارقة، ذلك أن الأفارقة الذين اعتنقوا المسيحية خرجوا من دائرة الخضوع للسلطان القبلي إلى دائرة الولاء الكنسي، وأصبحوا يشكلون نخبة جديدة، أصبح يربط بينها على اختلاف الانتماءات القبلية رباط واحد هو المسيحية، وكان ذلك في حد ذاته مؤشرا على بدء ظهور وعي سياسي إفريقي جديد، وقد أخذ هذا الوعي يزداد عمقا حين راحت معظم كنائس التنصير تمارس التفرقة العنصرية داخلها بين أتباع الدين الواحد استنادا إلى اللون سواء في إقامتها للشعائر الدينية لكل جنس على حدة، وسواء في إنكارها لتقلد الأفارقة لأي دور ريادي في الكنائس، وقد أدى ذلك إلى حركة الكنائس المنفصلة أو ما يعرف بالإثيوبية حيث نشأت الكنيسة الإثيوبية الإفريقية (African Ethiopian Church) مستقلة عن كنائس البعثات التنصيرية عام 1892، والتي ارتبطت بالكنسية الإفريقية الميثودستيه الأسقفية (African Methodist Episcopal Church) للزنوج الأمريكيين في الولايات المتحدة الأمريكية منذ جوان 1896. وهكذا امتدت وظائف الكنائس في جنوب إفريقية إلى أبعد من ممارسة الشعائر الدينية إلى تجسيد القومية الإفريقية في مراحلها الأولى. أنظر:

A.P. Walshe: Op.cit, p 592.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين، حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا، ط1، دار اكتشاف، مصر، 2010، ص 332.

أدى انعقاد المؤتمر الوطني (National Convention) عام 1908 والذي ضم ممثلي الأفريكانز[1] والبريطانيين فقط من المستعمرات الأربع لوضع دستور إتحاد جنوب إفريقيا، إلى رد فعل من جانب الأفارقة دفعهم إلى تجاوز الولاءات القبلية وتخطي الحدود الإقليمية للمستعمرات الأربع، حيث اجتمع ممثلون عن الأفارقة في المستعمرات الأربع عام 1908 لبحث مسودة الدستور وإبداء رأيهم فيها، بعد تجاهلهم تماما من طرف المؤتمرين البيض الذين اتجهوا إلى تقنين الحاجز اللوني وهضم حقوقهم في المشاركة في حكم بلادهم، وأعقب ذلك تقديم عريضة من المؤتمر الأهلي لترانسفال إلى السلطة الاستعمارية يطلب فيها منح حق التصويت العام للجميع على قائمة موحدة بالإضافة إلى وضع قائمة منفصلة للأفارقة الذين لم يستوفوا الشروط اللازمة لتأهيلهم للتصويت على القائمة الموحدة[2].

وطوال عام 1909 انعقدت عدة مؤتمرات إقليمية للأفارقة في المستعمرات الأربع للنظر في مسودة دستور الإتحاد، وقد توجت بانعقاد المؤتمر الأهلي لجنوب إفريقيا في مارس 1909 والذي حضره ستين مندوبا منتخبين عن المؤتمرات الإقليمية، حيث هاجم المؤتمرون بقيادة جون ديوبي (John Dube)[3] والدكتور والتر روبوسانا

---

[1] الأفريكانز (Afrikaners): وهم البيض الذين ينتمون لجنوب إفريقيا بحكم المولد، والذين يتحدثون اللغة الأفريكانية (Afrikaans)، وينحدرون بالأساس من أسلاف هولندية، ولما كانت كلمة أفريكانز تعني إفريقي في اللغة الهولندية والأفريكانية، قام الأفريكانز باطلاق تسميات أخرى على الأفارقة في جنوب إفريقيا مثل الأهالي (Natives) والبانتو (Bantu) تمييزا لهم عن الأفريكانز، وقد استقر الوصف الرسمي لحكومة جنوب إفريقيا للأفارقة منذ أوائل السبعينات على كلمة السود (Blacks). أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع نفسه، ص 3.

[2] A.P. Walshe: Op.cit, p 600.

[3] جون ديوبي (John Dube): مؤسس المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا عام 1912، ورئيسه حتى عام 1917، كان معلما وفيلسوفا وسياسيا ومحررا وشاعرا، في عام 1897 أرسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية في بعثة مولتها إحدى كنائس التنصير الأمريكية في جنوب إفريقيا، وهناك تأثر بأفكار بوكر واشنطن والتي تتلخص في أن العدالة يمكن أن تتحقق دون حصول الزنوج على حقوقهم السياسية، إنما من خلال تحسين ظروفهم الاقتصادية ذاتيا. وعندما عاد ديوبي إلى جنوب إفريقيا قام بإنشاء معهد أو هلانجي في ناتال على غرار معهد الزنوج في

(Walter Rubusana)[1] الحاجز اللوني وعدم منح الحقوق السياسية إلى غير الأوروبيين في المستعمرات الشمالية (ترانسفال– أورانج – ناتال)، وأرسل المؤتمر وفدا تحت قيادة رئيس وزراء مستعمرة الكيب السابق ويليام شاينر (William Schreiner)[2] إلى لندن لحث البرلمان البريطاني على تعديل الدستور[3]، كما انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية لتعزيز التنظيم والدفاع عن مصالح الأهالي[4].

أمريكا الذي أقامه بوكر واشنطن بهدف تدريب الزولو في إطار المسيحية على العمالة غير الماهرة في المنازل والمخازن والورشات والمزارع، ثم تدريبهم بعد ذلك على العمالة الماهرة. وقد أدى ذلك إلى أن يطلق على ديوبي اسم بوكر واشنطن ناتال. استمر ديوبي في نضاله من أجل حقوق الانسان والمساواة بين جميع الأجناس وفي دعوته لاتحاد الأفارقة من أجل حصولهم على حقوقهم ولكن بالطرق السلمية، توفي في عام 1946. أنظر:

Heather Hughes: First President A Life of John Dube, Founding President of the ANC, Jacana Media, South Africa, 2011.

[1] والتر روبوسانا (Walter Rubusana): من مؤسسي رابطة المثقفين الوطنيين (Native Education Association) في مدينة الكيب عام 1882، ومن مؤسسي جريدة ايزوي لابانتو (Izwi Labantu) والتي تعني صوت الشعب وكانت تصدر بلغة الخوسا (Xhosa) عام 1898، وهو أول إفريقي يتم انتخابه في برلمان الكيب عام 1909، كان له دور كبير في بعث الحياة الثقافية والنضال السياسي السلمي في جنوب إفريقيا في مطلع القرن العشرين. توفي عام 1936. أنظر:

Marika Sherwood : Origins of Pan-Africanism "Henry Sylvester Williams, Africa, and the African Diaspora", Routledge, New York, 2011, p 262.

[2] ويليام شاينر (William Schreiner): محامي وسياسي ورئيس وزراء مستعمرة الكيب خلال حرب البوير الثانية. عرف وليام شاينر بدفاعه عن حقوق الإنسان والمساواة ودعوته للإدماج، وقد ثبت تفانيه وإصراره على هذه المبادئ حين استقال من المؤتمر الوطني (National Convention) من أجل الدفاع وتمثيل ملك الزولو دينوزولو (Dinuzulu) أثناء محاكمته في محكمة خاصة أنشأتها حكومة ناتال الاستعمارية لمشاركته في انتفاضة عام 1906. وبعد تأسيس إتحاد جنوب إفريقيا عام 1910 أصبح من أوائل أعضاء مجلس الشيوخ البريطاني المكلفين برعاية مصالح الأفارقة. توفي عام 1919. أنظر:

The Edinburgh Gazette : 20 May 1919, P 1741.

[3] The Formation of the SANNC/ANC: South Africa History Online, Available online at:https://www.sahistory.org.za/article/formation-sanncanc#:~:text=In%201909%2C%20a%20group%20of,Act%2C%20and%20the%20Union%20constitution.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 332.

وبصرف النظر عما صدر من قرارات عن المؤتمر، فإن انعقاده في حد ذاته كان يعد بادرة على ظهور الوعي السياسي الوطني الإفريقي الذي يتخطى الولاءات القبلية، والحدود الإقليمية الضيقة لكل مستعمرة، بل إن هذا المؤتمر هو الذي شكل اللبنة الأولى لنشأة أول حركة وطنية تحررية حديثة في جنوب إفريقيا وهي المؤتمر الوطني الأهلي الإفريقي (SANNC) عام 1912، وهو الذي أصبح يعرف منذ العشرينات بالمؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) [1].

1. المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC):

عقب إنشاء إتحاد جنوب إفريقيا وتجاهل دستوره لحقوق الأفارقة وتقنينه للحاجز اللوني، فإن جماعة من المثقفين الأفارقة الذين تلقوا تعليمهم في الخارج أخذوا يدعون إلى ضرورة إقامة تنظيم سياسي واحد يعزز من وحدتهم، ويدافع عن حقوقهم. وقد أسفرت جهودهم عن انعقاد المؤتمر التأسيسي للمؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا (SANNC) في بلومفونتين في 8 جانفي 1912، وقد حضر المؤتمر العديد من زعماء القبائل، ورجال الدين الأفارقة، بالإضافة إلى المثقفين الأفارقة من محامين وأطباء ومفكرين، إذ انتخب القس جون ديوبي (John Dube) أول رئيس للمؤتمر،

[1] نشأت تنظيمات الحركة الوطنية التحررية الإفريقية لجنوب إفريقيا في إطار بيئة متفردة ومختلفة إلى حد ما عن البيئة التي نشأت فيها كافة تنظيمات حركات التحرر في إفريقيا، وقد أثرت هذه البيئة على تيارات الحركة تنظيما، وفكرا، وممارسة. وتتمثل أهم المعالم الخاصة لهذه البيئة في ثلاثة نقاط: الأولى تتمثل في تسليم كافة فصائل حركة التحرير الإفريقي في جنوب إفريقيا بأن الأقلية العنصرية البيضاء الحاكمة تشكل جزء لا يتجزأ من سكان البلاد. والنقطة الثانية تتمثل في تسليمهم بقوة هذه الأقلية عدديا واقتصاديا وسياسيا، فقد تمكنت جماعة الأفريكانز من السيطرة على السلطة السياسية منذ عام 1948 وفرضت قوميتها على البلاد، وبالتالي مارست حركة التحرير نشاطها في إطار مواجهة نظام اقتصادي متقدم تمكن من استيعاب الأفارقة في إطاره. أما النقطة الثالثة فتتعلق بالحقوق السياسية للأفارقة والتي أخذت تتقلص وتتآكل منذ إنشاء إتحاد جنوب إفريقيا بدلا من تعزيزها. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: المرجع نفسه، ص 327. أنظر أيضا:
Gwendolen M. Carter: African Concepts of Nationalism In South Africa, edited by Heribert Adam, Oxford University Press, London, 1971, P 103.

وسول بلاتيجي (Sol Plaatje) [1] سكرتيرا عاما له، كما انتخب الدكتور بيكسلي كاسيمي (Pixley Ka Isaka Seme) [2] أمينا عاما للصندوق[3].

أعلن المؤتمر أنه يسعى لتوحيد كل التنظيمات الصغيرة في هذا التنظيم السياسي الوطني الكبير، وأكد أن هدفه يتمثل في توحيد كل القبائل الإفريقية المختلفة وأنه سيطالب باسم كل الجنوب إفريقيين السود بالحقوق المتساوية والعادلة، وأنه سيتبنى المطالب السياسية للشعب في كل المناسبات[4].

---

[1] سولومون بلاتيجي (Sol Plaatje): من مؤسسي المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا عام 1912، وأول أمين عام له، وهو ابن أخ جون ديوبي، عرف بكتاباته المرموقة وانشغاله بالترجمة لإجادته العديد من اللغات وكان أول إفريقي من جنوب إفريقيا تصدر له رواية باللغة الانجليزية في عام 1930 تحت عنوان مهودي (Mhudi) وهي تحكي عن طبيعة حياة الأهالي الأفارقة في جنوب إفريقيا منذ مئات السنين. أمضى سولومون بلاتيجي معظم حياته في النضال من أجل حقوق الأفارقة في جنوب إفريقيا وخاصة حقهم في الانتخاب والتمثيل النيابي، وقد سافر من أجل ذلك للعديد من البلدان مثل بريطانيا وأمريكا وكندا من أجل جلب التأييد والتعاطف مع الأفارقة، والتقى خلال أسفاره هذه بالعديد من المفكرين الأفارقة على غرار ماركوس غارفي (Marcus Garvey) ووليام دوبوا (W.E.B. Du Bois) ولعل هذا ما يفسر سر كتاباته الفكرية والفلسفية التي تدل على سعة اطلاعه وعمق أفكاره. توفي في عام 1932. أنظر:

Brian Willan : Sol Plaatje " Selected Writings", Ohio University Press, United States, 1997.

[2] بيكسلي كاسيمي (Pixley Ka Isaka Seme) من مؤسسي المؤتمر الوطني الأهلي لجنوب إفريقيا، ورئيس المؤتمر الوطني الإفريقي من 1930 إلى 1936. تلقى تعليمه في مدارس التنصير في جنوب إفريقيا ثم استفاد في عام 1898 وكان في السابعة عشرة من عمره من منحة دراسية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتخرج من جامعة كولومبيا في عام 1906، ثم قرر مواصلة دراسته في بريطانيا وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون المدني من جامعة أكسفورد في عام 1910، عاد بعد ذلك إلى جنوب إفريقيا لممارسة المحاماة والاشتغال في السياسة والنضال ضد التمييز العنصري حتى وفاته في عام 1951. أنظر:

The Extraordinary Life of Pixley Seme CC 1906, Columbia College Today, 31 January 2021. Retrieved 27 January 2022.

[3] Duma Nokwe: "The National Liberation Movement of South Africa", **in The Africa Communist**, No. 36, 4th Quarter 1968, p 30.

أنظر أيضا:

Raymond Suttner : "The African National Congress centenary : a long and difficult journey", **in International Affairs**, V.88, No.4, 2012, p 719.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 334. أنظر أيضا:

فتح حزب المؤتمر الوطني باب عضويته لكل الأفارقة على اختلاف قبائلهم وديانـاتهم واتجاهاتهم الفكرية، وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا لم يكن حزب المؤتمر الوطني منذ نشأته مجرد حزب سياسي بالمعنى البرلماني الضيق للاصطلاح[1] وإنما كان حركة تحرير وطني عريضة تضم في صفوفها كل الأفارقة الذين يرغبون في تحقيق التحرير الوطني للشعب الإفريقي. لقد كانت نشأة المؤتمر الوطني الإفريقي تعني ميلاد أمة، وخلق ولاء وطني عريض يتخطى الولاءات القبلية الضيقة[2].

اقتصرت زعامة حزب المؤتمر الوطني خلال الفترة من 1912 – 1950 على اتباع سياسة عدم العنف في تحقيق الأماني الوطنية ولجأت إلى الطرق الدستورية وتقدمت بعرائض ومقترحات وأرسلت وفودا إلى لندن وإلى بريتوريا اعتقادا منها أن متاعب الوطنيين إنما يكمن الخلاص منها بالمناقشات وتقديم الالتماسات والمفاوضات السلمية (Politics of Petitioning) بينما تتاح الفرصة للأفارقة لبلوغ مرحلة النضج التي تمكنهم من نيل جميع حقوقهم[3].

Edward Roux : Time Longer Than Rope, A history of Black Man's Struggle for Freedom in South Africa, The University of Wisconsin Press, 1964, p 110.

[1] إن مصطلح الأحزاب السياسية لا وجود له في الدستور المكتوب لجمهورية جنوب إفريقيا، ومن ثم فإن وجودها يستند إلى العرف، وإلى القوانين التي تنظم تسجيلها وإعلانها وممارستها لنشاطاتها –أخذا بالتقليد البريطاني– وعليه فما أن يعلن عن قيام حزب حتى يصبح له وجود فعلي، وإن كان اكتسابه للشرعية القانونية يتطلب تسجيله. وفي هذا الإطار يمكن فهم وجود تنظيمات حركة التحرير الوطني الإفريقي حتى عام 1960 وممارستها لنشاطاتها في الداخل، ثم حظر نشاطاتها بموجب قانون صادر عن البرلمان عام 1960، كما يمكن فهم عدم مشاركة أحزاب حركة التحرير في الانتخابات البرلمانية في البلاد، ومرجع ذلك هو أن الدستور ينص على أن يكون المرشح لانتخابات البرلمان من أصل أوروبي، فضلا عن قلة الناخبين الأفارقة والملونين المسموح لهم بممارسة حق التصويت. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 238.

[2] نفسه: ص 334.

[3] نعيم قداح: المرجع السابق، ص 63. أنظر أيضا:

Raymond Suttner : Op.cit, P 730.

ولقد ذهب وفدين من المؤتمر الوطني في إطار سياسة عدم المجابهة بالعنف، أحدهما إلى لندن عام 1914 لعرض قضية قانون الأرض لعام 1913 أمام الحكومة البريطانية اعتقادا منه باستمرار تبعية جنوب إفريقيا للتاج البريطاني، والآخر عام 1919 عندما قام المؤتمر بإرسال وفد إلى فرساي عام 1919 للاحتجاج على نظام توزيع الأرض ولإلغاء نظام بطاقات المرور وللاعتراض على منع الأفارقة من الحصول على الوظائف والأعمال. كما أرسل المؤتمر الوطني وفدا يمثله إلى برلمان جنوب إفريقيا عام 1935 حيث قابل رئيس الوزراء هيرتزوج (J.B.M Hertzog)[1] لمناقشة مسألة تشريع الأرض لعام 1935[2].

كما حرص المؤتمر الوطني على تنويع أساليبه السلمية في النضال خلال هذه الفترة سواء من خلال تنظيم الإضرابات والمظاهرات العمالية والوطنية ومن أمثلتها تمرد الراند (Rand Rebellion) عام 1922 الذي قام به الآلاف من عمال المناجم الأفارقة مطالبين برفع الأجور ثم إضرابهم عام 1946 أيضا لنفس الغرض، حيث شارك فيه أكثر من 60 ألف عامل إفريقي وراح ضحيته 9 أشخاص وأكثر من 1248 مصاب[3]. وكذلك الإضراب الوطني الذي دعا إليه المؤتمر الوطني في أول ماي عام

---

[1] باري هيرتزوج (Barry Hertzog): سياسي وعسكري، كان جنرالا أثناء حرب البوير الثانية، شغل منصب رئيس الوزراء الثالث لاتحاد جنوب إفريقيا من عام 1924 إلى عام 1939. عمل طوال حياته على تشجيع وتطوير الثقافة الأفريكانية ساعيا جاهدا لمنع الأفريكانيين من التأثر بالثقافة البريطانية، توفي عام 1942. أنظر:
South African History Online : James Barry Munnik Hertzog, Retrieved 30 April 2015, Available online at : https://www.sahistory.org.za/people/james-barry-munnik-hertzog

[2] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 64.

[3] Harold Wolpe: "Migrancy and Militance, The Case of the National Union of mineworkers of South Africa", **in African Affairs**, V.88, 1989, p 27.
أنظر أيضا:
Francis Wilson : Labour in the South African Gold Mines 1911- 1969, Cambridge University Press, 1972, p 112.

1950 احتجاجا على القوانين العنصرية. أو سواء من خلال العصيان المدني ورفض التعاون مع الحكومة[1].

ظلت زعامة المؤتمر الوطني الإفريقي على قناعتها بضرورة استنفاد كافة الأساليب السلمية قبل اللجوء إلى العنف، حتى ينضج الوضع الثوري في البلاد، وحتى تكتشف القوة المساندة لها، وتصبح على قناعة بضرورة اللجوء إلى العنف، وتكون مستعدة لتحمل تبعاتها وحتى تتهيأ الظروف في الأقاليم المجاورة على نحو يسمح باستخدامها كنقطة انطلاق لحرب العصابات[2].

شهدت فترة الخمسينيات تناميا في الوعي السياسي لدى جماهير حركة التحرير، بل لقد كانت هذه الفترة بحق هي فترة اختمار الوضع الثوري داخل البلاد إذ راحت حركة التحرير الإفريقي تكثف من استخدام أساليب نضالها السلمية بدرجة لم تشهدها البلاد من قبل، ففي 26 جوان 1950 دعا المؤتمر الوطني الإفريقي إلى إضراب وطني شامل احتجاجا على قيام الشرطة العنصرية بقتل المتظاهرين ضد قانون منع التجمع في أول ماي والتي شارك فيها ثمانية آلاف متطوع من مختلف البلاد، وفي عام 1954 دعا المؤتمر الوطني الإفريقي إلى عقد مؤتمر الشعب (Congress of the People) وهي الدعوة التي لاقت صدى كبيرا بين الشعب، وتوجت بعقد مؤتمر الشعب عام 1955 الذي حضره ما يزيد على ثلاثة آلاف مندوب، وهو المؤتمر الذي انبثق عنه ميثاق الحرية (Freedom Charter). كذلك نظم المؤتمر الوطني الإفريقي العديد من حملات المقاومة ومنها حملة مقاطعة المدارس الحكومية احتجاجا على تطبيق قانون تعليم البانتو (Bantu Education Act) لعام 1953، وحملة مقاومة

[1] ANC of South Africa, Bulletin Issues by ANC office Dar Es Salaam, Nov.7, 1963, p 11.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 550.

طرد الأفارقة من ضاحية سوفيا تاون (Sophiatown) بجوهانسبورغ عام 1955، وحملة إحراق تصاريح المرور عام 1956 والتي قامت بها النسوة الإفريقيات، وحملة مقاطعة وسائل المواصلات في المراكز الحضرية احتجاج على رفع أجرة المواصلات عام 1957، ولأول مرة في تاريخ جنوب إفريقيا فإن الإضرابات الوطنية العامة كان يدعى إليها لأغراض سياسية فقامت إضرابات عمالية من جانب مئات الآلاف من العمال الأفارقة للمطالبة بحقوقهم السياسية[1].

باءت جميع هذه الحملات بالفشل فالقوانين التي هاجمتها حملة العصيان ظلت كما هي لم تتغير، كما أن ضاحية سوفيا تاون سويت بالأرض وتحولت إلى ضاحية بيضاء تحمل اسم (Triomf) والذي يعني "الأفريكانية من أجل الانتصار"[2]، كذلك فشلت محاولة المؤتمر الوطني الإفريقي في إقامة تعليم بديل للتلاميذ الأفارقة من خلال الأندية الثقافية بسبب حظر المدارس غير الرسمية وتطبيق قانون تعليم البانتو. كما أن حملات مقاومة تصاريح المرور قوبلت بمزيد من الإجراءات المكثفة القمعية ولم تؤد الإضرابات إلى اهتزاز سلطة البيض، بل إن أغلب هذه الحملات انتهت بتعرض الجماهير الإفريقية إلى العنف سواء تمثل ذلك في عمليات قتل أو اعتقالات[3].

لكن هذا الفشل الذي منيت به حركة التحرير الوطني في نضالاتها السلمية كان يحمل في طياته خبرات واسعة لها، إذ فرض عليها مراجعة استراتجياتها وتكتيكاتها مع

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 551. لمزيد من التفصيل أنظر:

Sheridan Johns: "Obstacles to Guerrilla Warfare - a South Africa Case Study". **in Journal of Modern African Studies**, Vol. 11, No. 2, 1973, p 268.

[2] Hermann Giliomee : The Afrikaners Biography of a People, Tafelberg Publishers, South Africa, 2003, p 507.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 551.

تصلب النظام وإصراره على موقفه ثم لجوئه المتعمد والمستمر إلى استخدام العنف والإرهاب كوسيلة للقضاء على المعارضة الإفريقية[1].

1-1.الهيكل التنظيمي للمؤتمر الوطني الإفريقي:

لم يصدر المؤتمر الوطني الإفريقي أول دستور له إلا في عام 1943 وقد وضع هذا الدستور هيكلا تنظيميا للحزب إلا أنه عجز عن ربط أجهزة هذا الهيكل ببعضها على نحو أدى إلى ظهور مشكلات متعددة تنظيمية ومالية وإشرافية داخل المؤتمر. وفي عام 1958 جاء الدستور الثاني للمؤتمر في محاولة لمعالجة هذه المشكلات، إلا أن أسباب الضعف التنظيمي كانت قد تعمقت على نحو جعل من الصعوبة بإمكان التخلص منها بدستور جديد وفي مرحلة حساسة مثل الستينيات[2].

ويتشكل الهيكل التنظيمي للمؤتمر الوطني الإفريقي من أسفل إلى أعلى على النحو التالي:

أ. **التنظيم على المستوى المحلي:**

1. **الفروع:** وهي الوحدة القاعدية للحزب، ويتكون كل منها من عشرين عضوا على الأقل، ولكي يكون للفرع وجود رسمي فإنه يتعين تسجيله لدى اللجنة التنفيذية للمؤتمر في المقاطعة وينتخب الفرع سنويا لجنة الفرع التنفيذية التي تتكون من رئيس وأمين عام وأمين صندوق وستة أعضاء آخرين. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية العمل الدعائي والتنظيمي للمؤتمر، وتجنيد أعضاء جدد، وهي تقدم تقاريرها في هذا الشأن إلى اجتماع الفرع واللجنة الإقليمية دوريا، كما تقوم بانتخاب لجنة مصغرة من صفوفها لتتولى مسؤولية العمل اليومي[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 551.

[2] نفسه: ص 347.

[3] ANC of South Africa Constitution: p 9.

2. **الإقليم:** ويتكون من ثلاثة فروع أو أكثر في منطقة واحدة بغية تحقيق الانسجام بين نشاطات هذه الفروع. وعقب تشكيل الإقليم تقوم اللجان التنفيذية للفروع أعضاء الإقليم بانتخاب لجنة الإقليم سنويا في اجتماع مشترك بينها، وتتكون لجنة الإقليم من رئيس، وأمين عام، وأمين صندوق، وعضوين آخرين، وعضو يمثل كل فرع داخل الإقليم، ومن مهام اللجنة تنسيق عمل ونشاطات الفرع، وإرسال تقارير بذلك إلى اللجنة التنفيذية للمقاطعة، كما تقوم بمتابعة تنفيذ تعليمات اللجنة التنفيذية للمقاطعة ولجنة عمل المقاطعة[1].

3. **المقاطعة:** ينص دستور المؤتمر على أنه ولأغراض التنظيم الإداري فإن الدولة ستقسم إلى مقاطعات يحددها المؤتمر الوطني، وعلى مستوى المقاطعة توجد الأجهزة التنظيمية التالية[2]:

أ. **مؤتمر المقاطعة:** وهو أعلى جهاز تنظيمي للمؤتمر في المقاطعة، ويتكون من مندوب ينتخبه كل فرع عن كل عشرين عضو فيه، على ألا يزيد عدد مندوبي أي فرع عن عشرة مندوبين، بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية للمقاطعة بحكم مناصبهم، ويجتمع المؤتمر سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعا استثنائيا بناء على طلب اللجنة التنفيذية للمقاطعة، أو بناء على طلب يقدم من ثلث الفروع في المقاطعة على الأقل إلى اللجنة التنفيذية للمقاطعة، أو من جانب لجان الأقاليم. ومن مهام المؤتمر متابعة تنفيذ قرارات وتعليمات المؤتمر الوطني واللجنة التنفيذية الوطنية، ولجنة العمل الوطنية ومناقشة التقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية للمقاطعة[3].

[1] ANC of South Africa Constitution: p 8.
[2] Ibid: p 7.
[3] Ibid.

ب. **اللجنة التنفيذية للمقاطعة:** وهي تنتخب سنويا من جانب مؤتمر المقاطعة وتعد بمثابة جهاز إداري له، وتتكون من رئيس المؤتمر في المقاطعة، ونائب الرئيس، أمين عام، وأمين صندوق، ورئيس أو أمين عام عصبة النساء في المقاطعة – وهي التنظيم النسائي للمؤتمر– ورئيس أو أمين عام عصبة الشباب في المقاطعة – وهي التنظيم الشبابي للمؤتمر – وثمانية أعضاء آخرين تجتمع كل ثلاثة أشهر، ومن مهامها تنفيذ قرارات وتعليمات مؤتمر المقاطعة، واللجنة التنفيذية الوطنية، ولجنة العمل الوطنية، وإدارة أموال وممتلكات المؤتمر في المقاطعة، وإرسال تقارير إلى اللجنة التنفيذية الوطنية عن وضع التنظيم في المقاطعة وأوضاعه المالية، وتنظيم الفروع والأقاليم في المقاطعة[1].

ج. **لجنة العمل للمقاطعة:** وتنتخبها اللجنة التنظيمية للمقاطعة، وهي تتكون من سبعة أعضاء على ألا يبعد مقر إقامة هؤلاء عن مائة ميل من مقر المقاطعة، وتتولى اللجنة أعمال ووظائف اللجنة التنفيذية للمقاطعة، وترسل تقارير دورية إليها[2].

ب. التنظيم على المستوى الوطني:

1. المؤتمر الوطني: وهو أعلى جهاز للمؤتمر، يتكون من مندوب ينتخبه كل فرع عن كل عشرين عضو فيه، على ألا يزيد مندوبي أي فرع عن كل عشرة مندوبين بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية والوطنية بحكم مناصبهم، وهو يجتمع سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعا استثنائيا بناء على دعوة اللجنة التنفيذية الوطنية، أو بناء على دعوة مؤتمري مقاطعتين. ومن مهام المؤتمر صياغة وإقرار سياسة وبرنامج المؤتمر الوطني الإفريقي، واستلام ومناقشة التقارير المقدمة من اللجنة التنفيذية الوطنية ومن اللجان

[1] ANC of South Africa Constitution: p 8.
[2] Ibid.

التنفيذية للمقاطعات، ويقوم المؤتمر بوضع المبادئ الأساسية للسياسة العامة كما يمكن أن يعدل دستور وبرنامج المؤتمر[1].

2. **اللجنة التنفيذية الوطنية:** وتنتخب من جانب المؤتمر الوطني لمدة ثلاث سنوات، ويمكن إعادة انتخاب أعضائها مرات متتالية، وهي تتكون من رئيس المؤتمر الوطني، ونائب الرئيس، والأمين العام، وأمين الصندوق، وثمانية أعضاء آخرين. بالإضافة إلى رؤساء المقاطعات، والرئيس أو الأمين العام لكل من عصبة الشباب وعصبة المرأة. وهي تجتمع مرتين سنويا وتقوم فور انتخابها بتعيين المتحدث الرسمي للمؤتمر، ونائبه، والزعيم الديني للمؤتمر، ولا يشترط أن يكون هؤلاء من بين صفوف اللجنة التنفيذية الوطنية. ومن مهامها متابعة تنفيذ قرارات وتعليمات المؤتمر الوطني، وإرسال التعليمات وتلقي التقارير من لجان المقاطعات ولجان الأقاليم والفروع، والإشراف على أعمال وإدارة ممتلكات المؤتمر، كما تبذل كل جهدها لتنفيذ سياسة وبرنامج المؤتمر[2].

3. لجنة العمل الوطنية: وتقوم اللجنة التنفيذية الوطنية باختيار أعضائها من بين صفوفها على ألا يزيد عددهم عن سبعة أشخاص ممن يقيمون في مناطق لا تبعد أكثر من خمسين ميلا عن المقر الوطني[3].

[1] ANC of South Africa Constitution: p 4.
[2] Ibid.
[3] Ibid: p 5.

1-2. المنظمات الجماهيرية للمؤتمر:

أنشأ دستور المؤتمر الوطني لعام 1943، ومن بعده دستور 1958، منظمتين جماهيريتين تابعتين للمؤتمر من شأنهما أن تعمقه في أوساط الجماهير، هما عصبة المرأة وعصبة الشباب.

أ. **عصبة المرأة (Women's League) :** وهي تمارس نشاطها في ظل التوجيه السياسي للمؤتمر، وتعتنق سياسة وبرنامج المؤتمر. وتتولى تجنيد وتنظيم النسوة الإفريقيات في تنظيم قوي بحيث يشكل قوة إضافية للمؤتمر في نضال التحرير الوطني. وتقوم العصبة بحل المشكلات ومعالجة المسائل الخاصة بالمرأة، وتتولى الدعاية ضد الأبارتايد والقوانين العنصرية بين النسوة الإفريقيات، كما تضع لائحتها التي لا تتعارض مع سياسة المؤتمر[1].

ب. **عصبة الشباب (African National Congress Youth League):** نص دستور 1958 على أن مهام عصبة الشباب هو تعبئة الشباب الإفريقي للنضال، وإعدادهم لتولي قيادة المؤتمر، وأن العضوية فيها مفتوحة لأي شاب لا يتجاوز عمره الثلاثين عاما. على أنه ما أن يصل الشاب إلى السن التي تؤهله لعضوية المؤتمر – وهي ثمانية عشر عاما – إلا ويصبح تلقائيا عضوا في المؤتمر له كل الامتيازات وتقع على عاتقه كافة الالتزامات. ومن مهام العصبة أقلمة الاتجاهات السياسية والاجتماعية للشباب الإفريقي بما يتماشى مع مبادئ المؤتمر، وتشجيع النشاطات الاجتماعية والثقافية بين الشباب ومعالجة المشكلات الخاصة بهم[2].

[1] ANC of South Africa Constitution: p 3.
[2] Ibid.

والشيء الملاحظ أن المؤتمر الوطني لم يقم تنظيما عماليا تابعا له رغم أهمية وجود هذا التنظيم بالنسبة لتمويل المؤتمر أو بالنسبة لنشر أفكاره ودعم نشاطاته بين صفوف العمال الأفارقة[1]. ولعل ذلك يرجع إلى أن قانون التسوية الصناعية (Conciliation Act Industrial) لعام 1924 قد عرف العامل على نحو استبعد غالبية القوة العاملة الإفريقية، كما أنه حظر عليهم تشكيل أو الانضمام إلى النقابات العمالية المسجلة وإذا كان القانون قد سمح لهم بتشكيل نقابات عمالية غير مسجلة إلا أن مثل هذه النقابات تعرضت للاضطهاد والقمع من طرف الحكومة العنصرية. أما قانون التسوية الصناعية المعدل (Industrial Amendment Act Conciliation) لعام 1956 فقد عرف العامل بأنه أي شخص غير إفريقي، كما حضر على النقابات العمالية تقديم أي مساعدة مالية لأي تنظيم سياسي أو الولوج إلى ميدان السياسة[2].

1-3. الخلافات والانشقاقات داخل المؤتمر الوطني:

واجه المؤتمر الوطني منذ نشأته العديد من أوجه المعارضة من داخله ومن خارجه فبالإضافة إلى المتابعة والمضايقات الشديدة من جانب نظم حكم الأقلية البيضاء لوجوده ولنشاطاته، فإن المؤتمر واجه من وقت لآخر معارضة تتفاوت ما بين سياسية محدودة بين أعضائه، إلى نشاطات انقسامية داخل صفوفه، ورغم ذلك ظل المؤتمر حيا واستطاع أن يتخطى ويتجاوز هذه التحديات، وإلى جانب الخلافات الداخلية بين صفوف المؤتمر، فإنه لاقى تحديات من تنظيمات أخرى مستقلة، ففي العشرينيات واجه

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 351.

[2] حول القوانين والتنظيمات العمالية أنظر:

David Lewis: Trade Unions and Class Stratification " A preliminary Analysis of the Role of Working Class Organizations in the Western Cape", University of Cape Town, Centre for Intergroup Studies, South Africa, 1974.

المؤتمر تحديا قويا بعد أن قامت عناصر يسارية إفريقية بتأسيس إتحاد العمال الصناعيين والتجاريين (Industrial and Commercial Workers's Union of Africa) عام 1919 بزعامة كليمنت كادالي[1] (Clements Kadalie)[2]، ورغم أن هذا الإتحاد بدأ كإتحاد عمالي للأفارقة إلا أنه سرعان ما تحول إلى الميدان السياسي متخذا سياسة العنف أسلوبا له فانظم إليه كثيرون في المدن والأرياف على حساب المؤتمر، ولجأ إلى الاضراب وإلى الامتناع عن دفع الضرائب وسيلتين لتحقيق أهدافه وقد انضم الشيوعيون إليه مما كان له الأثر على الاضراب الكبير الذي أعلنه عام 1920 أربعون ألفا من عمال المناجم[3].

وفي الثلاثينات واجه المؤتمر تحديا آخر من جانب مؤتمر كل الأفارقة (All-African Convention) [4] حين حاول هذا التنظيم استيعاب كل فصائل التحرير

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 356.

[2] كليمنت كادالي (Clements Kadalie): ولد في مالاوي عام 1896، عاد إلى جنوب إفريقيا وهو في سن السادسة عشرة، تلقى تعليمه على يد إحدى كنائس البعثات التنصيرية الاسكتلندية وتخرج من مدرسة تدريب المعلمين في ليفينغستونيا (Livingstonia) عام 1913. بعد تجربة قصيرة في التدريس في مدينة كيب تاون قرر الانخراط في العمال السياسي والنقابي. أصبح أول زعيم نقابي وطني إفريقي في جنوب إفريقيا بعد تأسيسه لاتحاد العمال والصناعيين (ICU) في 1919، وبقي على رأسه حتى استقالته في عام 1929 بعد صراعات عديدة مع أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد. عانى كادالي طوال سنوات نضاله من أجل حقوق العمال الأفارقة من الاعتقالات والتضييق من طرف حكومات إتحاد جنوب إفريقيا العنصرية المختلفة وهذا ما جعله يهاجر إلى بريطانيا لمواصلة نضاله من الخارج بعد تأسيسه لاتحاد العمال والصناعيين المستقل في شرق لندن. توفي في عام 1951. أنظر:
Emmanuel K. Akyeampong and Henry Louis Gates, Jr: African Biography, V.1, Oxford University Press, New York, 2012, P 256.

[3] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 64.

[4] مؤتمر كل الأفارقة (All-African Convention): هو التنظيم الفدرالي المؤقت الذي نشأ في 15 ديسمبر 1935 عن اتحاد نحو 150 منظمة محلية بما فيها المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي، في فترة التدهور التي مر بها المؤتمر الوطني الإفريقي، وقد مثلت هذه المنظمات بنحو خمسمائة مندوب، وبذلك كان هذا المؤتمر يعد أكبر تجمع غير أبيض في تاريخ جنوب إفريقيا، وقد كان الهدف من هذا المؤتمر مقاومة مشروعين عنصريين قدما للبرلمان من جانب حكومة هيرتزوج (J.B.M Hertzog) في منتصف الثلاثينات، الأول يتجه للقضاء التدريجي على الحقوق الانتخابية للأفارقة في الكيب، والثاني ما سمي بقانون صندوق الأهالي والذي حضر على

الوطني في إطاره من خلال هيكل تنظيمي فيدرالي يتيح لزعامات الجماعة الملونة تولي قيادة فروع المؤتمر الوطني في الكيب، وخرج المؤتمر الوطني على مؤتمر كل الأفارقة مؤكدا على ضرورة بقاء تنظيم مركزي موحد[1].

وفي عام 1938 كان على حزب المؤتمر أن يعيد تنظيم صفوفه بعد أن تدنى عدد أنصاره إلى 4000 فقط وأن يفرض هيبة القيادة وأن يجبر الأعضاء على الالتزام بمبادئ الحزب وبدفع الاشتراكات وبدأ الحزب جهودا لاستيعاب المرحلة الجديدة التي نجمت عن زيادة الإرهاب العنصري وانهيار إتحاد العمال الذي تأسس عام 1919[2].

وفي الأربعينات واجه المؤتمر الوطني تحديا من جانب الحزب الديمقراطي الإفريقي (The African Democratic Party) بزعامة بول موساكا (Paul Ramotsoane Mosaka) [3] الذي خرج على المؤتمر وراح يكيل له التهم ويوجه

الأفارقة شراء أراض خارج معازلهم حيث لم يعد مسموحا لهم بامتلاك ما يزيد على 13 بالمائة من مساحة البلاد. وقد عارض المؤتمر كلية كلا المشروعين السابقين، لكن المؤتمرين انقسموا على أنفسهم فيما يتعلق بكيفية المواجهة، فعلى حين طالبت الأقلية بعمل كفاحي، مظاهرات وإضرابات، فضلت الغالبية تقديم التماسات إلى الحكومة لعلها تعدل عن إصدار القانونين، وقد لعبت حكومة هيرتزوج على هذه الخلافات وانتهى الأمر بصدور المشروعين. أنظر: ريتشارد جيبسون، حركات التحرر الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء"، تر صبري محمد حسن، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 127.

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 356.

[2] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 65.

[3] بول موساكا (Paul Ramotsoane Mosaka) : من مواليد 1911 بجوهانسبورغ. كان أول إفريقي من الترانسفال يتحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقية بعد تخرجه من جامعة فورت هير (University of Fort Hare)، انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وقام بتمثيله في العديد من اللجان والمؤتمرات. في عام 1942 أصبح أصغر عضو في مجلس تمثيل الأهالي في الكيب (Native Representative Council). قرر في عام 1943 الانسحاب من المؤتمر الوطني الافريقي وقام بتأسيس الحزب الديمقراطي الإفريقي (ADP)، كما أصبح في عام 1955 رئيس الغرفة التجارية في جوهانسبورغ. عرف بول موساكا بذكائه وقدرته الكبيرة على الخطابة. انسحب من الحياة السياسية في عام 1961 وقرر التركيز على تجارته وأعماله. توفي في عام 1963. أنظر:

E.J. Verwey: New Dictionary of South African Biography, V.1, Human Sciences Research Council, South Africa, 1995, P 186.

الانتقادات إلى قياداته، أما فرع المؤتمر في ترانسفال فقد واجه المتاعب عندما قام سيلوبي ثيما (Selope Thema)[1] المتحدث الوطني باسم المؤتمر وأحد المؤسسين القدامى له بالانشقاق على المؤتمر وتأسيس تنظيم مستقل أطلق عليه "كتلة العقلاء الوطنيين" (Nationalist Minded Block) بالتعاون مع جوسياس مادزونيا (Josias Madzunya)[2] الذي سيصبح من مؤسسي المؤتمر البانافريكاني عام 1958 ومن قياديه البارزين[1].

---

[1] سيلوبي ثيما (Selope Thema): من مؤسسي حزب المؤتمر الوطني الأهلي الإفريقي عام 1912. كان على رأس وفد المؤتمر الوطني الذي ذهب إلى فرساي عام 1919 للاحتجاج على قانون الأرض الصادر عام 1913. شغل منصب الأمين العام للحزب في عام 1920 أثناء غياب بيكسلي كاسيمي في بريطانيا وإطالته المكث في لندن، وقد أظهر قدرته على التنظيم والتحكم. كان من قادة ومنظمي مؤتمر كل الأفارقة عام 1935، كما كان محرر صحيفة عالم البانتو (The Bantu World) التي كانت تنقل كل أخبار المؤتمر الوطني الإفريقي والتي كان لها صدى كبير في الشارع الإفريقي في جنوب إفريقيا منذ تأسيسها في عام 1932 وإلى غاية تقاعده في عام 1952. كان سيلوبي ثيما يمثل أصحاب التيار المحافظ المعتدل الذي يؤمن بالحوار والمقاومة السلمية، الأمر الذي جعله ينشق عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1949 ويؤسس "كتلة المتعلقين الوطنيين" (Nationalist Minded Block) بعد معارضته للتقارب والتعاون بين حزب المؤتمر الوطني والحزب الشيوعي خصوصا مع صعود التيار المتشدد داخل الحزب. توفي عام 1955. أنظر:

E.J. Verwey: Op.cit, p 245.

[2] جوسياس مادزونيا (Josias Madzunya): ولد في ترانسفال عام 1909، هاجر إلى جوهانسبورغ في عام 1931 وبقي فيها يعمل كبائع متجول، ولكنه كان شابا طموحا، فكان يحضر المحاضرات العامة ويقرأ الصحف ويختلط بالأحزاب، ويناقش قضايا الساعة، واقترب من الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا. أنشأ رفقة سيلوبي ثيما (Selope Thema) "كتلة المتعلقين الوطنيين" (Nationalist Minded Block) عام 1949، لكنه رجع وانظم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وأصبح رئيس فرعه في أليكساندرا (Alexandra) كما كان له دور كبير في نجاح حملة مقاطعة الحافلات هناك عام 1957. ترشح في عام 1958 لرئاسة فرع المؤتمر الوطني في الترانسفال على أساس برنامج معارض لتحالف المؤتمر الوطني مع التنظيمات السياسية لحركة التحرير الأخرى لكنه فشل. كذلك لم يتم انتخابه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر البانافريكاني بعد تأسيسه عام 1959 رغم أنه كان من مؤسسيه وقياديه البارزين. تم اعتقاله بعد أحداث شاربفيل الدامية عام 1961 ومكث في السجن مدة 18 شهرا بتهمة التحريض على العنف وأعمال الشغب، بعد خروجه من السجن خفت نشاطه السياسي شيئا فشيئا. توفي عام 1970. أنظر:

South African History Online : Josias Madzunya, Produced 17 February 2011, Last Updated 03 September 2019. Available online at :

وفي عام 1943 ظهرت قيادة جديدة من بين شباب حزب المؤتمر قامت بمحاولة لإخراج الحزب من جموده فأسسوا عصبة الشباب (ANCYL) التي قادها مناضلون أمثال أوليفر تامبو (Oliver Tambo) [2] ونيلسون مانديلا (Nelson Mandela) وكان هؤلاء فعالين وقوميين إفريقيين ثوريين لا ينتظرون، كالقادة السابقين، التعقل من الأوربي لتحسين أحوالهم[3]. والطابع الغالب على هذه القيادة الشابة يتمثل في أن معظمهم ينتمون إلى أسر فقيرة، وأنهم في معظمهم احترفوا العديد من المهن في المزارع والمناجم في بداية حياتهم، وأنهم في غالبيتهم تلقوا تعليمهم في جامعات جنوب إفريقيا حيث تعودوا على عدم احترام الحواجز القبلية وحيث اكتسبوا خبرة الاحتكاك القبلي من خلال اختلاطهم كطلاب في المدارس والجامعات. وقد استطاعت عصبة الشباب تنظيم مظاهرات كبيرة عام 1945 ضمت 20 ألف إفريقي ضد اجراءات النظام

---

https://www.sahistory.org.za/people/josias-madzunya

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 357.

[2] أوليفر تامبو (Oliver Tambo): ولد عام 1917 ببيزانا (Bizana) في مقاطعة الكيب. كان صديقا مقربا من نيلسون مانديلا منذ أيام الدراسة في جامعة فورت هير (University of Fort Hare). تميز أوليفر تامبو بحيويته وحماسه لذا كان من مؤسسي عصبة الشباب التابعة لحزب المؤتمر الوطني في عام 1944. في عام 1960 وبأمر من القيادة العليا للحزب أرسل إلى لندن للعمل من أجل كسب التأييد والتعاطف الدولي لقضية شعبه من الخارج. تولى أوليفر تامبو قيادة حزب المؤتمر الوطني بعد وفاة ألبرت لوثولي في عام 1967 وبقي في المنصب إلى غاية تنازله عنه لنيلسون مانديلا في عام 1991 بسبب مشاكل صحية. توفي في عام 1993. أنظر:

Luli Callinicos: Oliver Tambo "Beyond the Engeli Mountains", David Philip Publishers, South Africa, 2004, p 25.

[3] بدأت فكرة تشكيل رابطة الشباب في عام 1943 خلال اجتماع لشباب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بمنزل والتر سيسولو بأورلاندو (Orlando) –سويتو Soweto– حيث رأى المجتمعون والذين كان من أبرزهم أوليفر تامبو ونيلسون مانديلا وأنطون لمبيدي (Anton Lembede) وجوردان نجوبان (Jordan Ngubane) أن الذي يسيطر على حزب المؤتمر الوطني هو الجيل المحافظ وكبار السن الذين لا يستطيعون التواصل مع الجيل الجديد من الشباب المتحمس الذي يرى أن الاحتجاج الخفيف اللهجة لم يعد في مستوى غضب وتمرد وطموح الشعب الإفريقي. أنظر:

Rebone Tau: The Rise and fall of The ANC youth league, Penguin Books, South Africa, 2020, p 40.

العنصرية، لكن قيادة حزب المؤتمر لم تتفهم العواطف الشابة وبقيت تؤمن بالتفاوض مع البيض، والأمل بالمجالس الأهلية التي خلقها العنصريون للأفارقة[1].

شهدت فترة الخمسينات أخطر خلاف داخل المؤتمر الوطني عندما قام الحزب في عام 1953 بتشكيل تحالف مع كل من مؤتمر الديمقراطيين الجنوب إفريقي (South African Congress of Democrats) والمؤتمر الهندي لجنوب إفريقيا (South Africa Indian Congress) ومؤتمر الشعب الملون (Coloured People's Congres)، وهو التحالف الذي أسفر عن صدور ميثاق الحرية (Freedom Charter) في عام 1955 كبرنامج رسمي تلتزم به التنظيمات المتحالفة[2]، حيث جاء في افتتاحية الميثاق ما يلي: "إن جنوب إفريقيا ملك لكل من يعيش عليها سواء أكان أبيض اللون أو أسود وأن لجميع أفراد الشعب حقوقا متساوية وسيكون هناك عمل وطمأنينة لكل فرد وسيسود السلام والمحبة والأخوة بين جميع أفراد وأجناس هذا الشعب"[3].

وقد عارض الأفريكانست قيام المؤتمر بالتعاون أو التحالف مع التنظيمات السياسية للجماعات الأخرى على أساس أن الهنود والأوروبيين يستفيدون من اضطهاد واستغلال الأفارقة، ومن ثم فإن هؤلاء ليس بمقدورهم التحالف لشن نضال حقيقي من شأنه الاضرار بمصالحهم الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإن أيا من رابطة الديمقراطيين أو المؤتمر الهندي ليس له قاعدة شعبية قوية بين جماعته، ومن ثم فإن التحالف معهما لن يشكل إضافة حقيقية للمؤتمر الوطني الإفريقي[4].

---

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 66.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 358.

[3] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 67.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 358.

كذلك ثار خلاف آخر بين الجناح اليساري والجناح اليميني داخل حزب المؤتمر حول مستقبل جنوب إفريقيا ورؤيتهم لشكل ومضمون الدولة التي يجب النضال من أجل إنشائها: هل تكون دولة اشتراكية متعددة الأجناس أم دولة قومية يسيطر عليها الأفارقة فقط؟ ولقد سعى الجناح اليساري للحصول على تأييد الجماعات العرقية الأخرى لدفع موقفه في المناداة بإنشاء دولة اشتراكية متعددة الأجناس، في حين عارض الأفريكانست هذا الموقف وطالبوا بإنشاء دولة يسيطر عليها الأفارقة فقط، ودون تحالف مع الجماعات العرقية الأخرى لتحقيق هذا الهدف، وكنتيجة لضعف كلا الجناحين داخل المؤتمر فإن كل واحد منهما لم يتمكن من فرض آرائه على المؤتمر[1].

وبعد أشهر من تشكيل التحالف استخدم البيض السلاح لوقف التحدي وقتلوا أكثر من خمسين إفريقيا وبدأت الإدارة حملات تضييق فعلية لوقف نشاطات المؤتمر وفرضت على قادة المؤتمر الإقامة الجبرية مما أدى إلى فشل التحالف وإلى زيادة المشاكل الداخلية في الحزب الذي بدأ يعاني من خلافات إقليمية ونقص في المال والتنسيق (بسبب غياب الزعماء) والاختلاف الجنسي والقبلي والفكري. وفي الوقت ذاته قاوم البيض حملات العصيان والإضرابات ومقاطعة المواصلات البيضاء بإجراءات أمنية مشددة تم خلالها يوم 1956/12/5 اعتقال 156 زعيما من مختلف الهيئات والعناصر وقدموا للمحاكمة خلال 5 سنوات بتهمة الخيانة العظمى[2].

ويرجع السبب في انهيار التحدي والتحالف إلى العناصر التي قامت به وهي بطبيعتها مختلفة النوازع وإلى المجتمع الإفريقي الذي دخله التفكك وهو أمر أدى تحت ضغط التمييز العنصري إلى انشقاق حزب آخر عن المؤتمر في أواخر الخمسينات[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 358.

[2] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 67.

[3] نفسه: ص 68.

إن انقسام المجتمع الإفريقي وعزل فئاته بواسطة البيض قد أدى إلى تصدع الحركة الوطنية فلقد كان هناك الأفارقة في المعازل وفيهم عملت التوعية الحزبية ولكنهم كانوا معزولين عن إخوانهم الأكثر فعالية وهم الذين يعملون لرفاهية الرجل الأبيض ولهم تأثير في واقعه الاقتصادي فقد كان العمال الصناعيون ممنوعون من الاضراب تحت طائلة الفصل وقوانينه، وكان العمال الزراعيون مشتتون في مزارع البيض ولم تكن لهم وسيلة للاجتماع بالرغم من أنهم يشكلون ثلث الأفارقة[1].

وقد كان أغلب قادة المؤتمر وهم الذين أخذوا بالعادات الأوروبية، يبحثون عن وسيلة للتخلص بها من ثقافتهم الإفريقية التي تبدو متخلفة، ومن ثم وضعهم المتخلف، وذلك من خلال التشبع بالثقافة البيضاء، والحرص على كسب ود أصدقائهم الليبراليين البيض ليصبحوا حلفاء مع المصالح البيضاء مدعيين بأن هذه المصالح تفرضها الحضارة المسيحية، على أن مثل هذه القيم التي اعتنقوها من خلال دراستهم في الخارج واحتكاكهم بالمجتمعات الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم تكن تتماشى والوضع في جنوب إفريقيا حيث يتحدد وضع الفرد استنادا إلى عرقه ولون بشرته، وهو الأمر الذي أضعف دورهم وقضيتهم[2].

وثمة طبقة الزعماء القبليين التقليدية وهم في منتصف الطريق بين السلطة البيضاء والعادات الإفريقية وكانوا عملاء للإدارة الحكومية وقد منحتهم الحكومة بعض السلطة عن طريق إحياء القبلية في المعازل فأصبحوا موظفين معرضين للسخط الشعبي والتبديل ومنهم من عمل في السياسة واتخذ الأساليب الحديثة في تأسيس الأحزاب كما هو الحال في حزب الترانسكاي الديمقراطي[3].

---

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 68.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 337.

[3] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 68.

وقد رأى بعض الشباب الإفريقي الثائر انحصار حزب المؤتمر الوطني في أزمته القيادية وبالمفاهيم الانسانية المعارضة لكل عمل عنيف ضد البيض خوفا من المذابح بين العناصر، فقرروا اتباع أسلوب عصبة الشباب الأكثر كفاحية وعنفا التابعة للمؤتمر وأسسوا عام 1959 حزب المؤتمر البانافريكاني[1].

2. حزب المؤتمر البانافريكاني (PAC):

نشأ المؤتمر البانافريكاني في أفريل عام 1959 في أعقاب طرد قادة الأفريكانست من المؤتمر الوطني الإفريقي، وبخاصة بوتلاكو ليبالو (Potlako Leballo)[2]، وجوسياس مادزونيا (Josias Madzunya) عام 1958 نتيجة لمعارضتهم لميثاق الحرية، ورفضهم الاشتراك في الحملات التي دعا إليها تحالف المؤتمر، ودعوتهم للأفارقة بعدم المشاركة فيها[3].

---

[1] نعيم قداح: المرجع السابق، ص 68.

[2] بوتلاكو ليبالو (Potlako Leballo): ولد عام 1915 بمافتينج (Mafeteng) في ليسوتو (باسوتولاند سابقا)، كان ضابطا في الجيش البريطاني إبان الحرب العالمية الثانية وحارب من أجل الحلفاء في شمال إفريقيا. برز نشاطه السياسي ضد العنصرية أثناء دراسته في الجامعة، وهذا ما جعله ينضم لعصبة الشباب التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي. بعد طرده هو ورفقائه الأفريكانست من حزب المؤتمر الوطني عام 1958 قام بتأسيس حزب المؤتمر البانافريكاني رفقة جوسياس مادزونيا (Josias Madzunya) وروبرت سوبوكوي (Robert Sobukwe) عام 1959. تعرض للاعتقال عام 1960 بعد أحداث شاربفيل الدامية وسجن لمدة سنتين، بعد اطلاق سراحه قامت السلطات العنصرية بنفيه إلى ليسوتو، حيث حاول هناك إعادة تشكيل حزبه الذي تم حله عام 1960. واصل نضاله وقيادته لحزب المؤتمر البانافريكاني من المنفى خاصة من غانا وتنزانيا منذ 1963 وحتى عام 1979. وجهت لبوتلاكو ليبالو العديد من الاتهامات كالعمالة وتبديد أموال الحزب، لكنه كان يخرج في كل مرة وينفي تلك الاتهامات. توفي عام 1986. أنظر:

Joel Bolnick : "Potlako Leballo the Man Who Hurried to Meet his Destiny", **The Journal of Modern African Studies**, V.29, N.3, Cambridge University Press, 1991, P 413- 442.

أنظر أيضا: نعيم قداح، المرجع السابق، ص 81.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 367. أنظر أيضا:

Edward Feit: South Africa "The Dynamics of the African National Congress", Oxford University press, London, 1971, p 18.

وقد قام هؤلاء بعقد المؤتمر التأسيسي لتنظيمهم في أورلاند –سويتو– في 6 أفريل 1959 وحضر المؤتمر نحو ثلاثمائة مندوب من مختلف أنحاء البلاد، وكانت الشخصيتان البارزتان في المؤتمر هما: روبرت سوبوكوي (Robert Sobukwe)[1] وجوسياس مادزونيا (Josias Madzunya). وقد قرر المؤتمر تشكيل تنظيم جديد هو مؤتمر البانافركانست، وانتخب سوبوكوي رئيسا له، وبوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo) أمينا وطنيا، في حين أن مادزونيا لم ينتخب في أي منصب الأمر الذي دفعه للهجوم على التنظيم الجديد، وقد انتهى الأمر بطرده من التنظيم[2].

حددت المادة رقم 3 من دستور المؤتمر البانافريكاني شروط العضوية فيه، وفي هذا الصدد نصت على أن كل إفريقي يبلغ من العمر ستة عشر عاما أو يزيد، ويقبل مبادئ وبرنامج ونظام المؤتمر البانافريكاني يكون مؤهلا للعضوية بشرط ألا يكون (أو تكون) عضوا في أي تنظيم سياسي تتعارض سياسته مع سياسة المؤتمر، أما باقي

---

[1] روبرت سوبوكوي (Robert Sobukwe): ولد عام 1924 بغراف-رينيت (Graaff-Reinet) في مقاطعة الكيب. كان مناضلا ثوريا وخطيبا مفوها. انظم إلى عصبة الشباب التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي عام 1948. بعد تخرجه من جامعة فورت هير(University of Fort Hare) عمل مدرسا وأمينا عاما لفرع المؤتمر الوطني في مدينة ستاندرتون (Standerton). في عام 1954 انتقل سوبوكوي إلى جوهانسبورغ وأصبح أستاذا محاضرا في جامعة ويتواترسراند (University of Witwatersrand)، كما أشرف على جريدة الإفريقي (The Africanist Newspaper) لسان حال الشباب الإفريقي الثائر، ولم تمضي مدة طويلة حتى بدأ سوبوكوي بتوجيه الانتقادات اللاذعة لقادة المؤتمر الوطني الإفريقي لتعاونهم مع الهنود والملونين من خلال جريدة الإفريقي. بعد طرده هو ورفقائه الأفريكانست من حزب المؤتمر الوطني عام 1958 قام بتأسيس حزب المؤتمر البانافريكاني رفقة بوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo) وجوسياس مادزونيا (Josias Madzunya) عام 1959، وانتخب كأول رئيس للحزب. حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد أحداث شاربفيل الدامية عام 1960، وبعد استنفاذ مدة حكمه رفضت السلطات العنصرية إطلاق سراحه وظل معتقلا في جزيرة روبن حتى عام 1969، حيث أطلق سراحه ولكن وضع تحت الإقامة الجبرية إلى غاية وفاته عام 1978. أنظر:

Chris Van Wyk: Robert Sobukwe, Awareness Publishing Group, South Africa, 2006, P 13 – 48.

[2] Edward Roux : Op.cit, p 404.

الشروط فهي شروط إجرائية من نحو تقديم طلب العضوية إلى جهة الاختصاص، وقبول الطلب[1].

وقد يبدو من الوهلة الأولى أن العضوية في المؤتمر مقصورة على الأفارقة فقط لكن الأمر على خلاف ذلك تماما، فإذا كان من الصحيح أن المؤتمر يرفض فكرة التعاون مع التنظيمات السياسية للبيض والملونين والهنود انطلاقا من سياسته المعلنة في رفضه مثل هذه التحالفات وفي رفضه لقيام دولة متعددة الأجناس في جنوب إفريقيا، على اعتبار أنه لا يعترف إلا بوجود قومية وحيدة في البلاد هي القومية الأفريكانية إلا أن المؤتمر فتح باب العضوية فيه لأعضاء الجماعات العرقية المختلفة في البلاد بوصفهم أفراد لا قوميات، وبشرط أن يكيفوا أنفسهم ماديا وثقافيا وروحيا مع القومية الأفريكانية، فإن تحقق ذلك فيهم فهو يقبلهم كأعضاء باعتبارهم أفارقة لا بيض أو هنود أو ملونين[2]. ويؤكد هذا برنامج المؤتمر البانافريكاني الذي جاء فيه : "... وفي إطار البيئة الاجتماعية للأمة الإفريقية سيكون هناك مكان لكل الأفراد الذين يكيفون أنفسهم ماديا وثقافيا وروحيا مع الأمة الإفريقية "[3].

واستنادا إلى ما تقدم فإن المؤتمر البانافريكاني ضم أول أبيض إلى عضويته وهو باتريك دنكان (Patrick Duncan)[4] ابن الحاكم السابق لجنوب إفريقيا أوائل

---

[1] Pan Africanist Congress – Constitution: Adopted By Inaugural Conference of the Pan Africanist Congress Held at Orlando, Johannesburg, On 4th – 6th April, 1959, Clause 3, p1.

أنظر:

The Journal of Pan African Studies,Vol .8, No.4, September 2015, p 120.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 371.

[3] Pan Africanist Congress – Constitution: Op.cit, P 6.

[4] باتريك بيكر دنكان (Patrick Baker Duncan): هو ابن السير باتريك دانكن (Sir patrick Duncan) الحاكم العام السادس لجنوب افريقيا (1937– 1943). ولد في عام 1918 بجوهانسبورغ، تلقى تعليمه في جنوب إفريقيا وبريطانيا حيث درس في مدرسة وينشستر (Winchester) ثم في كلية باليول (Balliol) ثم في جامعة

الستينيات والذي ظل يتمتع بالعضوية في المؤتمر حتى وفاته عام 1967[1]. كذلك فإن المؤتمر البانافريكاني قبل في مارس عام 1966 انضمام أعضاء مؤتمر الشعب الملون (Coloured People's Congress) إليه، ولكنه قبلهم كأفراد، وباعتبارهم إفريقيين لا ملونين، وبعد أن أعلن المؤتمر حل نفسه[2].

وقد انظم لحزب المؤتمر البانافريكاني خلال فترة وجوده القانوني القصيرة عدد كبير من المثقفين الشباب، على خلاف حزب المؤتمر الوطني الذي كان يضم في أغلب الأحيان مناضلين بسطاء معظمهم من العمال الأفارقة نتيجة تحالفه الوثيق مع مؤتمر النقابات العمالية لجنوب إفريقيا، فقد كان هؤلاء الشباب يمثلون نوعية خاصة من الشباب الإفريقي تضم طلبة المدارس العليا، ذلك أن المدرسين في ترانسفال، وكان كثير منهم من قادة الحزب، تمكنوا من جذب عدد كبير من الطلبة إلى المؤتمر، وهو

أكسفورد. حاول في عام 1939 الانضمام إلى صفوف الجيش البريطاني لكنه فشل في ذلك لأسباب صحية، ليلتحق بالخدمة في السلك الدبلوماسي البريطاني في المستعمرات البريطانية وبالضبط في ليسوتو، قبل أن يستقيل وينظم إلى صفوف حركة التحرير الإفريقي في جنوب إفريقيا، حيث انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1925 ثم إلى الحزب الليبرالي في عام 1955 حيث أشرف على تحرير صحيفة الاتصال (The Newspaper Contact). شارك باتريك دنكان في العديد من المظاهرات وحملات المقاطعة ولعل أشهرها مشاركته في المظاهرات السلمية التي دعا لها المؤتمر البانافريكاني في عام 1960 احتجاجا على تصاريح المرور، وبسبب ذلك تم اعتقاله والتضييق عليه عدة مرات. في عام 1963 استقال من الحزب الليبرالي وانظم إلى حزب المؤتمر البانافريكاني، ونظرا لإتقانه اللغة الفرنسية طلب منه بوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo) رئيس الحزب أن يمثل المؤتمر البانافريكاني في الجزائر وهذا ما وافق عليه، وظل على رأس مكتب الحزب في الجزائر إلى غاية وفاته في عام 1967 بعد صراع طويل مع المرض . أنظر:

N. Chabani Manganya and David Attwell: Bury Me At The Marketplace "Es'kia Mphahlele and Company. Letters 1943- 2006", Wits University Press, South Africa, P 21.

[1] ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص 145.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 372.

الأمر الذي أعطاهم مبررا للتبجح بأن غالبية أعضائهم على درجة أكبر من التعليم من أعضاء المؤتمر الوطني[1].

كما انضم للمؤتمر البانافريكاني عدد من الشباب العاطلين ومن هم دون سن العمل والذين تدفقوا على أحياء الأفارقة في المدن الصناعية. وضم أيضا مجموعة متفردة من الشباب الإفريقي وهي ما يطلق عليها "صبية الحي" أو تسوتسي (Tsotsis)، ورغم أن سمات هذه المجموعة تختلف من مدينة إلى مدينة إلا أن الطابع العام الذي يطغى عليها يتمثل في كونها تمثل نمطا معينا من شباب الحضر الأفارقة الذين يصنفون طبقيا بين البروليتاريا والطبقة الوسطى، فهم أكثر تعلما من البروليتاريا لكنهم غير قادرين على الولوج إلى صفوف البورجوازية الصغيرة، ونتيجة لتذمرهم من وضعهم المتدني ومن الأجور المنخفضة التي يحصلون عليها من أعمالهم فإنهم منغمسون في أعمال المقامرة والسرقة، وهم يتمثلون بنمط حياة الطبقى الوسطى، ويستعينون على ذلك بالتخصص في ارتكاب الجرائم والسرقات التي تحتاج إلى مهارة أكثر من استخدام العنف. وقد استعان المؤتمر البانافريكاني بهذه المجموعة الأخيرة في الحصول على ما يحتاجه من تمويل وأدوات طباعة وما على شاكلة ذلك عن طريق السرقة من المكاتب الحكومية حيث شكل من بين صفوفهم ما سمي "بقوات المهمة" ومن هؤلاء تشكلت نواة الجناح العسكري للمؤتمر المعروف باسم بوكو (Poqo)[2].

ولعل هذا ما يفسر جنوح المؤتمر البانافريكاني إلى التطرف والمواجهات العنيفة مع النظام، كما يفسر من جانب آخر عدم وجود جناح شبابي للمؤتمر طالما أن غالبية أعضائه من الشباب، ويفسر من جانب ثالث كذلك عدم وجود جناح نسائي للمؤتمر

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق: ص 374.

[2] نفسه: ص 373.

طالما أن المؤتمر لم يشرك النسوة في عضويته من الناحية الفعلية، واقتصرت عضويته على الرجال فقط[1].

2-1.الهيكل التنظيمي للمؤتمر البانافريكاني:

وفقا لما نص عليه دستور المؤتمر البانافريكاني لعام 1959، فإن الهيكل التنظيمي يتشكل من أسفل إلى أعلى على النحو التالي:

أ. **التنظيم على المستوى المحلي:**

1. **الفرع:** وهو الوحدة القاعدية للمؤتمر، ويتكون من خمسة عشر عضوا على الأقل، ويجتمع مرة كل أسبوعين على الأقل، ويدير الفرع لجنة تنفيذية منتخبة في الاجتماع السنوي للفرع تتكون من الرئيس، ونائبه، والأمين العام، والأمين العام المساعد، وأمين الصندوق، وأربعة أعضاء آخرين. ومن مهام اللجنة القيام بالعمل التنظيمي والدعائي بين الجماهير، وتجنيد أعضاء جدد للمؤتمر، وتحصيل اشتراكات العضوية وتأديب الأعضاء الخارجين على نظام المؤتمر، وإرسال تقارير دورية إلى اللجنة التنفيذية الإقليمية عن نشاطها[2].
2. **الإقليم:** قسم المؤتمر البانافريكاني البلاد إلى سبعة عشر إقليما، ويضم كل إقليم الفروع التي تدخل في نطاقه الجغرافي. فعلى مستوى كل إقليم يوجد المؤتمر الإقليمي الذي يتكون من ممثلين عن كل فرع محلي سدد اشتراكه بالكامل، بحيث يكون هناك ممثل في المؤتمر عن كل خمسة عشر عضوا في الفرع، وعلى ألا يزيد عدد ممثلي أي فرع لدى المؤتمر عن عشرة. أما الفروع التي لم تسدد اشتراكها أو لم تف بالتزاماتها بالكامل فلا يكون لها حق الاشتراك في المؤتمر. ويقوم المؤتمر بانتخاب لجنة تنفيذية إقليمية تتكون من الرئيس

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق: ص 373.

[2] Pan Africanist Congress – Constitution: Op.cit, p4.

ونائبه، والأمين العام، والأمين العام المساعد، وأمين الصندوق، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين وهؤلاء ينتخبون لمدة عامين. ومن مهام اللجنة تنظيم الفروع المحلية والتنسيق بين نشاطاتها، وتنفيذ برنامج وسياسة المؤتمر البانافريكاني، والتعليمات الصادرة من اللجنة التنفيذية الوطنية، وتقديم التوصيات لها فيما يتعلق بنشاط التنظيم في إقليمها. وتنفيذ قرارات المؤتمر الإقليمي شريطة ألا تكون متعارضة مع برنامج وسياسة التنظيم، ويقوم أمين الصندوق في نهاية كل سنة مالية بإعداد تقرير عن الحساب السنوي للمؤتمر الإقليمي مع ملاحظة أن اللجنة التنفيذية هي التي تقرر الكيفية الذي تحفظ بها الأموال الخاصة بكل إقليم[1].

ب. التنظيم على المستوى الوطني:

1. **المؤتمر الوطني:** وهو الجهاز الأعلى للتنظيم، ويتكون من ممثلين عن الفروع التي سددت اشتراكها بالكامل في حدود ممثل عن كل خمسة عشر عضوا في الفرع، على ألا يزيد ممثلي أي فرع عن عشرة، كما يضم أيضا أعضاء اللجنة التنفيذية الوطنية، وأعضاء لجنة العمل الوطني بحكم مناصبهم، وهؤلاء جميعا يجب أن يكونوا قد سددوا اشتراكات العضوية[2].

ومن مهام المؤتمر وضع الخطط الأساسية والعريضة لسياسة التنظيم، وقراراته ملزمة لكل أعضاء وأجهزة التنظيم، وهو يجتمع مرة كل عام، ويمكن أن يجتمع في دورة خاصة في حالات الطوارئ بناء على طلب اللجنة التنفيذية الوطنية، أو بناء على

[1] Pan Africanist Congress – Constitution: Op.cit, p4.
[2] Ibid: p2.

طلب مقدم للجنة التنفيذية الوطنية من جانب ثلث أعضاء الفروع التي اشتركت في المؤتمر السابق[1].

2. **اللجنة التنفيذية الوطنية:** وهي تنتخب من جانب المؤتمر الوطني لمدة ثلاث سنوات، وتضم زعيم المؤتمر، والأمين العام، والأمين الوطني للصندوق وسكرتيري الشؤون الخارجية، والنشر والإعلام، والعمل، والتعليم والثقافة، والشؤون الوطنية، والمنسق الوطني، وثلاثة أعضاء آخرين بالإضافة إلى رؤساء الأقاليم الذين يصبحون تلقائيا نواب للرئيس، وتقوم اللجنة التنفيذية الوطنية بانتخاب النائب الأول للرئيس من بين أعضائها وتجتمع بصفة شهرية، كما يمكن أن تجتمع في حالات الطوارئ[2].

3. **لجنة العمل:** وهي الجهاز الفرعي الرئيسي للجنة التنفيذية الوطنية، وتتكون من الرئيس وأربعة أعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية الوطنية من بين أعضائها، وتتمثل مهمة لجنة العمل في متابعة تنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية الوطنية، وقرارات المؤتمر الوطني، والإشراف على الأداة الإدارية للمنظمة على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، واتخاذ التدابير التي تراها مناسبة لتدعيم تنفيذ قرارات وبرنامج التنظيم[3].

[1] Pan Africanist Congress – Constitution: Op.cit, p2.
[2] Ibid: p3.
[3] Ibid.

2-2.نقاط الخلاف بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني:

إن نقاط الخلاف بين الحزبين الكبيرين في جنوب إفريقيا كثيرة وهي أكثر من عوامل اللقاء ويمكن أن نلخصها فيما يلي:

- على الصعيد القومي: يؤمن حزب المؤتمر البانافريكاني بأن الأفارقة وحدهم ينبغي أن تكون لهم السيادة في جنوب إفريقيا، بينما يؤمن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالمجتمع المتعدد الأجناس.
- يرى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن حزب المؤتمر البانافريكاني هو انشقاق لا مبرر له وهو مجموعة من العاقين ينبغي أن يعودوا إلى الأصل وهو الأقدم في النضال[1].
- يتهم قادة حزب المؤتمر البانافريكاني حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بأنه متأثر بالشيوعية ويتلقى توجيهاته من الخارج[2].

---

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 78.

[2] أدلى نيلسون مانديلا برأيه في الشيوعية لدى محاكمته في بريتوريا بتهمة التآمر والتخطيط لقلب نظام الحكم بالثورة في 20 أفريل 1964 ولأهميته نبينه فيما يلي:

"إنني أعتقد أن الشيوعية قد لعبت دائما دورا إيجابيا في الحرب ضد الاستعمار، إن الشيوعيين وحدهم هم الذين كانوا على استعداد لمعاملة الأفارقة معاملة آدمية على أساس التساوي معهم في الحقوق والواجبات وكانوا الحزب السياسي الوحيد الذي وافق على العمل مع الأفارقة". وأضاف قائلا: "إنني لم أخضع لأي تأثير أثناء بحثي عن السياسة التي يتعين على حزب المؤتمر الوطني اتباعها، لقد أردت دائما أن أكون واقعيا وموضوعيا ولم أقيد نفسي بنظام اجتماعي معين غير النظام الاشتراكي، إنني أؤمن بأن علي أن أختار من النظامين الغربي والشرقي أحسن ما فيهما". وفي موضوع آخر من دفاعه قال: "صحيح أنني تأثرت بالفكر الماركسي لكن هذا ينطبق أيضا على الكثير من زعماء الدول المستقلة حديثا، إن أشخاصا يختلفون فيما بينهم اختلافا شاسعا كغاندي ونكروما وعبد الناصر يعترفون جميعا بهذه الحقيقة، وإننا جميعا نقبل بالحاجة إلى شكل من أشكال الاشتراكية لتتمكن شعوبنا من اللحاق ببلدان العالم المتقدم وللتغلب على تركة الفقر المدقع غير أن هذا لا يعني أننا ماركسيون". أنظر:

Nelson Mandela's statement From the dock at the opening of the defence case in the Revonia Trial (Pretoria Supreme Court, 20 April 1964), available online at: https://www.sahistory.org.za/archive/court-transcript-statement-dock-nelson-mandela-pretoria-supreme-court-20-april-1964

- وحول موضوع الوحدة النضالية مع الأحزاب خارج جنوب إفريقيا: أقام حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تحالفا مع حزب زابو (ZAPU) في روديسيا وقد اعتبر حزب المؤتمر البانافريكاني ذلك إثارة للبيض لا مبرر لها لأنها قد أدت إلى إقامة جبهة من العنصريين وقد فسر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تصرفه هذا على أنه خير وسيلة لتحرير جنوب إفريقيا يكون بتحرير روديسيا وجعلها معبرا حر للمناضلين[1].
- يعتقد حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أنه ليس لدى حزب المؤتمر البانافريكاني قوات مسلحة تناضل في جنوب إفريقيا. ولما طالبتهما لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية للمرة الثانية أن يتحدا طلب المؤتمر الوطني الإفريقي أن تذهب لجنة التنسيق إلى جنوب إفريقيا لتقصي الحقائق عن كلا الحزبين، ولمعرفة من يباشر النضال المسلح وانتهت محاولات لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية بالاعتراف بهما معا. كحركتين تمثلان جنوب إفريقيا وأعطت المساعدات لهما منذ 1964 بنسبة 2 للمؤتمر الوطني الإفريقي إلى 1 للمؤتمر البانافريكاني[2].

3 . الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا (CPSA) :

ترجع أهمية تناول الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا بالدراسة ضمن تنظيمات حركة التحرير الوطني الإفريقي إلى عدة اعتبارات، لعل أهمها، أن الحزب الشيوعي ومنذ نشأته عام 1921 كان هو الحزب الوحيد في جنوب إفريقيا الذي فتح عضويته

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 79.

[2] نفسه. وحول علاقة المؤتمر الوطني الإفريقي بالمؤتمر البانافريكاني في فترة النضال من المنفى أنظر:
Dhlamini Motena Jonas : The relationship between the African National Congress and the Pan Africanist Congress, 1959- 1990, Doctoral thesis, Under Supervision of J.A. du Pisan, Department of History, North-West University, 2006.

وقيادته، نظريا وفعليا لجميع أبناء جنوب إفريقيا بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو الأصل، ثم أنه لم تكن تمر فترة قصيرة على نشأة الحزب حتى أصبح غالبية أعضائه من الأفارقة، ويضاف إلى ما تقدم فقد كان للحزب الشيوعي تأثير ملحوظ على فكر وممارسات المؤتمر الوطني الإفريقي، وهو التأثير الذي انتهى إلى تأكيد التحالف بين التنظيمين في إطار المجلس الثوري الذي شكله مؤتمر موروجورو (Morogoro Conference) عام 1969. غير أن مثل هذا التأثير وذلك التحالف بين التنظيمين كان له نتائج إيجابية وأخرى سلبية سواء داخل المؤتمر الوطني الإفريقي، وسواء في علاقة تنظيمات حركة التحرير الأخرى بالمؤتمر الوطني الإفريقي[1].

تأسس الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا في 12 فيفري 1921 بعد تحالف عدة تنظيمات أهمها العصبة الاشتراكية الأممية لجنوب إفريقيا (International Socialist League) والإتحاد الديمقراطي الاجتماعي بمدينة الكيب، والحزب الشيوعي لمدينة الكيب، والجمعية الاشتراكية اليهودية لمدينة الكيب، والجمعية الاشتراكية اليهودية لمدينة جوهانسبورغ، والنادي المركزي في ديربان، وغيرها من التنظيمات الاشتراكية والأفراد[2] – أغلبهم كانوا من قياديي حزب العمل لجنوب إفريقيا – تحت قيادة وليام هنري أندروز[3] (William Henry Andrews) [1]، ووجه الحزب

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 384.

[2] نفسه: 387.

[3] وليام هنري أندروز (William Henry Andrews) : أول رئيس لحزب العمال الجنوب إفريقي (SALP) عام 1910، ومؤسس الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا (CPSA) عام 1921 وأول أمين عام له (1921– 1925)، كذلك كان عضوا مؤسسا لاتحاد العمال والتجار الصناعيين (ICU) عام 1919. كما تم انتخابه في عام 1925 كأول أمين عام لمؤتمر النقابات العمالية في جنوب إفريقيا (TUC). تم طرده من الحزب الشيوعي في عام 1931 نتيجة معارضته لدعم النضال من أجل حقوق العمال السود في وقت صار العمال الأفارقة هم الذين يسيطرون على

نداء إلى كل عمال جنوب إفريقيا، المنظمين وغير المنظمين البيض والسود، بالمشاركة في دفع عملية إسقاط النظام الرأسمالي، والقضاء على الطبقة الرأسمالية، وإقامة كومنولث العمال في مختلف أنحاء العالم[2].

ورغم سيطرة الطبقة العاملة البيضاء على القاعدة الاجتماعية للحزب في سنواته الأولى، إلا أن التغيير الحكومي الذي حدث في عام 1924 والذي حصل بموجبه العمال البيض على وضع ممتاز قانونيا من خلال حجز الوظائف وسياسة العمل التي تعطي دائما الأفضلية للبيض، وهو الأمر الذي أدى إلى تقويض كفاحيتهم ووعيهم الطبقي الثوري ثم ارتماءهم في أحضان الطبقة الرأسمالية، وتأييدهم للنظام الحاكم في مواجهة الطبقة الإفريقية العاملة[3]، جعل الحزب يحول اهتمامه إلى تنظيم العمال الأفارقة وإنماء الوعي الطبقي بين صفوفهم، واتجه في نفس الوقت إلى إقامة علاقة تعاون مع المؤتمر الوطني الإفريقي[4].

الحزب الشيوعي ويشكلون أغلبية أعضائه، لكنه رجع وانظم للحزب بعد اعادة قبوله عام 1938، وظل يشغل منصب رئيس اللجنة المركزية للحزب منذ 1940 وإلى غاية وفاته عام 1950. أنظر:

South African History Online : William H. "Bill" Andrews, Produced 17 February 2011, Last Updated 31 July 2020. Available online at : https://www.sahistory.org.za/people/william-h-bill-andrews

[1] Donald. F. Busky: Communism in History and Theory: Asia, Africa, and the Americas, Greenwood Publishing Group, London , 2002, p 136.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص .387. لمزيد من التفاصيل أنظر:

A. Lerumo : Fifty Fighting Years "The South Africa Communist Party 1921-1971", Inkululeko Publications, London, 1971, P 117 .

حول وثائق وبيانات الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا أنظر:

South African Communists Speak : Documents from the History of the South African Communist Party 1915 – 1980, Inkululeko, 1981.

[3] Alex La Guma: Apartheid "A Collection of Writing on South African Racism By South Africans", Seuen Seas, Berlin, 1971, P 207.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 389. أنظر أيضا:

Gerhart Gail. M: Black Power in South Africa "The Evolution of an Ideology", University of California Press, USA, 1978, P 31.

وقد كان لذلك آثار إيجابية على الحزب، فقد تزايد عدد أعضائه، كما أن تركيبه الاجتماعي قد تغير، فعلى حين كان الشيوعيين الأفارقة يشكلون أقلية في الحزب عام 1924 فإنهم مع حلول عام 1928 باتوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الحزب إذ بلغ عددهم نحو 1600 عضو من بين 1750 عضو هم مجموع أعضاء الحزب آنذاك. على أن هذا التحول لم ينعكس لا في زعامة الحزب ولا في سياسته أو منظوره، ورغم أن المؤتمر السنوي الخامس للحزب عام 1927 قد انتخب بعض الشيوعيين الأفارقة كان من أبرزهم تبيدي (T.W Thibid) [1] أعضاء في اللجنة التنفيذية، إلا أن كل مسؤولي الحزب كانوا من البيض، كما أن الوفد الذي اختير ليمثل الحزب في المؤتمر السادس للأممية الشيوعية الذي انعقد في موسكو في جويلية عام 1928 كان كل أعضائه من البيض[2].

وفي فترة الثلاثينات، ونتيجة لعدة عوامل كان من أهمها الخلافات الإيديولوجية بين زعامات الحزب، فإن عضوية الحزب أخذت في التقلص، وإن اتجهت بعد ذلك إلى

---

[1] تبيدي (T.W Thibidi): أحد أبرز النقابيين الثوريين الأفارقة السود في تاريخ جنوب إفريقيا، كان مدرسا في الكيب قبل أن ينظم إلى الرابطة الاشتراكية الدولية (ISL) في الكيب عام 1916. في عام 1920 أصبح رئيس اتحاد النقابات العمالية غير الأوروبية (The Federation of Non-European Trade Unions)، وهو مؤسس أول نقابة إفريقية لعمال المناجم (African Miners' Unions) عام 1930. كان أول إفريقي ينظم للحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا منذ تأسيسه عام 1925 ونتيجة لنشاطها وحماسه للعمل النقابي تم انتخابه كأول إفريقي في اللجنة التنفيذية للحزب عام 1927. لكن ونتيجة لعدة خصومات مع بعض قادة الحزب الشيوعي طرد تبيدي من الحزب عام 1931. انغمس تبيدي في فترة الثلاثينات في التروتسكية خاصة بعد انضمامه إلى الرابطة الدولية للعمال (Workers' International League) عام 1937. انسحب تبيدي من العمل النقابي والحياة السياسية منذ الأربعينات رغم الدعوات المتكررة من الحزب الشيوعي له للانضمام مرة أخرى للحزب. توفي عام 1960. أنظر:

Edward Roux : Op.cit, p 121.

أنظر أيضا:

Steven Hirsch and Lucien van der Walt: Anarchism and Syndicalism in the Colonial and Postcolonial World 1870- 1940, Brill, Netherlands, 2010, P 77.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 389.

التزايد في فترة الأربعينات حتى وصلت قمتها عام 1948 حين بلغ عدد أعضاء الحزب نحو ألفي عضو من بينهم 150 عضو أبيض، و250 هندي والباقي أفارقة[1].

ومنذ حل الحزب عام 1950 – نتيجة لصدور قانون قمع الشيوعية في نفس العام– ثم إعادة تشكيله سرا في الداخل عام 1953 فإن الحزب راح يعتمد على تجنيد أعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي إلى صفوفه، كما أخذ يدفع بأعضائه الأفارقة إلى عضوية المؤتمر وإلى قيادته العليا، وهو الأمر الذي أوجد تلك العلاقة المتداخلة بين الحزب الشيوعي والمؤتمر الوطني الإفريقي ومكن الأول من تأكيد استمرار وجوده وتأثيره الفكري على المؤتمر، وإن قبل العمل مع المؤتمر ومن داخله تحت قيادة المؤتمر[2].

وآيا ما كان من الأمر فإن الحزب الشيوعي لم يتمكن من جذب الجماهير الإفريقية، ويرجع ذلك إلى عدة عقبات حالت دون أن تجد الإيديولوجية الماركسية رواجا لها في جنوب إفريقيا، ومن أهم هذه العقبات اضطهاد الحكومة للشيوعيين، وقوة الاتجاهات المعادية للشيوعية في جنوب إفريقيا والتي روجت لها البعثات التنصيرية ومن تلقوا تعليمهم لديها من الأفارقة، بالإضافة إلى انتشار الأمية بين الأفارقة، ثم إن الطبقة الإفريقية العاملة، والتي لديها بعض الوعي السياسي، أدركت على الفور، ومن خلال ممارساتها اليومية، أن العرق وليس الطبقة هو المحدد المباشر للوضع الاجتماعي، وفضلا عما تقدم فإن الطبقة الوسطى الإفريقية المتعلمة لم تتقبل الأفكار الاشتراكية، وراحت ترى فيها خطرا على طموحاتها، وكان لتعلم أفرادها في مدارس التنصير أثر كبير في تبنيها لهذا الموقف[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 390.

[2] نفسه.

[3] نفسه: 391.

ثانيا: مذبحة شاربفيل (21 مارس 1960) وانعكاساتها على الحركة الوطنية التحررية:

1. مذبحة شاربفيل (21 مارس 1960):

في 21 مارس 1960 دعا حزب المؤتمر البانافريكاني أتباعه للقيام بمظاهرة سلمية في مدينة شاربفيل (Sharpeville) احتجاجا على تصاريح المرور، وفيها سارعت جميع القوى الوطنية إلى التظاهر في هذه المدينة التي تقع بالقرب من جوهانسبورغ، وكانت المظاهرة سلمية، إلا أن البوليس الأبيض فتح النار وقتل سبعين من المتظاهرين أغلبهم من النساء والأطفال خوفا من أن تتدلع شرارة المظاهرات في أماكن أخرى وقد هزة هذه المبذحة الرأي العالمي، ورغم أن حزب المؤتمر البانافريكاني هو الذي دعا إلى هذه المظاهرة، إلا أن آثارها عمت جميع القوى الوطنية وقد أعقبتها حوادث دامية لعدة أسابيع وقع أثناءها مئات من الجرحى وعشرات القتلى من الأفارقة[1].

ساد جنوب إفريقيا سكون بعد مجزرة شاربفيل، كسكون المقابر. فقد نصبت المحاكم، وأعلنت حالة الطوارئ، وفتحت السجون، ومنعت السلطات صدور الجرائد والتحركات السياسية[2].

إن نتائج مجزرة شاربفيل 1960 هامة وبعيدة المدى. ويمكننا أن نلخص هذه النتائج فيما يلي:

1. أنها مثلت مرحلة اليأس من النظام العنصري واليأس هنا يعني التفكير في حلول أخرى غير التفاهم والتفاوض والحوار.

[1] Tom Lodge: Sharpeville "An Apartheid massacre and its consequences" , Oxford University press, United States, 2011, p 74.
[2] Ibid: p 164.

2. أنها منحت نفسا جديدا للإدارة العنصرية فاستعادت هيبتها الظاهرية بعد أن بدت أكثر استقرارا من الناحية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، حيث انسحبت جنوب إفريقيا من الكومنولث وقلبت البلاد إلى جمهورية، وعادت رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية إليها بعد أن أصبحت وسائل العنف كافية لسحق الأفارقة.
3. فشل الوطنيين المعتدلين، أولئك الذين كانوا يثقون في مواثيق التحالف الغربي وديمقراطية البيض في جنوب إفريقيا وإعلانات حقوق الإنسان الإشهارية وميثاق الأمم المتحدة. وهكذا غير المعتدلون من اعتدالهم وأصبحوا ينادون بمطالب تؤدي إلى تغيير النظام، كما غير المتطرفون من تطرفهم السياسي فأصبحوا يعملون على التحرير بالقوة والثورة.
4. فشل حزب المؤتمر البانافريكاني الذي اختار أن يرمي بالشعب في الثورة دون تخطيط ليكون قائد نفسه بنفسه، فقد تبين أن العشوائية وعدم التخطيط القيادي يؤدي إلى تضحيات جسيمة وإلى فشل ذريع. ومن ثمة تعلم حزب المؤتمر البانافريكاني وحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ضرورة التخطيط للعمل الكبير مثل مواجهة العدو في ثورة شعبية[1].

[1] Stephen Ellis: "The Genesis of the ANC's Armed Struggle in South Africa 1948-1961", **in Journal of Southern African Studies**, Vol. 37, No.4, 2011, P 669.

أنظر أيضا: رسالة الزعيم مانجوسوث بوثيليزي للأمة "The legacy of the Sharpeville Massacre" بتاريخ 25 مارس 2010 بمناسبة الذكرى الخمسون لمذبحة شاربفيل 25 مارس 1960 على الموقع الرسمي لحزب الحرية إنكاثا (Inkatha Freedom Party) لمعرفة الدروس المستقاة من هذه الأحداث ولمعرفة وجهة نظر واحد من أهم الشخصيات المناضلة في جنوب إفريقيا والمؤمنة بالمقاومة السلمية:

https://www.ifp.org.za/newsroom/legacy-sharpeville-massacre/#:~:text=After%20Sharpeville%2C%20a%20state%20of,international%20support%20to%20oppose%20apartheid.

وباعتبار حادثة شاربفيل لم يقع مثلها في حجمها في جنوب إفريقيا منذ ما يزيد عن نصف قرن، وباعتبارها حدثت في المدينة –جوهانسبورغ– فقد تركت كل الأطراف في لحظة تأمل ومراجعة. فالبيض إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة لا يمكن ردمها بينهم وبين الشعب الإفريقي، ذلك أن المجازر التي تمخضت عنها أعدمت كل أفكار التعاون والتعايش. كما أن حل الأحزاب والتضييق على قياداتها أوجد قناعة بعدم جدوى النضال السياسي وضرورة الكفاح المسلح، ومن ثمة شكلت المجازر أرضية صلبة للعمل الثوري.

2. انعكاسات مذبحة شاربفيل (21 مارس 1960) على الحركة الوطنية التحررية:

لجأت حركة التحرير الإفريقي منذ نشأتها وحتى عام 1960 إلى استخدام أدوات وأساليب الكفاح السلمية ولم يكن مرجع ذلك إلى عدم قناعتها باللجوء إلى العنف، وإنما كان ذلك يرجع بالأساس إلى عدم نضج الوضع الثوري في البلاد وعدم ملائمة الظروف الإفريقية والدولية للأخذ بهذا الأسلوب العنيف[1].

فقد كان للأفارقة وحتى أواخر الخمسينيات نوع من التمثيل غير المباشر في البرلمان الأبيض وكانت تنظيمات حركة التحرير الإفريقي مشروعة وتمارس نشاطها علانية، وكانت زعامات هذه التنظيمات في معظمها على نحو ما رأينا حاصلة على تعليم غربي مسيحي ومتشبعة بالثقافة الغربية، ثم أن القوى المساندة لهذه التنظيمات وبصفة خاصة الطبقة العاملة لم تكن قد نمت عدديا ونضجت سياسيا، كما أن إتحاد جنوب إفريقيا كان لا يزال على علاقة دستورية مع بريطانيا فملكة بريطانيا هي رئيسة جنوب إفريقيا وكانت جنوب إفريقيا عضوا في الكومنولث[2].

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 547.

[2] نفسه: ص 548.

وبالإضافة إلى هذه الأوضاع الداخلية التي رجحت اللجوء إلى استخدام الأساليب السلمية فإن الوضع في القارة الإفريقية كان يسير في نفس الاتجاه فحتى أواخر الخمسينيات كانت معظم الدول الإفريقية مستعمرة، وهو الأمر الذي يجعل من استخدام أراضي الدول الإفريقية المتاخمة لجنوب إفريقيا كقواعد خلفية أمرا مستحيلا، ثم أن تجربة الكفاح المسلح في الجزائر لم تكن قد توجت بالنجاح، كذلك فإن الوضع الدولي لم يكن في صالح اللجوء إلى الكفاح المسلح من جانب حركة التحرير الإفريقي، فرغم أن الإتحاد السوفيتي قد ظهر بعد الحرب العالمية الثانية كقوة عظمى إلا أنه ظل وحتى الخمسينيات منشغلا بتسوية مشكلاته في أوربا الشرقية فضلا عن رفعه لمبدأ التعايش السلمي في الفترة المذكورة[1].

لكن مذبحة شاربفيل في عام 1960 كانت نقطة تحول هامة في تاريخ حركة التحرير الإفريقي، فقد تبع أحداثها المؤلمة حظر نشاط تنظيمات حركة التحرير الوطني، ثم الإدانة الدولية المتزايدة لنظام حكم الأقلية البيضاء كما شهد نفس العام استقلال العديد من الدول الإفريقية فضلا عن الانتصارات التي كانت تحققها الثورة الجزائرية[2].

وهكذا فإن ظروف العمل الثوري في الداخل قد أخذت في النضوج مع اقتناع جماهير حركة التحرير بضرورة اللجوء إلى العنف وإبدائها الاستعداد للتضحية خاصة مع إغلاق كل القنوات الشرعية أمامها للتعبير عن مطالبها كما أن الظروف الإفريقية والدولية باتت أكثر مواءمة للتحول إلى أسلوب الكفاح المسلح[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 548.

[2] نفسه: 552.

[3] نفسه.

ففي نوفمبر 1961 أسس المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا منظمة عسكرية مستقلة ذات قيادة مستقلة أطلق عليها رمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) هدفها القيام بعمليات تخريب منظمة تستهدف كافة المنشآت الحكومية في المراكز الحضرية للبلاد. كما قام المؤتمر البانافريكاني في عام 1962 أيضا بتأسيس جناح عسكري له عرف باسم بوكو (Poqo) وهو تنظيم موجه أساسا ضد الأشخاص في شكل عمليات الاغتيال التي تستهدف الزعماء القبليين المؤيدين لسياسة الحكومة العنصرية وغيرهم من المسئولين الحكوميين[1].

وقبل تشكيل رمح الأمة أرسل المؤتمر الوطني الإفريقي العديد من كوادره الشابة إلى خارج البلاد للتدريب العسكري والتمرس على فنون حرب العصابات[2]، وقد كانت الجزائر من بين أبرز الدول التي احتضنت هذه الكوادر وحرصت على تدريبها وتكوينها عسكريا وقياديا[3].

[1] ظلت العلاقة بين بوكو (Poqo) والمؤتمر البانافريكاني غير واضحة وقد قيل في البداية أن بوكو (Poqo) يشكل تنظيما منشقا على المؤتمر البانافريكاني وأن الأخير يسعى للسيطرة عليه. على أن هذه العلاقة اتضحت في السبعينيات حينما تأكد أن بوكو (Poqo) يشكل الجناح العسكري للمؤتمر البانافريكاني وقد تعرض بوكو (Poqo) هو الآخر لانتكاسة عقب غارة بوليس جنوب إفريقيا على مقر المؤتمر البانافريكاني في ماسيرو في أفريل 1963 واستيلائه على قوائم العضوية الخاصة بالجناح العسكري وهو الأمر الذي مكن حكومة جنوب إفريقيا من قمع التنظيم واحتوائه. لكن تم إعادة بعث التنظيم في عام 1968 تحت اسم جديد هو: Azanian People's Liberation Army (APLA). أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: المرجع نفسه، ص 553– 555. أنظر أيضا:
South African History Online : Pan Africanist Congress timeline 1959- 2011, Produced 07 September, Last Updated 14 March 2022, Available online at:
https://www.sahistory.org.za/article/pan-africanist-congress-timeline-1959-2011

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق: ص 554.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 46.

الباب الثاني: الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994)

الفصل الأول: الدعم العسكري واللوجيستيكي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994).

الفصل الثاني: الدعم السياسي والدبلوماسي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994).

الفصل الثالث: الدعم الثقافي والإعلامي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994).

الفصل الرابع: استمرار المقاومة والنضال حتى نهاية الفصل العنصري (1960- 1994).

الفصل الأول

الدعم العسكري واللوجيستيكي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994)

1. **الدعم العسكري الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994).**
2. **الدعم اللوجيستيكي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994).**

أولا: الدعم العسكري الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني 1962 – 1994

1. جذور العلاقة بين الجزائر والحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا وزيارة نيلسون مانديلا إلى الجزائر:

تعود جذور العلاقة بين الجزائر وحركة التحرير في جنوب إفريقيا إلى سنة 1955 عندما التقى وفد الحركة التحررية لجنوب إفريقيا بقيادة موزيس كوتان (Moses Kotane)[1] ومولفي كاتشاليا (Maulvi Cachalia)[1] بممثلي جبهة التحرير

[1] موزيس كوتان (Moses Kotane): ولد في الترانسفال عام 1905 لعائلة مسيحية تعود جذورها إلى بوتسوانا. لم يكمل تعليمه بسبب توجهه إلى العمل صغيرا وهو في سن السابعة عشرة، حيث عمل في عدة وظائف، في المناجم وفي المنازل وكعامل في المخبزة. في عام 1928 انظم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لكنه سرعان ما انسحب منه لعدم اقتناعه بأسلوبه في النضال. انخرط بعد ذلك في إتحاد الخبازين الأفارقة (African Bakers Union) وهو التنظيم المنبثق عن الاتحاد الجديد للنقابات العمالية غير الأوروبية (Federation of Non-European Trade Unions) الذي تم اعتماده عام 1928. انظم بعد ذلك في عام 1929 إلى الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا، حيث لم يكد يمر وقت طويل حتى أصبح عضوا في المكتب السياسي للحزب، بعد ذلك تم ابتعاثه في عام 1930 إلى موسكو لدراسة الفكر الماركسي اللينيني في مدرسة لينين الدولية (International Lenin School)، حيث درس هناك تحت إشراف العديد من المنظرين الماركسيين مثل الدكتور أندريه سيك (Endre Sik) الحائز على جائزة لينين للسلام (Lenin Peace Prize). وبعد عودته إلى جنوب إفريقيا عام 1933 تدرج في المناصب حتى وصل إلى منصب الأمين العام للحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا وهو المنصب الذي ظل يشغله حتى عام 1978. كان لموزيس كوتان علاقات وطيدة بحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وقادته، حيث كان هو أيضا من بين المتهمين بالخيانة العظمى رفقة نيلسون مانديلا وجو موديسي وألبرت لوثولي وجو سلوفو ووالتر سيسولو في محكمة ريفونيا الشهيرة عام 1956، لكن ورغم المتابعات والتضييق عليه فإنه لم يدخل السجن. شغل موزيس كوتان بالموازاة مع منصبه كأمين عام للحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا منصب الأمين العام للصندوق في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من عام 1963 إلى غاية عام 1973. يعتبر موزيس كوتان في جنوب إفريقيا بطل قومي ونموذج مثالي للمناضل الوطني الذي يضع مصلحة شعبه ووطنه فوق كل الاعتبارات الإيديولوجية والاختلافات القبلية والعرقية، ولعل هذا ما جعل والتر سيسولو يصفه بـ عملاق النضال (Giant of the Struggle). توفي عام 1978. أنظر:

الوطني على مستوى مكتب تحرير المغرب العربي بالقاهرة والذي ضم محمد خيضر وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد تحضيرا للمشاركة في مؤتمر باندونغ[2].

وفي مؤتمر الشعوب الإفريقية الأول المنعقد في غانا عام 1958، ألقى فرانز فانون خطابا هاما حث من خلاله الشعوب الإفريقية التي لم تسترجع سيادتها بعد بما فيها شعب جنوب إفريقيا على ضرورة تبني الكفاح المسلح كوسيلة لاسترجاع استقلالها[3]، وعرض على كل حركات التحرر الإفريقية إرسال مناضليها إلى الجزائر من أجل تدريبهم عسكريا في صفوف جيش التحرير الوطني[4]. ولقد كان إسكيا مفاليلي (Eskia Mphahlele)[5] ممثل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من الذين تأثروا

E.J. Verwey: Op.cit, p 119- 120.

[1] إسماعيل أحمد كاتشاليا (Ismail Ahmed Cachalia): ولد إسماعيل أحمد كاتشاليا والمشهور باسم مولفي كاتشاليا (Moulvi Cachalia) عام 1908 بالترانسفال لعائلة مسلمة من أصول هندية كان لها باع طويل في النضال ضد العنصرية والاستعمار. تلقى تعليمه في جنوب إفريقيا وفي الهند. انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في الثلاثينات وأصبح قائد المؤتمر الهندي والمؤتمر الوطني الإفريقي في الترانسفال، كان من بين قادة المقاومة السلمية الهندية عام 1946، وحملة التحدي عام 1952 حيث حكم عليه بالسجن لمدة 18 شهرا مع وقف التنفيذ. شارك في مؤتمر باندونغ عام 1955 كممثل للمؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر الهندي رفقة موزيس كوتان. في عام 1961 وبعد أحداث شاربفيل الدموية وهروبا من الاعتقال فر إلى الهند عبر بوتسوانا، وأصبح رئيس مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في دلهي. في عام 1972 ولأسباب صحية لم يستطع كاتشاليا مواصلة نضاله السياسي من على رأس مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في الهند. حيث انتقل للعيش في مدينة نافساري في مقاطعة غوجارت الهندية موطن أجداده، لكن وبعد سقوط نظام الفصل العنصري دأب على زيارة جنوب إفريقيا بين الفينة والأخرى. توفي عام 2003. أنظر:

Peter Joyce : A Concise Dictionary of South African Biography, Francolin Publishers, South Africa, 1999, p 288.

[2] Brain Bunting. Moses Kotane : South African Revolutionary "A political Biography", Published by Inkululeko publications, London, 1975, P 219.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 156.

[4] سليمان الشيخ: مرجع سابق، ص 553.

[5] إسكيا مفاليلي (Eskia Mphahlele): يعد إسكيا مفاليلي (1919– 2008) من أشهر الكتاب والروائيين الجنوب إفريقيين. فقد تطرقت رواياته إلى الظلم والعنصرية اللذين كانت تقبع تحت وطأتهما جنوب إفريقيا، حيث

واقتنعوا بخطاب فرانز فانون ولكن ممثلين آخرين لبعض الحركات التحررية الأخرى في جنوب إفريقيا لاسيما ممثل الحزب الليبرالي جوردان نغوبان (Jordan Ngubane)[1]

عرف بمهاراته الكبيرة في استحضار الصعوبات والمآسي التي عاشها الأفارقة تحت نير النظام العنصري من خلال أدبه القصصي. كما تعكس كتاباته المنظور الإنساني الإفريقي الذي تراه الشعوب الإفريقية وهو ما كان أمرا مستحدثا مقارنة مع سيطرة البيض على ميدان الأدب والعلوم الإنسانية لزمن طويل. مارس إسكيا مفاليلي السياسة والنضال ضد الأبارتايد فقد كان عضوا في المؤتمر الوطني الإفريقي ومثله في العديد من المحافل والمؤتمرات الدولية مثل مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي انعقد في ديسمبر 1958 بأكرا عاصمة غانا. كان إسكيا مفاليلي من المثقفين المؤمنين الرواد بالوطنية، ومن الذين وظفوا قلمهم وثقافتهم الواسعة لمحاربة الاستعمار والعنصرية، ومن الكتاب المبدعين الذين وظفوا أقلامهم بأساليب إبداعية مبتكرة من أجل تشكيل رؤية جديدة لقارة إفريقيا وشعوبها. أنظر:

South African History Online : Es'kia Mphahlele, Produced 17 February 2011, Last Updated 19 September 2019. Available online at:
https://www.sahistory.org.za/people/eskia-mphahlele

[1] جوردان نغوبان (Jordan Ngubane): ولد عام 1917 في لاديسميث (Ladysmith) التابعة لمقاطعة الناتال. تلقى تعليمه الأولي في لاديسميث ثم التحق بكلية آدامز (Adams) في عام 1933 حيث تعرف هناك على أنطوان ليمبيدي (Anton Lembede) الذي أصبح صديقا مقربا له. وبعد تخرجه من كلية آدامز عام 1937، أصبح مساعد رئيس تحرير صحيفة (Ilanga Lase Natal) والتي تعني شمس الناتال الناطقة بلغة الزولو، وهناك ظهرت مهاراته في الكتابة والتحرير، كما ظهر اهتمامه بالسياسة. انظم إلى المؤتمر الوطني الإفريقي وكان من بين مؤسسي عصبة الشباب عام 1944. عارض جوردان نغوبان تزايد التيار اليساري الشيوعي داخل المؤتمر الوطني الإفريقي وخاصة في فترة الخمسينات وهو الأمر الذي جعله يتقرب من الحزب الليبرالي، حيث قام بتمثيله في مؤتمر الشعوب الإفريقية الذي عقد في ديسمبر عام 1958 بأكرا عاصمة غانا. كما حضر المؤتمر التأسيسي لحزب المؤتمر البانافريكاني كمراقب عام 1959، الأمر الذي جعل البعض يعده من أنصار البانافريكانست. بعد أحداث شاربفيل الدامية عام 1961 تم اتهامه والتضييق عليه لكنه لم يسجن، لكن في عام 1963 صدر أمر بإلقاء القبض عليه لكنه تمكن من الفرار إلى سوازيلاند. وفي عام 1969 حصل على منحة من مؤسسة فورد للتدريس في جامعة هوارد بالولايات المتحدة الأمريكية حيث استقر هناك وتفرغ للتدريس والكتابة والتأليف حول تاريخ جنوب إفريقيا والعمل على فضح الأوضاع الثقافية والسياسية المتعفنة التي تتخبط فيها المجتمعات الإفريقية الجنوبية في ظل نظام الأبارتايد. أنظر :

South African History Online: Jordan Kush Ngubane , Produced 22 September 2011, Last Updated 03 September 2019. Available online at :
https://www.sahistory.org.za/people/jordan-kush-ngubane

وباتريك دنكن (Patrick Duncan) لم يشاطروا مفاليلي الرأي وتحفظوا على فكرة تبني الكفاح المسلح باعتبارهم كانوا من الليبراليين والمعارضين للراديكالية[1].

وحسب شهادة رايموند مهلابا (Raymond Mhlaba)[2]، الذي مكث أشهرا في الصين بهدف الحصول على تكوين عسكري، فإن الفضل في تقوية الروابط والعلاقات بين حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وجبهة التحرير الوطني يعود إلى الرئيس الصيني ماو تسي تونغ، حيث ذكر أن الزعيم الصيني حثه على ضرورة اقتداء واستفادة حزب

---

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 156.

[2] رايموند مهلابا (Raymond Mhlaba): ولد عام 1920 في قرية مازوكا (Mazoka) التابعة لبلدية فورت بوفورت (Fort Beaufort) بالكيب الشرقية (Eastern Cape). تلقى تعليمه في ثانوية هيلدتاون (Healdtown)، لكنه اضطر لترك مقاعد الدراسة في عام 1942 والتوجه للعمل من أجل مساعدة أسرته، حيث بدأ العمل في مغسلة ملابس في بورت إليزابيث (Port Elizabeth)، وهناك حولته ظروف العمل المروعة إلى العمل النقابي، حيث أصبح في عام 1943 زعيم إتحاد عمال الغسيل لغير الأوروبيين (Non European Laundry Workers Union). انظم رايموند مهلابا إلى الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا في عام 1943، وإلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1944، واحتفظ بالعضوية المزدوجة في الحزبين حتى حظر الحزب الشيوعي في عام 1950 والمؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1961. شارك رايموند مهلابا في العديد من المظاهرات وحملات المقاطعة المنددة بنظام الفصل العنصري، كما كان من مؤسسي الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي (Umkhonto We Sizwe) عام 1961 ومن أوائل اللذين تلقوا تدريبا عسكريا في الصين، كما أصبح قائدا لرمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) بعد اعتقال نيلسون مانديلا عام 1962. في عام 1963 ألقي عليه القبض في ريفونيا (Rivonia) رفقة عشرة آخرين من قادة رمح الأمة بمن فيهم أحمد كاثرادا ووالتر سيسولو وجوفان مبيكي، ووجهت إليه تهم التخريب والتآمر لإسقاط النظام، وحكم عليه وعلى نيلسون مانديلا وستة آخرين من قادة المؤتمر الوطني الإفريقي بالسجن مدى الحياة، حيث قضى أكثر من خمسة وعشرين سنة في السجن. بعد إطلاق سراحه من السجن عام 1989 تم انتخابه في اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الإفريقي واللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وبعد سقوط نظام الفصل العنصري عام 1994 أصبح رايموند مهلابا أول رئيس وزراء للكيب الشرقية، كما تقلد في عام 1995 منصب رئيس الحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا. توفي عام 2005. أنظر:
Vuyisile Msila: A Place to Live "Red Location and its history from 1903 to 2013", Sun Press, 2014, p 293.

أنظر أيضا المذكرات الشخصية لرايموند مهلابا:

Raymond Mhlaba's Personal Memoirs "Reminiscing from Rwanda and Uganda", Narrated to Thembeka Mufamadi, Human sciences Research Council Press, South Africa, 2001.

المؤتمر الوطني الإفريقي من استراتجية جيش التحرير الوطني الجزائري في كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي[1].

وهكذا تعود علاقة الجزائر بجنوب إفريقيا إلى الارتباط الوثيق بين العنصرية والاستعمار، وبين التزامن التاريخي لحركات التحرر الإفريقية والتضامن فيما بينها، وهو ما جعل نيلسون مانديلا يزور الجزائر ويربط علاقة وثيقة بها، وذلك في سنة 1962 قبيل استرجاع الجزائر لاستقلالها إبان فترة الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الجزائري بقيادة جبهة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، حيث قام نيلسون مانديلا بجولة في إفريقيا وأوربا سعيا للحصول على تدريب عسكري وتأييد للكفاح المسلح الذي أصبحت تتبناه حركة التحرير في جنوب إفريقيا[2].

وقد ساعد على إقناع نيلسون مانديلا بتبني الفكر الثوري في هذه المرحلة الحاسمة هو ملل الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا من فشل الحلول السياسية والصراعات الحزبية، والتطلع إلى تجاوز ذلك كله لمشاركة الأشقاء في الدول الإفريقية الأخرى في نضالهم. كما أن العمل الثوري سيفرض على السياسيين المنقسمين على أنفسهم أن يحسموا خلافاتهم، بالإضافة إلى أن العمل الثوري سيزيح لا محالة كابوس الخوف من الهيمنة البيضاء ويعيد للشعب ثقته بنفسه، كما سيعطي لمن يرغب في مساعدة الشعب الإفريقي الفرصة للبرهنة على ذلك، مثل منظمة الوحدة الإفريقية، والأشقاء الأفارقة عموما، بالإضافة إلى المساندة المتوقعة من المعسكر الاشتراكي والتنظيمات المضادة للاستعمار في العالم[3].

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 156.

[2] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 179.

[3] Stephen Ellis: Op.cit, P 659.

أحيطت زيارة نيلسون مانديلا إلى الجزائر بالسرية التامة لأسباب ودواع أمنية، وذلك بناء على أوامر صادرة عن العقيد هواري بومدين[1]. فقد زار مانديلا مدينة وجدة المغربية على الحدود الجزائرية الغربية، حيث كانت المركز الرئيسي للجيش الجزائري في الحدود، وهناك التقى بالعديد من المناضلين وزعماء الحركات التحررية الإفريقية، ويروي مانديلا في مذكراته كيف تمكن باستخدام المنظار من رؤية الجنود الفرنسيين في الجانب الآخر من الحدود، واصفا موقفه حينها، بأنه تخيل نفسه يشاهد قوات الدفاع التابعة لحكومة جنوب إفريقيا العنصرية [2].

كان مانديلا يماثل بين عنصرية المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، ونظرائهم البيض العنصريين في جنوب إفريقيا، مما جعله يتأكد بأن مصير جنوب إفريقيا شبيه بمصير الجزائر لأن في البلدين أقليتين أوروبيتين تتحكمان في المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحركة لدواليب السلطة والمجتمع[3]، فكانت هذه القناعات هي أكبر الدوافع التي جعلته يرى أن خلاص القارة الإفريقية من الاستعمار والاستبداد

[1] حسب المجاهد حساني عبد الكريم فإن كل مناضلي حركات التحرر الإفريقية الذين قدموا للتدريب العسكري في الجزائر على يد ضباط جيش التحرير الوطني منحت لهم ألقاب وأسماء مستعارة من أجل أمنهم وسلامتهم وذلك خوفا من اغتيالهم من طرف الجواسيس الفرنسيين في المغرب أو من طرف الحكومة المغربية التي كانت تربطها علاقات جيدة مع النظام العنصري في بريتوريا. أنظر:

Smail Debeche : Algeria and the struggle against apartheid in South Africa, 1955-1994, The Road to Democracy in South Africa, V5, published by South Africa Democracy Education Trust, South Africa, 2015, P81.

أنظر أيضا: منصف بكاي، مرجع سابق، ص 161.

[2] نيلسون مانديلا: رحلتي الطويلة من أجل الحرية، تر عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، ط1، جوهانسبورغ، 1997، ص 287.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 157.

يكون من شمالها إلى جنوبها، فالمعركة واحدة وإن تغيرت في بعض مظاهرها والمتسببين فيها[1].

ذكر المجاهد جلول ملايكة[2] أن مانديلا مكث عدة أيام في مزرعة كان يملكها المناضل مصطفى بوعبد الله تحولت إلى ثكنة صغيرة تلقى فيها رفقة العديد من المناضلين الأفارقة تكوينا عسكريا على يد بعض ضباط جيش التحرير الوطني في

[1] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 179 – 180.

[2] جلول ملايكة: ولد في 17 سبتمبر 1928 بواد العلايق بالبليدة، من عائلة محافظة وميسورة الحال. انخرط في العمل السياسي مبكرا وهو لم يتجاوز السادسة عشرة سنة، ففي سنة 1944 وهو شاب في مقتبل العمر، كانت لديه اتصالات مع عدة مناضلين من بينهم أحمد يحياوي وأحمد بودا ومحمد بلوزداد. وبعد مجازر 8 ماي 1945 الوحشية في حق الشعب الجزائري، ازداد نشاطه النضالي السري ضد الوجود الاستعماري، والتحق بصفوف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فور اعتماده القانوني من طرف السلطات الفرنسية في عام 1946 وكان على رأس قائمة المترشحين للانتخابات المحلية ببلدية وادي العلايق، كما بدأت السلطات الفرنسية بمراقبة تحركاته بعد أن فتحت له ملفا لدى شرطة البحث والتّحرّي. التحق بالثورة في بداية عام 1955 مباشرة بعد إطلاق سراحه من طرف القوات الفرنسية بعد عملية استنطاق دامت يومين. وأصبح مسئولا عن قسم من إقليم متيجة حيث ساهم بشكل كبير في استقدام المناضلين السياسيين الشباب والفدائيين بالبليدة وما جاورها. بعد السنوات الأولى من بداية الثورة أصيب بمرض خطر، مما دفع بالقيادة الثورية لتحويله إلى المغرب للعلاج، وبعد فترة العلاج وتماثله للشفاء، تم تكليفه في إطار وزارة التسليح كمسؤول عن منطقة الدار البيضاء في المغرب. كانت لجلول ملايكة علاقات خاصة وحميمية مع الرئيس هواري بومدين الذي كان يفرده بثقة عمياء منذ أن عرفه في سنة 1956 في الحدود مع المغرب، الأمر الذي جعل الرئيس بومدين يكلفه بعد استرجاع الجزائر لسيادتها برئاسة قسم حركات التحرير التابع لمصالح العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني ويأخذ برأيه في العديد من الملفات والقضايا ومن بينها القضية الفلسطينية والصحراوية. بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعيين السيد رابح بيطاط رئيسا للدولة لمدة خمسة وأربعين يوما كما يقتضي الدستور الجزائري، عيّن جلول ملايكة في نفس الفترة رئيسا للمجلس الشعبي الوطني. وفي عام 1997 ترشح لأول انتخابات تشريعية وأصبح بعد فوزه نائبا بالبرلمان الجزائري ممثلا لولاية البليدة، وعند انتهاء عهدته الأولى ترشح مرة أخرى لعهدة ثانية وثالثة قبل أن يقرر التقاعد من الحياة السياسية ويستقيل من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، وقد كان لهذه المبادرة آنذاك وقع كبير، سواء على مستوى المناضلين في الحزب، أو على مستوى الرأي العام الجزائري. توفي في سنة 2015. أنظر: محمد ملايكة، جلول ملايكة مسار كفاح وطني إفريقي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، (د. ط)، الجزائر، 2017، ص 23 – 30.

الحدود[1]، كان من أبرزهم حساني عبد الكريم[2] وشريف بلقاسم – المدعو سي جمال– وقائد أحمد – المدعو سي سليمان– ومحمد العماري. كما التقى الزعيم مانديلا ببعض الشخصيات الثورية التاريخية مثل محمد بوضياف وحسين آيت أحمد ورابح بيطاط[3]، علاوة على عبد الحميد الإبراهيمي[4] وجلول ملايكة ونور الدين جودي والمحامي – صديق الثورة– جاك فيرجيس[5]، كما دعي للمشاركة في استعراض عسكري لقوات جيش التحرير الوطني على شرف الزعيم أحمد بن بلة[6].

أفرد نيلسون مانديلا لهذه الزيارة حيزا هاما في مذكراته، واعتبرها علامة فارقة ومحطة رئيسية في تاريخه النضالي، والتي استطاع من خلالها بفضل الدكتور شوقي مصطفاي[7] الوقوف على أهم إنجازات وتحديات الثورة الجزائرية[1] لاسيما ما تعلق

---

[1] عدلان ميدي: مانديلا، زوما، كابرال أصدقائي، أشقائي في الكفاح : حوار المجاهد جلول ملايكة مع جريدة الوطن، بتاريخ 11 جوان 2010، أنظر رابط اللقاء على الموقع الرسمي لجريدة الوطن:
https://www.elwatan.com/pages-hebdo/histoire/mandela-zuma-cabral-mes-amis-mes-freres-de-combat-11-06-2010

أنظر أيضا: منصف بكاي، مرجع سابق، ص، 161– 162.

[2] Smail Debeche : Op.cit, p81.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص، 164.

[4] Nelson Mandela: Conversations with Myself, Anchor Canada edition published, 2010, Canada, P 101.

[5] منصف بكاي: مرجع سابق، ص، 164.

[6] نيلسون مانديلا: مصدر سابق، ص 287.

[7] شوقي مصطفاي: ولد في 5 نوفمبر 1919 بالمسيلة، لعائلة كبيرة وعريقة ولها باع طويل في التعليم والإدارة ببرج بوعريريج. بعد حصوله على شهادة البكالوريا في عام 1938، درس الطب في جامعة الجزائر (1939– 1940) ثم في جامعة تولوز وباريس بفرنسا، حيث تخصص في طب العيون. انخرط في العمل السياسي وهو شاب، حيث انظم إلى صفوف حزب الشعب في عام 1940، وعين عضوا في اللجنة المركزية للحزب بصفته ممثلا للطلبة الوطنيين. وفي عام 1941 أنشأ الجناح الطلابي للحزب وعين مسئولا له. وفي عام 1943 أصبح رئيسا لجمعية الطلبة المسلمين لشمال إفريقيا. ساهم الدكتور شوقي مصطفاي بفكره وبكفاءته العلمية في إعطاء حزب الشعب ومن بعده حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بعده الثوري والتحرري خاصة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. كما كان من مصممي العلم الوطني. في أواخر عام 1955 انظم إلى الثورة الجزائرية واعتلى عدة مناصب في

بالتنظيم السياسي والعسكري لجبهة وجيش التحرير الوطني[2]. وعن هذه العلاقة التي جمعته بنيلسون مانديلا قال الدكتور شوقي مصطفاي: "لقد كنا نتحدث لساعات يوميا، كنت صريحا معه في كل ما يتعلق بثورتنا، لقد تحدثنا بصفتنا مناضلين مثقفين هو محامي وسياسي وأنا طبيب وسياسي وقائد عسكري، لقد اكتشفت تميزه بأسئلته الدقيقة وتقصيه لبعض الأحداث والمواقف المتعلقة بثورتنا المجيدة، وكنا آنذاك في طريقنا للاستقلال حيث كانت المفاوضات قد بدأت مع الفرنسيين، لقد حدثته عن انجازات ثورتنا ومسارها الطويل وكيف وصلنا الى هذه المرحلة، لقد أظهر اهتماما كبيرا ورغبة في الاستفادة من تجربتنا، لقد ترك في نفسي انطباعا عميقا عن حسن معشره وعمق فكره والتزامه بقضايا وطنه"[3].

ظهرت في تلك الفترة بعض الكتابات التي اتجهت إلى التأكيد على أن النظام السياسي في جنوب إفريقيا قد أصبح بعد مذبحة شاربفيل أكثر استقرارا من الناحية السياسية والاقتصادية بل والعسكرية، وراح بعض الكتاب يثيرون الشكوك حول مدى

القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني، فكان سفيرها في تونس والعراق وممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في المغرب. كما كان من مفاوضي منظمة الجيش السري الارهابية أيام قائدها سويزي، وعضوا في الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كلفت بتسيير السلطة إلى غاية الاستقلال. بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها قرر الدكتور شوقي مصطفاي الانسحاب من الحياة السياسية نهائيا. توفي في 29 ماي 2016 ودفن بمقبرة عين البنيان بالجزائر العاصمة. أنظر: محمد يعيش، "شوقي مصطفاي ومساره النضالي"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، م5، ع1، 2017، ص 76- 77. أنظر أيضا: محمد قن، "مصطفاي شوقي (1919- 2016) من خلال الأرشيف الفرنسي"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع2، 2017، ص 110 – 111.

[1] الهادي عامر: مرجع سابق، ص 181.

[2] لنيلسون مانديلا العديد من المذكرات، لكن تبقى مذكراته الموسومة بـ "رحلتي الطويلة من أجل الحرية" ومذكراته الثانية "حواري مع نفسي" أكثر المذكرات التي يحكي فيها عن زيارته للجزائر وتدريبه فيها وكيف أثرت هذه الزيارة عليه وعلى تاريخه النضالي.

[3] Smail Debeche : Op.Cit, p81.

استعداد الشعب لحل ثوري عنيف، بل انتهوا إلى أن الثورة المسلحة في إطار ظروف جنوب إفريقيا أصبحت أمرا غير وارد[1].

لكن احتكاك نيلسون مانديلا ببعض قيادات جبهة التحرير الوطني مثل الدكتور شوقي مصطفاي والسيد نور الدين جودي[2]، أعطاه تحليلا آخر لأوضاع القوى في جنوب إفريقيا[3]. فقد أيقن نيلسون مانديلا أنه على الرغم من غنى وقوة اقتصاد النظام العنصري وإمكانياته الكبيرة في تمويل ميزانية عسكرية ضخمة في حالة حدوث المواجهة مع حركة التحرير الإفريقية، بالإضافة إلى امتلاكه جيشا مدربا تدريبا حديثا، مدعوما بقوات البوليس المسلحة، وقدرته على تعبئة المزيد من الموارد البشرية من بين صفوف الجماعات البيضاء صاحبة الامتياز والمستعدة للحرب دفاعا عن امتيازاتها ومصالحها، وبالإضافة أيضا إلى الدعم المتوقع من حلفائه الغربيين، إلا أن التاريخ المعاصر لنضال حرب العصابات يؤكد على حقيقة أن القوة المادية للعدو ليست هي العامل الحاسم في الصراع، ففرنسا بقواتها العسكرية التي تجاوز عددها 800 ألف

---

[1] Nelson Mandela: Op.cit, P 101.

أنظر أيضا: عبد العزيز عبد الرحمن حسين، مانديلا، ط1، دار المؤلف، لبنان، 2014، ص 104- 106.

[2] نور الدين جودي: ولد في 3 فيفري 1934. كان ضابطا في جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية، درس في فرنسا وفي بريطانيا، ولإتقانه اللغة الانجليزية تم تكليفه بمرافقة نيلسون مانديلا أثناء زيارته للجزائر في عام 1962 من أجل التدريب العسكري. يعتبر نور الدين جودي عميد الدبلوماسيين الجزائريين، حيث تقلد عدة مناصب في السلك الدبلوماسي الجزائري وفي وزارة الخارجية كما شغل منصب نائب الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية في السبعينات، وهو أول سفير للجزائر في تنزانيا ونيجيريا وفي جنوب إفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري عام 1994. منذ تقاعده والسيد نور الدين جودي يبذل جهودا جبارة في التعريف بدور الدبلوماسية الجزائرية في دعم حركات التحرر والقضايا العادلة في العالم وخاصة في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين (1965– 1978) من خلال مشاركته في الندوات والمحاضرات التي تعقد في الجامعات أو الوزارات أو المنتديات العلمية والصحفية. أنظر لقاء المجاهد والدبلوماسي نور الدين جودي مع وكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 16 جويلية 2022. اليك رابط المقابلة على القناة الرسمية لوكالة الأنباء الجزائرية:

https://www.youtube.com/watch?v=Z4cOVRctYh4

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 556.

جندي والمزودة بأحدث الأسلحة والمدعومة باقتصاد صناعي متقدم لم تنجح في قمع الثورة الجزائرية، كذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبعظمتها العسكرية لم تستطع الاستمرار في مواجهة الثورة الفيتنامية[1].

وهكذا فإنه لا التقدم الصناعي ولا المعرفة التكنولوجية ولا قوة وكفاءة الأسلحة قد منح الأفضلية لصالح العدو. ذلك أن استخدام رجال حرب العصابات لعنصر المفاجأة والانتشار واستراتجيات الكر والفر يجعل من الصعوبة على العدو استخدام أسلحته المتفوقة في معركة فاصلة، وينتهي الأمر بهزيمته، فعدم وجود جبهة محددة للقتال أمام قوات العدو، وحاجة العدو إلى تجميع موارده وتأمين خطوط مواصلاته وإمداداته على مسافة كبيرة، ثم حاجته إلى حماية منشآته العديدة المتفرقة التي يعتمد عليها اقتصاده كل ذلك يساهم في إطالة أمد الحرب وهو ما يشكل عامل قوة لحرب العصابات[2].

إن كل عوامل قوة العدو تصبح على المدى الطويل عوامل ضعف له، وعوامل قوة في صالح حركة التحرير، فالإنتاج وبخاصة الإنتاج الغذائي يعتمد بدرجة كبيرة على العمالة السوداء وهذه العمالة لن تظل متعاونة إذا اشتدت المقاومة في المناطق الزراعية الريفية، كما أن العمالة البيضاء ستصبح غير كافية لسد حاجات الاقتصاد والمجهود الحربي في نفس الوقت مع تصاعد الكفاح، كذلك فإن تعبئة قوة بشرية كبيرة من بين البيض لشن حرب طويلة الأجل من شأنه أن يحل العمال السود محل العمال البيض في كل القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يجعل الاقتصاد بكامله تحت رحمتهم[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 557.

[2] نفسه: ص 558.

[3] نفسه.

وإذا كان وجود اقتصاد نظام حكم الأقلية البيضاء وكل موارده البشرية وقوته العسكرية بالكامل داخل جنوب إفريقيا يشكل عامل قوة للنظام لأنه يستطيع طرح موارده على ساحة العلميات الحربية إلا أن هذا كله يتحول على المدى البعيد إلى عامل ضعف للنظام لأن أيا من قواعده الاقتصادية والعسكرية لن يسلم من عمليات حرب العصابات أو الأعمال الجماهيرية أو أعمال التخريب، وبالإضافة إلى ما تقدم فإنه إذا كان تهديد خطوط المواصلات والإمداد إلى إقليم داخل دولة متخلفة لا يعد أكثر من كونه أزمة محلية إقليمية، إلا أن مثل هذا الأمر إذا حدث في دولة صناعية متقدمة فإنه يعني تهديد الاقتصاد بكامله، وهذا هو واقع الحال في جنوب إفريقيا إذ يتعين على قواتها حماية نحو 30 ألف ميل من خطوط السكك الحديدية وهي تمر في منطقة تزيد مساحتها على 400 ألف ميل مربع[1].

إن أحد المفاهيم الخاطئة الشائعة فيما يتعلق بحرب العصابات يتمثل في ضرورة وجود الظروف الطبيعية الملائمة لحرب العصابات مثل الجبال والغابات والأحراش .. إلخ وإذا كان لا يمكن إنكار الفائدة الكبيرة لوجود مثل هذه البيئة كعامل مساعد في صالح حرب العصابات خصوصا في المراحل الأولى لعملياتها من تدريب واستعدادات ومع عدم وجود قواعد خلفية في دول صديقة متاخمة، إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أنه مع نمو واتساع نطاق العمليات فإن حرب العصابات لا يمكن أن تستمر وتزدهر ما لم ينتشر رجال حرب العصابات في المناطق الآهلة بالسكان في الداخل، وهكذا فإن حرب العصابات يمكن أن تدشن بنجاح في أية بيئة طبوغرافية في الصحراء والأحراش والمزارع والمناطق الآهلة بالسكان بل وفي أقاليم ليس لها حدود مفتوحة مع دول صديقة، فالمسألة تتعلق بكيفية اختيار التكتيك المناسب والملائم لكل وضع وحالة،

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 558.

وفي جنوب إفريقيا المتسعة المساحة فإن قوات حرب العصابات تجد أمامها تنوعا كبيرا في طبوغرافية الأرض من صحاري وجبال وغابات وأحراش ولها في بعض المناطق ظروف أكثر ملائمة من ظروف الثورة الجزائرية نفسها[1].

ويضيف عامل اتساع المساحة عاملا مساعدا لرجال حرب العصابات ذلك أن هذا العامل يجعل من الصعوبة إن لم يكن من المستحيل على السلطة الحاكمة في جنوب إفريقيا أن تحافظ على كل تراب البلاد تحت سيطرتها وما يؤكد صحة هذه النظرية هو وجود قوات ومعسكرات سوابو (SWAPO) – المنظمة الشعبية لجنوب غرب إفريقيا– داخل ناميبيا لسنوات عدة في صحاري كلهاري ووجود قواد حركة الجبل (Intaba Movement) لسنوات في جبال وتلال ترنسكاي أثناء انتفاضة بوندو (Pondoland Revolt) عام 1960، كما يؤكد هذه النظرية أيضا أنه وبالرغم من قوة النظام الأمني لجنوب إفريقيا عددا وعدة فإن اتساع مساحة البلاد مكن المئات من المعارضين للحكم من الفرار سنويا من البلاد للانضمام إلى فصائل حركة التحرير دون اكتشاف السلطات لهم[2].

وعلى الرغم من أن تطبيق سياسة البانتوستانات – المعازل– قد وضع عراقيل إضافية أمام حركة التحرير، حين أنشأ النظام العنصري العديد من النظم السياسية القبلية المرتبطة والمتحالفة معه، إلا أن الأمر الذي شك فيه أن تطبيق مثل هذه السياسة قد فتح العديد من الخيارات المواتية أمام حركة التحرير منها[3]:

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 558.

[2] نفسه: ص 559.

[3] نفسه: ص 560.

أولا: يمكن لحركة التحرير أن تقوم بالتعبئة السياسية لسكان البانتوستانات من خلال العمل السياسي العلني أو السري، في الوقت الذي تقوم فيه بتوجيه ضرباتها العسكرية ضد المراكز الحضرية الصناعية والمناطق الريفية البيضاء[1].

ثانيا: يمكن لحركة التحرير أن تستخدم البانتوستانات كقواعد خلفية لعملياتها إما بالقوة لضعف القوات المسلحة للبانتوستانات، وإما بالاتفاق مع بعض زعماء البانتوستانات الأقل تواطؤا مع نظام حكم الأقلية البيضاء، وإذا كان قيام حركة التحرير بذلك يمكن أن يؤدي إلى قيام قوات جنوب إفريقيا بغزو البانتوستانات فالذي لا شك فيه أن مثل هذا العمل من جانب حكومة جنوب إفريقيا إنما هو في صالح حركة التحرير لأنه يهدم نظام البانتوستانات من أساسه كما أنه يكشف بصورة واضحة عن مدى تبعية وخضوع هذه البانتوستانات وعمالة زعمائها لنظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا[2].

ثالثا: يمكن لحركة التحرير كذلك أن تقوم بقلب نظم الحكم في البانتوستانات وإعلانها مناطق محررة والتمسك بالسيطرة عليها. وتشكل البانتوستانات المتاخمة لحدود موزمبيق وسوازيلاند وفندا القريبة من حدود زيمبابوي وبوفوتا تسوانا المتاخمة لحدود بوتسوانا قواعد خلفية مثالية لتطبيق أسلوب حرب عصابات[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 560.

[2] أدركت حكومة جنوب إفريقيا منذ البداية المخاطر التي يمكن أن تهددها جراء منح الاستقلال للبانتوستانات، ففي عام 1970 وعندما كانت الحكومة تخطط لمنح ترانسكاي الاستقلال فإن أحزاب المعارضة أكدت أن ذلك من شأنه تهديد أمن جنوب إفريقيا لأن البانتوستانات ستتحول إلى بؤر للشيوعية الدولية وقواعد للهجوم على البيض. لكن وزير الدفاع آنذاك بيتر بوتا حاول طمأنة الرأي العام الأبيض حين أكد أن حكومة جنوب إفريقيا لن تتردد في التحرك لقمع أي خطر يتهددها داخل البانتوستانات سواء كانت هذه البانتوستانات مستقلة أم غير مستقلة وأن هذا التحرك سيحدث على نفس النمط الذي تتحرك به قوات جنوب إفريقيا داخل روديسيا لمحاربة الارهابيين – حسب قوله. إبراهيم أحمد نصر الدين: المرجع سابق، ص 561.

[3] نفسه.

كذلك فإن إشاعة جو عدم الاستقرار في البلاد، لفترة، يمكن أن يدفع ببعض البيض إلى الخروج على النظام والاتجاه للتحالف مع حركة التحرير، كما يمكن أن يدفع بآخرين منهم إلى الهجرة من البلاد، وبخاصة من بين صفوف المتحدثين بالإنجليزية الذين لم تنقطع صلتهم ببريطانيا لقصر فترة بقائهم في جنوب إفريقيا ومن شأنه ذلك أن يضعف قدرة الجماعة البيضاء على المقاومة[1]، كما أن تصاعد أعمال حرب العصابات جنبا إلى جنب مع تصعيد استخدام أساليب المقاومة السلمية في الداخل من شأنه أن يؤدي إلى زيادة أعداد المهاجرين النازحين من البلاد زيادة كبيرة، كما من شأنه أن يوقف تيار الهجرة إلى جنوب إفريقيا وهي التي تشكل مصدرا هاما لتدعيم الجماعة البيضاء[2].

وحتى يكون العمل الثوري منظما متماسكا يستطيع مواجهة العدو قويا واضح الأهداف والمخططات، استفاد نيلسون مانديلا أثناء تدريبه في الجزائر من النصائح والتوجيهات التالية:

- أهمية النظر في مخطط العمليات والتقسيم الجغرافي للبلاد، وتعيين القادة وتحديد رتبهم، وإسناد المسؤوليات السياسية وتحديد مهام كل جهة، وربط العلاقات بين القيادات، وضبط الإعلام والدعاية، وطرق تدبير السلاح

[1] تؤكد الأرقام هذه الحقيقة، حيث لوحظ في فترات الاضطرابات التي سادت البلاد تزايد أعداد المهاجرين النازحين من البلاد على أعداد المهاجرين الوافدين إلى البلاد، فأثناء الحرب العالمية الثانية وبخاصة من (1941 – 1945) زاد عدد المهاجرين الوافدين بـ 5601 مهاجر، وفي عام 1950 – وهو العام الذي شهد إضرابات وطنية دعا إليها المؤتمر الوطني الإفريقي– فإن عدد المهاجرين النازحين زاد على عدد المهاجرين الوافدين بنحو 1841 مهاجر، وفي عام 1960 – وهو العام الذي شهد مذبحة شاربفيل وحظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني، كما شهد بداية المقاومة المسلحة الإفريقية– فإن عدد المهاجرين النازحين زاد عن عدد المهاجرين الوافدين بنحو 2823 مهاجر. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 570.

[2] نفسه: 569– 570.

وتوصيله، والنظر في دور المنظمات الاجتماعية والسياسية، وكيفية مخاطبة الشعب والأقليات في جنوب إفريقيا، ثم التوجه إلى الرأي العام الإفريقي والأوروبي والدولي.

- كل الوسائل مشروعة لتحقيق النصر وخاصة الاعتماد على الذات وتدويل قضية الشعب في جنوب إفريقيا.
- تجنب المواجهة المباشرة مع العدو في المعارك والاعتماد على أسلوب حرب العصابات والكر والفر والغارات الخاطفة ونصب الكمائن.
- نصب الألغام والمتفجرات في الطرق والجسور التي تمر عليها القوات العسكرية للنظام العنصري لنسفها وعرقلة نشاطها.
- القيام بعمليات لرد الاعتبار للشعب بعد كل حملة ظلم أو إبادة.
- التعريف بقضية الشعب في جنوب إفريقيا في المحافل الدولية.
- فضح السياسة العنصرية وكسر التعتيم الإعلامي.
- تذكير العالم بمواثيقه وطروحات حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان.
- كسب تعاطف الرأي العام العالمي أو على الأقل تحييده.
- إثارة الرأي العام في جنوب أفريقيا ضد أشكال التمييز العنصري وممارساته غير الإنسانية في حق الشعب الإفريقي باسم الديمقراطية والقانون العادل والحضارة.
- الاتصال بالديمقراطيين الأحرار من البيض الأوربيين.
- الحصول على دعم الدول ماديا وبالثقل السياسي[1].

[1] Nelson Mandela: Op.cit, p 101- 104.

- جعل الدوائر والمنظمات غير الحكومية تضغط على النظام العنصري والدول الداعمة له.
- توسيع دائرة تحالفات حزب المؤتمر الوطني الإفريقي.
- اختيار أحسن الكفاءات في الحزب لتجنيدهم والفصل التام بين رمح الأمة وباقي تنظيمات الحزب.
- تدريب المجندين وتزويدهم بثقافة عسكرية نظرية تطبيقية (حرب العصابات) مدعومة بتوجيهات مكتوبة سياسيا وإيديولوجيا وعسكريا.
- جمع السلاح وإعداد المخابئ والمراكز لتجميع السلاح وإخفائه.
- تحضير مراكز صنع السلاح والذخيرة الحربية والمتفجرات وتدريب إطارات خاصة للإشراف على هذه المراكز وتسييرها وتحديد أماكن العمل والتدريب (الجبال والغابات، الصحاري، الوديان، الشعاب) للتعرف على طبيعة الأرض التي ستدور عليها جبهات القتال.
- غرس روح النظام والانضباط في المناضلين بطريقة صارمة، مما يساعد المناضلين على التمتع باستعداد نفسي وروح معنوية عالية.
- إنشاء شبكات داعمة لرمح الأمة: تشكيلات الاستخبارات وشبكة الاتصالات والاستعجالات وتقسيم البلاد جغرافيا واستراتيجيا إلى مناطق ونواحي[1].
- تقويم المناضلين في الخلايا والفرق على أساس السرية، والفصل بين الأفواج، بحيث يجب أن تكون السرية هي أهم قانون في رمح الأمة انطلاقا من الخلية إلى الإدارة المركزية، والكل يعمل بأسماء مستعارة وحتى أثناء التدريب والمراقبة

[1] Nelson Mandela: Op.cit, p 104- 106.

والإشراف يحمل المعنيون الأقنعة وبانتهاء كل عام من التحضير والتدريب يستلزم عقد اجتماع تقييمي[1].

2. نشاط قسم حركات التحرر:

لقد تطلب تلاحم الشعب الجزائري مع كفاح الشعب الجنوب إفريقي تضافر الجهود وتنظيم العمل واستمراره، وهذا ما استدعى إنشاء قسم حركات التحرر الذي هو عبارة عن مصلحة من مصالح العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الوطني، كان مقرّه ما يعرف بـ "فيلا الشهيد السبتي بومعراف" الواقعة بشارع أحمد غرمول بالعاصمة، وكانت هذه المصلحة التي ترأسها المجاهد جلول ملايكة لعدّة سنوات (1965 – 1977)، تقوم بالعناية والتكفّل بممثلي الحركات التحررية الإفريقية والعالمية الموجودة بالجزائر من حيث السكن، وكل النشاطات اليومية التي كانوا يقومون بها[2]. والجزائر هي التي تتولى كّل مطالبهم وتقديم كل المساعدات الضرورية لهم[3].

فقد تم فتح مكتب لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالجزائر، يقع في شارع العربي بن مهيدي منذ عام 1963، ومكتب آخر خاص بممثل حزب المؤتمر البانافريكاني منذ عام 1964. حيث أشرفت عليهما شخصيات جنوب إفريقية تميزت بالوطنية والشجاعة والحنكة الدبلوماسية، كان من أبرزها: روبرت ريتشا (Robert

[1] Nelson Mandela: Op.cit, p 106.

[2] محمد ملايكة: المرجع السابق، ص 31.

[3] بالإضافة إلى الحركات التحررية، هناك فئة أخرى، كانت اللجنة تهتم بها، وهي فئة المعارضة السياسية لبعض البلدان الأجنبية، وقد كانوا يتلقّون نفس العناية من طرف المسؤولين في قسم حركات التحرر، وتقدّم لهم المساعدات الضّرورية، كما يهتم القسم بإسكانهم وتلبية كل طلباتهم. أنظر: ملايكة محمد، المرجع نفسه.

Resha)[1] وماجي ريتشا (Maggie Resha)[2] وجوني ماكاتيني (Johny Makatini)[1] وجودفري جوزياه موتيسي (Godfrey Josiah Motsepe) [2] وجون

[1] روبرت ريتشا (Robert Resha): ولد عام 1920 في بولوتوي (Bolotwe) بالكيب الشرقية (Eastern Cape). ترك مقاعد الدراسة في سن مبكرة ليلتحق بالعمل في المناجم. في عام 1940 انتقل إلى جوهانسبورغ واشتغل في الصحافة المستقلة حيث أصبح محررا رياضيا وكتب في العديد من الصحف مثل العصر الجديد (The New Age) والعالم (The World). انظم روبرت ريتشا إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1939، وكان عضوا نشطا في عصبة الشباب التابعة للحزب. ونتيجة لمشاركته في العديد من المظاهرات وحملات المقاطعة وبسبب مشاركته في حملة التحدي (Defiance Campaign) عام 1952 تعرض للسجن والاعتقال. تم انتخابه في اللجنة التنفيذية للحزب، وشغل منصب نائب رئيس اللجنة التنفيذية في عام 1954 و1955 بعد حظر الرئيس جو ماثيوز (Joe Matthews). كان روبرت ريتشا من بين المتهمين في محاكمة الخيانة الشهيرة عام 1956، حيث اتهم بالتحريض على قتل البيض أثناء كلمة ألقاها أمام أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ولكن تمت تبرئته من هذه التهمة عام 1961. في عام أصبح 1963 روبرت ريتشا ممثل المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر ورئيس مكتبه هناك، كما مثل حزب المؤتمر الوطني عدة مرات في الأمم المتحدة. توفي في لندن عام 1974. أنظر:

South African History Online : Robert M. Resha, Produced 17 February 2011, Last Updated 03 September 2019. Available online at: https://www.sahistory.org.za/people/robert-m-resha

[2] ماتابيلو ماجدلين ريتشا (Matabello Magdeline Resha): كانت ماتابيلو ماجدلين ريتشا والمعروفة باسم ماجي ريتشا (Maggie Resha) (1923– 2003) ممرضة ومناضلة في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وعصبة النساء التابعة له. انضمت إلى حزب المؤتمر الوطني في عام 1948، وشغلت منصب رئيسة مكتب الحزب في سوفياتاون (Sophiatown)، كما كانت عضوا في اللجنة التنفيذية الوطنية للإتحاد النسائي لجنوب إفريقيا (Federation of South African Women) عام 1954. كان لها دور كبير في تنظيم مؤتمر الشعب (Congress of the People) الذي انبثق عنه ميثاق الحرية عام 1955. كما ظلت طوال سنوات 1955 وحتى 1959 تناضل ضد إزالة ضاحية سوفياتاون. في عام 1962 ونتيجة التضييق عليها من طرف الشرطة العنصرية واستجوابها لعدة مرات، قام حزب المؤتمر الوطني بتهريبها هي وأبنائها إلى تنزانيا حيث مكثت هناك 6 أشهر قبل أن تلتحق بزوجها روبرت ريتشا بالجزائر عام 1963 الذي كان يشغل منصب ممثل المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر وشمال إفريقيا، ولتصبح نائبة له ثم خليفته على رأس مكتب الجزائر من 1966 إلى غاية 1974. مثلت ماجي ريتشا المؤتمر الوطني الإفريقي في العديد من المؤتمرات والمحافل النسوية الدولية مثل روسيا والصين. في عام 1975 انتقلت إلى بريطانيا وأصبحت نائبة رئيس مكتب المؤتمر الوطني في لندن، كما ترأست القسم النسوي التابع للحزب. في عام 1999 عادت إلى جنوب إفريقيا واستقرت في روموهلوكانا (Romohlokana) في الكيب الشرقية حيث عكفت هناك على كتابة سيرتها الذاتية والتي صدرت في نفس العام بعنوان "حياتي في الكفاح" (My

أكا سنديلو (John Aka Sindelo) من جانب المؤتمر الوطني الإفريقي[3]، وباتريك دانكن (Patrick Duncan) والياس نتلويديبي (Elias Ntloedibe) من جانب المؤتمر البانافريكاني[4].

Life in Struggle). تم تكريمها في ذكراها الخامسة عام 2008 بوسام لوثولي الفضي نظير جهودها في النضال والكفاح ضد الفصل العنصري والتمييز ضد المرأة. أنظر:

Wathint Abafazi and Wathint Imbokodo : Women Marching Into the 21St Century, Human sciences Research Council Press, South Africa, 2000, p 40- 41.

[1] جونستون مفانافوثي ماخاتيني (Johnstone Mfanafuthi Makhathini): ولد عام 1932 في دوربان (Durban) بالناتال. تلقى تعليمه في كلية آدمز (Adams College) قبل أن يصبح مدرسا في مزيناتي (Mzinyathi) في منطقة إيناندا (Inanda). انظم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1953 وأصبح عضوا نشطا فيه. كان جونستون ماخاتيني من بين المناضلين الأوائل الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر في عام 1962، كما بقي فيها لمساعدة روبرت ريتشا رئيس مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر وشمال إفريقيا وليكون خليفته على رأس المكتب مستقبلا. ومن الجزائر زار العديد من البلدان الأوروبية للتعريف بقضية شعبه وجلب التأييد المادي والدبلوماسي له خاصة وأنه تعلم الفرنسية في الجزائر. في عام 1974 انتخب عضوا في اللجنة التنفيذية الوطنية لحزب المؤتمر الوطني، كما عين في عام 1983 رئيسا لقسم الشؤون الدولية التابع للحزب. مثل جونستون ماخاتيني المؤتمر الوطني الإفريقي في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية وكان أخرها في عام 1985 عندما مثل المؤتمر الوطني في هيئة الأمم المتحدة. توفي عام 1988 بزامبيا. أنظر:

South African History Online: Johnstone Mfanafuthi Makhathini, Produced 14 February 2013, Last Updated 03 September 2019. Available online at: https://www.sahistory.org.za/people/johnstone-mfanafuthi-makhathini

[2] جودفري جوزياه موتيسي (Godfrey Josiah Motsepe): ممثل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر وفي دول البنلوكس (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) وفي فرنسا. بعد عدة محاولات فاشلة لاغتياله في بلجيكا في فيفري ومارس 1988، تم اغتياله في 27 مارس 1988 بباريس من طرف قوات الأمن الجنوب إفريقية. أنظر:

List of known victims of politically motivated crimes during the apartheid era, as identified by the Truth and Reconciliation Commission. Available online at: https://sabctrc.saha.org.za/victims/motsepe_godfrey_josiah_moditseng.htm?tab=glossary

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 167.

[4] تم اختيار باتريك دانكن ليكون ممثل حزب المؤتمر البانافريكاني من طرف رئيس الحزب بوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo) وهذا لإتقانه وايجادته للغة الفرنسية وهو الشيء الذي كان لا يحسنه إلا القليل من أعضاء الحزب. ووفقا لـ جونتي درايفر (C.J. Driver) – كاتب مذكرات باتريك دانكن – فإن دانكن أعجب أيما اعجاب بطبيعة الجزائر الخلابة التي شبهها بمدينة الكيب الساحلية في جنوب إفريقيا. كما أشار إلى أن السلطات الجزائرية

3. استقبال الجزائر مناضلي المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني للتكوين والتدريب بأكاديمية شرشال العسكرية:

من مظاهر الدعم اللوجيستيكي الذي قدمته الجزائر لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني، تكفلها باستقبال مناضلي الحزبين الموفدين للتعلم والتكوين والتدريب في مؤسساتها العسكرية وعلى رأسها الأكاديمية العسكرية بشرشال منذ عام 1965، ليصبحوا النواة الأولى لكل من الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي (Umkhonto We Sizwe) والجناح العسكري للمؤتمر البنافريكاني (APLA) اللذان قادا المقاومة المسلحة ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا، ولعلى من بين أشهر هؤلاء المناضلين الأبطال المناهضين للفصل العنصري الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر جو موديسي (Joe Modise)[1] الذي أصبح لاحقا قائدا

وجهت لباتريك دنكن دعوة للمشاركة في اليوم العالمي للشجرة الموافق لـ 25 أفريل 1964. وعليه، شارك دانكن في حملة تشجير بمنطقة الأربعطاش على بعد 25 كلم من الجزائر العاصمة. غير أن باتريك دانكن لم يستمر طويلا في منصبه على رأس مكتب المؤتمر البانافريكاني فسرعان ما حل الياس نتلويديبي (Elias Ntloedibe) مكانه في جويلية 1965. أنظر:

C.J. Driver : Patrick Duncan "South African and Pan-African", Heinemann Educational Books, Great Britain, 1980, p 241.

أنظر أيضا:

Arianna Lissoni : The South African liberation movements in exile 1945- 1970, ProQuest, United States, 2008, p 199.

[1] جو موديسي (Joe Modise): ولد عام 1929 في دورنفونتين (Doornfontein) بجوهانسبورغ. لم يكمل تعليمه بسبب توجهه للعمل ليعيل عائلته التي وضعت كل أملها به. انظم إلى عصبة الشباب التابعة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام 1947 وأصبح واحدا من قادتها. كان جو موديسي من بين زعماء المؤتمر الوطني الإفريقي بمن فيهم نيلسون مانديلا وجوفان مبيكي ووالتر سيسولو وأحمد كاثرادا ورايموند مهلابا وآخرين اللذين أسسوا الجناح العسكري للحزب (Umkhonto We Sizwe) عام 1961، والذي أصبح قائده عام 1965، وهو العام نفسه الذي انتخب فيه عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب. لعب جو موديسي دورا كبير في إقامة قواعد عسكرية لتدريب مقاتلي رمح الأمة في الكثير من البلدان كالجزائر وتنزانيا وأنغولا. كما كان ولمدة 25 سنة (1965– 1990) المسئول

للجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ثم وزيرا للدفاع في جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الأبارتايد[1].

هذا وقد تزايد عدد المناضلين الجنوب إفريقيين الذين قصدوا الجزائر للتكوين والتدريب بعد أن رحبت حكومة الجزائر بطلب تقدم به مكتب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالجزائر في عام 1963، فالتحق بالتدريب والتكوين في الجزائر العشرات من مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، نذكر من بينهم: جوناس دينوس ماتلو (Jonas dinous matlou) وجيمي ماجوافيلا (Jimmy Magoafela) وماكدونالد ماسالا (Macdonald Masala) وثامي سنديلو (Thami Sindelo) وجاكس جونيوي (Jakes Goniwe) وزيناكيل مكابا (Zinakile Mkaba)[2] وريدي مابان (Mampane Reddy)[3] هذا الأخير الذي ذكر في إحدى شهاداته أنه مكث ثمانية

الأول عن كافة العمليات العسكرية والاستراتجية لرمح الأمة بما في ذلك عمليات التخريب والتفجيرات التي استهدفت قوات النظام العنصري في جنوب إفريقيا. بعد سقوط نظام الفصل العنصري عام 1994 أصبح جو موديسي أول وزير دفاع أسود في تاريخ جنوب إفريقيا (1994– 1999)، حيث لعب دورا كبيرا في تشكيل قوات الدفاع الوطني الجنوب إفريقية الجديدة من خلال دمج مقاتلي رمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) الجناح العسكري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومقاتلي جيش التحرير الشعبي لأزانيا (APLA) الجناح العسكري لحزب المؤتمر البانافريكاني. توفي عام 2001. أنظر:

South African History Online : Johannes (Joe) Modise, Produced 27 August 2011, Last Updated 18 December 2019. Available online at: https://www.sahistory.org.za/people/johannes-joe-modise

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 164.

[2] Thula Simpson: Umkhonto we Sizwe: The ANC's Armed struggle, Penguin Random House South Africa, 2016, p 59.

[3] ريدي مازيمبا (Reddy Mazimba): انظم ريدي مازيمبا والمعروف باسم ريدي مابان (Reddy Mampane) إلى رمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي عام 1959، وكان من بين المناضلين الأوائل الذين تلقوا تدريبا عسكريا في الجزائر في عام 1963. تم تعيينه ممثلا لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي في تنزانيا (1976– 1982) وفي زيمبابوي عام 1985. شغل ريدي مبابان كذلك منصب رئيس

أشهر بالجزائر سنة 1963 التقى خلالها مع الزعيم الكوبي شي جيفارا. كما أشار إلى زيارة الرئيس أحمد بن بلة لمقاتلي المؤتمر الوطني الإفريقي في مركز تدريبهم العسكري غرب البلاد، مشجعا لهم ومتعهدا باستمرار الجزائر حكومة وشعبا في نصرة حق الشعب الجنوب إفريقي في الحرية والكرامة[1].

جمع مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر بين التدريب والنضال الوطني، فكانوا يعملون على التعريف بقضية شعبهم ويحرصون على التوجه للرأي العام الدولي لتوضيح مشروعية كفاحهم ولكشف حقيقة النظام العنصري في جنوب إفريقيا[2]. كما استفاد الكثير من كوادر حزب المؤتمر الوطني الإفريقي من جوازات سفر جزائرية في تنقلاتهم وكان من أبرزهم رئيس جنوب إفريقيا لاحقا جاكوب زوما[3] (Jacob Zuma)[1].

دائرة الأمن في قسم الاستخبارات والأمن الوطني (Department of National Intelligence and Security) (1969- 1981) التابع لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي تأسس في أفريل 1969. أنظر:
Tor Sellstrom: Liberation in Southern Africa Regional and Swedish Voices, Nordic Africa institute, Sweden, 2002, p 143.

[1] Ibid.

أنظر أيضا: منصف بكاي: مرجع سابق، ص 165.

[2] عدلان ميدي: مانديلا، زوما، كابرال أصدقائي، أشقائي في الكفاح : حوار المجاهد جلول ملايكة مع جريدة الوطن، بتاريخ 11 جوان 2010، أنظر رابط اللقاء على الموقع الرسمي لجريدة الوطن:
https://www.elwatan.com/pages-hebdo/histoire/mandela-zuma-cabral-mes-amis-mes-freres-de-combat-11-06-2010

[3] جاكوب زوما (Jacob Zuma): ولد عام 1942 في قرية نكاندلا (Nkandal) التابعة لمقاطعة كوازولو ناتال (KwaZulu-Natal). انظم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1959، وأصبح عضوا نشطا في الجناح العسكري للحزب رمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) الذي تأسس في عام 1961. في عام 1963 تم القاء القبض عليه رفقة 45 مناضل في منطقة زيروست (Zeerust) غرب الترانسفال (Western Transvaal) وهم يحاولون مغادرة البلاد من أجل التدريب العسكري في زامبيا عبر بوتسوانا، وتم سجنهم بتهمة التآمر على اسقاط النظام. قضى زوما عشر سنين مسجونا في جزيرة روبن رفقة نيلسون مانديلا وآخرين. بعد خروجه من السجن عام 1972 لعب دورا كبيرا في إعادة تنظيم رمح الأمة في الناتال، قبل أن يغادر جنوب إفريقيا في عام 1975 إلى

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد السوفياتي وحلفاؤه الأوروبيون الشرقيون قدموا ما يمثّل تقريبا التدريب الرسمي كله الذي تلقاه كادرات "رمح الأمة"، إذ أرسل المؤتمر الوطني الإفريقي إلى الكتلة السوفياتية أفرادا مختارين لمتابعة دورة تعلم وتدريب مدتها عامان، وكان التثقيف الذي اكتسبوه في نظريات الحرب ضبابيّا من حيث قيمته، لأن مهمة رمح الأمة كانت في المحصلة، التخريب، والهجمات المسلحة على جماعات ريفية غير حصينة، وبالتصفية الجسدية للسود الشعبيين الذين لا يتفقون مع سياسات المؤتمر الوطني الإفريقي، وكان التدريب الذي تقدمه الـ "كي جي بي" أو غيرها من منظمات الاستخبارات الذي يتعلق بتكتيكات العصيان والمتفجرات والأسلحة الصغيرة أكثر نفعا إلى حد بعيد. وكان معظم مناضلي رمح الأمة هم ممن اعتنقوا مسبقا، وبشكل وثيق، الإيديولوجية الشيوعية، لكنهم مثل غيرهم ممن درسوا في الدول الشيوعية أخضعوا مع ذلك لجرعات كبيرة من التشريب بالإيديولوجية الماركسية – اللينينية.

سوازيلاند ثم إلى موزمبيق، حيث ساهم في استيعاب رمح الأمة لمئات الشباب الهارب من قمع نظام بريتوريا العنصري والباحث عن التدريب العسكري بعد مذبحة سويتو (Soweto Uprising) عام 1976. في عام 1977 أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب وفي عام 1983 عضوا في المجلس السياسي العسكري للمؤتمر. كما شغل خلال هذه الفترة أيضا منصب النائب الأول لممثل المؤتمر الوطني في موزمبيق. في عام 1986 انتقل إلى زامبيا حيث أصبح هناك رئيسا للمخابرات العسكرية لحزب المؤتمر الوطني. بعد رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1990 عاد جاكوب زوما إلى جنوب إفريقيا وكان له دور كبير في المفاوضات التي قادها نيلسون مانديلا مع دي كليرك والتي أسفرت عن إجراء أول انتخابات يشارك فيها السود لتقرير مصير بلادهم جنوب إفريقيا عام 1994. بعد نهاية الأبارتايد شغل عدة مناصب أبرزها نائب الرئيس ثامبو مبيكي (Thabo Mbeki) ورئيس جنوب إفريقيا من 2008 إلى غاية 2018. اتهم جاكوب زوما بالعديد من تهم الفساد والتي لازالت تلاحقه حتى اليوم. أنظر:

South African History Online : Jacob Gedleyihlekisa Zuma, Produced 17 February 2011, Last Updated 14 April 2022. Available online at: https://www.sahistory.org.za/people/jacob-gedleyihlekisa-zuma

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 168.

واخترق المؤتمر الوطني الإفريقي بشكل كبير من الحزب الشيوعي في جنوب إفريقيا، واتّسق تدريب رمح الأمة وسلوكها مع تلك التقاليد الأيديولوجية[1].

ولذلك اعتبر الكثيرون أن إطارات ومناضلي رمح الأمة الذين تدربوا في الجزائر متفوقون إلى حد بعيد على نظرائهم ممن تدربوا في دول المعسكر الشرقي، وذلك يعود إلى أن الجزائريين كانوا يوفرون ثقافة عسكرية متينة وعملية، ويخففون التشرب بالفكر الماركسي[2].

وإيمانا بضرورة تكثيف النضال وتعزيز المقاومة ساندت الجزائر أيضا حزب المؤتمر البانافريكاني الذي استفاد من دعم الجزائر العسكري واللوجيستيكي. ففي مارس 1964 أرسل حزب المؤتمر البانافريكاني باتريك دانكن كممثل له بالجزائر. وبعد أن حصل باتريك دانكن على أوراق اعتماده من الحكومة الجزائرية في 07 أفريل 1964 ونتيجة لثقافته الواسعة ولإتقانه اللغة الفرنسية توطدت علاقته بالعديد من السياسيين الجزائريين في وزارة الخارجية والرئاسة وعلى مستوى حزب جبهة التحرير الوطني[3]، وهو ما مكنه من الحصول على موافقة السلطات الجزائرية لتدريب مائة مقاتل. كان من أشهرهم تمبلوتن نتانتالا (Templeton Ntantala)[4]، الذي تزعم الجناح العسكري للمؤتمر البانافريكاني في فترة السبعينات[1].

---

[1] زولتان باراني: الجندي والدولة المتغيرة "بناء جيوش ديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأوربا والأمريكيتين"، تر نبيل الخشن، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018، ص، 492.

[2] في هذا الصدد، ينسب إلى جو سلوفو (Joe Slovo) قوله بعد رجوع نيلسون مانديلا من جولته للتدريب في العديد من الدول الإفريقية بما فيها الجزائر عام 1962: "لقد أرسلوا نيلسون –المؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي– إلى إفريقيا وهو شيوعي لكنه عاد قوميا إفريقيا". أنظر:
https://www.sahistory.org.za/article/mandela-and-south-african-communist-party

[3] C.J. Driver: Op.cit, p 240.

[4] تمبلوتن نتانتالا (Templeton Ntantala): من مؤسسي المؤتمر البانافريكاني عام 1959، ورئيس فرعه في الكيب الشرقية (1962 – 1965). بعد مذبحة شاربفيل الدموية عام 1961، ساهم في تأسيس الجناح العسكري

كما ازداد عدد مقاتلي الجناح العسكري للمؤتمر البانافريكاني (APLA) الذين استفادوا من التكوين العسكري في الجزائر، خاصة بعد زيارة بوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo) رئيس حزب المؤتمر البانافريكاني للجزائر في نوفمبر 1964 وذلك للمشاركة في الاحتفالات المخلدة للذكرى العاشرة لاندلاع الثورة الجزائرية[2].

ذكر بيتر مولوتزي (Peter Molotsi) [3] الذي كان يشرف على معسكر لتدريب ضباط حزب المؤتمر البانافريكاني عام 1964 في كوماسي (Kumasi) في غانا بأن

للحزب (Poqo) وأصبح من قادته. تم طرده من المؤتمر البانافريكاني عام 1978 بعد دخوله في خلاف شديد مع رئيس الحزب بوتلاكو ليباللو (Potlako Leballo). أنظر:

Kwandiwe Kondlo : In the Twilight of the Revolution " The Pan Africanist Congress of Azania 1959 – 1994", Basler Afrika Bibliographien, Switzerland, 2009, p 140.

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 169.

[2] C.J. Driver: Op.cit, p 243.

[3] بيتر مولوتزي (Peter Molotsi): ولد في عام 1929 في منطقة كرونستاد (Kroonstad) التي كانت تابعة لمستعمرة أورانج آنذاك. بعد اتمام دراسته في عام 1949 انتقل إلى الترانسفال حيث عمل هناك في صحيفة عالم البانتو (The Bantu World). وفي عام 1950 انظم إلى عصبة الشباب التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي وأصبح رئيس فرعها في أورلاندو الشرقية (Orlando East). كان من بين مؤسسي حزب المؤتمر البانافريكاني عام 1959، بعد طرده هو ورفقائه الأفريكانست من حزب المؤتمر الوطني عام 1958، حيث شغل منصب مسؤول العلاقات الخارجية للحزب، واستقر في غانا. ومن غانا استطاع أن يؤسس في عام 1960 إذاعة خاصة لدعم كفاح الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا وتعريف العالم بقضيته العادلة. والتي أصبحت تبث برامجها من الجزائر سنوات 1965 و1966 و1967. في عام 1964 لعب بيتر مولوتزي دورا كبيرا في نقل مقر المؤتمر البانافريكاني في الخارج من ليسوتو إلى تنزانيا. وبعدها بسنة واحدة ولظروف صحية انتقل للعلاج في الولايات المتحدة الأمريكية وهناك أصبح ممثل المؤتمر البانافريكاني في الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. أنظر:

South African History Online : Peter Hlaole Molotsi, Produced 02 September 2011, Last Updated 23 August 2019. Available online at:
https://www.sahistory.org.za/people/peter-hlaole-molotsi

وحول دور بيتر مولوتزي في دعم وسائل المقاومة السلمية كالبث الإذاعي أنظر :

Sekibakiba Peter Lekgoathi and Tshepo Moloi and Alda Romao Saute Saide: Guerrilla Radios in Southern Africa " Broadcasters, Technology, Propaganda Wars, and the Armed Struggle" Rowman and Littlefield, London, 2020, P 232.

الأسلحة التي كانت بحوزتهم كانت هبة من الحكومة الجزائرية[1]. وفي هذا السياق تجدر الاشارة إلى أن الجزائر لم تكتفي بتدريب مقاتلي رمح الأمة الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي ومقاتلي (APLA) الجناح العسكري للمؤتمر البانافريكاني في الجزائر فقط، بل كانت تقوم بإرسال الأسلحة ونخبة من ضباطها لتدريب مقاتلي الحزبين في مخيمات التدريب في مختلف الدول الإفريقية مثل تنزانيا والكونغو وغانا ولعل أشهرهم العقيد مختار كركب[2].

ثانيا: الدعم اللوجيستيكي لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني 1962 – 1994

وفرت الحكومة الجزائرية الظروف الملائمة لتكوين وتدريب مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني ماديا ومعنويا، فحسب المعلومات التي أدلى بها جلول ملايكة مسؤول قسم حركات التحرر التابع لحزب جبهة التحرير الوطني، فإن الرئيس هواري بومدين أمر بأن تقدم الإعانات المالية مباشرة من

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 169.

[2] مختار كركب: أصيل ولاية البيض. كان ضابطا في جيش التحرير الوطني إبان الثورة الجزائرية، وقائد الفيلق رقم 21 خلفا لعبد الله بوترعة بالقاعدة الشرقية ما بين 1960 و1962. بعد استرجاع الجزائر لاستقلالها تقلد عدة مناصب ومسؤوليات في الجيش الوطني الشعبي وعلى مستوى الرئاسة وعلى مستوى وزارة الخارجية منها: مفتشا عاما للجيش (1981– 1984)، ومدير مركزي بالرئاسة، وسفير الجزائر بموريتانيا. كما كان عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني (1979– 1986). لعب العقيد مختار كركب دورا كبيرا في مساعدة وتكوين جيوش عدة حركات تحررية في مختلف البلدان الإفريقية. توفي في عام 2013 إثر مرض عضال عن عمر ناهز 79 سنة ودفن بمقبرة سيدي فرج بالعاصمة. أنظر: عمر تابليت، القاعدة الشرقية نشأتها ودورها في الإمداد وحرب الاستنزاف، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 112. أنظر أيضا: الشروق أونلاين بتاريخ 18 أوت 2013، متوفر على الموقع الالكتروني الرسمي لجريدة الشروق الجزائرية:

www.echoroukonline.com/الل–في–ذمّة–كركب–مختار–والمجاهد–السفير

الرئاسة إلى مكاتب حركات التحرر بالجزائر وعلى رأسها مكتب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني، مع التكفل التام بمتطلبات إقامة المناضلين وتكوينهم وتدريبهم وتنقلاتهم[1].

ورغم غياب الاحصائيات المالية المخصصة لكل حزب وحركة تحررية بما فيما المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني بسبب السرية التي كانت تطبع مثل هذه الإعانات، إلا أن بعض الشهادات التاريخية لهؤلاء المناضلين الأفارقة ورؤساء المكاتب، تعطينا نظرة عن مدى التزام الجزائر بدعم ونصرة الشعوب الإفريقية بصفة عامة وشعب جنوب إفريقيا بصفة خاصة.

ذكرت ماغي ريتشا في مذكراتها أن الرئيس هواري بومدين وبمناسبة احتفال مكتب المؤتمر الوطني الإفريقي في الجزائر بإحياء الذكرى السنوية لتأسيسه سنة 1966 بادر بالتبرع بمبلغ خمسين ألف فرنك لصالح المقاومة. وبهذه المناسبة وجه أولفير تامبو رسالة شكر وعرفان إلى الرئيس هواري بومدين نيابة عن المؤتمر الوطني والشعب الإفريقي المضطهد في جنوب أفريقيا، معبرا عن تقديره لهذا الموقف من الجزائر حكومة وشعبا[2]. وظل الرئيس بومدين يدعم المؤتمر الوطني الإفريقي معنويا وماديا

[1] أدلى بهذه الشهادة والمعلومات المجاهد الراحل جلول ملايكة في مقابلة مع قناة النهار قبل وفاته بسنوات قليلة. ورغم أنني لا أذكر عنوان الحصة ولا لقب المحاور، إلا أنني تأكدت من صحة هذه المعلومات وصحة المقابلة بعد لقائي بشقيقه محمد ملايكة وبالمجاهد والدبلوماسي السابق نور الدين جودي على هامش الندوة التاريخية التي عقدتها جريدة المجاهد في مقرها بتاريخ 17 أوت 2022. لمزيد من الشهادات الحية حول نصرة الجزائر لقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ودور المجاهد جلول ملايكة والعقيد مختار كركب في دعم الكفاح ضد التمييز العنصري، أنظر فعاليات الندوة التاريخية كاملة على القناة الرسمية لجريدة المجاهد:
https://www.youtube.com/watch?v=OUqhxApzPq4
أنظر أيضا جزء من حوار المجاهد جلول ملايكة مع قناة النهار على موقعها الرسمي في اليوتيوب حيث بثت جزء من المقابلة أثناء إعلان خبر وفاته بتاريخ: 27 أوت 2015.
https://www.youtube.com/watch?v=KePd_sVfLZA

[2] Smail Debeche : op.cit, p80.

بكل الإمكانات المتاحة لديه، وهذا ما أكده في مؤتمر القمة الإفريقية بالحبشة في 6 سبتمبر 1969 بقوله: "إن الواجب علينا وعلى كل إفريقي هو تقديم المساعدة الفعالة، والتأييد المطلق لإخواننا المكافحين، وبذل كل مجهود ممكن لضمان وحدة جميع المنظمات التحريرية في جنوب إفريقيا لتقوية صفوفهم، وتعزيز شوكتهم وتمكينهم.. لتحقيق هذا الهدف الإفريقي المشترك، الذي هو تحرير الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا من الاستعمار والعنصرية"[1].

كما كتب رايموند مهلابا (Raymond Mhlaba) وهو من قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي في مذكراته واصفا زيارته للجزائر رفقة جو موديسي، وانطباعه عن رجالات الجزائر ولقائه بالرئيس أحمد بن بلة بقوله: "التقينا بالرئيس أحمد بن بلة الذي وافق على إقامة مستودعات خاصة بالتجهيزات العسكرية لمناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، كما منح الرئيس أحمد بن بلة مبلغا ماليا لرمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) وهو الجناح العسكري للحزب، خصص لتدريب المقاتلين وتكوينهم في المدارس العسكرية"[2].

ووفقا لـ جونتي درايفر (C.J. Driver) – كاتب مذكرات باتريك دانكن – فإن الحكومة الجزائرية منحت باتريك دانكن ممثل حزب المؤتمر البانافريكاني شقة ومكتبا له بالجزائر، إضافة إلى راتب قدره 2500 دج شهريا (ما يعادل 185 جنيه استرليني آنذاك) وهذا ما ساعد دانكن على مصاريفه الخاصة وعلى إدارة شؤون المكتب[3].

---

[1] خطب الرئيس هواري بومدين (19 جوان 1965– 19 جوان 1970)، ج3، وزارة الإعلام والثقافة، قسنطينة، 1970، ص 161.

[2] منصف بكاي: المرجع السابق، ص 165.

[3] C.J. Driver : Op.cir, p 242.

ظلت الجزائر تدعم حركة التحرير الإفريقية في جنوب إفريقيا ممثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني عسكريا وماديا بكل الإمكانيات المتاحة لديها، وهذا ما أكده أحد كبار قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ووزير دفاع جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الأبارتايد جو موديسي في زيارته للجزائر يوم الجمعة 3 أكتوبر 1997 حين قال فيما معناه: "كانت الجزائر تقدم الإعانات لنا في كل مناسبة، لا تتقيد بميزانية ولا تحدد المدد بعدد"[1].

[1] أرشيف المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: نشرة أخبار الثامنة بتاريخ 03 أكتوبر 1997. أنظر تصريح جو موديسي للتلفزيون العمومي الجزائري عند وصوله إلى مطار هواري بومدين الدولي:
https://www.youtube.com/watch?v=tA9noIBZ35U

الفصل الثانـي

الدعم السياسي والدبلوماسي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994)

1. على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية.
2. على مستوى هيئة الأمم المتحدة.
3. على مستوى الجامعة العربية.
4. على مستوى حركة عدم الانحياز.

أولا: الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية:

لم تقتصر مساندة الجزائر لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على الجانب العسكري واللوجيستيكي فقط، بل عاضدته معنويا، فقد أدركت الجزائر منذ بداية نضال الشعب الإفريقي أن المساعدة المطلوبة ليست عسكرية ولوجيستيكية فقط، وإنما تشمل أيضا الجانب السياسي والدبلوماسي الذي يتطلب الوقوف بجانب الحركة الوطنية الجنوب إفريقية ممثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني في المحافل والمؤتمرات الدولية، وشد أزرها بالتصريحات المشجعة والإعلانات الرسمية التي تصر على أن الجزائر مستعدة للتضحية من أجل الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا نصرة للحق واستعادة للكرامة والاستقلال.

شغلت قضية جنوب إفريقيا منذ أوائل الستينات حيزا كبيرا من اهتمام الرأي العام الإفريقي في وقت هبت فيه رياح الحرية والاستقلال على هذه القارة. ولقد كانت هذه القضية على جدول أعمال منظمة الوحدة الإفريقية منذ نشأتها عام 1963 ولم تخل اجتماعات المجلس الوزاري الإفريقي ولجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية في دار السلام من بحث أساليب الدعم التي يمكن أن تقدمها إفريقيا المستقلة إلى الأفارقة في جنوب إفريقيا[1].

يبرز دور الجزائر الهام في محاربة الميز العنصري ودعم المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني ممثلا الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا منذ المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في أديس أبابا سنة 1963،

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 86.

إذ دافعت الجزائر بشكل مستميت على فكرة تصفية الاستعمار والقضاء على العنصرية بالرغم من التباين في المواقف والآراء بين الدول الإفريقية حول طريقة تجسيد هذا المبدأ. فبالرغم من الإجماع على ضرورة تصفية الاستعمار والعنصرية، إلا أن المؤتمرين انقسموا إلى فريقين فيما يخص الأسلوب والوسائل المتبعة، فقد رأت بعض الدول أن موضوع تصفية الاستعمار والعنصرية يجب أن يتم تدريجيا، وذلك بإقناع الدول الاستعمارية بعدالة قضيتهم، أما الدول الإفريقية الثورية فكانت تؤمن بأن استعمال القوة ضد الاستعمار هو السبيل الوحيد لتحرير القارة الإفريقية[1].

وفي هذا السياق، وبالرغم من تباين الآراء والمواقف بين المؤتمرين، إلا أن الوفد الجزائري بقيادة السيد العياشي ياكر استطاع تقريب وجهات النظر وإقناع الجميع بأن الاستعمار يشكل خطرا على القارة الإفريقية بأكملها[2].

ويمثل اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا ماي 1963 وفي القاهرة جوان 1964 قمة الحماس في معالجة قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، فقد اتفق المجتمعون على جملة من القرارات والتوصيات التي تدين ممارسات النظام العنصري في حق الشعب الإفريقي.

ومما جاء في نص قرارات وتوصيات مؤتمر القمة للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا 22 – 25 ماي 1963:

---

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 43.

[2] راجع البند الأول من جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا بتاريخ 22 – 25 ماي 1963 المتعلق بتصفية الاستعمار. أنظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، وزارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ط 1985، ص 10– 16. أنظر أيضا: منصف بكاي، مرجع سابق، ص 42.

- يتوسط مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية لدى الدول الكبرى لكي تضع حدا دون استثناء للتأييد والمعونة المباشرة وغير المباشرة التي تمنحها للحكومات الاستعمارية التي تستخدم هذه المعونة في قمع حركات التحرر الوطنية، ويخبر حلفاء القوى الاستعمارية أن عليهم الاختيار بين صداقتهم للشعوب الإفريقية وبين تأييدهم للقوى التي تقهر هذه الشعوب.
- قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين الدول الإفريقية وحكومتي البرتغال وجنوب إفريقيا طالما استمروا في موقفهم الحالي بشأن تصفية الاستعمار.
- المقاطعة الفعلية للتجارة الخارجية للبرتغال وجنوب إفريقيا.
- تشكيل لجنة تنسيق تشترك في عضويتها الجزائر وإثيوبيا وغينيا والكونغو ونيجيريا والسنغال وتانجانيقا والجمهورية العربية المتحدة وأوغندا يكون مقرها الرئيسي دار السلام بتنزانيا وتتولى عملية تنسيق المعونة التي تقدمها الدول الإفريقية وإدارة الصندوق الخاص الذي سينشأ لهذا الغرض. حيث يتم تمويله عن طريق التبرعات التطوعية للدول الأعضاء.
- تحديد يوم 25 ماي كيوم تحرير إفريقيا، تنظم فيه مظاهرات شعبية وتنشر فيه توصيات مؤتمرات القمم الإفريقية وتجمع فيه مبالغ غير التبرعات التي تقدمها الدول للصندوق الخاص بدعم الحركات التحررية الوطنية المختلفة في إفريقيا[1].

[1] البند الثاني من جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا بتاريخ 22 – 25 ماي 1963 المتعلق بالفصل والتمييز العنصريين. أنظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 10– 16.

- تكفل الدول الإفريقية الأعضاء باستقبال المناضلين من مختلف حركات التحرر الإفريقية كي ينالوا تدريبا في شتى القطاعات ومنحهم كل المساعدات التي يحتاجونها من حيث التعليم والتدريب المهني.
- تشجيع مرور معدات المعونة في أراضي الدول الأعضاء وإنشاء جهاز من المتطوعين في جميع المجالات بغية توفير المعونة اللازمة في مختلف القطاعات لحركات التحرر الوطنية في إفريقيا[1].

ولقد تأكدت هذه القرارات والتوصيات في الدورة العادية الأولى لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالقاهرة من 17 إلى 21 جويلية 1964:

- الدعوة إلى إطلاق سراح نيلسون مانديلا ووالتر سيسولو وروبرت سوبوكوي وجميع الوطنيين الآخرين المسجونين أو المعتقلين في ظل قوانين جنوب إفريقيا التعسفية.
- تحديد مهمة وزراء خارجية ليبيريا ومدغشقر وسيراليون وتونس المكلفين من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في أديس أبابا في ماي 1963 بالاستمرار في تمثيلهم نيابة عن جميع الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في مداولات مجلس الأمن.
- مناشدة جميع الدول المنتجة للبترول أن توقف على وجه الاستعجال توريد البترول والمنتجات البترولية لجنوب إفريقيا[2].

---

[1] البند الثاني من جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا بتاريخ 22 – 25 ماي 1963 المتعلق بالفصل والتمييز العنصريين. المصدر السابق.

[2] القرار رقم AHG/RES/7 (I) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة (17 – 21 جويلية 1968). انظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 42-51.

- دعوة جميع الدول الإفريقية إلى أن تطبق على الفور القرار الذي اتخذ في أديس أبابا في شهر ماي 1963 بمقاطعة بضائع جنوب إفريقيا ووقف توريد الخامات المعدنية وغيرها من المواد الخام لجنوب إفريقيا.
- المطالبة بتعاون كافة الدول –ولا سيما تعاون الدول الرئيسية التي تتاجر مع جنوب افريقيا– في مقاطعة بضائع جنوب إفريقيا.
- إنشاء جهاز داخل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية تكون من بين مهامه المهام التالية:

أ) وضع خطط تنسيق العقوبات ضد جنوب إفريقيا بين الدول الأعضاء وضمان تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الإفريقية في هذا الشأن بأقصى درجات الحزم. بغية تنفيذ مقاطعة فعالة لجنوب إفريقيا.

ب) جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالهيئات الاقتصادية والمالية الحكومية الخاصة التي تتاجر مع جنوب إفريقيا.

- يؤكد مجلس رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية من جديد أن الموقف في جنوب إفريقيا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.
- يدين المجلس حكومة جنوب إفريقيا التي تشكل سياستها –التي لا تتماشى في التزاماتها السياسية والأدبية كدولة عضو في الأمم المتحدة– خطرا شديدا على الاستقرار والسلم في إفريقيا والعالم.
- يعتمد ويشجع المجلس نشاط ممثلي منظمة الوحدة الإفريقية في مختلف الهيئات الدولية في سبيل إلغاء سياسة الفصل العنصري[1].

[1] القرار رقم AHG/RES/7 (I) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة (17 – 21 جويلية 1968). المصدر السابق.

- يكرر المجلس نداءه إلى كافة الدول لكي تطبق بأقصى درجات الحزم العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية والعسكرية التي قررتها الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة.
- يناشد المجلس الدول الرئيسية التي تتاجر مع حكومة جنوب إفريقيا أن توقف ما تقدمه من تشجيع لسياسة الفصل العنصري عن طريق استثمارها وعلاقاتها التجارية مع حكومة بريتوريا.
- يقرر المجلس اتخاذ الخطوات اللازمة لحرمان أية طائرة أو سفينة أو أية وسيلة أخرى من وسائل المواصلات متجهة إلى جنوب إفريقيا أو قادمة منها من حق التحليق فوق أراضي الدول الأعضاء واستخدام مرافق موانئها أو غيرها من المرافق[1].

استمرت الجزائر في دعم نضال شعب جنوب إفريقيا ضد سياسة الميز العنصري في مؤتمر القمة الإفريقي الثالث بأكرا من 21 إلى 26 أكتوبر 1965 من خلال المشاركة في صياغة بيان المؤتمر الذي جاء فيه: "اعتبار التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا تهديدا للاستقرار والسلام في العالم ومناشدة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات فعالة ضد الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا، ودعوة حكومات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا وفرنسا إلى الامتناع وعدم الاستمرار في تدعيم اقتصاد جنوب إفريقيا"[2].

---

[1] القرار رقم AHG/RES/7 (I) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة (17 – 21 جويلية 1968). المصدر السابق.

[2] القرار رقم AHG/RES/35 (II) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في أكرا (14 – 21 أكتوبر 1965). انظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 74-84.

وفي مؤتمر القمة الإفريقية السادس المنعقد من 5 إلى 3 ديسمبر 1965 بأديس أبابا وافق المؤتمر على اعتبار يوم 21 مارس وهو ذكرى مذبحة شاربفيل يوما دوليا للقضاء على التفرقة العنصرية[1].

ظلت الجزائر من خلال كل مؤتمرات وجلسات منظمة الوحدة الإفريقية حريصة على إدانة نظام جنوب إفريقيا العنصري، وتنسيق إجراءات فرض العقوبات عليه، ومنددة بسياساته وممارساته العدوانية في حق الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا[2].

ففي مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته الحادية عشرة في الجزائر في الفترة من 4 إلى 12 سبتمبر 1968، عبرت الجزائر عن انشغالها العميق بموقف الدول الأعضاء في حلف الشمال الأطلسي التي تواصل مد النظام العنصري في جنوب إفريقيا بالدعم العسكري والاقتصادي المتزايد رغم قرارات ونداءات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية[3].

كما عبرت الجزائر عن أسفها الشديد للمساعدة التي يتلقاها النظام العنصري من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومن بعض الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة[4].

وقد خرج المؤتمر بعدة قرارات وتوصيات أهمها:

---

[1] ماهر عطية شعبان: مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011، ص 131.

[2] راجع خطب الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978، 5 أجزاء، نشر وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات).

[3] القرار رقم CM/RES/156 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر (4 – 12 سبتمبر 1968). أنظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 132- 143.

[4] نفسه.

- المطالبة بسرعة وشدة من الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي أن توقف كل مساعدة إلى حكومة جنوب إفريقيا العنصرية من شأنها السماح لها بتصعيد ممارساتها العنصرية وغير الإنسانية ضد الشعب الإفريقي.
- يوصي المؤتمر رؤساء وحكومات الدول الإفريقية بأن تتخذ كل التدابير الضرورية حتى تقوم الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغير ذلك من الوسائل ذات الأثر السيكولوجي في بلادها ببذل جهود متواصلة ونشطة للتنديد أمام الرأي العام العالمي بالجرائم البشعة للنظام العنصري وحلفائه ضد السكان الأفارقة.
- يوصي كذلك المؤتمر رؤساء الدول والحكومات بإصدار التعليمات إلى مندوبيهم في مؤتمرات الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بمنظمة الأمم المتحدة وخاصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي للقيام بعمل إفريقي موحد بغية قطع أو على الأقل الحد من مساعدة حكومة جنوب إفريقيا العنصرية[1].

وبمناسبة الاحتفال بالعيد العاشر لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في ماي 1973 خطب الرئيس هواري بومدين المجتمع الإفريقي بأديس أبابا قائلا : "... ونحن نحتفل بالذكرى العاشرة لتأسيس منظمتنا، لا نستطيع القول بأن الجهود المبذولة في ميدان تحرير القارة قد أتت بثمارها، وحققت نتائج ملموسة، هي في مستوى مطامح شعوبنا وقارتنا. بل أنه من الواقعية أن نقول بأن قارتنا لم تبلغ في هذا المجال بالذات غايتها المنشودة. فما تزال أجزاء عديدة من القارة تحت الاستعمار المباشر، وأخرى تعاني من ويلات التواجد الأجنبي المتمثل في الأنظمة العنصرية، وقواعد العدوان بجنوب القارة.

[1] القرار رقم CM/RES/156 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر (4 – 12 سبتمبر 1968). المصدر السابق.

إن ضمان مستقبل القارة، وتوفير حظوظ تطورها وتقدمها ووحدتها مرهون بنجاح حركات التحرير الوطني في كفاحها العادل المشروع، ذلك أن الاستعمار البرتغالي وروديسيا وجنوب إفريقيا وإسرائيل ليست إلا مراكز متقدمة للاستعمار، مهمتها الأساسية تتمثل في تطويق قارتنا من الشمال والجنوب، ومحاصرة حركة تحرير شعوبنا، لإبقائها في نطاق الاستراتجيات الإمبريالية والتحكم في مقدراتها ومصائرها.

إن موقفنا في هذا المجال يجد مصدره في ارتباطنا الكامل بمبدأ تحرير القارة، وفي تمسكنا بالكفاح وسيلة لتحقيق الغايات التي وضعناها أساسا لميثاق أديس أبابا.

إن تضامننا مع حركات التحرير في جنوب إفريقيا، يجب أن ينسجم في عمل ملموس، وفي وضع وسائل عملية، كفيلة بإعطاء كفاحها قوة جديدة، تمكنها من حسم الصراع وفرض احترام كرامة قارتنا في العالم"[1].

كذلك ساهمت الجزائر مساهمة فعالة في تحرير إعلان دار السلام بشأن جنوب إفريقيا في مجلس وزراء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في دورته غير العادية التاسعة بدار السلام في تنزانيا في الفترة من 7 إلى 10 أفريل سنة 1975، والذي جاء فيه ما يلي:

نظرا إلى أن جميع القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ولجانها المختلفة منذ انشائها منددة بالفصل العنصري كأسلوب للحكم، بقيت حبرا على ورق بالنسبة لنظام فورستر وحلفائه[2].

---

[1] خطب الرئيس هواري بومدين (5 ماي 1972– 19 جوان 1973): ج5، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، (د.ت)، ص 444.

[2] القرار رقم ECM/Rec. 23 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام (7 – 10 أكتوبر 1975). أنظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 325– 331.

ونظرا إلى انتهاك حكومة جنوب إفريقيا المستمر لإعلان حقوق الإنسان في نصه وروحه.

وإذ يذكر المؤتمر بالقرارات المتخذة في مختلف اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية بإدانة حكومة الأقلية العنصرية في جنوب إفريقيا ودعوة الدول الأعضاء إلى نبذ أي حوار مع نظام فورستر.

ونظرا إلى أن من أبغض صور نظام الفصل العنصري مذبحة شاربفيل المشينة في 21 مارس 1961، وبلقنة البلاد إلى بانتوستانات حيث يحشد ملايين الأفارقة ويحتجز ألوف من الوطنيين حتى يتم تصفيتهم في سجون الفصل العنصري.

ونظرا إلى سياسة القمع العنيف والمستمر التي يطبقها النظام الفاشي في بريتوريا ضد حركات التحرير الوطني في ناميبيا وزيمبابوي وموزمبيق وأنغولا وتدخله المستمر بالإرهاب والتخريب في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية المستقلة المجاورة.

ونظرا إلى أن بقاء الفصل العنصري يستند أساسا إلى تأييد بعض الحكومات وبعض الشركات متعددة القوميات.

فإن مجلس وزراء وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية يوصي و يقرر ما يلي:

- بذل كافة الجهود اللازمة لممارسة الضغط على حلفاء وشركاء جنوب إفريقيا لكي يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع نظام الفصل العنصري[1].
- يدعو هيئة الأمم المتحدة إلى أن تقوم بالإضافة إلى كافة العقوبات الأخرى الفاعلة والملائمة، بطرد جنوب إفريقيا على الفور حيث أن حكومتها تنتهك

[1] القرار رقم ECM/Rec. 23 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام (7 – 10 أكتوبر 1975). المصدر السابق.

بصورة منتظمة ودائمة ميثاق الأمم المتحدة وتزدري بقراراتها وذلك إلى أن تضع حدا نهائيا للفصل العنصري وللتمييز العنصري في جنوب إفريقيا وإلى أن تعترف بالاستقلال التام لناميبيا وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

- يعرب عن عميق امتنانه إلى جميع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية للمعونة المادية والأدبية الملموسة التي تقدمها لكفاح تحرير شعوب أزانيا وناميبيا وزيمبابوي ويطلب إليها زيادة هذه المعونة لإمكان استئصال الفصل العنصري والاستغلال الاستعماري والإمبريالي بصورة نهائية.
- يوصي بالتصديق على الاتفاقية الدولية الخاصة باستئصال الفصل العنصري وعقوبة هذه الجريمة.
- يؤكد من جديد تنديده ورفضه سياسة البانتوستانات وتطبيقها، ويلزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمتنع عن أية اتصال مع قادة هذه المستوطنات.
- يقرر على الفور أن تقوم الدول الإفريقية بتكثيف الأنشطة الإعلامية والدعائية في بلدانها من أجل اشعار شعوبها وتعبئتها لصالح كفاح تحرير القارة تماما. وأن يقوم لهذا الغرض بمناشدة جميع الدول الإفريقية بالسماح لحركات التحرير باستخدام محطاتها الإذاعية.
- يندد بكل شدة بالبلدان الاستعمارية وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لتعاونها ولتواطئها العسكري المستمر مع نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا من أجل تكثيف قوتها الضاربة الموجهة للقارة الإفريقية[1].

[1] القرار رقم ECM/Rec. 23 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام (7 – 10 أكتوبر 1975)، المصدر السابق.

- يندد بشدة بكبار الرأسماليين والشركات متعددة القوميات والمنشآت التجارية التي تتعامل مع جنوب إفريقيا، نظرا لأنها تؤكد قوتها الاقتصادية كما يقرر أن يتخذ الاجراءات الملائمة تجاهها.
- يطالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين والمعتقلين والأشخاص المحددة اقامتهم دون قيد أو شرط وكذا الغاء أساليب التعذيب في إفريقيا الجنوبية.
- يوصي بشدة بالمصادقة على قرار مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بتمثيل حركات التحرير في علاقاتها مع المنظمات الدولية وتنفيذ هذا القرار[1].

1. دور الجزائر في تأسيس لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية:

جاء إنشاء لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية بقرار من مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية في الاجتماع الذي وصف بأنه القمة الأولى لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد بالقاهرة في ماي 1964، كمؤشر على الاهتمام الكبير والخاص من قبل منظمة الوحدة الإفريقية بدعم حركات التحرر الإفريقية، حيث أقرت مساعدتها بالسلاح والتدريب من الدول الإفريقية، وتأكيدا لدور المنظمة في مواجهة الاستعمار، تعهدت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية بتقديم جميع التسهيلات لقيام هذه اللجنة بمهامها[2].

كان مقر لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية في دار السلام أقرب نقطة للمناطق المستعمرة والاستعمار الاستيطاني، تجتمع بناء على طلب رئيسها أو طلب

[1] القرار رقم ECM/Rec. 23 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام (7 – 10 أكتوبر 1975). المصدر السابق.

[2] حلمي شعراوي: مصدر سابق، ص 205.

الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية وينبغي عليها تقديم تقرير دوري إلى مؤتمر وزراء الخارجية[1].

كانت لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات تعد بمثابة حلقة الوصل بين القمة الإفريقية والمستويات والهيئات الأخرى، بشأن قضايا تصفية الاستعمار والعنصرية، ويمكن إدراجها ضمن اللجان المتخصصة باعتبارها تختص بموضوع واحد هو دعم حركات التحرر الإفريقية وكذا يمكن إدراجها ضمن الأجهزة الرئيسية باعتبارها لجنة دائمة[2].

وعلى هذا الأساس، لعبت الجزائر دورا بارزا في تفعيل آليات هذه اللجنة التي نذكر من بينها الدعمين المادي والعسكري لحركات التحرر في القارة، وكان من بين أهداف هذه اللجنة، انتقاء الحركات التحررية الإفريقية التي تمثل فعلا الشعوب التي تكافح من أجل استرجاع السيادة والتي تتميز بالتنظيم من الناحية السياسية والعسكرية، وتقوم بعمليات عسكرية قصد تحقيق هدفها في حصول شعوبها على حق تقرير مصيرها[3].

وعليه، اعترفت اللجنة بالحركات الأكثر تمثيلا في الأقطار الإفريقية[4] التي كانت تحت سيطرة الأقليات الأوروبية البيضاء أو تلك التي كانت لا تزال تخضع للسيطرة البرتغالية، وقد تم اختيار كل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني كممثلين وحيدين وشرعيين للحركة التحررية في جنوب إفريقيا[5].

---

[1] حلمي شعراوي: مصدر سابق، ص 206.

[2] نفسه.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 164.

[4] تجدر الإشارة إلى أن الجزائر كانت وراء اقتراح أوليفر تامبو كناطق رسمي لمختلف حركات التحرر الإفريقية خلال انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد بالجزائر سنة 1968. أنظر: منصف بكاي، المرجع نفسه: ص 168.

[5] نفسه: ص 164.

والجدير بالذكر أن الجزائر ساهمت مساهمة فعالة في تأسيس هذه اللجنة التي كانت تتكون في البداية من تسعة أعضاء، ثم إحدى عشر عضوا ابتداء من سنة 1965، فسبعة عشر عضوا خلال انعقاد مؤتمر القمة الإفريقية بالرباط من 5 إلى 12 جوان 1972[1]. إن ارتفاع عدد أعضاء هذه اللجنة يبين مدى أهمية هذه اللجنة بالنسبة للكثير من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية. وعليه، وبالرغم من تعرض هذه اللجنة إلى الكثير من الانتقادات من قبل بعض الدول الأعضاء من جهة، ونقص الإمكانيات المادية بما في ذلك التأخر الملاحظ في دفع مستحقات بعض الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية من جهة أخرى[2]، إلا أنها لعبت دورا كبيرا في دعم حركات التحرر الإفريقية ماديا وسياسيا ودبلوماسيا[3].

2. دور الجزائر في دعم التضامن الإفريقي ضد التمييز العنصري:

أ. حكومة جنوب إفريقيا العنصرية وسياسة الحوار الإفريقي:

تهدف هذه السياسة التي أسسها جون فورستر (John Vorster) في النصف الثاني من الستينات وطورها بيتر بوتا (Pieter Willem Botha) خلال سنوات حكمه في عقد الثمانينات إلى إقناع العالم بالتعايش مع جنوب إفريقيا، لاعتقاده أن

---

[1] راجع القرار CM/RES/ 270 (XIX) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الرباط (5 – 12 جوان 1972).

[2] رصدت لجنة التحرير في ميزانيتها لعام 1969/1968 مبلغ 750 ألف جنيه استرليني لدعم المنظمات الثورية في إفريقيا الجنوبية ولكن لم تستطع أن تحصل من هذا المبلغ إلا قدر ضئيلا إذ لم تؤد الدول الأعضاء كلها حصصها فيه ولم تسدد سوى الجزائر وساحل العاج وتانزانيا وزامبيا. أنظر: عايده الغرب موسى، "إفريقيا الجنوبية اليوم"، **مجلة الكاتب**، ع 102، السنة التاسعة، تصدر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1969، ص 151.

[3] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 164.

البيض لا يستطيعون على الدوام حكم جنوب إفريقيا باعتبارها منعزلة وسط عالم يتغير. وأراد فورستر بذلك أن تنفتح جنوب إفريقيا على العالم الخارجي للقضاء على عزلتها في إفريقيا واستطاعت بجهد أن تنفذ إلى مالاوي وليسوتو وبوتسوانا ونكسوان (سوازيلاند سابقا). وتكّون الدول الثلاث الأخيرة اتحادا جمركيا. وهكذا كانت رغبة فورستر هي استيعاب الحكام الأفارقة ذوي النفوس الضعيفة الذين يرون أن انقاذ بلدانهم والواقعية تقضي بتقبل التعاون مع جنوب أفريقيا وقبول القروض منها. وهما ما يدعى باسم الحوار مع جنوب إفريقيا[1].

لقد حققت هذه السياسة بعض النجاح بعد أن خرج الدكتور هاستينغز باندا رئيس جمهورية مالاوي – الملقب بالانجليزي الأسود– على إجماع منظمة الوحدة الإفريقية عام 1967 وأقام علاقات دبلوماسية مع جنوب إفريقيا رفقة بقية زعماء الرجعيات الإفريقية في ساحل العاج وسوازيلاند وليسوتو. وقد تحدث هؤلاء الزعماء الأفارقة عن موضوع الحوار بأنه الشجاعة الواقعية في مواجهة المشاكل المعقدة في القارة الإفريقية، وقال هوفويت بوانيي رئيس ساحل العاج بهذا الصدد: "إن القضايا العنصرية على ما فيها من بشاعة وما تسببه من آلام للأفارقة ليست من السهولة بحيث يمكن حلها عن طريق العنف بل يجب أن نفتش عن السلام بهدوء وبالحوار المستمر، إنه من المستحيل أن نغير مواقف الأقلية البيضاء بالقوة والإرهاب، ويجب أن نعمل على إبعاد شبح الحرب مع هذه الدولة لأن الحرب معها يعني دمار القارة الإفريقية بأسرها"[2].

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 108. أنظر أيضا:
Sigurd Jorde: The foreign Relations of South Africa 1973- 1978, Master thesis, Under Supervision of Odd Arne Westad, Department of History, University of Oslo, 2005, P 12.

[2] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 108. أنظر أيضا:

وقد كان للمقاطعة الجزئية التي قامت بها بريطانيا وأمريكا من جهة وجنوب إفريقيا من جهة أخرى في بداية الستينات أثر في المحاولات التي بذلتها فرنسا لملأ الفراغ الذي سببته تلك المقاطعة، وكانت السياسة الفرنسية تحاول باستمرار كسب السوق التي كانت متاحة في جنوب إفريقيا لكل من بريطانيا وأمريكا[1].

وبالمقابل كانت جنوب إفريقيا تتوق إلى التواجد في الميادين الأوروبية وتحسين العلاقات مع أوربا من أجل مصالحها الاقتصادية وكسر طوق المقاطعة الأمريكية والبريطانية وتحطيم العزلة التي فرضتها إدانة العالم لسياستها في التمييز العنصري[2].

في ظل هذه الأجواء تحسنت العلاقات بين فرنسا وجنوب إفريقيا فتضاعف ميزان التبادل التجاري بينهما خلال سنوات قليلة، وأصبحت فرنسا المورد الأول للأسلحة إلى النظام العنصري في جنوب إفريقيا وقد صرح القائد العام للجيش في جنوب إفريقيا ويليم بيتروس لو (Willem Petrus Louw) بأن مجموع المبالغ التي دفعتها بلاده ثمنا للسلاح بلغ خمسة مليارات فرنك فرنسي وذهب الجزء الأكبر منها إلى الخزينة الفرنسية ولا يمكننا أن ننسى أن جنوب إفريقيا تعاونت مع فرنسا عندما هاجم ديغول الدولار وأيدت فرنسا في زيادة سعر الذهب، كما انتهج البلدان سياسة واحدة في تزويد المنشقين في بيافرا (Biafra) – إبان فترة الحرب الأهلية النيجيرية 1967 – 1970– بالمؤمن والعتاد[3].

Sifiso Mxolisi Ndlovi: The ANC's Diplomacy and International Relations, 1955-1994, The Road to Democracy in South Africa, V2, published by South Africa Democracy Education Trust, South Africa, 2004, P621.

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 114.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

وقد امتد أثر العلاقات الحسنة بين فرنسا وجنوب إفريقيا إلى ميادين عديدة في التعاون وفي استخدام عملاء الاستعمار للتأثير على الحكومات الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية والتي تربطها بفرنسا علاقات وثيقة[1].

وعلى ضوء هذا انشأت جنوب إفريقيا صندوقا خاصا للقروض لتقديم المساعدات للدول الإفريقية التي تقف من التمييز العنصري موقفا معتدلا وتقتنع بأن التمييز العنصري هو الذي أتى بالتقدم. وهكذا أعد الفخ بمهارة للرجعية الإفريقية التي يتحدث أركانها عن ضرورة التنمية بالاعتماد على المساعدات الخارجية فوجدوا أن فكرة الحوار مع النظام العنصري أمر في صالح بقائهم أو في سبيل الدفاع عن القارة ضد التدخل الشيوعي، وقد صرح الرئيس هوفويت بوانيي في ماي 1971: "أن الدخول في حرب مع جنوب إفريقيا بسبب سياسة التمييز العنصري سيوفر فرصة جديدة لتدخل الشيوعيين المتربصين ... إننا إذا أطلقنا يد بعض المسئولين الأفارقة للتصرف حسب أهوائهم السياسية فإن قارتنا سوف تشهد انقساما خطيرا"[2].

إن تلاقي المصالح بين جنوب إفريقيا وفرنسا قد هيأ الفرصة للدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية أن تكون في مقدمة الهجمة الاستعمارية العنصرية القادمة من جنوب إفريقيا[3].

ب. الرد الجزائري على حكومة جنوب إفريقيا العنصرية وسياسة الحوار الإفريقي:

أدركت الجزائر أن فشل سياسة الحوار والانفتاح الإفريقي التي تتبعها جنوب إفريقيا لا يكون إلا بسياسة جديدة معاكسة من جانب دول الجنوب الإفريقي، حيث شجعت

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 114.

[2] نفسه: ص 115.

[3] نفسه.

الجزائر هذه الدول وخاصة تنزانيا وزامبيا وبتسوانا وأنغولا وموزمبيق على تعزيز الروابط بينها لخلق وتحقيق اندماج إقليمي في إطار اقتصادي للتحرر من التبعية الاقتصادية لجنوب إفريقيا وبالتالي التخلص من كل الضغوط والمساومات التي يفرضها نظام بريتوريا العنصري على دول المواجهة[1].

ففي القمة الإفريقية المنعقدة في 21 – 7 – 1985 بأديس أبابا دعا وزير الخارجية الجزائري أحمد طالب البشير الإبراهيمي الدول الإفريقية لدراسة الوضعية الاقتصادية الخاصة ببلدان افريقيا الجنوبية بسبب مجاورتها لجنوب إفريقيا، وطلب من الدول الأعضاء مساعدتها ودعم مطالبها على مستوى المنظمات الدولية بغية حصولها على مساعدات تساهم في تقليص ضغوطات جنوب إفريقيا على أمنها الاقتصادي[2].

وفي هذا الصدد ارتأت الجزائر والعديد من البلدان الإفريقية الأخرى إنشاء قوة إفريقية للدفاع من أجل تعزيز مقاومة بلدان إفريقيا الجنوبية في مواجهة اعتداءات جنوب إفريقيا[3]. كما تم من خلال جلسات القمة تقييم مؤتمرات باريس وفيينا تقييما إيجابيا وأصبحت قضية العقوبات محور النقاشات. وكانت إدانة البلدان الغربية مصحوبة بتوجيه الاتهام لبعض البلدان الإفريقية وعلى رأسها جزر الرأس الأخضر، التي كانت تقّدم تسهيلات في الموانئ والمطارات لنظام جنوب إفريقيا[4].

ولقد أكدت القمة الثالثة والعشرون لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في أديس أبابا في 27 – 30 جويلية 1987 المواقف السابقة فيما يتعلق ببلدان المواجهة والنظام

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 376.

[2] نفسه: ص 377.

[3] هذه الفكرة التي تقدمت بها زيمبابوي أيدتها الجزائر بكل قوة، فيما عارضتها إثيوبيا ونيجيريا لعدم واقعيتها حسب رأيهم. أنظر أحمد طالب الإبراهيمي: المصدر نفسه، ص 381.

[4] نفسه: ص 381.

العنصري، حيث رفضت جميع بلدان المواجهة الشرط الأمريكي، الذي يربط المساعدة المقدمة لهذه البلدان بإدانتها اللجوء إلى العنف لمقاومة الميز العنصري[1].

وفي شهر ماي من عام 1987 وقع اجتماع ثلاثي بين كل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والرئيس السنغالي عبدو ضيوف والرئيس الزامبي كينيث كواندا كان متبوعا بزيارة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الجزائر، درست خلاله التحديات التي تواجه القارة الإفريقية وعلى رأسها مشكلة جنوب إفريقيا، وقد تمّ التأكيد مرة أخرى على كل قرارات ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية[2].

يعتبر الكثير من المحللين أن جهود الجزائر في تحرير كل من الموزمبيق في عام 1974 وأنجولا في عام 1975 بالإضافة إلى روديسيا الجنوبية (زيمبابوي اليوم) عام 1980، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا اليوم) عام 1989، وتقديم الدعم المادي والسياسي لهاته الدول ساهم في إحكام الحصار على النظام العنصري في جنوب إفريقيا ودفع – ضمن عوامل أخرى – باتجاه تحرك الأقلية البيضاء الحاكمة هناك لاتخاذ قرار لاحق بشأن تفكيك نظام الأبارتايد وبدء اجراءات الانفراج السياسي هناك[3].

فقد خفف استقلال المستعمرات البرتغالية، ثم زيمبابوي، من الأعباء الواقعة على لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبات يتعين على اللجنة تقديم كامل مساعداتها لحركات التحرير في كل من ناميبيا وجنوب إفريقيا، وقد أخذ ذلك يتضح في النصف الثاني من السبعينات فعلى حين لم تزد المخصصات التي قررتها اللجنة في عام 1972 للمؤتمر الوطني الإفريقي عن

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 338.

[2] نفسه: ص 382.

[3] وليد محمود عبد الناصر: مانديلا وجنوب إفريقيا بين الماضي والحاضر، (د.ط)، دار المستقبل العربي، مصر، 1996، ص 212.

158.9 ألف دولار، وللمؤتمر البانافريكاني 44.3 ألف دولار في شكل مساعدات مادية، وإدارية ودعائية، فإن هذه المخصصات قد ارتفعت في عام 1979/1978 على النحو التالي: 130 ألف دولار مساعدة مادية و650 ألف دولار مساعدة إدارية ودعائية للمؤتمر الوطني الإفريقي، و100 ألف دولار مساعدة مادية فقط للمؤتمر البانافريكاني[1].

وعلى صعيد آخر فإن استقلال كل من موزمبيق وأنجولا، أدى إلى إقامة قواعد خلفية لكل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني وخاصة في الموزمبيق بالذات على حدود جنوب إفريقيا، وهي القواعد التي ظلت تفتقر إليها كلا الحركتين لفترة طويلة، كما أن حكومة موزمبيق اتجهت إلى تقليل أعداد عمالها الذين يعملون في مناجم جنوب إفريقيا، فقد انخفض عدد هؤلاء من نحو 84 ألف عامل عام 1974 إلى نحو 38 ألف عامل عام 1977، وقد أدى ذلك إلى تزايد اعتماد قطاع التعدين في جنوب إفريقيا على العمال الأفارقة من داخل البلاد مما أدى إلى تزايد قدرتهم الاقتصادية والتساومية في هذا القطاع والذي ظل طوال تاريخه يعتمد على العمال المهاجرين من خارج البلاد[2].

وقد أضاف استقلال زيمبابوي عام 1980 بعد ايجابيا جديدا في منطقة الجنوب الإفريقي، ذلك أن هذا الاستقلال قلل التبعية الاقتصادية لدول الجنوب الإفريقي وأنهى اعتمادهم على اقتصاد جنوب إفريقيا، فقد كانت زيمبابوي تشكل محور شبكة المواصلات في المنطقة واستقلالها مكن زامبيا من استخدام خطوط المواصلات إلى بييرا ومابوتو في موزمبيق عبر زيمبابوي بدلا من اعتمادها على خطوط مواصلات

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 585.

[2] نفسه: ص 588.

موانئ جنوب إفريقيا في التصدير والاستيراد، كما أصبح لبتسوانا خط حديدي بديل عبر زيمبابوي إلى بييرا بدلا من استمرار اعتمادها المطلق على خطوط جنوب إفريقيا، وهذا ما أدى إلى تحسين الدخل القومي لموزمبيق وتنشيط موانئها على نحو ساعدها على الاستغناء عن تجارة جنوب إفريقيا التي تمر عبر موانئها[1].

كذلك كان لانتهاء المقاطعة الاقتصادية التي كانت مفروضة على زيمبابوي أثرها الواضح على ازدهار حركة التجارة والإنتاج في المنطقة، فأصبحت كل من بوتسوانا ومالاوي وسوازيلاند بمقدورها الحصول من زيمبابوي على السلع التي كانت تستوردها من جنوب إفريقيا[2].

أدت هذه العوامل في مجملها إلى فشل سياسة جنوب إفريقيا المتمثلة في الحوار الإفريقي والانفتاح على الخارج، وجعلتها في عزلة أكثر من أي وقت مضى. مما دفع باتجاه تحرك الأقلية البيضاء الحاكمة وتشجيع قوى التغيير هناك على إحداث تغيير سريع في السياسات العنصرية ولاتخاذ قرار لاحق بشأن تفكيك نظام الأبارتايد وبدء إجراءات الانفراج السياسي.

ويمكن إبراز الموقف الجزائري بصدد قضية جنوب إفريقيا في منظمة الوحدة الإفريقية من خلال النقاط التالية:

- دعوة الدول الإفريقية لتبني سياسة مشتركة، في علاقاتها في مختلف المجالات مع الدول الغربية، على أساس مواقف هذه الدول من النظام العنصري في جنوب إفريقيا.

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 589.

[2] نفسه.

- المشاركة الفعالة في لجنة التنسيق تحرير إفريقيا المقيمة في دار السلام، وهي أهم جهاز في منظمة الوحدة الإفريقية، وذلك من خلال بذل الجهود اللازمة في اجتماعاتها وأعمالها من أجل قضية الشعب في جنوب إفريقيا وهذا ما تجسد من خلال تشكيل لجنة خاصة لمتابعة قضية التمييز العنصري بجنوب إفريقيا.
- مطالبة الدول الإفريقية بتقديم الدعم والمساندة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني لمواجهة حرب الإبادة التي تشنها السلطات العنصرية على الشعب الإفريقي الأعزل في جنوب إفريقيا.
- المساهمة في توحيد حزب الإتحاد الشعبي الإفريقي لزيمبابوي مع حزب المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا وذلك في اجتماع لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية المنعقد بالجزائر في جويلية 1968 حيث باركت اللجنة هذا الاتحاد واعتبرته مبادرة حسنة ضمت حركتين تعملان ضد العنصرية في روديسيا وجنوب إفريقيا[1].
- مطالبة الدول الإفريقية بتقديم الدعم والمساندة لدول المواجهة، بهدف تحقيق التوازن الاستراتيجي مع النظام العنصري.
- مناشدة رؤساء الدول الإفريقية الاتصال بالدول الأعضاء في مجلس الأمن، لإطلاعها على خطورة الوضع في جنوب إفريقيا، وأثر استمرار الممارسات العنصرية على السلام في المنطقة وفي العالم.

[1] أنظر: القرار رقم CM/RES/154 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر (4 – 12 سبتمبر 1968). أنظر: قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983، المصدر السابق، ص 132– 143.

- مناشدة رؤساء الدول الإفريقية الاتصال بدول أمريكا اللاتينية، وغيرها من الدول غير المنحازة، بهدف توفير أكبر دعم لقضية الشعب الجنوب إفريقي، وإظهار المخاطر الناجمة عن تجاوزات نظام بريتوريا العنصري، وأثاره الخطيرة على مستقبل العلاقات الدولية.

ثانيا: الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على مستوى هيئة الأمم المتحدة:

لم يقتصر دور الجزائر في نصرة قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا على المستوى الإقليمي وحده، بل امتدت جهود الجزائر إلى أروقة الأمم المتحدة خاصة في الجمعية العامة ومجلس الأمن. لتأمين التأييد والدعم اللازمين وتحقيق أكبر قدر من الاجماع لفرض عقوبات سياسية واقتصادية وعسكرية على نظام جنوب إفريقيا ليتخلى على ممارساته العنصرية في حق الشعب الإفريقي[1].

[1] اختلفت مواقف الدول في موضوع المقاطعة والتفرقة العنصرية فالدول الغربية تستنكر العنصرية ولا تؤيد المقاطعة الاقتصادية للأرباح الهائلة التي تحققها من التعامل التجاري وبيع الأسلحة لجنوب إفريقيا وقد أدى تجاهل فرنسا لقرارات المقاطعة إلى تشجع وتجاهل دول أخرى أيضا لقرارات المقاطعة. وقد استندت هذه الدول إلى مجموعة من الذرائع منها أن العقوبات الاقتصادية ضد جنوب إفريقيا يتجاوز أثرها البيض ليصل إلى الإفريقيين البائسين. كما كانت بعض الدول ترى أن جنوب إفريقيا تلعب دورا أساسيا كحصن ضد الشيوعية في سياسة المنطقة، وبالتالي فهم يفضلون وجود قلعة عنصرية في جنوب إفريقيا على وجود نظام شيوعي أو اشتراكي يهدد وجودهم ومصالحهم. أنظر: نعيم قداح، مرجع سابق، ص 90– 92. للمزيد من التفاصيل، أنظر: منصف بكاي: مرجع سابق، ص 170.

فقد كان للدبلوماسية الجزائرية دور كبير في دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على مستوى هيئة الأمم المتحدة[1]، وذلك وسط أجواء صعبة ومصالح متضاربة، ودعم غربي استمر سنوات طويلة لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وسعى بكل ثقله للحيلولة دون استصدار قرارات إدانة أو فرض عقوبات على هذا النظام نظرا لمصالح المؤسسات الاقتصادية والعسكرية الغربية مع هذه الحكومة العنصرية. ورغم هذه المعارضة، استطاعت الجزائر أن تساهم في استصدار قرارات حازمة باتجاه ممارسات نظام جنوب إفريقيا العنصري وتأكيد مشروعية نضال شعب جنوب إفريقيا بقيادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بما في ذلك حقه في الكفاح المسلح[2].

ولمواجهة سياسة التمييز العنصري التي ظل نظام جنوب إفريقيا العنصري يطبقها في هذا الجزء من القارة الإفريقية[3]، لجأت الجزائر إلى تبني آليات دبلوماسية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك باتخاذ خطوات هامة لعل أبرزها المساهمة في استصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1970 لوائح وتوصيات

[1] نجحت جهود الجزائر مع دول إفريقية واشتراكية أخرى من منح كل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني صفة مراقب على مستوى هيئة الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، باعتبارهما حركتي تحرير تمثلان الشعب الجنوب إفريقي. أنظر: وليد محمود عبد الناصر، المرجع السابق، ص 210.

[2] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 171.

[3] اعتبرت جنوب إفريقيا بحث قضية التمييز العنصري في الأمم المتحدة تدخلا في شؤونها الداخلية بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة. وتمادت في احتقارها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بالتمييز العنصري اعتمادا على ما للدول الغربية حليفاتها من قوة في مجلس الأمن الذي يعود له وحده اتخاذ القرارات الحاسمة. أنظر: نعيم قداح، مرجع سابق، ص 88.

اعتبرت الوضع القائم في جنوب إفريقيا لاسيما ممارسة الميز العنصري بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين[1].

وكنتيجة لضغوطات الجزائر والمجموعة الإفريقية في هيئة الأمم المتحدة على الدول الغربية باعتبارها حليفة لنظام جنوب إفريقيا العنصري من جهة، ولتتحمل هذه الدول مسؤوليتها التاريخية لما كان يحدث في جنوب إفريقيا من جهة أخرى، أصدر مجلس الأمن اللائحة رقم 311 (1972) التي تضمنت ما يلي[2]:

المادة 1: يدين مجلس الأمن حكومة جنوب إفريقيا التي تواصل تطبيق سياسة التمييز العنصري باعتبارها خرقا للواجبات المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

المادة 2: يجدد مجلس الأمن معارضته الكاملة لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل حكومة جنوب إفريقيا.

المادة 3: يعترف المجلس بشرعية كفاح شعب جنوب إفريقيا المضطهد لاسترجاع حقوقه السياسية طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

المادة 4: يطلب المجلس من حكومة جنوب إفريقيا إطلاق سراح كل المساجين السياسيين ومساجين سياسة التمييز العنصري.

المادة 5: يدعو المجلس كل الدول إلى احترام الحظر على الأسلحة الموجهة لحكومة جنوب إفريقيا.

المادة 6: إقحام الحكومات والأشخاص في المساهمة في صندوق هيئة الأمم المتحدة المخصص لمساعدة ضحايا التمييز العنصري لأغراض إنسانية.

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 171.

[2] نفسه.

المادة 7: يهنئ مجلس الأمن المنظمات الحكومية وغير الحكومية على اسهاماتها في تكوين الأهالي بجنوب إفريقيا ويدعوا الذين لم يفعلوا أن يبذلوا المزيد من المجهودات لتحقيق هذا الغرض.

المادة 8: يقر المجلس النظر في مسألة الوسائل الكفيلة لإيجاد حلول للأوضاع الحالية في جنوب إفريقيا والناجمة عن سياسة التمييز العنصري المطبقة من طرف حكومة جنوب إفريقيا[1].

وقد بلغ التأييد السياسي والمساندة الدبلوماسية الجزائرية لقضية الشعب الإفريقي العادلة في جنوب إفريقيا أوجها في الدورة الـ 29 لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تمكن وزير خارجيتها عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يرأس الجمعية العامة آنذاك من طرد وفد حكومة جنوب إفريقيا العنصري من القاعة وذلك بتاريخ 1974/11/13[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من المعارضة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية، استطاع وزير خارجية الجزائر عبد العزيز بوتفليقة بموجب السلطات المخولة له باعتباره رئيسا للجمعية العامة من جهة، ومرتكزا على المادة 71 من القانون الداخلي للجمعية العامة من جهة أخرى أن يعرض مبادرته للتصويت والتي نالت الأغلبية. وعلى هذا الأساس، صوتت 91 دولة بنعم، و22 دولة ضد، وامتناع

[1] قرار مجلس الأمن بشأن قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا رقم S/RES/311 بتاريخ 04 فيفري 1972. أنظر: منصف بكاي، مرجع سابق، ص 172.

[2] قرار رئيس الجمعية السيد عبد العزيز بوتفليقة بشأن وثائق تفويض وفد جنوب إفريقيا 2281. A/PV نوفمبر 1974. أنظر: منصف بكاي، مرجع سابق، ص 173. أنظر أيضا:
Amar Abba: La politique étrangère de L'Algérie 1962- 2022, Editions Frantz Fanon, Alger, 2022, p 267.

19 دولة[1]. ومن الدول التي صوتت ضد قرار طرد ممثلي نظام جنوب إفريقيا خلال الجلسة، الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والكيان الصهيوني والبرتغال[2].

وبناء على هذه القرارات، يمكننا القول أن الضغوطات الدبلوماسية الجزائرية حققت أهدافا سياسية في إطار محاربة نظام جنوب إفريقيا العنصري في المحافل الدولية تتجلى فيما يلي:

- التمكن لأول مرة من وقوع إجماع في مجلس الأمن يدين نظام جنوب إفريقيا العنصري بعدما كانت الدول الغربية تتحفظ على اتخاذ مثل هذه القرارات التي تدين حليفتها جنوب إفريقيا.
- طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من الجمعية العامة في نوفمبر 1974.
- المقاطعة الدبلوماسية والقنصلية لنظام جنوب إفريقيا العنصري نظرا لاستمراره في احتلال جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) وتطبيق سياسة الميز العنصري.
- العمل على إقناع الحلف الأطلسي على توقيف بيعه الأسلحة لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وهذا ما تجسد من خلال زيارتي وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى مقر الحلف الأطلسي سنتي 1970 و1971.

---

[1] منصف بكاي، مرجع سابق، ص 173.

[2] إن قطاع التجارة الخارجية بين جنوب إفريقيا وأوربا وأمريكا يشكل أساسا قويا للتضامن العنصري الغربي مع حكومة بريتوريا. وتمثل بريطانيا الشريك الأول في حجم التجارة مع جنوب إفريقيا تليها أمريكا وفرنسا وألمانيا الغربية. كذلك الأمر بالنسبة للكيان الصهيوني حيث أن هناك شبها كبيرا بين الصهيونية وبين النظام العنصري في جنوب إفريقيا، وتظهر الروابط العنصرية والصهيونية من خلال النظامان المفروضان على جانبي القارة وتوسع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي بينهما خاصة في الفترة التي سبقت حرب أكتوبر 1973 وما بعدها، أما بالنسبة للبرتغال فقد كانت جنوب أفريقيا تتبادل المنافع الاستعمارية معها باعتبار البرتغال كانت لا تزال تحتل أنغولا والموزمبيق وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وساوتومي وبرانسيب. أنظر: نعيم قداح، مرجع سابق، ص 95.

- المساهمة الفعالة في طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من منظمة العمل الدولية وتعليق عضويته من اللجنة الأولمبية.
- المساهمة في طرد نظام جنوب إفريقيا العنصري من منظمة الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومن اللجنة الاقتصادية من أجل إفريقيا (C.E.A).
- المساهمة في استصدار لوائح تدين جنوب إفريقيا، ولعل أهم تلك اللوائح، اللائحة رقم 3324 (XXIX) والمؤرخة في 16 ديسمبر 1974 التي تضمنت دراسة حظر توريد الأسلحة لنظام بريتوريا العنصري والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين. وقد تضمنت اللائحة النقاط التالية[1]:
- مطالبة كل الدول بالامتناع عن تزويد النظام العنصري في جنوب إفريقيا بالأسلحة والذخائر والعربات العسكرية وقطع الغيار، إضافة إلى التعاون العسكري مع هذا النظام.
- تطلب الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة من حكومة جنوب إفريقيا إصدار عفو لا مشروط عن كل المساجين المناهضين لسياسة الميز العنصري، وكذا اللاجئين السياسيين في جنوب إفريقيا.
- إلغاء كل القوانين التي لها صلة بحرمان الشعب الإفريقي من ممارسة حقه في النضال والكفاح ضد التمييز العنصري بما في ذلك قانون منع المنظمات والأحزاب السياسية من ممارسة النشاط السياسي الصادر سنة 1960، والذي عن طريقه اعتبر نظام جنوب إفريقيا العنصري حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني –إضافة إلى تنظيمات أخرى– تنظيمات غير قانونية.

[1] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 174.

- السماح لكل شعب جنوب إفريقيا بممارسة حقه في تقرير المصير طبقا لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة.
- دعوة كل الدول والمنظمات الاقليمية والدولية لتوفير الدعم السياسي والمعنوي والمادي لشعب جنوب إفريقيا المقهور، وحركته التحررية في كفاحها للقضاء على الفصل العنصري وإرساء دعائم مجتمع مبني على أساس تساوي السكان في الحقوق مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم ومعتقداهم الدينية[1].

وفي ضوء ما تقدم، يمكننا القول أن هذه اللوائح ساهمت مساهمة فعالة في عزل نظام بريتوريا العنصري على الساحة الدولية مما أدى إلى تحقيق أهداف حركة التحرير الإفريقي في استرجاع الشعب الجنوب إفريقي لحريته وكرامته ووضع نهاية لسياسة التمييز العنصري المطبقة من قبل نظام بريتوريا العنصري[2].

ثالثا: الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني على مستوى الجامعة العربية:

اهتمت الجامعة العربية بقضية التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا منذ الستينيات، فقد عالجت وثائق الجامعة هذه المسألة وأعلنت بأن حكومة جنوب إفريقيا لا تمثل الغالبية العظمى لسكان جنوب إفريقيا وفي نفس الوقت تمارس سياسة التمييز العنصري والتي تعتبر انتهاكا صارخا لحرية وكرامة الإنسان الإفريقي[3].

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 3324 (XXIX) بشأن حضر توريد الأسلحة لنظام جنوب إفريقيا العنصري والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين بتاريخ 16 ديسمبر 1974.

[2] منصف بكاي: مرجع سابق، ص 177.

[3] ماهر عطية شعبان: مرجع سابق، ص 120.

ولقد تطور موقف الجامعة العربية منذ الستينات بتطور القضية نفسها، وخاصة إثر مذبحة شاربفيل عام 1960 إذ قرر مجلس الجامعة شجب سياسة التمييز العنصري ودعم جميع الوسائل الممكنة لمكافحتها، مناشدا الضمير العالمي على العمل لوقف أعمال العنف والعدوان والدعوى إلى التعاون مع المجموعة الإفريقية والآسيوية وسائر الدول الأخرى لدعم قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا على مستوى هيئة الأمم المتحدة وفي مختلف المحافل الدولية الأخرى[1].

وبعد انضمام الجزائر للجامعة العربية في 16 أوت 1962 عملت على توثيق الصلات بين الدول الأعضاء، وتنسيق خططها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، من أجل تحقيق التعاون الجماعي وحماية الأمن القومي العربي، وحفظ استقلال الدول الأعضاء وسيادتها، وتعزيز العمل العربي الإفريقي المشترك في مختلف المجالات، حتى يستعيد العرب دورهم التقليدي على مستوى القارة الإفريقية، ويتضح ذلك في مشاركتها منذ عام 1964 في إطار مجلس الجامعة بقرارات وسياسات ومواقف متتالية تعارض فيها سياسة جنوب إفريقيا القائمة على نظام التمييز العنصري ومن خلال مساعيها لدعم نضال الشعب الجنوب إفريقي بدعوة كل الدول العربية إلى

[1] وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق1659/د ع 33/ج2) الصادر بتاريخ 1960/4/9. أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، اليك رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بمؤتمرات الجامعة العربية حيث يمكنك مراجعة القرار على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal1658_83-2.htm_cvt.htm

دعم وتأييد كل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني ممثلي الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا[1].

فقد كان للجزائر دورا واضحا في استصدار العديد من التوصيات والقرارات التي تدين حكومة جنوب إفريقيا وسياساتها العنصرية، فقد أصدر مجلس الجامعة العربية في جلسته بتاريخ 3 أوت 1964 القرار رقم (ق2040/د.ع42/ج2) والذي نظر في موضوع دعم حركات التحرر في جنوب إفريقيا بحيث أوصت لجنة الشؤون السياسية بتأليف لجنة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية وعضوية مندوبين من المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية اليمنية والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية التونسية، للعمل على توحيد جهود المناضلين الوطنيين في الجنوب المحتل والوقوف أمام سياسة الفصل العنصري[2].

لقد أكد هذا القرار استمرار الجامعة العربية في دعم نضال كفاح شعب جنوب إفريقيا ضد سياسة التفرقة العنصرية كما أكد أيضا على زيادة التلاحم العربي الإفريقي في مواجهة المصير المشترك.

كما درس مجلس الجامعة إعلان دار السلام بشأن جنوب إفريقيا الصادر عن القمة غير العادية التاسعة لمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ 7 – 10 أفريل 1975، فقد

---

[1] وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق2040/د.ع42/ج2) الصادر بتاريخ 1964/9/30. أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، اليك رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بمؤتمرات الجامعة العربية حيث يمكنك مراجعة القرار على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal2037_102-21.htm_cvt.htm

[2] نفسه.

وافق المجلس على صيغة الإعلان واعتبره وثيقة من وثائق الجامعة العربية[1]. وهكذا عبر هذا الموقف بصدق عن مواقف الدول العربية من الحركة التحررية في جنوب إفريقيا من خلال دعمها وتأييدها لها على درب النضال ضد التفرقة العنصرية.

فقد أعلن مجلس الجامعة العربية في 26 – 4– 1975 أن قضايا التحرر في القارة الإفريقية هي قضايا عربية إفريقية وأن الدول العربية إيمانا منها بوحدة المصير والنضال لن تألوا جهدا في تدعيم ومساندة حركات التحرر الإفريقية معلنة التحامها مع منظمة الوحدة الإفريقية لتدعيم الكفاح السياسي والعسكري ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا[2].

استمرت الجزائر من خلال الجامعة العربية في دعمها لقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا في كل قممها وخاصة المنعقدة منها في الجزائر. فحتى عام 1972 كانت جنوب إفريقيا تستورد 19 بالمائة من احتياجاتها البترولية من العراق، و16 بالمائة من المملكة العربية السعودية، و11 بالمائة من قطر، إلا أن مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر من 26 إلى 28 نوفمبر 1973، وبضغط من الجزائر اتخذ قرارا يدعو إلى حضر بترولي عربي شامل ضد جنوب إفريقيا، وقد كان هذا القرار أول قرار جاد اتخذته الدول العربية المصدرة للبترول لفرض حضر بترولي ضد جنوب إفريقيا، وقد أثار هذا القرار قلقا بالغا في جنوب إفريقيا التي سارعت إلى اتخاذ خطوات لخفض استهلاك البترول، ففي 10 ديسمبر 1973 وضعت قيودا تفرض إغلاق

[1] وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق3239/د63/ج4) في 1975/4/26. أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، اليك رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بمؤتمرات الجامعة العربية حيث يمكنك مراجعة القرار على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamatDowal/AGamatDowal3236_162-1.htm_cvt.htm#3239

[2] ماهر عطية شعبان: مرجع سابق، ص 123.

محطات البنزين أيام الآحاد وتضع حدا أعلى للسرعة، وبعد بضعة أسابيع أعدت لوائح جديدة للتوزيع بالبطاقات[1].

وفي مؤتمر القمة العربي غير العادي الخامس والمنعقد أيضا في الجزائر من 7 إلى 9 جوان 1988 أكد المؤتمرون في البيان الختامي إدانة الممارسات العنصرية بمختلف أشكالها في جنوب إفريقيا، والتحالف العنصري بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا، والتضامن الكامل مع شعب جنوب إفريقيا، ودعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ممثل حركة التحرير في جنوب إفريقيا[2]، من أجل إنهاء الفصل العنصري وتمكين الشعب الإفريقي من استرجاع حريته وسيادته واستقلاله، مع استمرار استخدام سلاح النفط العربي ورفع حظر تصدير النفط للدول التي تلتزم بتأييدها لقضية الشعب الجنوب إفريقي العادلة[3].

1. علاقة الكيان الصهيوني بالنظام العنصري في جنوب إفريقيا:

إن المطلع على طبيعة العلاقات التاريخية بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا يستطيع أن يقول بكل ثقة أنها علاقات جيدة. فقد حددت الطبيعة الجوهرية للنظامين

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 580.

[2] في نهاية السبعينات بدأت تظهر جليا استراتجية الجزائر في مسألة تدعيم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كممثل شرعي ووحيد للحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا، وهو ما تأكد في اجتماع لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية المنعقد بطرابلس في فيفري عام 1978، حيث فرضت الجزائر وجهة نظرها في اختيار حزب المؤتمر الوطني الإفريقي كممثل وحيد وشرعي لكفاح الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا. وقد تقاسم وجهة نظر الجزائر الزعيم الموزمبيقي ساموارا ماشيل لأن هذه الاستراتجية كانت قائمة على أساس تفادي ما حدث في أنغولا من انقسامات بعد استرجاعها لاستقلالها. أنظر: منصف بكاي، مرجع سابق، ص 168.

[3] سالم علي محمد الكتي: التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية، الحوار المتمدن، العدد 2921، بتاريخ 2010/02/18، أنظر رابط اللقاء على الموقع الرسمي لمؤسسة الحوار المتمدن:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=203931

والصفات المشتركة بينهما هذه العلاقات، فكلاهما كيانان من خلق الاستعمار وكلاهما كلفا بالعمل كرأس جسر لخنق الحركات التحررية للسكان الشرعيين في الداخل والخارج، فقد عمل العنصريون على تصفية الشعب الإفريقي في الداخل ووضعوا الخطط لمد العنصرية إلى جهات أخرى ضد الثورة الإفريقية، وكذلك الكيان الصهيوني كان يعمل ولازال على تصفية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة كما يرمي إلى توسع جديد على حساب الوطن العربي[1].

يرجع تاريخ العلاقات بين النظام العنصري في جنوب إفريقيا والصهيونية إلى أواسط القرن التاسع عشر حين قدم إلى جنوب إفريقيا عدد من اليهود للمساهمة في استغلال الثروة المعدنية التي اكتشفت هناك وقد بلغ عدد اليهود في جنوب إفريقيا في الثمانينات أكثر من 150 ألفا كان أكثرهم يقطن في جوهانسبورغ ويعملون في تجارة الماس الذي كانوا يصدرونه إلى الكيان الصهيوني حيث يقوم الصهاينة بتصنيعه وبيعه في أوربا لذا فقد كانوا يمثلون جالية غنية جدا وإليهم كان ينتسب المليونيير هاري أوبنهايمر (Harry Oppenheimer) صاحب الشركة الأنجلو- أمريكية الشهيرة (Anglo American plc) والمسيطرة على استخراج الكثير من المعادن في جنوب إفريقيا وغيرها من الأقطار الإفريقية الأخرى آنذاك[2]، ولقد هاجر عدد من يهود جنوب إفريقيا الأثرياء إلى فلسطين في مطلع القرن الحالي، وكان من بينهم شخصيات في

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 121.

[2] لعب يهود جنوب إفريقيا دورا حيويا في تطوير وتدعيم التعاون بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا. وهذا راجع لنفوذهم السياسي والاقتصادي والمالي داخل أجهزة الحكم في جنوب إفريقيا، ولولائهم للنظامين العنصريين، ودورهم البارز في تنمية اقتصاديات جنوب إفريقيا وتحويلهم لأموالهم الضخمة لإسرائيل – الأراضي الفلسطينية المحتلة- في شكل تبرعات ومشاريع بموافقة بريتوريا. وقد حصل المليونير الصناعي هاري أوبنهايمر على جنسية اسرائيل – الكيان الصهيوني – بالإضافة إلى جنسيته الجنوب إفريقية وذلك لقاء ما قدمه من تمويل في مؤتمر الأثرياء اليهود الذي عقد في القدس عام 1969. أنظر: نعيم قداح، المرجع نفسه، ص 129.

القيادة الصهيونية مثل أبا إيبان (Abba Eban) وزير خارجية الكيان الصهيوني السابق– ومايكل كوماي (Michael Comay) مندوب الكيان الصهيوني السابق في الأمم المتحدة[1].

والعلاقات الوثيقة التي كانت تجمع بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا بدأت منذ خلق الكيان الصهيوني في عام 1948 ولقد حاول الكيان الصهيوني في مناسبات عديدة أن يغطي علاقاته الخفية مع حكومة جنوب إفريقيا لكن صحف جنوب إفريقيا وإذاعتها تفاخرت بتلك العلاقة وأعلنت عنها لأنها تؤمن كما تقول "الصنداي تلغراف" (The Sunday Telegraph) التي تصدر في جوهانسبورغ بطبيعة البلدين المشتركة في محاربة الشيوعية والإلحاد وذلك كان في معرض التعليق على الاتفاق الاقتصادي الذي وقع بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا في 18 جوان 1967. ويرى المتتبع لتطور العلاقات بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا أنها مرت بثلاث مراحل[2]:

المرحلة الأولى: بدأت منذ خلق الكيان الصهيوني عام 1948 بعلاقة أكثر من عادية فكانت حكومة جنوب إفريقيا من أوائل الحكومات التي أعلنت اعترافها الرسمي بالكيان الصهيوني. كما كان دانييل مالان (Daniel Malan) رئيس وزراء جنوب إفريقيا أول رئيس وزراء في دول الكومنولث يقوم بزيارة رسمية للأراضي المحتلة في ذلك العام، وكانت العلاقات الثقافية والاقتصادية بينهما بداية دخول الصهاينة إلى القارة الإفريقية، ولقد لقب الصهاينة دانييل مالان لتأييده وعطفه على اليهود باسم "موسى الشعب الأفريكاني" بالنظر لإرساله الطيارين والمتطوعين لقتال العرب عام 1948[3].

---

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 122.

[2] نفسه.

[3] حلمي شعراوي ومحمد عمر البشير: السياسة الإسرائيلية في إفريقيا، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي تحت عنوان "العرب وإفريقيا" المنعقد في عمان عاصمة

المرحلة الثانية: بدأت عام 1961 حين وقف الكيان الصهيوني لأول مرة ضد جنوب إفريقيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعط صوته لمشروع القرار الخاص بفرض عقوبات اقتصادية ضدها، ولم يكن ذلك – طبعا – بدافع من مناصرة الحق وكراهية العنصرية ولكنه كان مجرد مناورة سياسية لإرضاء بقية الدول الإفريقية ولرغبة الكيان الصهيوني في الظهور أمامها بمظهر الدولة التي تحترم الشعور الدولي العام، وبخاصة بعدما نجحت بعض الدول العربية في استصدار قرار من مؤتمر أقطاب إفريقيا في الدار البيضاء في جانفي 1961 بأن الكيان الصهيوني قاعدة للاستعمار، وظهر على السطح خلاف بين الدولتين حين قال هندريك فيروورد (Hendrik Verwoerd) الرئيس السابق لحكومة جنوب إفريقيا: "إذا كانت اسرائيل ترى ثمة أخطاء في سياسة جنوب إفريقيا فإن استمرار وجود اسرائيل نفسه كدولة وعدم قيام الدول العربية بابتلاعها هو الخطأ بعينه". كما كشف بن غوريون (David Ben Gurion) الحقيقة حين قال أن أسباب تغيير سياسة الكيان الصهيوني تجاه جنوب إفريقيا هي عدم قدرته على مواصلة التغاضي عن شعور أصدقائه من الدول الإفريقية الأخرى"[1].

ولحرص الكيان الصهيوني على أن يبدو دولة تساير المجتمع الدولي، أعلن عن رغبته في قطع علاقاته مع جنوب إفريقيا عام 1963 بعد صدور قرار الأمم المتحدة بمقاطعتها، لكن هذه الأزمة لم تكن إلا خداعا إذ سرعان ما تضح بعد ذلك أنه لم يقطع العلاقات كما أعلن[2].

المملكة الأردنية الهاشمية في الأسبوع الأخير من شهر أفريل 1983، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 362.

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 123.

[2] نفسه.

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من العلاقات بينهما منذ عدوان جوان 1967 على الأمة العربية إذ أسهم 800 متطوع من جنوب إفريقيا في هذه الحرب وأشاد العنصريون بمسلك الكيان الصهيوني وقالوا أن ما فعله الكيان الصهيوني تحذير للأمم المتحدة والدول الإفريقية التي تعارض النظم العنصرية. وصرحوا بأن الكيان الصهيوني أسدّى جميلا كبيرا لجنوب إفريقيا بالحرب التي شنها في الشرق الأوسط. وقدم اليهود آنذاك في شهر أوت فقط من عام 1967 أكثر من 30 مليون دولار إلى الكيان الصهيوني[1]. وفي أوت 1967 زار ناحوم غولدمان (Nahum Goldmann) رئيس المنظمة الصهيونية جنوب إفريقيا وتبعه مردخاي هود (Mordechai Hod) قائد سلاح الطيران الصهيوني في سبتمبر 1967 وألقى خطابا في المؤتمر السنوي للاتحاد الصهيوني بجوهانسبورغ، وبعدها أعلن أن الحكومة سمحت للاتحاد الصهيوني بإرسال تبرعات سنوية للكيان الصهيوني وقد تم في هذه الفترة عقد ميثاق أخوة بين بلدية جوهانسبورغ وبلدية تل أبيب[2].

وفي العام نفسه نظم هيرتزوغ (Chaim Herzog) رئيس المخابرات العسكرية السابق والمعلق لإذاعة اسرائيل حملة لتدعيم علاقات الكيان الصهيوني بجنوب إفريقيا واستشهد في شهر ديسمبر بالنصيحة التي كان اللورد بالمرستون (Viscount Palmestron) وزير خارجية بريطانيا يقولها في القرن التاسع عشر "ليس لبريطانيا

[1] أظهر نظام جنوب إفريقيا العنصري تأييدا قويا للكيان الصهيوني ضد العرب في حروب 1956 و1967 و1973 و1982. ومن جانبه وقف الكيان الصهيوني إلى جانب جنوب إفريقيا في عدوانها ضد دول المواجهة، وخصوصا ضد أنغولا وموزمبيق. وهو الأمر ذاته الذي حصل مع حركتي سوابو والمؤتمر الوطني الإفريقي. أنظر: محمد بوعشة، "التحالف الاسرائيلي – الجنوب إفريقي وأثره على المنطقة العربية والإفريقية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 53.

[2] Jane Hunter : Israeli Foreign Policy South Africa and Central America, South End Press, United States, 1999, P 54.

أصدقاء دائمون وليس لها أعداء دائمون، ولكن لبريطانيا مصالح دائمة فحسب". وفي ظل هذه الأجواء وقع في 18 – 06 – 1967 اتفاق بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا وهو ينص على الدعوة إلى إقامة جسر جوي بين إفريقيا الجنوبية والكيان الصهيوني وإلى إنشاء مؤسسة مشتركة غايتها تتلخص فيما يلي[1]:

1. تشجيع المبادلات الاقتصادية.
2. توثيق العلاقات الثقافية.
3. البدء في الحوار من أجل إقامة معاهدة للدفاع المشترك ضد الشيوعية والإلحاد.
4. تكليف وسائل الإعلام بالدفاع عن القضايا المشتركة.
5. تكثيف الزيارات والمشاورات حول القضايا المشتركة[2].

وقد بدأ التعاون بطيئا، ثم توسع وتعمق ابتداء من بداية السبعينات. فقد عرفت العلاقات تطورا واستقرارا، بالرغم من بعض الأزمات التي اتضح أنها كانت فقط من أجل تضليل الشعوب الإفريقية، لأن الكيان الصهيوني كان يريد بذلك الحفاظ على مصالحه الواسعة في شتى بلدان القارة الإفريقية[3].

وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية من وراء عدم رفع العلاقات الدبلوماسية بين النظامين العنصريين إلى درجة عليا. فقد اقتصرت العلاقات الدبلوماسية بينهما حتى عام 1972 على مفوضية. وبسبب تعزيز العلاقات بينهما وجملة من العوامل الاقليمية والدولية كتصاعد حركات التحرر العربية والإفريقية، وتراجع السياسة الصهيونية في

[1] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 125.

[2] نفسه.

[3] محمد بوعشة: المرجع السابق، ص 53.

إفريقيا، ارتقت العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين إلى مستوى قنصلية عامة في السنة ذاتها[1].

وحول ذلك، كتبت الصحافة الصهيونية: "إن افتتاح القنصلية يدل على افتتاح فصل جديد في العلاقات بين البلدين فتل أبيب وبرتوريا تستحقان الثناء على نجاحهما". وأضافت: "بعد أن فقدت اسرائيل رؤوس الجسور التي كانت لديها في القارة الإفريقية، استوجب الأمر توثيق التقارب مع جمهورية جنوب إفريقيا". أما صحافة جنوب إفريقيا، فطالبت النظامين برفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة دون تأخير وهو ما حصل. فقد قرر الكيان الصهيوني على أثر قطع الدول الإفريقية علاقاتها الدبلوماسية معه رفع تمثيله إلى مستوى سفارة مع جنوب إفريقيا هذه الأخيرة بادلته نفس التمثيل في عام 1975[2].

والحقيقة أن تأخير رفع التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى سفارة لا يعبر عن واقع العلاقات المكثفة بين الطرفين. وكل ما في الأمر أن المسألة بالنسبة للكيان الصهيوني كانت تتطلب اخفاء علاقاته بالنظام العنصري حتى يظهر أمام الرأي العام الإفريقي والعالمي على أساس كونه دولة غير عنصرية، وإنما محب للسلام والتعايش بين الأجناس[3].

[1] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 53.

[2] نفسه: ص 54.

[3] نفسه.

هذا هو الستار، بينما كان الواقع يشهد تبادلا مستمرا في شتى مجالات التعاون، ففيما يخص الزيارات المتبادلة وهو ما يهم في محور العلاقات السياسية والدبلوماسية فقط ظلت متواصلة حتى في مراحل الأزمات[1] ما بين الطرفين[2].

كذلك جمع بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا علاقات اقتصادية وتجارية ومالية متطورة، حيث تجاوز حجم التبادل التجاري بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا حجم أي تبادل تجاري آخر مع أية دولة إفريقية، كما دخلت حكومة الكيان الصهيوني كمساهمة في عدد من شركات مناجم الماس وأهمها شركة دي بيرز (De Beers) التي قدر صافي أرباحها عام 1966 بملغ 121 مليون دولار كما ساهمت أيضا في عدد من المؤسسات الصناعية الأخرى[3].

ومن المشاريع التي ساهمت جنوب إفريقيا في إقامتها في اسرائيل "بنك جنوب إفريقيا" ومن أعماله انشاء المباني والمساكن وبيعها بالتقسيط، وشركة "الاستثمار المالي لإفريقيا" لبناء المساكن[4].

وفي عام 1970 وقع "بنك التجارة الخارجية الاسرائيلي" اتفاقا مع "هيئة التنمية الصناعية في جنوب إفريقيا"، يحصل الكيان الصهيوني بمقتضاه على قرض قيمته 15

[1] في سنة 1971 قامت حكومة جنوب إفريقيا بوقف حرية تحويل النقد إلى الكيان الصهيوني احتجاجا على تقديمه مبلغ 5000 دولار إلى صندوق إعانة حركات التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية واضطر الكيان الصهيوني عندئذ إلى سحب عرضه. أنظر: ريتشارد ستيفنز وعبد الوهاب المسيري: اسرائيل وجنوب إفريقيا، ط1، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مصر، 1979، ص 258.

[2] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 54.

[3] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 130.

[4] نفسه.

مليون دولار يسدد على ثلاث سنوات. كما أنشأت حكومة جنوب إفريقيا شركة باسم "فيترا" تختص بالتجارة مع الكيان الصهيوني[1].

وقد تدعم التعاون الاقتصادي أكثر ابتداء من عام 1976 وذلك بتوقيع عدة اتفاقيات تجارية وصناعية، تولى الكيان الصهيوني بموجب البعض منها تمرير بضائع ومنتجات جنوب إفريقيا إلى الأسواق العالمية تفاديا لنظام المقاطعة المفروض على جنوب إفريقيا دوليا[2].

كما أن الاستثمارات المتبادلة ارتفعت باستمرار، وخاصة الاستثمارات الجنوب إفريقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد بلغ حجم الاستمارات الجنوب إفريقية أحيانا أربعين مليون دولار، بالرغم من أن بريتوريا كانت قد حددت استثماراتها بأن لا تزيد عن عشرة ملاين دولار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقام الطرفان أيضا بتوظيف رؤوس أموال معتبرة في مشاريع مشتركة[3].

وفي مجال التعاون العسكري والنووي فقد أعجب المسؤولون في جنوب إفريقيا بخبرات الكيان الصهيوني الحربية وقد أكدت صحيفة نكورومو – الشعلة – التنزانية ذلك في عددها الصادر بتاريخ 30-3-1968 حينما أعلنت أن مجموعة كبيرة من المدربين العسكريين الصهيونيين قد ذهبت لتدريب البيض في جنوب إفريقيا[4].

وقد بلغت قيمة صادرات الكيان الصهيوني من الأسلحة في عام 1976، 220 مليون دولار، مقابل ما معدله سنويا 60 مليون دولار قبل عام 1973. أما في عام

[1] ريتشارد ستيفنز وعبد الوهاب المسيري: مرجع سابق، ص 268.

[2] نفسه: ص 270. أنظر أيضا: محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 57.

[3] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 57.

[4] نعيم قداح: مرجع سابق، ص 126.

1985، فقد ارتفع هذا المبلغ إلى 330 مليون دولار. وبهذا كانت جنوب إفريقيا تحتل المرتبة الأولى في قائمة زبائن الكيان الصهيوني[1].

ويشمل الدعم العسكري الصهيوني كذلك تزويد جنوب إفريقيا بتجربة الكيان الصهيوني على صعيد التقنيات المستخدمة في محاربة التمرد واستعمال الأسلحة الحديثة والمتطورة[2].

وفي هذا السياق، قام نظام جنوب إفريقيا العنصري بإرسال وفود عسكرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لدراسة التجربة الصهيونية الخاصة باستعمال بعض الأسلحة وخطة الحرب الخاطفة وللتدرب هناك على فنون الحروب وأساليبها[3].

ومن جهتها، استقبلت جنوب إفريقيا خبراء وضباط عسكريين من الكيان الصهيوني للإشراف على تدريب الجيش والبوليس ولمكافحة أعمال التمرد إلقاء محاضرات بهذا الشأن في المدارس العسكرية الجنوب إفريقية[4].

وبخصوص التعاون النووي، فإن الكيان الصهيوني ومنذ 1968 قد حاول دائما اشراك جنوب إفريقيا في تجاربه النووية لأسباب سياسية واقتصادية أهمها تطابق إيديولوجيتي الطرفين وتوفر مادة اليورانيوم بشكل كبير في جنوب إفريقيا[5].

وقد وصل التعاون النووي بينهما إلى ذروته على أثر التفجير النووي المشترك بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا في 22 سبتمبر 1979، والذي على اثره اعتبرت العديد من الدوائر – بما فيها الدوائر الغربية – دخول الطرفين النادي النووي[1].

---

[1] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 59.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] نفسه. أنظر أيضا:

Jane Hunter : Op.cit, P 54.

[5] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 59.

وهكذا كان للكيان الصهيوني دور في تصدير الأزمات، وفي الجرأة على القيام بالانتهاكات، والتعدّي على حقوق الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا الطبيعية والمدنية، من خلال تحالفه ودعمه لنظام بريتوريا العنصري.

2. الموقف الجزائري من التحالف العنصري بين الكيان الصهيوني ونظام بريتوريا:

لقد كان الموقف الجزائري من التقارب والتعاون بين الصهاينة والبيض العنصريين في جنوب إفريقيا في مستوى المسؤولية، فقد عملت الجزائر على إظهار حقائق وأهداف التعاون بين الكيان الصهيوني وحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وإعلام وتبصير كل الدول العربية بكل ما يحيط بها من مخططات ومؤامرات، ومن ثم مطالبتها هي الأخرى بتحمل مسؤولياتها، في حدود ما يخوله لها البعد الوطني والقومي والإنساني. فقد دعت الجزائر كل الدول العربية إلى[2]:

- ضرورة مساعدة الدول الإفريقية على التخلص من النفوذ الاستعماري بتعزيز فكرة الاستقلال وعدم الانحياز، خاصة أن العرب والأفارقة يعانون من نير الاستعمار الاستيطاني الذي يمثله الكيان الصهيوني والنظام العنصري في جنوب إفريقيا.
- خلق كوادر إفريقية متعاطفة مع العرب عن طريق الاهتمام بتدريب الأفارقة، والاهتمام بالطلبة الأفارقة بتخصيص منح دراسية لهم.
- مناشدة جميع الدول العربية المنتجة للبترول أن توقف على وجه الاستعجال توريد البترول والمنتجات البترولية لجنوب إفريقيا.

---

[1] محمد بوعشة: مرجع سابق، ص 60.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 323.

- ضرورة التزام العرب بقرارات مؤتمر كولومبو جوان 1976 الخاصة بحضر النفط عن فرنسا ما لم توقف تسليحها لجنوب إفريقيا.
- العمل على جعل موقف الدول العربية من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي موقف دعم ومساندة من خلال تبني قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا على كونها انسجاما مع واقع الشعب الإفريقي وأكثر من مجرد عداء للاستعمار[1].

إن تضامن القارة الإفريقية مع البلدان العربية في كفاحها ضد الصهيونية، وكذلك تضامن العرب مع الأفارقة في الكفاح ضد الاستعمار والتمييز العنصري، قد انصهرا كلاهما أثناء النضال والشدائد، وارتكزا على تقدير سليم لأهداف الكفاح المشترك، وهو ما كان ينبغي دعمه بمساندة الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا على نيل حريته واسترجاع كرامته. وفي هذا الصدد عملت الجزائر على دعم التضامن العربي الإفريقي لكي يتمكن الجميع من السير الحثيث على درب الاستقلال والتقدم.

[1] يعد مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر من 26 إلى 28 نوفمبر 1973 من أهم دعائم تطور العلاقات العربية الإفريقية. وقد حضره رئيس جمهورية زائير مندوبا عن منظمة الوحدة الإفريقية. وقد اتخذت في هذا المؤتمر القرارات السياسية والاقتصادية التي تخدم التعاون العربي الإفريقي المتبادل. فقد أوصى المؤتمر بقطع جميع العلاقات السياسية والاقتصادية مع جنوب إفريقيا والبرتغال وروديسيا الجنوبية، ومنع تصدير البترول العربي لهذه الدول. كما اتخذت عدة قرارات اقتصادية هامة، تضمنت إقامة مؤسسات تعاون عربي إفريقي على المستوى الجماعي. وإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا برأس مال وصل إلى 231 مليون دولار. أنظر: وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق ق47/د6/- 1973/11/28). والقرار رقم (ق ق48/د6/- 1973/11/28). أنظر: خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء، اليك رابط القسم الرابع من الموسوعة "منظمات وأحلاف وتكتلات " الخاص بمؤتمرات الجامعة العربية حيث يمكنك مراجعة القرار على الموقع الإلكتروني للموسوعة:
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/title/GamaKema/AGamaKema51_3-1.htm_cvt.htm#49

فالقارة الإفريقية والوطن العربي متداخلان، لا على المستوى الجغرافي فحسب، بل كذلك من حيث وحدة مصالحهما الكبرى.

رابعا: الدعم الدبلوماسي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافركاني على مستوى حركة عدم الانحياز:

إن الملاحظ لموقف دول عدم الانحياز من سياسة التمييز العنصري من خلال تحليل مقررات كل مؤتمراتها يجد أنها قد أكدت على مكافحة التمييز العنصري، ولو بدرجات متفاوتة من حيث الأهمية[1].

ففي أول مؤتمرات الحركة المنعقد في ببلغراد بيوغسلافيا بين 1 و6 سبتمبر 1961 استنكر المشاركون السياسات والممارسات العنصرية التي يطبقها نظام الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا، حيث تضمن البيان الختامي لهذا المؤتمر: " .. يستنكر المشتركون في المؤتمر سياسة التفرقة العنصرية التي يمارسها اتحاد جنوب إفريقيا، ويطالبون بالتخلي عن هذه السياسة فورا، كما يقررون أن سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان من العالم تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق منظمة الأمم المتحدة وللإعلان العالمي لحقوق الإنسان "[2].

استمرت الجزائر في متابعة اتصالاتها مع مختلف الدول في العالم، لضمان استمرار تأييدها لقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، وتقديم جميع المساعدات الممكنة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني من خلال حركة عدم الانحياز.

---

[1] مختار مزراق: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961– 1983)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص 193.

[2] نفسه: ص 194.

ففي المؤتمر الثاني للحركة المنعقد بالقاهرة من 5 إلى 10 أكتوبر سنة 1964 ساهمت الجزائر بشكل فعال في طرح مسألة مكافحة سياسة التمييز العنصري، حيث أعلن المشتركون فيه: "إن التمييز العنصري وخاصة في أكثر صوره البغيضة، يعتبر انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبدأ المساواة بين الشعوب، ولذلك يجب عزل حكومة جنوب إفريقيا التي لا تزال تصر على اتباع سياسة التمييز العنصري في إفريقيا الجنوبية عزلا تاما، إلى أن تعكف هذه الحكومة عن سياستها التي تتنافى مع العدالة الإنسانية"[1].

ورغم أن مؤتمر الحركة الثالث المنعقد بلوزاكا عاصمة زامبيا في 8 و9 سبتمبر 1970 لم يول اهتماما خاصا لمسألة التمييز العنصري، إلا أنه أكد على مقررات المؤتمرات السابقة في هذا الشأن[2].

أما المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز الذي انعقد بالجزائر من 5 إلى 9 سبتمبر 1973، فرغم الأولوية التي أعطاها للقضايا الاقتصادية، نتيجة السياسة الجزائرية الجريئة وكذلك التطورات التي شهدها العالم في الميدانين السياسي والاقتصادي، إلا أنه أولى اهتماما كبيرا لمسألة التمييز العنصري[3].

جاء في خطاب الرئيس هواري بومدين بمناسبة جلسة افتتاح مؤتمر القمة الرابع للبلدان غير المنحازة في 5 سبتمبر 1973 ما يلي:

---

[1] مختار مزراق: المرجع السابق، ص 194.

[2] نفسه.

[3] نفسه. أنظر أيضا: يحي أحمد الكعكي: عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 190- 197.

"وفيما يتصل باستمرار السيطرة الاستعمارية والعنصرية، وبالذات في الجزء الجنوبي من القارة الإفريقية، فإنه لا يمكن الاعتقاد بأن اتخاذ مواقف رسمية يكفي وحده كأسلوب لمعالجة هذه القضايا، بل يتعين علينا جميعا أن نعمل لإيجاد الوسائل اللازمة على الصعيدين السياسي والمادي، للتعجيل بتحرير هذه البلدان واستكمال استرجاع جميع الشعوب الإفريقية لسيادتها وكرامتها بين الأمم.

إن الكفاح الدائر في إفريقيا يعنينا جميعا، وليس بمقدورنا أن نقبل بامتهان كرامة شعوب مازالت تحت وطأة الاستعمار والاضطهاد.

ومن هنا، فما دامت شعوب إفريقية عديدة تصارع الاستعمار، وتعاني أصناف الاضطهاد والتمييز العنصري، فإن إفريقيا ستظل تعتبر نفسها مهددة بتدخلات الإمبريالية العالمية التي تساند فلول الاستعمار، وترى استقلال بلدانها ناقصا ومعرضا للزوال.

وسوف لن يتغير هذا الوضع إلا بمضاعفة الشعوب الإفريقية كفاحها التحرري المسلح، وزيادة الدول الإفريقية وجميع القوى المناصرة لقضايا التحرير في العالم تدعيمها لهذه الشعوب في كفاحها العادل "[1].

هذا وقد نصّ البيان السياسي الذي صدر عن المؤتمر على ضرورة العمل على تنفيذ مقرراته الخاصة بمقاطعة جنوب إفريقيا، ولاسيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتكليف الجزائر بوصفها رئيسة المؤتمر بدعوة المكتب إلى اجتماع خاص على مستوى عال لوضع المقررات المذكورة موضع التنفيذ[2].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: السنة العاشرة، العدد 75 الصادر بتاريخ 1973/09/18، ص 1117– 1118.

[2] Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973, p 40- 42.

كما حرص المؤتمرون على دعوة كل حكومات البلدان التي ستشارك في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي يوم 18 سبتمبر 1973 إلى إدانة سياسة التمييز العنصري المطبقة في جنوب إفريقيا[1].

ونفس القرارات أكدت عليه توصيات المؤتمر الخامس للحركة المنعقد بكولومبو (سيلان) (سري لانكا) من 16 إلى 19 سبتمبر 1976 الذي تضمن بندا خصصه المؤتمرون لموضوع التفرقة العنصرية جاء فيه: "إن تصفية الاستعمار قد أصبحت في مرحلتها النهائية والحاسمة، إلا أن عددا من الشعوب مازالت تكافح ضد الإمبريالية والتمييز العنصري في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وناميبيا .." [2].

أما مؤتمر الحركة السادس المنعقد في هافانا بكوبا من 3 إلى 9 سبتمبر 1979 والذي تعاظم فيه دور بلدان عدم الانحياز النضالي، فقد نص بيانه الختامي على ما يلي: "بعد تحليل المؤتمر للوضع في إفريقيا، واستعراض الأحداث التي حصلت منذ المؤتمر الأخير للحركة (مؤتمر كولومبو) فإن المؤتمر يدعم رؤساء دول وحكومات الشعوب الإفريقية في نضالها من أجل التحرر، ويؤكد على ضرورة تصفية الاستعمار والأنظمة العنصرية خاصة في منطقة جنوب إفريقيا.." [3].

أنظر أيضا:

Le Non Alignement " Ecrits Et Documents " : Entreprise Algérienne de Presse, Alger, 1987, p 123- 124.

[1] مختار مزراق: مرجع سابق، ص 194.

[2] نفسه: ص 195.

[3] نفسه.

وفي القمة السابعة لحركة عدم الانحياز المنعقدة في نيودلهي بالهند من 7 إلى 11 مارس 1983[1] أشاد الرئيس الشاذلي بن جديد في كلمته بمبادئ حركة عدم الانحياز وندد بالعلاقة القائمة بين الكيان الصهيوني ونظام الحكم في بريتوريا اللذين يعتبران حجر الزاوية ومن الأدوات الرئيسية للإمبريالية ثم أكد الرئيس بن جديد مساندة الجزائر لشعوب الجنوب الإفريقي[2] وفلسطين والصحراء الغربية في كفاحها من أجل إقامة نظام وطني تختاره بحرية[3].

أما القمة الثامنة لبلدان عدم الانحياز والتي عقدت في جو دولي معقد من 26 أوت إلى 6 سبتمبر 1986 بهراري – زيمبابوي – فقد شهدت حضور حوالي 50 رئيس دولة أو رئيس حكومة الأمر الذي أعطى الحركة فرصة طرح موضوع العنصرية كمحور عمل وحدوي يتجاوز تكتلات وتقلبات الساعة، وبالخصوص وضعية إفريقيا الجنوبية بكل ما تتضمنه من تحدّ ورهانات[4].

وقد أعربت جميع الدول غير المنحازة عن تضامنها الكامل حيال مختلف أشكال النضال التي تخاض في إفريقيا الجنوبية والإدانة الصارمة للميز العنصري، وما ينبغي استخلاصه في هذه القمة إنما هو النبرة الصارمة بوجه خاص حيال الولايات المتحدة

[1] شهدت هذه القمة مشاركة ضعيفة للبلدان العربية، فقد شارك فيها ثلاثة رؤساء دول عربية فقط وهي: الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي بالإضافة إلى وفد منظمة التحرير الفلسطينية. أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 333.

[2] كانت بلدان خط المواجهة قد عقدت اجتماعا في هراري يوم 20 فبراير 1983 لتحديد موقف مشترك حول ناميبيا قبيل ندوة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي، والسبب في ذلك راجع إلى إثارة الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا مسألة غير جوهرية كشرط لاستقلال ناميبيا، وهو انسحاب القوات الكوبية من أنغولا. أنظر: أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، ج3، المصدر نفسه، ص 399.

[3] يحي أحمد الكعكي: المرجع السابق، ص 283.

[4] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 565.

الأمريكية وبريطانيا على مواقفهما المخيبة بخصوص الأوضاع في إفريقيا الجنوبية، وخاصة رفضهما المصادقة على عقوبات ضد بريتوريا، كذلك ندد المؤتمرون بالتعاون الحاصل بين الكيان الصهيوني وجنوب إفريقيا. ولقد قرر المؤتمرون تشكيل مجموعة من عشرة بلدان من بينها الجزائر من أجل العمل على فرض عقوبات ضد الميز العنصري[1].

كذلك قرر المؤتمرون تشكيل بعثة من ثمانية وزراء خارجية لحركة بلدان عدم الانحياز مكلّفة بالاتصال بالبلدان الغربية قصد تحسيسها بضرورة اتخاذ قرار وتطبيق عقوبات شاملة وإجبارية على جنوب إفريقيا. وتوجهت هذه البعثة، التي يرأسها وزير خارجية زيمبابوي، إلى روما وبروكسل وباريس ولندن وبون وطوكيو[2].

وهكذا شكلت مسألة مكافحة نظام جنوب إفريقيا العنصري إحدى المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية التي سعت لطرحها على مستوى حركة عدم الانحياز، وذلك بهدف:

- العمل على استمرار مساندة هذه الدول للكفاح الإفريقي ضد الاستعمار والعنصرية بمختلف الوسائل.
- تزويد ودعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وجبهات القتال بالأسلحة التي تكفل للأفارقة مواجهة العدو، سواء ما تعلق منها بالكم أو النوع.
- بذل المساعي لإقناع الدول غير المنحازة في آسيا وأمريكا اللاتينية التي لها علاقات مع جنوب إفريقيا بقطع جميع هذه العلاقات السياسية والاقتصادية

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 566.

[2] نفسه: ص 403.

والثقافية، واتخاذ موقف أكثر تأييدا لمعركة التحرير الإفريقية وتضامنا مع الشعوب الإفريقية التي لا تزال تعاني من الاستعمار والعنصرية[1].

- العمل على أن تغيّر الحكومات الأمريكية والفرنسية والبريطانية موقفها المنحاز للنظام العنصري في جنوب إفريقيا، وتنبيههم إلى ما يترتب على الاستمرار في سياستهم الحالية من مخاطر على مصالحهم في القارة الإفريقية بل وفي كل المنطقة الآسيوية واللاتينية وخاصة العربية والإسلامية.

لقد ساهمت جهود الجزائر على مستوى كل الهيئات الدولية القارية منها والعالمية في تشديد الخناق على نظام جنوب إفريقيا العنصري وعزله دوليا، الأمر الذي جعل نظام بريتوريا العنصري يدرك حجم التضامن الجزائري بصفة خاصة والإفريقي والعالمي بصفة عامة مع كفاح الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، وهو الأمر الذي ألغى كل الأفكار والمفاهيم التي كانت توهم بخضوع المجتمع الدولي للأمر الواقع وكذا بقبوله التعامل والتطبيع مع حكومة جنوب إفريقيا العنصرية.

[1] كانت إيران من الدول التي رفضت الاشتراك في حضر البترول عن جنوب إفريقيا، حيث كانت تزودها بأكثر من 54 بالمائة من احتياجاتها، بل قامت بزيادة كمية ما تصدره لها إلى أن وصلت إلى نسبة 90 بالمائة عام 1979. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 581.

الفصل الثالث

الدعم الثقافي والإعلامي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962- 1994)

1. الدعم الجزائري لأساليب المقاومة السلمية في جنوب إفريقيا (الثقافية والإعلامية).
2. مهرجان الجزائر الثقافي الإفريقي الأول (21 جويلية – 01 أوت 1969).
3. الخدمات الثقافية والمساهمات الفكرية لجامعة الجزائر في النضال ضد العنصرية والامبريالية.

أولا: الدعم الجزائري لأساليب المقاومة السلمية في جنوب إفريقيا (الثقافية والإعلامية):

إن تركيز الدول الاستعمارية على الجوانب الثقافية كان بهدف القضاء على هوية الشعب الإفريقي وطمس معالم شخصيته ولتحقيق هذه الغاية ولكي يغرس الاستعمار ثقافته لجأ بداية إلى الطعن في القيم الثقافية السائدة في البلد الضحية أو ما يسمى الثقافة الأهلية التي تتصدى له، كما عمد إلى تمجيد ثقافته ولغته وإنجازاته الحضارية. وقد جند المستعمرون طلائع مهدت لهم الطريق كالمستفرقين[1] والمبشرين، كما استعملوا بعض النخب الأهلية التي كونوها على أيديهم. ثم التحق بهؤلاء باحثون أكاديميون كانوا يشكلون إطارات فاعلة في الجامعات والمعاهد المتخصصة. لقد تضافرت جهود هؤلاء جميعا لخدمة ثقافة الإنسان الأوربي والإساءة إلى حضارة الشعوب المغلوبة على أمرها، مركزين طعناتهم على الهوية والتاريخ الإفريقي بالخصوص[2].

وقد أدى نشاط هؤلاء المبشرين والمستفرقين إلى ظهور نخبة أهلية تخرجت من المدارس الاستعمارية جاهلة بتاريخ بلادها وقومها. وبذلك أصبحت هذه النخب أداة لترويج أفكار الاستعمار نفسه، ولدعم أنشطة المستفرقين والمبشرين بما تقدمه لهم من المخطوطات والمعلومات، ونحو ذلك مما رسخ أقدام الاستعمار من جهة وأفسح المجال أمام طلائعه الفكرية لكي تدخل في صميم المجتمعات الإفريقية[3].

---

[1] المستفرقين (Africanist) وهم الأكاديميون المختصون في الدراسات الإفريقية، وهو مفهوم شائع في الوسط الأكاديمي الفرانكوفوني. أنظر:

Bruce Mutsvairo : The Palgrave Handbook of Media and Communication Research in Africa, Palgrave Macmillan, London, 2018, P 75.

[2] أبو القاسم سعد الله: خارج السرب، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 32.

[3] نفسه: ص 34.

أما الأكاديميون فقد وظفوا مناهج البحث، ومنها المنهج العقلي ومذهب الشك، وسلطوا ذلك على أحداث التاريخ الإفريقي ولاسيما مسألة الصراع على السلطة، والتوتر الاجتماعي، والتمايز الطبقي، وأطوار التاريخ، ودور القبائل والعشائر والنزاعات العرقية[1].

وفي مقابل هذا التشكيك والتسويد لصفحات التاريخ الإفريقي كان الأكاديميون يقومون بتبييض صفحات تاريخ الدولة المستعمرة وتعظيم أمجادها والإشادة بإنجازاتها رغم أن الذين يفعلون ذلك كانوا يعملون في رحاب الجامعات والمعاهد العلمية ويحدثون طلابهم عن ضرورة التزام الموضوعية والحياد في معالجة المسائل التاريخية والبحث عن الحقيقة[2].

أما بالنسبة لجنوب إفريقيا، فإن الأمر لم يختلف فيها عن معظم ما كان يحدث في سائر المستعمرات الإفريقية الأخرى، من جرائم ثقافية وممارسات عنصرية. ففي 18 سبتمبر 1929 قامت منظمة إخوان الأفريكانز (Afrikaner Broederbond) بإنشاء "الاتحاد الفدرالي الأفريكاني للتنظيمات الثقافية" (Federasie Van Afrikaanse Kultuurvereniginge) بهدف تنمية الوعي لدى الأفركانز بهويتهم العرقية وتعميق الشعور بالكرامة لديهم لانتمائهم إلى هذه الهوية. وقد نجح الاتحاد في تحقيق ذلك إلى أبعد مدى حيث راح يرتب وينظم المهرجانات الفنية والثقافية الأفريكانية وأخذ في تنظيم الجمعيات الاقتصادية كما اهتم بالحفاظ على تراث الأفريكانز من موسيقى وأدب وتاريخ[3].

---

[1] أبو القاسم سعد الله : خارج السرب، المرجع السابق، ص 34.

[2] نفسه: ص 35.

[3] Christoph Marx: Oxwagon Sentinel Radical "Afrikaner Nationalism and the History of the Ossewabrandwag", Lit Verlag, Berlin, 2008, P 162, 163.

وفي عام 1948 قام مثقفي الأفريكانز في جامعة ستيلينبوش (Stellenbosch University) أقدم الجامعات الأفريكانية، بإنشاء "مكتب جنوب إفريقيا للشؤون العنصرية" (South Africa Bureau for Racial Affaires) بهدف دراسة المسائل العنصرية على ضوء الفكر الأفريكاني، حيث وحد المكتب كل الباحثين الذين قدموا تبرير أكاديمي لسياسة الفصل العنصري، ومنظري الحزب الوطني الحاكم، لبحث الجدوى الاقتصادية لنماذج التقسيم المختلفة لجنوب إفريقيا، وقد كان هذا المكتب هو أول من رفع شعار الأبارتايد، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الفصل الإقليمي الكامل بين الأجناس، ونتيجة للصعوبات العملية وخاصة الاقتصادية التي واجهت الحكومة في تطبيق هذه السياسة فإن المكتب رفع شعارا جديدا هو "التطور المنفصل لكل الأجناس"[1].

كذلك أنشأت جامعات جنوب إفريقيا وأكاديمية جنوب إفريقيا للعلوم والآداب في عام 1960 "معهد إفريقيا" (Africa Institute) استشعارا منهم بالحاجة إلى وجود تنظيم مركزي مستقل أكاديميا للقيام بالدراسات العلمية عن الشؤون الإفريقية، ويصدر المعهد دوريتين الأولى هي مجلة جنوب إفريقيا للشؤون الإفريقية (The South

[1] ثمة جانب اقتصادي هام لصراع القوى البيضاء في جنوب إفريقيا ويتعلق هذا الجانب بالتناقض القائم بين اقتصاد جنوب إفريقيا المنفتح الذي يحتاج إلى الأفارقة كعمال ومستهلكين وبين تطبيق التصورات النظرية لسياسة الفصل العنصري والتي تقضي بعزل هؤلاء الأفارقة داخل المعازل. وقد ظهر مفهومان للفصل العنصري: الأول مفهوم اجتماعي وفيه لا يفصل الجنسان مكانيا ولكن يكون البيض هم سادة المجتمع والسود عبيده. أما المفهوم الثاني فهو الفصل الجغرافي بين الأجناس وفيه يحجز السود عن البيض بمعازل جغرافية منفصلة على أمل الوصول إلى الدولة البيضاء (White State) من خلال تطوير مناطق خالية تماما من السود. أنظر: نعيم قداح، مرجع سابق، ص 109. أنظر أيضا: إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 500. كذلك أنظر:
John Lazar : The Role of the South Africa Bureau of Racial Affairs (SABRA) In The Formulation of Apartheid Ideology 1948 - 1961 , Collected Seminar Papers, Institute of Commonwealth Studies, University of London, 1986, P 96, 97.

African Journal of African Affairs) والثانية هي نشرية معهد إفريقيا (Africa Institute Bulletin) وكلتا الدوريتين كما يشير التعريف بهما مستقلتين سياسيا وليس لهما ارتباط بأي تنظيم سياسي ويتولى المعهد إصدارهما كمؤسسة أكاديمية[1].

ويلاحظ بصفة عامة أن كلتا الدوريتين تروجان لفكرة أساسية تتمثل في أن سبب المشكلات السياسية داخل القارة الإفريقية إنما يرجع بالأساس إلى أن المجتمعات الإفريقية مجتمعات تعددية يضم كل منها العديد من القبائل المتصارعة والمتنافسة وهو الأمر الذي يفجر الحروب الأهلية ونزاعات الحدود وقهر المعارضة وانتهاك حقوق الأقليات .. إلخ، وتذهب دراسات المجلتين إلى أن الحل لمثل هذه المشكلات يتمثل في الأخذ بالشكل الفيدرالي الإثني داخل الدول الإفريقية، ثم تنتهي هذه الدراسات إلى القول بأن جنوب إفريقيا لا تخرج عن هذه المقولة فهي مجتمع تعددي يضم العديد من الجماعات الإثنية المتصارعة وبالتالي فإن الحل الأمثل لهذه المشكلة يتمثل في الأخذ بالشكل الفيدرالي الإثني للدولة[2].

والأمر الذي لاشك فيه هو أن تبني حكومة جنوب إفريقيا العنصرية لهذه الأفكار في مشروع دستورها إنما يشير إلى مدى التأثير الفكري لهذا المعهد على حكومة الحزب الوطني[3].

أدركت الجزائر أن الوعي بالذات والوعي بحق الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا في الحرية والمساواة هو الضمان الوحيد لاستمرارية كفاح حزب المؤتمر الوطني

---

[1] P.W.Esterhuysen: "The Africa Institute of South Africa, Pretoria", **in Journal of Modern African studies**, V.3, No.4, 1965, P 611, 612.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 503.

[3] نفسه.

الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني وتحقيق النصر. فاستثمرت القناعات التي كرستها الثورة الجزائرية، وأخطاء وسوابق الإدارة الاستعمارية، فعملت في اتجاه بلورت الوعي السياسي من خلال تقديم الدعم الثقافي للحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا. بداية بالمهرجان الثقافي الإفريقي الأول المنعقد بالجزائر عام 1969، وانتهاء بالنشاطات الثقافية والفكرية والعلمية للجامعات والنوادي والجمعيات.

على الصعيد الإعلامي، آمنت الجزائر بدور الإعلام في نشر الوعي الوطني وإحياء التراث وتثبيت الهوية ومصارعة الخصوم. فعلى المستوى المحلي أدركت الجزائر أهمية الصحافة ومساهمتها في نشر أفكار النهضة وذلك بكفاحها دون هوادة ضد الرجعيين وعملاء النظام الاستعماري، وكذلك مشاركتها في المحافظة على المقومات الشخصية الوطنية وتلقينها للأجيال الصاعدة، وبما أنها تمس فئات عريضة ومختلفة من المجتمع فإن أثرها كبير بسبب التعاليق التي تثيرها في الأوساط الشعبية خاصة في الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة جدا في المدن وفي القرى، وعلى هذا الصعيد فإن أثرها يساوي عمليا الأثر الناتج عن البرامج المذاعة. ولذلك دعت الجزائر القيادة الثورية خاصة لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي لتفعيل الزخم الثوري المتنامي لدى مختلف فئات الشعب الإفريقي، وتوضيح الأهداف المرجوة من النضال والكفاح وتذكيره بالممارسات التعسفية، وكذا تخلفه عن ركب الحركات التحررية في العالم. وذلك من خلال وسائل الاعلام المحلية المختلفة[1].

أما على المستوى الخارجي فقد عملت الجزائر على إسماع صوت نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة، والرأي الإفريقي والعربي

[1] ارجع إلى تصريح المجاهد والدبلوماسي نور الدين جودي لوكالة الأنباء الجزائرية بتاريخ 16 جويلية 2022، أنظر رابط المقابلة على القناة الرسمية لوكالة الأنباء الجزائرية:
https://www.youtube.com/watch?v=Z4cOVRctYh4

بصفة خاصة. فقد كانت الجزائر تسعى إلى التعريف بقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا في المحافل الدولية، وفضح السياسة العنصرية وكسر التعتيم الإعلامي[1]، وتذكير العالم بمواثيقه وطروحات حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان، وجعل الدوائر والمنظمات غير الحكومية تضغط على النظام العنصري والدول الداعمة له، ودعوة كل الدول إلى قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع النظام العنصري، والتشهير بسياسته العنصرية وفضح أعماله الاجرامية، والتنديد بالعمليات القمعية واللاإنسانية، التي كان يمارسها جيش النظام العنصري ضد المواطنين الأفارقة العزل من الشيوخ، والأطفال، والنساء. وكذا التعذيب الجسدي والنفسي للمناضلين، واستنطاق المعتقلين في المحتشدات والمعسكرات بأساليب وحشية، وبوسائل بدائية يعود استعمالها إلى القرون الوسطى، وبالمقابل عملت الجزائر على الإشادة ببطولة وكفاح الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ودحض دعايات النظام العنصري المغرضة[2].

[1] أحكمت حكومة جنوب إفريقيا العنصرية قبضتها على البث الإذاعي مذ كان في المهد، حيث فرضت عليه رقابة شديدة عبر مختلف محطاته. فخلال الفترة الممتدة من سنة 1948 إلى 1990، فرضت حكومة الأبارتايد رقابة شديدة على البث الإذاعي، ليس في جنوب إفريقيا فحسب، بل في ناميبيا كذلك. وقد سمح لها هذا الاحتكار بتمرير شعاراتها الداعمة لسياسات التمييز العنصري التي كانت تنتهجها من جهة، وإسكات جميع الأصوات المنتقدة لها من جهة أخرى. وفي عام 1976 أنشأت جنوب إفريقيا محطة تليفزيون وقد خطط لهذه المحطة كي يكون لها قنوات متعددة تستند إلى سياسة الأبارتايد على نحو يحرم الأفارقة من استقبال قنوات البيض. كذلك فإن التراخيص بإنتاج التليفزيون قد تم حصرها في خمس شركات تملك جزءا من إحداها شركة (Perskor) والتي كان مجلس إدارتها في السبعينات يضم ستة وزراء في الحكومة. أنظر: بيتر ميتشل، موسوعة إفريقيا الجنوبية، تر سلسبيل معاشي، ط1، دار الأصالة للثقافة، الجزائر، (د. ت)، ص 88.

[2] راجع أعداد مجلة "Révolution Africaine" التي كان يصدرها جهاز حزب جبهة التحرير الوطني والتي كانت تعنى بالشؤون الإفريقية بصفة عامة وقضايا التحرر في القارة بصفة خاصة.

كما تميز موقف الصحافة الجزائرية من قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بالنظرة الشمولية التي ترى في كفاحهم جزءا من كفاح الأمة الإفريقية لبعث ماضي الحرية وتجديد روح العمل والانتصار، كما سعت لتعريف الشعب الجزائري بواقع إخوانه في جنوب إفريقيا، وعملها الدؤوب لتعميق فكرة الأخوة الإفريقية التي تجمع بين الشعبين[1].

ناصرت الإذاعة الجزائرية نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بالكلمة الهادفة، والأغنية الملتزمة، والأناشيد الحماسية، والتعاليق السياسية الموجهة. كما أنها خصصت برامج محددة في فترات ثابتة في إذاعة الأخبار وتعاليق عن الأحداث في جنوب إفريقيا[2].

وكانت النشرات والتصريحات الصادرة عن قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني داخل الوطن وخارجه وخاصة من خلال ممثليهم داخل الجزائر هي التي تعتمدها وسائل الإعلام الجزائرية بما فيها الإذاعة والتلفزيون في القيام بنشاطاتها الدعائية والدبلوماسية[3]. وبذلك تمكن الإعلام الجزائري من مواكبة

---

[1] عبد الحميد سنوسي بريكسي: "جنوب إفريقيا من خلال جريدة المجاهد"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع5، 1987، ص 91.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 563.

[3] أصدر المؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1967 مجلة (Sechaba) كصحيفة رسمية للمؤتمر وقد ظلت هذه المجلة تصدر بصفة شهرية من مقر المؤتمر في دار السلام، وإن كانت تطبع في ألمانيا الشرقية ثم تحولت لتصبح ربع سنوية في أعوام 1976، 1977، 1978 ثم عادت لتصدر شهريا منذ أوائل عام 1979. أما المؤتمر البانافريكاني فإنه أصدر عقب حظر نشاطه عام 1960 صحيفة (Black Star) وصدر أول عدد منها في ماي 1963 من لندن ولكنها لم تستمر طويلا ليحل محلها مجلة (Azania News) عام 1966 كصحيفة رسمية للمؤتمر، وقد ظلت هذه المجلة تصدر بصفة نصف شهرية منذ إصدارها في لوزاكا ثم أصبحت تصدر من دار السلام منذ أوائل السبعينات. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، المرجع السابق، ص 533 – 534.

مسيرة نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بكل شموليته وتفاصيله وجزئياته. سواء من حيث التعريف بقضية الشعب الإفريقي التي تندرج في إطار تصفية الإستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، أو من ناحية كسب الرأي العام الدولي، وخاصة في كواليس هيئة الأمم المتحدة، والمحافل الدولية المختلفة. أو فيما يتعلق بالتحضير والاستعداد للمفاوضات المقبلة مع النظام العنصري.

ثانيا: مهرجان الجزائر الثقافي الإفريقي الأول (21 جويلية – 1 أوت 1969)

يعد المهرجان الثقافي الإفريقي الأول المنعقد في الجزائر والذي جرت فعالياته في العشر الأواخر من شهر جويلية 1969، أول تجمع وتظاهرة ثقافية تعقد بين البلدان الإفريقية حديثة الاستقلال، حيث شاركت فيه أربعون دولة إلى جانب قادة عدة حركات تحررية كبرى، من أبرزها حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (A.N.C) ممثل الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا، وشخصيات فاعلة ومؤثرة في الساحة السياسية والثقافية العالمية، حيث كان التركيز على الجانب الثقافي طالما أن الثقافة والفكر هما مقياس تحرر وتقدم كل دولة. إلى جانب أن المهرجان أثار نقاشا دوليا حول علاقات التبعية الثقافية وعلاقات التأثير المتبادل بين الدول، وضرورة دعم الشعوب التي لا تزال مستعمرة وعلى رأسها تحرير الشعب الجنوب إفريقي من الاستعمار والعنصرية، بالإضافة إلى مصير الموارد الطبيعية لشعوب الجنوب، وخاصة ضرورة اقتران الاستقلال السياسي بالاستقلال الثقافي حتى يكون تاما غير منقوص.

2-1. فكرة المهرجان:

نبعت فكرة هذا المهرجان من رحم منظمة الوحدة الإفريقية (L'OUA) التي تأسست في 25 ماي 1963 بأديس أبابا عاصمة إثيوبيا، ونتج عنها تأسيس لجنة باسم لجنة

التربية والثقافة، وعيا من القادة المؤسسين أن البلدان الإفريقية الحديثة العهد بالاستقلال، لا شيء أقدر على لمّ شملها سوى وعيها بوضعها الجديد الذي يفرض عليها الاعتناء برفع المستوى الثقافي والفكري استرجاعا لآنّيتها ولمقوماتها الأصيلة[1].

ليتواصل البحث عن أسلم وأبسط الطرق للوصول إلى الوحدة الإفريقية بتعريف شعوبها ببعضها عن طريق الفنون بإنجاز معارض واحتفالات وصولا شيئا فشيئا إلى تقليص الفوارق اللغوية وتقريب المثقفين ببعضهم البعض[2].

وفي الاجتماع الذي عقدته لجنة التربية والثقافة بمدينة لاقوص (Lagos) بنيجيريا من 25 إلى 31 جانفي 1966 تبلورت الفكرة، حيث وافقت من خلاله اللجنة على قرار يقضي بتنظيم مهرجانات للفنون الدرامية والتقليدية الإفريقية، وكذلك إقامة معارض فنية[3].

وعلى ضوء ما سبق، قرّر مجلس رؤساء الدول والحكومات الإفريقية خلال اجتماعه بكنشاسا من 4 إلى 10 سبتمبر 1967 إقامة مهرجان ثقافي إفريقي، وتكوّنت تبعا لذلك لجنة تحضيرية ضمت الجزائر والكاميرون وإثيوبيا وغينيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتانزانيا، والهدف منها هو مساعدة الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية على إعداد هذا المهرجان[4].

---

[1] الأمين بشيشي: الجدول – النهر، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2016، ص، 149.

[2] نفسه.

[3] نفسه.

[4] القرار رقم CM/RES/118 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في كينشاسا (4 – 10 سبتمبر 1967). أنظر قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية 1963 – 1983: مصدر سابق، ص 104- 119.

كما تجدر الإشارة إلى أن فكرة المهرجان الإفريقي لا تعني فقط النشاطات الفنية بمختلف تخصصاتها وألوانها، وإنما أيضا وبالأخص إقامة ملتقى ثقافي وفكري يساهم فيه الأدباء والشعراء أصحاب الرأي في مجالات الثقافة والفنون[1].

ومما جاء في البيان الختامي للجنة التحضيرية في اجتماعها المنعقد في الثلاثي الأول من عام 1969 ما يلي:

- إعطاء عنوان للملتقى الفكري.
- توجيه دعوة للفنانين ورجال الثقافة.
- اختيار المحلّفين (أعضاء لجنة التحكيم).
- إرسال بعثات إخبارية لدى الدول الأعضاء والصديقة.
- دراسة الميزانية.
- توزيع المهام ضمن اللجنة التنظيمية.

وهكذا تقرر تبعا لبنود جدول الأعمال المذكور أن ينظم المهرجان الإفريقي في الجزائر من 21 جويلية 1969 إلى 31 منه تحت شعار: "التحرر" وبعنوان: " مواجهة الاستعمار"[2].

2-2. الافتتاح الرسمي للمهرجان:

تم الافتتاح الرسمي للمهرجان الثقافي الإفريقي عشية يوم الاثنين 21 جويلية 1969 بساحة البريد المركزي بالعاصمة[3] تحت إشراف الرئيس الجزائري الراحل هواري

---

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 150.

[2] نفسه.

[3] تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تجنيد الآلاف من العمال والموظفين والعشرات من إطارات وزارة الأخبار من أجل التحضيرات للمهرجان، خاصة ما تعلق منها بالمرافق الأساسية من قاعات مثل قاعة الماجستيك (Majestic) ذات 3500 مقعد والتي صارت تسمى اليوم قاعة الأطلس، وكذلك قاعة (L'Empire) التي تسمى اليوم قاعة إفريقيا

بومدين مرفوقا بوزير الأخبار محمد الصديق بن يحي والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ديالو تلّي (Boubacar Diallo Telli) [1]. ووقف الجميع من على المنصة الشرفية لسماع النشيد الرسمي للمهرجان، ثم تلا ذلك استعراض ضخم، ازدان بألوان أزياء الفرق المشاركة من الجزائر ومن مختلف بلدان القارة الإفريقية[2].

2-3. الافتتاح الرسمي للملتقى الفكري:

افتتح الرئيس هواري بومدين الذي كان يشغل منصب رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء والرئيس آنذاك لمنظمة الوحدة الإفريقية الملتقى رسميا صباح يوم الثلاثاء 22 جويلية 1969 بقاعة المؤتمرات بنادي الصنوبر بضواحي العاصمة الجزائرية، بخطاب أوضح فيه الرؤى الجزائرية لمستقبل القارة الإفريقية على ضوء كفاحها الطويل المرير من أجل الإنعتاق من العبودية والتبعية[3].

ثم ألقى السيد ديالو تلّي أمين عام منظمة الوحدة الإفريقية خطابا شكر من خلاله الهيئة القارية لاحتضان الجزائر المكافحة لهذا اللقاء الأخوي بين أهل الثقافة والفكر، ثم

وقاعة الكوليزي (La Colisée) التي سميت الموقار (Mouggar)، إضافة إلى تجهيز الساحات الكبرى في العاصمة بركح (Scénes) مناسبة مثل ساحة خميستي بالبريد المركزي وساحة أول ماي وساحة الشهداء وساحات أحياء الأبيار والقبة وحسين داي وغيرها، ودون أن ننسى الفرق الخاصة بتزيين العاصمة بمصابيح ملونة وأعلام البلدان المشاركة. أنظر: الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 151.

[1] بوبكر ديالو تليّ (Boubacar Diallo Telli): سياسي ودبلوماسي غيني. من مؤسسي منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963، والأمين العام الثاني لها من 1964 الى 1972. بعد شغله لمنصب وزير العدل في غينيا لمدة أربع سنوات (1972- 1976) تم اعتقاله في 18 جويلية 1976 بتهمة الخيانة والتآمر من أجل إسقاط نظام الرئيس أحمد سيكو توري. توفي في السجن عام 1977 وسط آراء متضاربة حول حقيقة وفاته هل كانت طبيعية أم قتلا أم انتحارا. أنظر:

De Mongo Beti, Odile Tobner : Dictionnaire de la négritude, Edition L'Harmattan, 1989 p 218.

[2] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 152.

[3] نفسه: ص 153.

قرأت البرقيات المرسلة سواء من رؤساء أفارقة أو أجانب يعبرون فيها عن أطيب أمانهم[1].

ورفعت الجلسة بعد ذلك ليسمح للرئيس هواري بومدين بمغادرة القاعة ثم شرع في انطلاق أشغال الملتقى الفعلي تحت إشراف وزير الأخبار محمد الصديق بن يحي الذي انتخب رئيسا له بالإجماع[2].

ألقى بن يحي خطابه وتتابع رؤساء الوفود في إلقاء كلماتهم حسب الحروف الهجائية لبلدانهم، وقد تبادل الخطباء أثناءها الخطب وعبارات الود والترحيب وتحدث الجميع عن التواصل الثقافي والتاريخي بين الجزائر ودول إفريقيا[3]، وعن الثقافة

---

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 154.

[2] نفسه.

[3] بعد مدة، دعي محمد الصديق بن يحي إلى الوزارة فترك خلفا له لتسيير المتدخلين الأديب مالك حداد المدير المركزي بالوزارة، الذي فوجئ بملاسنة بين مندوب غينيا ووزير الثقافة السينغالي مختار مبو وكانت القضية بينهما حول مبدأ صفة الزنجية للإفريقي الأصيل حسب مذهب الرئيس السنغالي سدار سينغور بينما يحارب الرئيس الغيني سيكوتوري هذا المبدأ من أساسه. وكادت الجلسة تتوقف لأن مالك حداد لم يستطع تهدئة الجو بين الوزيرين، وأعلم بن يحي بالموضوع فعاد مسرعا إلى القاعة ونجح في فرض مبدأ لا أبيض، ولا أسود، كلنا أفارقة.

ومثلما نشب الخلاف في الجلسة الأولى، تجدّد النقاش الساخن في الجلسة الختامية حول عنوان النص الذي تم اعتماده من الجميع. فعدد من الوفود يعتبر أن هذا النص عبارة عن ميثاق بينما يصر آخرون بأنه بيان، وانتهى السجال حتى يبقى النص المؤسس لمنظمة الوحدة الإفريقية هو الميثاق وما عداه من النصوص بيانات. ألحقت بالبيان الثقافي الإفريقي كنصوص اعتبرت رسمية وهي أيضا:

- الخلاصة العامية للسينمائيين.
- تصريح الناشرين.
- نداء جمعية نشر وتوزيع الكتاب الإفريقي.
- قائمة المشاركين والمدعوين والملاحظين.

وهكذا كان المهرجان فرصة حقيقة ومباشرة لطرح كل القضايا الفكرية والثقافية المشتركة، والمناقشة الصريحة لأية حساسية تعترض دفع المشروع الثقافي المشترك إلى آفاق جديدة. أنظر: الأمين بشيشي، المصدر نفسه.

الإفريقية: واقعها، ودورها في التحرر، ودورها في دعم الوحدة الإفريقية، ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة[1].

2-4. مشاركة حزب المؤتمر الإفريقي في الملتقى الفكري:

شارك في الملتقى أكثر من أربعين باحثا، ولكثرتهم كان الملتقى فرصة لتبادل البحوث ومناقشة الآراء، وقد شارك من جنوب إفريقيا كل من الشاعر دينيس بروتوس (Dennis Brutus) والروائي أليكس لا غوما (Alex La Guma)[2].

أشار دينيس بروتوس (Dennis Brutus)[3] إلى أهمية الثقافة في النضال والكفاح ضد الإمبريالية والعنصرية وعملاء الاستعمار، باعتبارها الحل الحقيقي لأزمة

---

[1] في 23 ماي 1969 تم عقد جلسة تحضيرية للملتقى برئاسة الأديب مالك حداد مدير الإدارة الثقافية بالوزراة، وحضرها كل من الأساتذة: أبو القاسم سعد الله، إدريس شابو، بوعمران الشيخ، صالح دمبري، محمد الأكحل، محمد الميلي، محفوظ قداش، السيد مالطي، محمود بوعياد، وقد تم توزيع أعمال الملتقى حيث تكفل الدكتور أبو القاسم سعد الله بتقديم محاضرة حول واقع الثقافة الإفريقية. أنظر: أبو القاسم سعد الله، مسار قلم، ج3، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 190.

[2] Ministère de L'information : la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 », Société Nationale d'Edition et de Diffusion, Alger , 1969, p 6- 7.

[3] دينيس بروتوس (Dennis Brutus): ولد في عام 1924 في سالسبوري (Salisbury) بروديسيا الجنوبية (زيمبابوي اليوم)، لأبوين جنوب إفريقيين من أصول مختلطة أوروبية وإفريقية. عادت أسرته إلى جنوب إفريقيا وهو يبلغ من العمر أربعة سنوات، وتم تصنيفه حسب قانون الفصل العنصري مع الملونين. بعد تخرجه من جامعة فروت هير (University of Port Hare) وجامعة ويتواتر سراند (University of the Witwatersrand) حيث درس القانون عمل كمدرس للغة الإنجليزية والأفريكانية في العديد من المدارس الثانوية. ولكن تم فصله في عام 1948 بسبب انتقاده الصريح للفصل العنصري. انظم إلى منظمة مكافحة إدارة شؤون الملونين (the Anti-Coloured Affairs Department organisation : Anti-CAD) والتي كانت عبارة عن منظمة تورتسكية تعمل ضد إدارة شوؤن الملونين (The Coloured Affairs Department) المعتمدة من طرف حكومة جنوب إفريقيا العنصرية لإضفاء الطابع المؤسسي على الانقسامات بين السود والملونين وتعميقها. في عام 1962 كان من بين مؤسسي اللجنة الأولمبية غير العنصرية في جنوب إفريقيا (the South African Non-Racial Olympic Committee : SANROC) وهي المنظمة التي كان لها دورا كبيرا في حضر جنوب إفريقيا من المشاركة في الألعاب الأولمبية بسبب ممارساتها العنصرية في عام 1964. تعرض بروتوس للتضييق والسجن والاعتقال عدة مرات آخرها في عام 1964 أين سجن لمدة 16 شهرا في جزيرة روبن حيث كان في الزنزانة المجاورة لنيلسون

العلاقات بين الدول الإفريقية[1]، إذ قدرت حق قدرها وتبوأت المكانة اللائقة بها في صدارة الاهتمامات، خاصة وقد أصبح للأفارقة مبدعوهم الحقيقيون القادرون على صياغة ما يسمى بفكر النخبة أو الطليعة، يعملون جنبا إلى جنب على التأثير الفعلي في الرأي العام بمن فيهم صناع القرار السياسي ويحققون التقارب بين مختلف مكونات المجتمع ومستوياته، حيث تعد دراسة الإطار الفكري للتعاون الإفريقي مسؤولية المثقفين التاريخية[2].

وشدد على ضرورة توفير الدول الإفريقية لمثقفيها وفنانيها ومبدعيها البيئة الملائمة والوسط المشجع للحركات الأدبية والتوجهات الفنية والتيارات الفكرية، حتى تتفاعل فيها مختلف الأفكار والرؤى والميول لتنتج أدبا رفيعا وفنا راقيا وفكرا متطورا. في حين تكون المؤسسات الأدبية والفكرية والهيئات العلمية ودور النشر والصحافة ووسائل الإعلام السمعي والبصري راعية لها[3].

مانديلا. بعد خروجه من السجن في عام 1965 غادر جنوب إفريقيا بتصريح خروج مما يعني أنه لن يتمكن من العودة إلى وطنه في ظل استمرار حكم الأقلية العنصرية هناك. استمر بروتوس في نضاله من المنفى وخاصة من بريطانيا من خلال مشاركته في الملتقيات الجامعية والمهرجانات الثقافية للتعريف بقضية شعبه ومحاولة كسب التأييد والتعاطف الدولي مع كفاحهم المشروع. وفي عام 1971 رحل إلى الولايات المتحدة الأمريكية واستقر فيها أين شغل منصب أستاذ الأدب الإفريقي في جامعة نورث وسترن (NorthWestern University). بعد سقوط نظام الأبارتايد في عام 1994 عاد إلى جنوب إفريقيا والتحق بجامعة كوازولو ناتال (University of KwaZulu-Natal). نال بروتوس خلال حياته قبل وبعد سقوط الأبارتايد عدة جوائز وتكريمات نظير جهودها في الكفاح ضد الفصل العنصري ومساهماته العلمية في حقل الدراسات والأدب الإفريقي. توفي في عام 2009. أنظر:
Bernth Lindfors : The Dennis Brutus Tapes Essays at Autobiography, James Currey, Great Britain, 2011, p 15.

[1] من أبرز المشاكل التي خلّفها الاستعمار، والتي كانت تهدد مستقبل الدول الإفريقية حديثة الاستقلال وتفتح الباب واسعا لعودة الاستعمار، مشاكل الحدود والأقليات واستمرار تدخل الدول الاستعمارية في شؤونها عن طريق عملائها. أنظر: عبد القادر رزيق المخادمي، المرجع السابق، ص 33.

[2] la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 » : Op.cit, p 339.

[3] Ibid.

نوّه دينيس بروتوس إلى ضرورة دعم مساعي الوحدة الإفريقية والتي تقتضي أساسا تجاوز سلبيات الحاضر والتطلع إلى آفاق المستقبل، وهي تكمن بصفة عامة في اقتناع مثقفي القارة الإفريقية، ومن ثم كسب الشرائح العريضة من شعوب المنطقة، بأن الوحدة تتماشى والمصلحة الذاتية لكل قطر وتعكس التطور الطبيعي للمنطقة وتقدم الوسيلة الفعالة والسبيل الوحيد للخروج من التخلف واللحاق بالعالم المتطور[1].

كما ذكر بوجه عام على ضرورة طرح قضية العنصرية بوصفها قضية مركزية بالنسبة للإنسان المعاصر، بحكم ارتباطها بالقيم الكبرى للإنسانية، والمتمثلة في الحرية والعدالة والمساواة. منددا بعنصرية الغرب خاصة الدول الداعمة للنظام العنصري في جنوب إفريقيا والتي تأتي في طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا[2].

كذلك تطرق إلى سياسة الدول الإمبريالية الاقتصادية مؤكدا ضلوعها في تخلف وتأخر الدول الإفريقية عن الركب الحضاري والعمل على استمراره، فقد وجدت معظم الدول الإفريقية بعد استقلالها نفسها تتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية عويصة، خاصة أمام أنانية المؤسسات المالية والمنظمات الاقتصادية العالمية التي تهيمن عليها الدول المتطورة، ورفضها مساعدتها للخروج من التخلف[3].

وفي ختام مداخلته دعا دينيس بروتوس الشعوب الإفريقية إلى الإقتداء بالشعب الجزائري الذي وصفه بالعظيم وإلى الاستلهام من بطولاته وتاريخه المجيد، واصفا مدينة الجزائر بالعاصمة الحقيقية للحرية الإفريقية التي غزاها النضال الثوري[4].

أما الروائي أليكس لا غوما (Alex La Guma)[1] فقد تحدث عن حركة الاغتراب الثقافي في البلدان الإفريقية، معتبرا إياها سلوكا غير أخلاقي وموقفا غير

[1] la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 » : Op.cit, p 339.
[2] Ibid.
[3] Ibid.
[4] Ibid.

حضاري وعملا عدائيا ضد المصالح الحيوية للشعوب الإفريقية، فهي تستهدف هويتها الحضارية، مما يعتبر في العرف الدولي والأخلاق الإنسانية اعتداء معنويا على كينونتها، ذلك لأنها هدم لعامل الوحدة فيها المتمثل في الثقافة الإفريقية، خاصة إذا كانت إحياء لتجربة ماضي استعماري مهد الطريق لها ووفر لها عوامل التجدد، مما يضع الشعوب الإفريقية أمام تحد خطير واعتداء صارخ على سلامة بنيتها الاجتماعية والثقافية، فالتغريب الثقافي واللغوي جريمة ثابتة ضد الإنسانية وإن كان يمارس باسمها

---

[1] أليكس لا غوما (Alex La Guma) : ولد في 20 فيفيري 1924 بكيب تاون، وهو نجل جيمس لا جوما، أحد أبرز الشخصيات المناضلة في إتحاد العمال الصناعيين والتجاريين والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا. التحق أليكس لا جوما بمدرسة ترافالغار الثانوية (Trafalgar High School) في كيب تاون، وبعد تخرجه من مدرسة فنية في عام 1945 أصبح عضوًا نشطًا في نقابة عمال المصانع التابعة لشركة (Metal Box Company) قبل أن يتم فصله بسبب تنظيمه ومشاركته في عدة إضرابات عمالية. انضم إلى رابطة الشباب الشيوعي في عام 1947 والحزب الشيوعي الجنوب إفريقي في عام 1948 وأصبح من أبرز شبابه الناشطين. في عام 1955 ساعد في تنظيم مؤتمر الشعب الذي كان محاولة لتوحيد الحركة الوطنية الإفريقية في جنوب إفريقيا كما شارك في صياغة ميثاق الحرية الذي انبثق عن هذا المؤتمر، ونتيجة لنضاله وكفاحه هذا كان واحدًا من 156 متهمًا في محاكمات الخيانة الشهيرة عام 1956. نشر أليكس لا غوما قصته القصيرة الأولى الموسومة بـ "الليل" (Nocturn) سنة 1957. وفي عام 1960 بدأ الكتابة في صحيفة عصر جديد (New Age) وهي صحيفة تقدمية، وهناك تعرفت الجماهير الإفريقية على سحر قلمه، فقد كان أسلوبه النابض بالحياة وحواره المميز وتصويره الواقعي المتعاطف للجماعات المضطهدة مصدر إلهام للمقاومة الإفريقية في إفريقيا بصفة عامة وفي جنوب إفريقيا بصفة خاصة، ولا سيما لدى حركة الوعي الأسود. في عام 1962 تم وضعه رهن الإقامة الجبرية، وقبل انقضاء عقوبته البالغة خمس سنوات، تم تمرير قانون عدم المحاكمة (No Trial Act) ووضع هو وزوجته في الحبس الانفرادي. بعد إطلاق سراحهما من السجن في عام 1966 هاجر مع زوجته بلانش (Blanche) وطفليه إلى المملكة المتحدة، ليستمر في كفاحه ونضاله لبقية حياته من المنفى. حصل لا غوما على جائزة لوتس للأدب (Lotus Prise for Literature) لعام 1969. و تم تعيينه في منصب مسئول الفنون والآداب من قبل وزارة الثقافة الفرنسية سنة 1984 وهو منصب فخري كانت تمنحه وزارة الثقافة الفرنسية للمثقفين والمبدعين في المجال الفني والأدبي في فرنسا والعالم. كما عين في نفس السنة ممثلا رئيسيا للمؤتمر الوطني الإفريقي في منطقة البحر الكاريبي. توفي في 11 أكتوبر 1958 في هافانا بكوبا على إثر نوبة قلبية. أنظر:

Roger Fiela : Alex la Goma A literary and Political Biography, James Currey, Great Britain 2010, p 13.

ويحاول التستر عليها برفع شعاراتها، كما غدا خطرا داهما على مكونات إفريقيا، في وقت ضعفت فيه مقومات المناعة في الشعوب الإفريقية فكريا وروحيا واقتصاديا، لذلك يجب أن لا يقتصر مشروع تحررها على الجانب السياسي فقط، بل عليها أن تستكمل تحرير إفريقيا ثقافيا واقتصاديا، اعتمادا على قدراتها الذاتية وثوابتها الحضارية الكفيلة بضمان تلاحم الشعوب الإفريقية وتحصينها ضد المؤثرات الأجنبية والخطط الاستعمارية[1].

وفي هذا السياق، أشار أليكس لا غوما إلى اضطهاد التعليم الإفريقي الحر والانبعاث الحضاري في جنوب إفريقيا. ولاحظ أن التعليم قائم على كاهل الشعب الإفريقي. وأنه لا يتعدى التعليم الابتدائي وله برنامج بسيط يشمل قواعد اللغة وبعض الجغرافيا والتاريخ القبلي المحلي. فهو تعليم متواضع الأهداف محدود الغايات لا تتعدى ثمرته إنتاج ما يسدّ الحاجة من الموظفين والعمال اليدويين والخدم وغيرها من المهن ذات الأجور الضئيلة التي لا يلتفت إليها البيض. ولا ينتج المثقفين لأنه مقطوع الصلة بالحس المحلي والوطني إلا مكان منه منسجما مع ما يخدم مصالح النظام العنصري[2].

وفي ختام كلمته عبر أليكس لا غوما عن ثقته في نجاح هذا الملتقى الفكري والمهرجان الثقافي الإفريقي بصفة عامة، والدور الكبير الذي سيضطلع به في التقريب والتفاهم بين النخب والشعوب الإفريقية وفي معرفةٍ أفضل لقيمها وثقافاتها. كما عبر عن أمله في استمرار الدول الإفريقية في دعمهم للحركة التحررية في جنوب إفريقيا ولكل الحركات التحررية والقضايا العادلة في العالم[3].

[1] la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 » : Op.cit, p 245.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

2-5. توصيات الملتقى:

بعد الاستماع إلى المحاضرات وما تلاها من تعقيبات ومناقشات خلصت لجنة توصيات الملتقى إلى مجموعة من القرارات والتوصيات من أهمها:

- تقوية وتكثيف النشاطات الثقافية الإفريقية، وجعلها أكثر حيوية وانتظاما على مستوى لجنة التعليم والثقافة والعلوم والصحة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.
- إنشاء مجلات ثقافية منشورة باللغات المعتمدة في منظمة الوحدة الإفريقية وهي العربية والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.
- إنشاء موسوعة خاصة بالقارة الإفريقية والترويج لها من طرف الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية. بالإضافة إلى تأسيس جمعيات للفنون الجميلة ونشر موسوعة خاصة بالفنون والآداب الإفريقية، وفتح تخصصات على مستوى الجامعات لتدريس قيم وحقائق الثقافة الإفريقية.
- تعزيز وتنسيق البحوث في جميع مجالات الطب التقليدي، وفي دستور الأدوية[1] الإفريقي، من أجل تحديثها وجعلها في يد العلماء للاستفادة منها في إثراء الطب الحديث، ومن أجل تعزيز وتشجيع البحث في إفريقيا[2].
- إنشاء معهد عموم إفريقيا للسينما، بحيث يجب على الدول الإفريقية أن تخلق في هذا المجال اللغة المناسبة وأن تختار الوسائل المناسبة لجعل هذه اللغة في المتناول، لذلك وجب على الدول الإفريقية أن تنظم نفسها لإنتاج الأعمال

[1] دستور الأدوية أو (Pharmacopoeia) وهو عبارة عن كتاب يحتوي على جميع الأدوية المسموح باستخدامها بالإضافة إلى صفاتها وخصائصها وطرق تحضيرها، يتم إصدارها من المؤسسات الصحية الرسمية في الدول.

[2] Omar Mokhtari: 1 er festival culturel panafricain, Editions Actualité Algérie, 1969, p 15.

السينمائية وتداولها وتوزيعها ومحاربة الاحتكارات التي تعيق تطور السينما الإفريقية.

- إنشاء دور النشر والتوزيع للمطبوعات الإفريقية والكتب المدرسية والسجلات والصحافة في إفريقيا، لمحاربة المضاربين في الأسواق وتحويل كل هذه الوسائل إلى أدوات تعليمية في متناول الجميع.
- ضرورة إنشاء وكالة أنباء إفريقية لتكثيف تبادل المعلومات بين دول القارة.
- إنشاء مؤسسات تسمح بإدخال الفنون الإفريقية في الصناعة والأعمال.
- حماية الملكية الفكرية للأفارقة من خلال سن التشريعات المناسبة.
- اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لاستعادة الأعمال الفنية والمحفوظات التي نهبها الاستعمار، واتخاذ التدابير اللازمة لوقف نزيف الممتلكات الثقافية وتهريبها خارج القارة الإفريقية.
- تكثيف التبادل الثقافي من خلال المعارض والمؤتمرات والندوات، وعقد لقاءات خاصة بالشباب والنساء والمثقفين والقادة لمزيد من التفاهم المتبادل.
- تنظيم المساعدات الفنية والاقتصادية بين البلدان الإفريقية.
- تشجيع استخدام وتدريس اللغات الوطنية وتطويرها كأدوات لنشر العلوم والتكنولوجيا، ولكونها تمثل إسهامات الأفارقة في الحضارة البشرية، بالإضافة إلى العمل على تنظيم مسابقات للاختراعات التقنية العلمية التي أبدعتها العقول الإفريقية من أجل تنشيط روح الإبداع في المجال التكنولوجي[1].
- إصلاح التعليم على جميع المستويات وتزويده بالوسائل الفعالة التي تمكنه من الوفاء بمهمته في تعزيز وتنمية الشعوب الإفريقية، عن طريق إعادة كتابة

[1] Omar Mokhtari: Op.cit, p 16.

المناهج المدرسية، وإجراء البحوث التاريخية والاجتماعية حول الجذور والتراث المشترك، مما يعزز وحدة وتضامن الأفارقة.

- إن كل المجتمع الدولي يتبادل تعلم اللغات تحقيقا للتعاون الدولي في هذا العالم المترابط الواحد، وعلى الأفارقة كما هو الحال بالنسبة للشعوب الأخرى، أن يتعلموا اللغات الأوروبية وأن يجيدوها، وأن يعملوا على ترجمة الأعمال الأدبية والتاريخية والفلسفية وكل ما يعزز ويدعم الثقافة الإفريقية.
- تشجيع وتطوير الصناعة التقليدية والحرف الإفريقية.
- إشراك النساء والشباب الإفريقي بشكل أكثر نشاطا وبشكل مكثف في الحفاظ على تراثنا الثقافي ونقله وتطويره.
- إنشاء جوائز وتخصيص مكافآت للفنانين والكتاب الأفارقة أصحاب الأعمال والأبحاث الأصلية.
- تشجيع الأعمال الفكرية الداعمة للحركات التحررية الإفريقية الوطنية.
- توعية الجماهير الشعبية بأهمية النضال من أجل التحرر الوطني وتذكير الرأي العام العالمي بمواثيقه وطروحات حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان.
- التعريف بقضايا التحرر الإفريقية وفضح السياسات الاستعمارية وكسر التعتيم الإعلامي، بكل الوسائل الاعلامية المتاحة لدى الدول الإفريقية.
- منح حركات التحرر الإفريقية الفرصة للمشاركة بشكل ملموس داخل المؤسسات الثقافية الإفريقية[1].

[1] Omar Mokhtari: Op.cit, p 17.

- أهمية تبادل الخبرات ودراسة التجارب الإفريقية في مجالات إنهاء الاستعمار الثقافي بجميع أشكاله: التاريخ، اللغة، التدريس .. إلخ.
- إعطاء الأولوية لإفريقيا وتاريخها من حيث البحث، وعقد اجتماعات ولقاءات بين الخبراء والعلماء الأفارقة لتوحيد البرامج على مستوى المؤسسات المدرسية والجامعية.
- إنشاء مؤسسات ثقافية تسهر على تقييم الأعمال الإفريقية وفق المعايير الخاصة بالقارة ووفق حتميات النضال التحرري والوحدة.
- تشجيع المبدعين الأفارقة في مهمتهم المتمثلة في خدمة الثقافة والأدب من أجل سد الفجوة التي أحدثها الاستعمار الثقافي بين النخب المثقفة والجماهير الشعبية.
- وضع جميع الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج الرئيسية في يد وخدمة الشعب.
- توحيد الحركات النقابية، وتطوير المنظمات الجماهيرية.
- العمل على تعزيز برامج التعاون الفني الإفريقي.
- تطبيق سياسة التعليم المجاني والإجباري (المدرسة الأساسية) بدون التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الدين.
- العمل على تعليم الكبار القراءة والكتابة بطريقة مكثفة وعملية.
- تطوير الوسائل الثقافية التي تتيح للجماهير الوصول المباشر لها (سينما، مسرح، راديو، تلفزيون) [1].

[1] Omar Mokhtari: Op.cit, p 18.

- إنشاء مؤسسات ثقافية قادرة على نشر المعرفة العلمية للتراث الإفريقي والعالمي، وبعث الأنشطة الثقافية في المناطق الريفية، وإنشاء المتاحف لإثراء السكان من الناحية الفكرية.
- التعرف على الفولكلور الإفريقي ونشره بين الجماهير.
- إضفاء الطابع الإقليمي على الجامعات والمعاهد التقنية وأماكن لقاء الشباب، بحيث يجب أن تسمح هذه المراكز الثقافية لجميع الطلاب الأفارقة بمواصلة دراستهم في أفضل الظروف.
- تبادل البرامج الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بين المحطات الإذاعية، والتلفزيون والسينما الإفريقية، خاصة من خلال التلفزيون القومي الإفريقي (Union des Radiodiffusions et Télévisions Nationales d'Afrique) (U.R.T.N.A).
- تنظيم ندوات ثقافية إقليمية، ومعارض للوحات والتماثيل المنحوتة والصناعة التقليدية والحرف من أجل تشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية.
- المساهمة في مشروع كتابة تاريخ إفريقيا العام الذي تشرف عليه منظمة اليونسكو[1].

2-6. فعاليات المهرجان ومشاركة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي:

ضمت فعاليات المهرجان الأصناف الفنية التالية:

- الموسيقى العصرية.
- الموسيقى والغناء التقليديان.

[1] Omar Mokhtari: Op.cit, p 19.

- الموسيقى والرقص الفلكلوري.
- الإنشاد الفردي والجماعي.
- مجموعة التعبير الجسدي (الرقص العصري Le Ballet).
- المسرح.
- السينما[1].

بالنسبة لجميع هذه الأصناف، تقرر أن تكون عروضها على شكل مسابقات يرتب فيها المتبارون ترتيبا دقيقا بحيث ينال الفائزون الثلاثة الأوائل حسب إستحقاقهم، ميدالية ذهبية أو فضية أو برونزية. وتم تعيين أعضاء اللجان من ذوي الاختصاص وقد حدد لكل لجنة خمسة محكّمين[2].

كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ممثلا بالمناضلة والفنانة الجنوب إفريقية مريم ماكيبا (Miriam Makeba)[3]، في صنف الموسيقى والغناء التقليديان، حيث أدت

---

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 151.

[2] نفسه: 152.

[3] مريم ماكيبا (Miriam Makeba): مغنية وكاتبة أغاني وممثلة (1932– 2008). اشتهرت بأغانيها المنددة بنظام الفصل العنصري وممارساته غير الإنسانية حيث أصبحت رمزا للنضال والمقاومة في جنوب إفريقيا، وقضت في سبيل دعم كفاح شعبها أكثر من ثلاثين سنة في المنفى. كانت مريم ماكيبا نظير ثباتها على مبادئ العدالة الاجتماعية محل احترام وتقدير من طرف كل المجتمع الدولي ومحل ترحاب رسمي وشعبي أينما حلت. فقد حازت على تسع جوازات سفر ومنحت الجنسية من عشرة دول، منهم الجزائر التي منحتها اللجوء وجواز سفر جزائري، وشاركت في احتفالات الجزائر بالذكرى العاشرة للاستقلال، حيث قدمت خلالها واحدة من أروع أغانيها أغنية "أنا حرة في الجزائر". حصلت مريم ماكيبا خلال مسيرتها الفنية ورحلتها الطويلة في النضال ضد العنصرية والاستعمار على العديد من الجوائز العالمية، ومنحت عدة شهادات دكتوراه فخرية من جامعات مختلفة. كما تم تعيينها سفيرة للنوايا الحسنة من قبل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة سنة 1999. قال عنها نيلسون مانديلا في مذكراته: "كانت السيدة الأولى للغناء في جنوب إفريقيا وتستحق لقب أم إفريقيا، كانت أم معركتنا وأم شعبنا". أنظر: سماح دياب، ملامح من الثقافة الإفريقية، (د – ط)، الدار للنشر والتوزيع، مصر، 2018، ص69. وحول زيارتها للجزائر. أنظر: الأمين بشيشي، المصدر السابق، ص 221.

مجموعة من الأغاني تحت أنظار الرئيس هواري بومدين، وكانت من نجوم المهرجان، فقد وجهت المناضلة مريم ماكيبا أثناء أدائها لأغانيها نداءات ثورية إلى الشعوب الإفريقية كي تنهض وتثور على ما هي فيه من استعباد وقهر. وقد وجهت نداءاتها بمختلف اللغات الشعبية الإفريقية، مستنهضة الهمم، ومنادية برفع لواء الكفاح في وجه الغاصبين، وكانت في قمة الحماس وهي تردد شعارات المقاومة[1].

كذلك شارك في المهرجان الممثل والمخرج الجنوب إفريقي ليونيل نقاكاني (Lionel Ngakane)[2]، وذلك على الرغم من أنه لم تنظم أية مسابقة من أي نوع كان بالنسبة للسينما، لا في مجال الأفلام الطويلة ولا المتوسطة ولا حتى القصيرة، فضلا عن الأفلام الوثائقية، لأن الصناعة السينمائية آنذاك كانت ضئيلة، إن لم تكن منعدمة تماما في العديد من البلدان الإفريقية[3]. فقد كانت الفن الأصعب تنفيذا لاحتياجه إلى خبرات وتقنيات دقيقة لكي تخدم الثورات والمجتمعات[4].

---

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 227.

[2] ليونيل ناكاقاني (Lionel Ngakane): مخرج وممثل جنوب إفريقي (1928– 2003)، عاش في المنفى في المملكة المتحدة منذ الخمسينات حتى نهاية نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا سنة 1994، اشتهر بفيلمه القصير "جميما وجوني" (Jemima and Johnny) المستوحى من أعمال الشغب العرقية التي حدثت في نوتنغ هيل (Notting Hill) بلندن عام 1958، فاز بعدة جوائز في مهرجان فينيسا (Venice) وريميني (Rimini) السينمائي، كما أخرج عدة أفلام وثائقية تدين نظام الفصل العنصري. شارك في تأسيس الإتحاد الإفريقي لصانعي الأفلام عام 1969 وكان هو الرئيس الشرفي له. أنظر:
South African History Online : Biography of Lionel Ngakane by Rod Reyna, Produced 23 January 2017, Last Updated 13 February 2020. Availabe Online at: https://www.sahistory.org.za/article/biography-lionel-ngakane-rod-reyna

[3] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 163.

[4] كانت الأفلام التي تنتقد نظام الأبارتايد في جنوب إفريقيا تواجه مخاطر كثيرة، أقلها الحظر، وقد يصل الأمر حد اعتقال منتجيها وزجهم في السجون. فقد كان فيلم مابانتسولا الذي أنتج سنة 1988، من إخراج توماس موغوتلان وأوليفر شميتز، أول فيلم من صنع أفارقة جنوبيين سود، يسردون من خلاله تجربة مجتمعاتهم خلال سنوات حكم الأبارتايد. وقد تم تصويره في مدينة سويتو بالقرب من جوهانسبورغ. وتدور أحداث هذا الفيلم حول القصة الواقعية

هذا الوضع لم يمنع منظمي المهرجان الثقافي الإفريقي بالجزائر من توجيه دعوة إلى السينمائيين القلائل الموجودين على الساحة الإفريقية إلى الاجتماع بالجزائر لدراسة حالة هذا القطاع وتقديم مقترحات من شأنها إيجاد حلول لمشاكله[1].

ومما ورد في البيان الذي أصدروه في ختام أشغالهم تحت عنوان "خلاصة عامة للسينمائيين":

"تلبية لنداء منظمة الوحدة الإفريقية فإن السينمائيين الأفارقة من: الجزائر وجنوب إفريقيا (حزب المؤتمر الوطني الإفريقي) وأنغولا والكاميرون والكونغو برازافيل وساحل العاج (كوت ديفوار) والحبشة (اثيوبيا) وغانا وغينيا بيساو وفولتا العليا (بوركينافاسو) ومالي والمغرب وموزمبيق ونيجيريا والجمهورية العربية المتحدة والسنغال والسودان، اجتمعوا في ملتقى من 24 الى 31 جويلية 1969 بالجزائر العاصمة في إطار المهرجان الثقافي الإفريقي الأول.

وبعد الاستماع إلى التقرير الذي قدمه السينمائيون السنغاليون الذين كلفوا خلال اللقاءات السابقة بتحضير لقاء في أديس أبابا، انتخبت الجمعية العامة مكتب جلسات مكونا من رئيس: أحمد راشدي (الجزائر) وثلاثة نواب رئيس وهم: السيد سنبان عصمان (Osman Senbebe) (السنغال) وليونيل نقاكاني (Lionel Ngakane)

لاحتجاجات الطلبة التي اندلعت سنة 1976، لتنتشر بعدها في جميع أنحاء البلاد (Sweto Uprising)، وتغدو أول ثورة ضد الأبارتايد. وقد تم حظر الفيلم لأن مخرجيه وممثله الرئيسي (موغوتلان) كانوا سودا، بالإضافة إلى مواقفه المعادية للنظام. وفي خضم السنة ذاتها، وقع فيلم المخرج الإفريقي الجنوبي داريل جيمس رود تحت عنوان "الإضراب" وهو فيلم يتحدث عن حرب العصابات التي قادتها قوات الدفاع الإفريقية الجنوبية على الحدود الأنغولية في المأزق الرقابي أيضا. أنظر: بيتر ميتشل، المرجع السابق، ص 58.

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 164.

(جنوب إفريقيا) وديزيري بابكاري (Desiré Babcré) كما انتخب السيد أحمد بجاوي (الجزائر) كاتبا للجلسات.

بعد جلستين عامتين، تواصلت الأشغال على شكل لجان: لجنة الصحافة والنشر واللقاءات برئاسة السيد جبريل ديوب من السنغال، ولجنة الاستثمار والإنتاج والتوزيع برئاسة السيد عبد الله زروالي من المغرب.

وبجانب أشغال هتين اللجنتين، فإن مكتب الجلسة قد أعد مشروعا أولا للقوانين الأساسية يهدف إلى تسيير جمعية إفريقية للسينمائيين التي تم الاتفاق على مبدأ إنشائها بالإجماع والتي ستبرز للوجود في الاجتماع القادم بأديس أبابا"[1].

نكتفي بهذا القدر من بيان السينمائيين الأفارقة، ونختم برجائهم الملح كي تسجل منظمة الوحدة الإفريقية قضايا السينما من أولوياتها[2].

2-7. الدعم الاعلامي لحزب المؤتمر الإفريقي (A.N.C):

أ. التلفزيون الجزائري والعالمي:

في نفس الليلة التي بدأت فيها فعاليات المهرجان، بثت تلفزيونات العالم صور نزول أول إنسان على سطح القمر. كان حدثا خارقا استقطب فضول واهتمام البشرية وهي ترى الأمريكي نيل أرمسترونغ يقفز على سطح الكوكب الفضي. رغم ذلك فقد غطّت وسائل إعلامية عديدة افتتاح المهرجان عشية الإثنين 21 جويلية، كما كان هناك موعد بالبث المباشر لفعاليات المهرجان عالميا من خلال الليلة الثانية الثلاثاء 22 جويلية لمدة 25 دقيقة [3].

[1] la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 » : Op.cit, p 188.

[2] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 164.

[3] نفسه: ص 149.

هكذا حقق المهرجان أحد أهم أهدافه وهو التعريف بقضايا النضال الإفريقي وعلى رأسها قضية جنوب افريقيا.

ب. الصحف الجزائرية:

كان التيار الإفريقي قويا في الجزائر أثناء الثورة وبعدها، وكان الشعور بالانتماء الحضاري والارتباط بإفريقيا، لا يخفى على من يتابع الأحداث الجزائرية والإفريقية في الصحافة الجزائرية. فهذه جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير كانت تفيض أعمدتها بالحديث عن العلاقات الوطيدة بين الجزائر والبلدان الإفريقية، حيث قدمت عدة دراسات عن شخصيات إفريقية، وعرضت قضايا إفريقيا بتفاصيل وحماس، كما فصلت القول في أحداث جنوب إفريقيا.

إلى جانب اعترافها بأن استقلال جنوب افريقيا قادم لا محالة، وأن على حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أن يتحالف مع حزب المؤتمر البانافريكاني، وبذل كل مجهود ممكن لضمان وحدة جميع الأفارقة في جنوب إفريقيا لتقوية صفوفهم، وتعزيز شوكتهم وتمكينهم لتحقيق الهدف المشترك، الذي هو تحرير الشعب الجنوب إفريقي من الاستعمار والعنصرية.

مع ضرورة تبني خط الكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الأوحد القادر على تحقيق الاستقلال والتحرر[1].

[1] من أهم الصحف والجرائد التي تناولت أخبار المهرجان صحيفة المجاهد لسان حالة جبهة التحرير الوطني، وصحيفة الشعب، وتعتبر صحيفة أحداث الجزائر (Algérie Actualités) الناطقة بالفرنسية من بين الصحف التي تناولت أخبار المهرجان وسهرت على طبع العديد من الكتب والمنشورات حول فعالياته ومجرياته. أنظر: عراب عبد الغني، "تطور الصحافة في الجزائر "التاريخ والواقع"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص 162.

هكذا كانت الصحف الجزائرية أيام المهرجان معرضا للحديث عن الحضارة الإفريقية. وهي لا تقدم هذا المعرض في صورة المعجب فقط ولكنها أحيانا تقدمه في صورة الناقد والمشارك في مسيرة هذه الحضارة وفي توجهها وجهة تخدم مستقبل القارة الإفريقية.

2-8. ختام المهرجان:

اختتم المهرجان الثقافي الإفريقي الأول عشية يوم الجمعة فاتح أوت 1969 بحضور الرئيس هواري بومدين والعديد من المسؤولين الجزائريين وكبار الضيوف الأفارقة، حيث كان ملعب 20 أوت بالعاصمة مكتظا بجمهور غفير تكدست فيه الفرق الفنية والفلكلورية بألوانها الزاهية وآلاتها الموسيقية المتنوعة[1].

وبعد إتمام الرئيس هواري بومدين تسليم الميداليات والجوائز، بدأ استعراض الفرق المشاركة في جو حماسي منقطع النظير، ليتواصل ذلك الاستعراض حتى ساعات متأخرة من الليل[2].

لم يغب عن المنظمين تسجيل فعاليات المهرجان ومجريات الملتقى الفكري الذي جمع ما في القارة الإفريقية من مفكرين وأدباء وشعراء، وهذا عن طريق فيلم يوثق ما جادت به القارة السمراء من فرق فنية ومن مبدعين في ميادين الموسيقى بشتى أنواعها وأعلام الغناء التقليدي والفلكلوري والعصري، أمثال النجمة نينا سيمون (Nina Simone) وعازف الساكسو الشهير أرشي شيب (Archy Sheep) القادمان من أمريكا، والفنانة المناضلة مريم ماكيبا (Makeba Miriam) من جنوب إفريقيا وبجانبها ليديا إواندي (Lydia Ewandé) من الكاميرون والشابة فيكي بلان

[1] الأمين بشيشي: مصدر سابق، ص 167.

[2] نفسه: ص 168.

(Vichy Blain) من غامبيا، والمغنية المناضلة دوروثي ماسوكا (Dorothy Masuka) من زيمبابوي[1].

ثالثا: الخدمات الثقافية والمساهمات الفكرية لجامعة الجزائر في النضال ضد العنصرية والإمبريالية

الجامعة لدى كل المجتمعات الإنسانية وعبر كل الفترات التاريخية بوتقة تفاعل ثقافي ومجال رقي مدني ومحك حضاري تتشكل فيها الرؤى والأفكار وتتبلور القيم والمفاهيم، لما تقدمه من مناهج دراسية وما تطرحه من نظريات علمية وما تعرضه من مفاهيم اجتماعية وما تنشره من وعي بحاجات الحاضر وتطلع نحو المستقبل، وهذا ما جعلها المحرك لطاقات المجتمع والدافع لبناء مؤسسات الدولة الحديثة[2].

فجامعة الجزائر التي تأتي في طليعة الجامعات الإفريقية من حيث نشأتها[3]، تمثل محطة لاستقراء الدروس واستخلاص العبر من واقع تجربتها التاريخية، فيما يتعلق

---

[1] فعلا صدر فيلم وثائقي بعنوان: "Festival panafricain d'Alger 1969" وهو من إخراج الأمريكي وليام كلاين (William Klein)، مدة الفيلم 110 دقائق وقد عرض في مهرجان كان (Cannes) السينمائي سنة 1972. أنظر الأمين بشيشي، مصدر سابق، ص 169.

[2] ناصر الدين سعيدوني: في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، البصائر للنشر والتوزيع، (د– ط)، الجزائر، 2014، ص 11.

[3] كان مشروع تأسيس جامعة الجزائر موضوع أخذ ورد لفترة ليست بالقصيرة ولم يتخذ قرار بشأنها إلا بعد أن اقتنعت السلطات الفرنسية بالجزائر بضرورة إنشاء مؤسسات علمية تعمل على تحقيق أهدافها الثقافية ومخططاتها الاستعمارية المسخرة لخدمة المجتمع الأوربي (الكولون)، خاصة وأن إنشاء جامعة فرنسية في الجزائر يعتبر استكمالا للمشروع الاستعماري في الجزائر في بعده الثقافي وجانبه العلمي ومخططاته الاقتصادية، فبدأ السعي لإنشاء الجامعة أواخر القرن التاسع عشر (1879) بفتح مدارس عليا في الطب والعلوم والحقوق والآداب والتي اكتسبت صفة المدارس التحضيرية للتأهيل العالي بعد أن فتحت بها كراسي اختصاص لتطوير الدراسات والبحوث، وبعد أن تزايد عدد الطلبة الأوربيين المنتسبين إليها، صدر قرار إنشاء جامعة الجزائر في 30 ديسمبر 1909 فانتظمت المدارس العليا في كليات على نسق الجامعات الفرنسية الأخرى من حيث التنظيمات الإدارية والبرامج

بكيفية الجمع والتوفيق بين مسايرة المستوى العلمي الراقي وما يتطلبه من شروط موضوعية واعتبارات أكاديمية واستقلالية علمية، وبين فهم التحديات التي تواجه الأمة والعمل على تكوين وتخريج نخب لها من القدرات ما يمكنها من فرض كفاءتها في الميدان وقادرة على التأثير على الاختيارات السياسية والكفاءات الاقتصادية والتوجهات الفكرية، وبذلك يمكن للنخب الجامعية أن تقوم بدورها التاريخي المتمثل في تمثل المعرفة وتوظيفها في وضع وتنفيذ برامج التنمية[1].

حاولت الجزائر المستقلة ربط جامعة الجزائر[2] بالحقائق الوطنية والتوجهات الفكرية والثقافية التي أخذت بها السلطات الجزائرية بعد الاستقلال. فقد ارتبط استئناف الكتابات والدراسات الجزائرية المتعلقة بإفريقيا جنوب الصحراء ارتباطا عضويا بالحدث السياسي، فقد كان للثورة الجزائرية وتركيزها الشديد على التوجه الإفريقي بالغ الأثر في تنشيط الحركة الثقافية في الجزائر وانتباه النخبة الجزائرية لما يربط بين الجزائر والدول

التعليمية. على أن يكون الإشراف والتوجيه العلمي مرتبطا في سنواتها الأولى ببعض الجامعات الفرنسية محافظة على المستوى الأكاديمي وعلى مصداقية الشهادات التي تمنحها. لكن لم تلبث جامعة الجزائر أن استقلت بشؤونها العلمية، وأصبحت إحدى الجامعات الفرنسية المهمة من حيث إسهامها الأكاديمي وتأطيرها العلمي. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، المرجع السابق، ص 13.

[1] نفسه: ص 29.

[2] مرت جامعة الجزائر بمرحلتين مختلفتين ومتميزتين من حياتها، قضت المرحلة الأولى (1909 – 1962) في الفترة الاستعمارية، وعاشت الثانية في عهد الاستقلال (بعد 1962)، وحققت في كلتا المرحلتين رصيدا معرفيا لا يمكن تجاهله أو التقليل من أهميته، فضلا عن أنها كانت في طليعة الجامعات الأوربية المتطورة التي ظهرت في العالم الثالث، والجامعة الأم التي تشكلت على منوالها وحسب نظامها وهياكلها باقي الجامعات الجزائرية. أنظر: ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص 12.

الإفريقية من صلات تاريخية، وبرزت لديهم الرغبة في إحياء تلك الروابط وعندها بدأت الكتابات تبرز من جديد[1].

ويعود سبب انعدام التواصل زمن الاستعمار إلى فك الارتباط بين الجزائريين والأفارقة وعزلهم، نتيجة السياسة الاستعمارية القائمة على الفصل والتمييز. ونتيجة لذلك بقيت الدراسات والكتابات الجزائرية المتعلقة بإفريقيا ضئيلة وسطحية، مقابل كثرة الكتابات الفرنسية التي لم تكن غايات أصحابها دائما بريئة، فقد كانت أغلب هذه الكتابات مخصصة أساسا لخدمة الاستعمار والإمبريالية وعملائهما[2].

ولكن استقلال الجزائر وظهور إفريقيا كقارة تتفاعل مع الإيديولوجيات والأحداث العالمية حتم على الباحثين الجزائريين التعمق والتفاعل معها، على الأقل على المستوى الفكري[3].

كما أن سياسة الجزائر الإفريقية قد أصبحت عاملا آخر في الاهتمام المتزايد بشؤون القارة الإفريقية. ومن هنا حاولت جامعة الجزائر تجسيد منبر فكري إفريقي

---

[1] حسين مرزوقي: إفريقيا السوداء في الكتابات العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ط1، مجمع الأطرش لنشر وتوزيع الكتاب المختص، تونس، 2018، ص 85.

[2] رغم ما يؤخذ على الكتابات الفرنسية والأوروبية بصفة عامة في نظرتها لإفريقيا وموقفها من أحداث التاريخ الإفريقي وتقييمها للجهد الحضاري للأفارقة، وبغض النظر عن الآراء المختلفة حولها بين رافض مستنكر لأحكامها ومتقبل لمناهجها ومعجب بأطروحاتها، إلا أن إسهامها وحضورها المعرفي كان ولا يزال يشكل جزءا أساسيا من المكتبة الإفريقية، وخاصة ما يتصل بالخلفية التاريخية للأحداث والصورة الأدبية للتراث أو ما يتعلق بتحليل المجال الجغرافي والوضع الاجتماعي والبعد الثقافي للمجتمعات الإفريقية. أنظر:علي شعبان أسطى، صراع القوى العظمى حول إفريقيا، (د.ط)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، السودان، 2009، ص 2. أنظر أيضا:
Paul Tiyambe Zeleza: "African Studies and Universities since Independence", **Looking Ahead**, No 101, 2009, Published by Indiana University Press, p 114.

[3] أبو القاسم سعد الله: منطلقات فكرية، الدار العربية للكتاب، (د.ط)، تونس، 1976، ص 74.

وحدوي، تساهم من خلاله أعداد متزايدة من المفكرين الأفارقة بممارسة دورهم وواجبهم الايجابي المتواصل في دراسة قضايا الأمة الإفريقية[1].

ونتيجة لذلك دأبت جامعة الجزائر على استقبال الباحثين والدارسين من مختلف الدول بالدراسات وبالندوات وبالمؤتمرات، كما عملت على إنشاء عدة برامج خاصة بإفريقيا جنوب الصحراء، كما ظهرت عنها بعض المجلات المتخصصة والمطبوعات العامة.

لقد حرصت جامعة الجزائر وفاء للتقاليد العلمية التي تتمسك وتعتز بها، أن تدعو إلى هذه الندوات العلمية الباحثين والمفكرين المهتمين بشؤون القارة الإفريقية، ومن أقطار إفريقية وعالمية مختلفة، وكانت حريصة على إبراز وجهات النظر الإفريقية في كل الموضوعات المطروحة للبحث والمناقشة ما أمكن. إيمانا منها أنه من خلال البحث والمناقشة العلمية الموضوعية فقط يمكن تشخيص المشاكل ومعالجتها، وأن الحوار العقلاني والموضوعي هو الوسيلة الأكثر فائدة في تحقيق قدر أكبر من تفهم وجهات النظر المختلفة وتفاعلها وتطورها. ومن هنا، فقد كانت جامعة الجزائر حريصة في كل ندواتها على الحرية الكاملة للباحثين والطلبة والمعقبين والمناقشين[2].

وكان من أهم هذه التطورات في الاهتمام بإفريقيا جنوب الصحراء ظهور كتاب "الإمبريالية" الذي كان موضوع الندوة الدولية المنعقدة بجامعة الجزائر في 21 – 24

[1] قامت الجزائر في عام 1964 بمنح ألبرت لوثولي رئيس المؤتمر الوطني الإفريقي شهادة الدكتوراه الفخرية في الأدب تقديرا لجهوده ونضاله من أجل الحرية وحقوق الإنسان. وعلق بهذه المناسبة نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي آنذاك أوليفر تامبو على ذلك قائلا : "ستحظى هذه البادرة العظيمة بتقدير عميق من قبل الزعيم لوثولي، وكذلك من قبل جميع الشعوب الإفريقية، ورفاقهم المضطهدين ومؤيديهم في جنوب إفريقيا، سيشاد بها في إفريقيا وخارجها". أنظر بيان أليفر تامبو كاملا في الملحق رقم 12.

[2] L'impérialisme : Colloque d'Alger 21- 24 Mars 1969, la Faculté de Droits et des sciences Economiques et L'Institut d'Etudes politiques, Université d'Alger, Société Nationale D'édition et de Diffusion, Alger, 1970, p 15.

مارس 1969 تحت اسم الإمبريالية[1]. ذلك أن معظم الأبحاث التي قدمت في هذه الندوة قد حررت ونقحت وزيد عليها ثم ظهرت في هذا الكتاب الذي هو أول جزء من سلسلة تنشرها جامعة الجزائر تحت إشراف رئيسها الأستاذ بن سالم[2].

وبلغ عدد المؤلفين المساهمين في هذا الكتاب خمسة عشر، منهم المفكرون، والمؤرخون وعلماء السياسة والاقتصاديون وعلماء الاجتماع. ولكن أكثرهم من الفرنسيين الذين اهتموا بشؤون القارة الإفريقية منذ الحرب العالمية الثانية، يضاف إليهم ثلاثة جزائريون ومغربي، وأمريكي وبرازيلي، ومن بينهم ثلاثة طلبة من كلية العلوم الاقتصادية[3].

إن الدراسات والعروض التي يتضمنها كتاب الإمبريالية، سواء من حيث موضوعاتها أو مضمونها المعرفي، هي إبراز لآراء، ورصد لتوجهات، ورجوع إلى منطلقات ونظريات، تشكل مرجعيات لظاهرة الإمبريالية.

ومن هذا المنطلق عالجت المداخلات والدراسات الأولى ظروف ولادة الفكر الإمبريالي، محاولة تجاوز الأطروحات السياسية حوله لتبحث في الخلفية التاريخية لنشأته[4]، في حين قامت الدراسات الثانية بالتعريف بمنطلقاته وتوجهاته وتطوره والنتائج المترتبة عنه، بعد تسليط الضوء على أهم النظريات التي تحدد مرتكزات المشروع

---

[1] L'impérialisme : Colloque d'Alger 21- 24 Mars 1969, Op.Cit, p 15.

[2] أحمد حميد بن سالم: من مناضلي حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، ومن مؤسسي المدرسة العليا للأساتذة بالقبة ومديرها سنة 1966، ومدير جامعة الجزائر ما بين (1968–1970). أنظر: ناصر الدين سعيدوني، في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، المرجع السابق، ص 22. أنظر أيضا، أبو القاسم سعد الله، مسار قلم، ج3، المصدر السابق، ص 186. وحول مدة إدارته لجامعة الجزائر. أنظر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 78 من السنة السابعة، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1968. وكذلك العدد 75 من السنة التاسعة الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 1970، ص 864.

[3] L'impérialisme: Colloque d'Alger 21- 24 Mars 1969, Op.Cit, p 8.

[4] Ibid: p 15- 57.

الإمبريالي وتظهر أبعاده من منظور منظريه والمدافعين عنه، ومسائل في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر التي تسمح للقارئ بفهم الأسس الفكرية التي قامت عليها الهيمنة الأوروبية على العالم خلال القرون الأربعة الأخيرة[1].

وتعرضت الدراسات الثالثة لواقع الإمبريالية اليوم بعيدا عن التلوين السياسي والتأويل الإيديولوجي الذي تبنته الكثير من الدراسات الأوروبية ومن تأثر بها للتنكر لهذا الواقع ومعاداته بغية الحد من انتشار واستمرارية حركات التحرر في العالم بصفة عامة وفي إفريقيا بصفة خاصة[2].

أما الدراسات الرابعة لهذا الكتاب، فهي تعالج مسألة فكرية وسياسية في غاية الأهمية ومنتهى الحساسية، وهي رصد الأشكال الجديدة للإمبريالية وطرق وأساليب النضال ضدها[3].

وقد يلاحظ القارئ في تتبعه لمادة هذا الكتاب تكرارا لبعض الأفكار، وتأكيدا لبعض المواقف، وإلحاحا على بعض المفاهيم، وتداخلا في بعض المعلومات والأحكام، إلا أنه يقدم لنا صورة واضحة عن جهود البحث العلمي في جامعة الجزائر آنذاك، ومن جهة أخرى يوضح ويحلل قدرات الدول الإفريقية على الصعيد الداخلي والخارجي. كما يناقش بتصور فائق دور النخبة التي كانت تتولى في ذلك الوقت شؤون هذه الدول رغم كثرة المشاكل الداخلية وضغط الايديولوجيات العالمية.

إن أهمية الندوة الدولية المنعقدة بجامعة الجزائر والتي جمعت أعمالها في كتاب الإمبريالية ترجع في الأساس إلى تلك الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها من مضانها، وتلك الدلالات التي نتلمسها من توجهاتها، فقد عالجت مواضيع وقضايا تعبر

[1] L'impérialisme: Colloque d'Alger 21- 24 Mars 1969, Op.Cit, p 63- 140.
[2] Ibid: p 147- 203.
[3] Ibid: p 217- 251.

عن التلاحم والتواصل الجزائري الإفريقي ومستمدة من صميم الواقع الإفريقي، فجاء كتاب الإمبريالية هذا يتماشى والتوجه الجزائري المساند والداعم للقضايا الإفريقية التحررية، فهو يبرز تفاعل المثقفين الأحرار والنخبة الجزائرية مع كفاح الشعوب الإفريقية بما فيها الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ضد الاستعمار والعنصرية والإمبريالية.

إن هذا الكتاب، من حيث المعلومات التي تضمنها والمواقف التي عبر عنها، قد وضع النقاط على الحروف وعرف القارئ الإفريقي بواجبات الأخوة ومتطلبات التآزر في أوقات المحنة وفترات الشدة، التي تتجاوز التصريحات المنمقة إلى العمل الميداني بما فيها النشاط الفكري وترسم صورة حية لحالة التيقظ الإفريقي في فترة الستينيات والسبعينات من القرن الماضي والتي أعقبت فترة حيرة واضطراب وأزمة في الوعي القومي الإفريقي بفعل انعكاسات الحركة الاستعمارية وخضوع البلدان الإفريقية للهيمنة الأوروبية.

وفي عام 1986 تماشيا وتوجهات جامعة الجزائر آنذاك لإنشاء مجلات مختصة لمختلف معاهد الجامعة، أنشأ معهد التاريخ بجامعة الجزائر مجلة "الدراسات التاريخية" تحت رعاية وإشراف د. ناصر الدين سعيدوني، وقد كانت مجلة "الدراسات التاريخية" تتضمن: دراسات وأبحاث وعروض تاريخية، بيبليوغرافيا ووثائق إصدارات ونشاط علمي، تقديم أطروحات، دراسات وعروض بالفرنسية والإنجليزية. وقد صدر منها ثمانية أعداد في الفترة من 1986 إلى 1994[1]. وأعاد معهد الحقوق والعلوم الإدارية ببن عكنون التابع لجامعة الجزائر بعث "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية" وكان رئيس تحريرها هو: إبراهيمي محمد وأمزيان غوزالي. أما لجنة تحريرها

[1] ناصر الدين سعيدوني: في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، مرجع سابق، ص 50.

فتتكون من: بن آزي لخضر- بن شيخ عبد المجيد- بن شنب علي- بن ملحة عواطي- برشيش عبد الحميد- غزالي نصر الدين- أسعد محند- لعساكر محمد- محيو أحمد – تركي نور الدين[1]. وقد نشرت كلتا المجلتين العديد من المقالات والدراسات والبحوث في مختلف المجالات المتعلقة بالقضايا الإفريقية.

ومن المجلات التي اهتمت بالقضايا السياسية والثقافية في القارة الإفريقية مجلة "الأصالة" ومجلة "الثقافة"، هذه الأخيرة لاقت كمنبر اعلامي وطني تصدرها وزارة الثقافة والإعلام صدى واسعا داخل الوطن وخارجه، بعد أن رسمت صورة شاملة للثقافة من خلال محاور الفكر والأدب، والتراث والتاريخ، إذ كان لها محورين ثابتين أساسيين هما: محور الدراسات التاريخية والدراسات الأدبية والنقدية، وقد ارتبطت هذه الدراسات بالبعد السياسي والتحولات المرتبطة به في الجزائر، كما ارتبطت بالبعد الثوري، بأن أظهرت خصائص الثورة الجزائرية، وصداها الإفريقي، وكيف أنها قدمت نموذجا للتحرير أثار إعجاب وإلهام حركات التحرر الإفريقية[2]. كذلك كان الجهاز المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني يصدر بالفرنسية مجلة "Révolution Africaine" والتي صدر منها أكثر من 415 عدد، حيث كانت تتناول في كل عدد ملف من ملفات حركات التحرر الإفريقية وقد تجاوز عدد هذه الملفات أكثر من 42 ملف[3].

كما كانت مديرية الصحافة والإعلام التابعة لوزارة الخارجية الجزائرية تصدر نشرية دورية بعنوان "الجزائر والأحداث الدولية" تتضمن وثائق متعلقة بسياسة الجزائر

[1] أمكن للباحث معاينة أعداد معتبرة من "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية" على مستوى مكتبة وزارة الخارجية، وهي مكتبة صغيرة لكنها تحتوي على ثروة معتبرة من المصادر والمراجع.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 153.

[3] أمكن للباحث الحصول على عددين من المجلة - Révolution Africaine- عن عام 1972.

الخارجية – تنشر هذه الوثائق حسب تسلسل صدور تاريخها– وهي تصدر بصفة شهرية، في طبعة واحدة تتضمن اللغتين العربية والفرنسية. وفي عام 1986 أنشأ وزير الخارجية آنذاك أحمد طالب الإبراهيمي "المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية" والتي كانت تصدر في طبعتين إحداهما عربية والأخرى فرنسية، وتهتم بنشر الأبحاث المتعلقة بالعلاقات الدولية بأقلام نخبة من الخبراء والمتخصصين أبرزهم: أحمد طالب الإبراهيمي– محمد سحنون– محمد إبراهيم الميلي– سليمان الشيخ– محمد شريف زروالة– أحمد عطاف– محمد غوالمي– رمطان لعمامرة– يوسف نسيب[1]. ولعل عرضا سريعا لبعض الدراسات التي تناولت قضية الاستعمار والتحرر في القارة الإفريقية وخاصة مسألة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا يعطينا لمحة عن أهمية المساهمات الفكرية لهذه المجلات الجزائرية في النضال ضد العنصرية والإمبريالية:

- إفريقيا الجنوبية في عجلة التاريخ لعبد الوهاب كرمان، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد4، 1986، ص ص 19–48.
- باسم إفريقيا أوجه الاتهام لروني ديمون، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد4، 1986، ص ص 91–94.
- السياسة الأمريكية في الجنوب الإفريقي لعبد السلام بنزاوي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد4، 1986، ص ص 95–96.
- التعاون العربي الإفريقي لعبد القادر محمودي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد4، 1986، ص ص 89–90.
- جنوب إفريقيا من خلال جريدة المجاهد لعبد الحميد سنوسي بريكسي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد5، 1987، ص ص 91–97.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي: مذكرات جزائري، ج3، مصدر سابق، ص 153.

- مهمة في جنوب إفريقيا لمجموعة من الشخصيات البارزة للكومنولث لأحمد الأخضر تازير، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد5، 1987، ص ص 103-114.
- التحالف الاسرائيلي – الجنوب إفريقي وأثره على المنطقة العربية والإفريقية لمحمد بوعشة، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 10، 1988، ص ص 43- 64.
- منظمة الوحدة الإفريقية "25 سنة من الكفاح والتضامن والنجاح" لأحمد طالب الإبراهيمي، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 10، 1988، ص ص 7- 12.
- دور حركة عدم الانحياز في محاربة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري لمختار مرزاق، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 12، 1988، ص ص 19- 38.
- الجيش والسياسة في إفريقيا السوداء لخير الدين حمادي، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 4، 1988، ص ص 21 -34.
- القارة الإفريقية في مسارها العظيم لمحمد برج، مجلة الثقافة، العدد 19، 1974، ص ص 46- 56.
- إفريقيا للإفريقيين لأحمد طالب الإبراهيمي، مجلة الثقافة، العدد 39، 1977، ص ص 5-8.
- دور الجامعة الجزائرية في تكوين الإطارات الإفريقية لعمار هلال، مجلة الثقافة، العدد 85، 1985، ص ص 99 – 116.

- الزنوجة أو يقظة الرجل الأسود لإسماعيل العربي، مجلة الثقافة، العدد 44، 1978، ص ص 43- 52.

ساهمت المجلات الجزائرية من خلال الأبحاث والعروض التي تضمنتها والآراء التي عبرت عنها، في التأكيد على أن الطريق الصحيح لتعامل النخبة الإفريقية مع مجتمعاتها وتأثيرها في أوساطها لا ينحصر في الجانب التعليمي المتمثل في تلقين المعلومات وتخريج حاملي الشهادات، وإنما قبل كل شيء في مجال ترقية الفكر، وهذا ما جعل في ضوء ظروف حركات التحرر الإفريقية آنذاك إصدار المجلات والمشاركة فيها بالجديد والجيد من الأبحاث أهم من تقديم الدروس وإلقاء المحاضرات في حد ذاتها، لأن الإسهام المعرفي والنشر العلمي يظل الوسيلة المثلى لطرح القضايا الإفريقية والتعمق في معالجتها، وبذلك تساهم المجلات العلمية في تكوين المفكرين وإنتاج المثقفين الأفارقة[1].

وهكذا تمثل إشعاع الجزائر الثقافي والفكري والفني والأدبي في النشاطات الفكرية والإسهام الثقافي وفي المواقف المناصرة للحرية والمعادية للعنصرية والإمبريالية، وهذا ما تؤكده النشاطات الثقافية والعلمية للجامعات والنوادي والجمعيات وكذلك في المواقف البطولية للجزائريين في نصرة الحرية والدفاع عن حقوق الإنسان.

[1] ناصر الدين سعيدوني: في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، مرجع سابق، ص 54.

الفصل الرابع

استمرار المقاومة والنضال حتى نهاية الفصل العنصري (1960- 1994)

1. حركة الوعي الأسود (Black Consciousness Movement)
2. تدهور الوضع الداخلي والدولي لجنوب إفريقيا (1980-1989).
3. التحولات الداخلية ونجاح عملية التحول الديمقراطي (1990- 1994).
4. صورة الجزائر لدى قادة ونخب جنوب إفريقيا.

أولا: حركة الوعي الأسود (Black Consciousness Movement)

على إثر أحداث شاربفيل وانسحاب جنوب إفريقيا من الكومنولث سارع الحزب الوطني (National Party) إلى تدعيم الفصل العنصري وإحالة جنوب إفريقيا إلى دولة بوليسية كاملة العدّة بسنّ قوانين إضافية، قمعية وعنصرية، من ذلك مثلا أنها سنّت في عام 1962 قانونا يقضي بتعديل القانون العام (General Law Amendment Act, 1962) خولت بموجبه رجال الشرطة سلطة فرض الإقامة الجبرية (House arrest) على أي شخص يشتبه بعلاقته مع متورطين في أعمال تخريب أو بأعضاء من الحزب الشيوعي المنحل دون محاكمة. كما حرّم قانون منع التداخل السياسي لسنة 1968 على أي حزب أن يخلط في عضويته بين الأجناس، وعلى حين أن الحزب الليبرالي (Liberal Party of South Africa) قرر أن ينحلّ في نفس السنة، رضخ الحزب الفيدرالي التقدمي (The Progressive Party) لهذا القانون[1].

وعلى الرغم من أن جنوب إفريقيا كانت دولة بوليسية بترسانة أسلحتها وجنودها وبما لديها من غازات مسيلة للدموع وكلاب بوليسية، فإن كفاح التحرير إنما زاد كثافة وشدة في الداخل، وكان الطلبة وأعضاء نقابات العمال هم طليعة هذا الكفاح، وكان من بين هؤلاء الطلبة ستيف بيكو (Steve Biko) أحد طلبة الطب في جامعة الناتال، الذي مُني بإحباط شديد وخيبة أمل عميقة إزاء السياسات العنصرية التي انتهجها الاتحاد الوطني لطلبة جنوب إفريقيا (NUSAS) متعدد الأجناس فألف كتابا بعنوان:

[1] تاريخ إفريقيا العام: اليونسكو، ج8، إشراف علي مزروعي وك. ووندجي، 1998، ص 303.

"أرواح سوداء في جلود بيضاء" (Black Souls in White Skin) كان بمثابة أطروحة من أطروحات المؤتمر البانافريكاني عن تعدد الأجناس وليبرالية البيض[1].

وفي جويلية 1969، أصبح ستيف بيكو الرئيس المؤسس لمنظمة طلبة جنوب إفريقيا (SASO) لأن الطلبة السود حسب تعبير بيكو: "أرادوا أن يدبروا الأمور لأنفسهم وبأنفسهم دون من عداهم"[2]. وألقى بيكو الضوء على مبدأ البانافركانيزم (Pan-Africanism) الذي نادى به جورج بادمور وكوامي نكروما، وعلى الزنوجة لليوبولد سنغور وإيميه سيزار، وعلى الفلسفة الثورية لفرانس فانون ومالكولم إيكس وأميلكار كابرال، وعلى اشتراكية سيكو توري وجوليوس نيريري، وأوضحها للجماهير في جنوب إفريقيا. وقد كشفت هذه الأيديولوجية التي أصبحت تعرف بالوعي الأسود (Black consciousness) عن ضعف القومية الإفريقية الأرثودكسية الماضية، وروّجت في أوساط الشعب لحركات التحرير والكفاح المسلح[3]، وقد أسفرت حركة الوعي الأسود عن ثلاث أحزاب إثنية وطنية قادت الكفاح الإفريقي في الداخل وملأت الفراغ السياسي الناجم عن حظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني[4].

---

[1] تاريخ إفريقيا العام: ج8، المرجع السابق، ص 303.

[2] منذ مذبحة شاربفيل عام 1960 وحظر تنظيمات حركة التحرير الوطني تشكلت العديد من المنظمات الطلابية، غير أنها لم تعش طويلا فقد واجهتها الحكومة بالعنف طالما أنها أعلنت ولائها لتنظيمات حركة التحرير المحظورة. ومنذ عام 1963 بدأ الطلبة الأفارقة يعبرون عن استياءهم تجاه سياسة ونشاطات الاتحاد الوطني لطلبة جنوب إفريقيا (NUSAS) وقد نما هذا الاستياء وانتهى بخروجهم على الاتحاد تحت زعامة ستيف بيكو وتشكيلهم لمنظمة طلبة جنوب إفريقيا (SASO) في جويلية 1969. وقد أعلنت (SASO) منذ نشأتها أنها تنظيم طلابي مفتوح العضوية لكل الطلبة على اختلاف جماعاتهم العرقية. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين، مرجع سابق، ص 542.

[3] تاريخ إفريقيا العام: ج8، مرجع سابق، ص 304.

[4] حاول ستيف بيكو (Steve Biko) أن يشكل تيارا فكريا يضع أسسا لإيديولوجية الوعي الأسود لمناهضة العنصرية البيضاء، وهي إيديولوجية أساسها أن يتخلص الأفارقة من الاستعمار نفسيا، وأن يقوموا بمراجعة كافة مجالات حياتهم كسود بعيدا عن القواعد والسلوكات التي وضعها البيض، وأن الوعي بالذات وحده سيعزز الاعتزاز

1. أحزاب الوعي الأسود:

1-1. مؤتمر الشعب الأسود (Black People's Convention):

نشأ مؤتمر الشعب الأسود (BPC) أوائل السبعينات، كتنظيم سياسي لملأ الفراغ السياسي في البلاد الناجم عن حظر نشاط المؤتمر الوطني الإفريقي، والمؤتمر البانافريكاني في مارس 1960، على حد قول وثائق المؤتمر[1].

سبق تأسيس المؤتمر العديد من المؤتمرات التي حضرها ممثلون عن تنظيمات سوداء مختلفة عام 1971، فقد عقد أول مؤتمر لهذا الغرض في بلومفونتين (Bloemfontein) في 24 أفريل 1971، تحت شعار "التعاون بين كل المنظمات السوداء التقدمية وتنسيق العمل فيما بينها" (Cooperation between, and coordination of the work of all progressive black organisations) وأصدر المؤتمر قرارا يدعو الشعب والمنظمات السوداء لمؤتمر موسع، وقد عقد هذا المؤتمر الموسع في منتصف أوت عام 1971 وحضره أكثر من مائة مندوب من المنظمات السوداء الطلابية والتعليمية، والثقافية، والرياضية، والدينية، وكانت أهم قرارات المؤتمر دعوته لكل المنظمات الإفريقية بالانضمام والعمل على تشكيل منظمة كونفدرالية تمثل الرأي السياسي الإفريقي، وتدفع عملية تطوير الشعب الأفريقي ثقافيا،

الجماعي للسود وتصميمهم على تحقيق تطلعاتهم، ولذا فالوعي بالذات عند ستيف بيكو هو النواة التي يلتف حولها السود ليكونوا مجتمعا سليما يندفع في طريق تحررهم وهم في طريقهم من أجل الحرية يبنون حولهم مدنية خاصة تحميهم من الاستعمار والعنصرية. كما شدد بيكو على ضرورة اللاعنف، على الأقل خلال المراحل الأولى من الكفاح. أنظر كتاب زوليلا مانجيسيو (Xolela Mangcu) كاتب السيرة الذاتية لستيف بيكو:

Xolela Mangcu: Biko "A life", I. B. Tauris, 2014.

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Edit. by Sipho Buthelezi, Black Liberation Press, New York, 1978, P 2.

واقتصاديا وتعليميا. وشكل المؤتمر لجنة مؤقتة تتولى وضع مقترحات بشأن التنظيم الجديد المزمع قيامه أطلق عليه اسم "كونفيدرالية التنظيمات الشعبية" (Confederate (Peoples' Organisation.[1]

قدمت اللجنة المؤقتة مقترحاتها بهذا الشأن إلى المؤتمر الثاني الذي عقد في سويتو في الفترة من 17 إلى 19 ديسمبر 1971، وحضره أربعون مندوبا، حيث جرت مناقشات حول طبيعة التنظيم الجديد، وقد ظهر اتجاهان أثناء المناقشات أحدهما ينادي بإنشاء تنظيم ثقافي يجمع في إطاره كل المنظمات الإفريقية في البلاد، والثاني ينادي بضرورة إنشاء تنظيم سياسي لكل السود، واتفق المؤتمرون في النهاية على إنشاء تنظيم سياسي أسود يستطيع السود من خلاله التعبير عن آمالهم، وطموحاتهم، ومثالياتهم، وغاياتهم ويسعون لتحقيقها. وانتخب المؤتمر في نهاية أعماله لجنة مؤقتة تلخصت مهمتها في العمل على اتخاذ الخطوات لتشكيل مؤتمر الشعب الأسود[2].

وقد أصدرت اللجنة المؤقتة في 14 جانفي 1972 بيانا صحفيا أعلنت فيه إنشاء مؤتمر الشعب الأسود، في ظل إيديولوجية الوعي الأسود[3]، وتم عقد المؤتمر التأسيسي للتنظيم الجديد في 10 جويلية عام 1972 حيث تمت الموافقة على دستور الحزب ثم عقد الحزب أول مؤتمر وطني له في ديسمبر 1972 حيث انتخبت السيدة وينفريد كجواري (Winnie Kgware) كأول رئيس لمؤتمر الشعب الأسود[4].

---

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 2, 3.

[2] Ibid: p3.

[3] Ibid.

[4] يعرف **الوعي الأسود** بأنه: "اتجاه عقلاني وأسلوب حياة يستند من جانب إلى ضرورة رفض السود لكل نظم القيم التي تجعلهم يحسون بالغربة في موطنهم وتنقص من كرامتهم" كما يستند من جانب آخر إلى بث "الشعور لدى

حسب القسم الخامس من دستور المؤتمر، فإن العضوية في المؤتمر مفتوحة للسود فقط، المقيمين في جنوب إفريقيا، ممن تعدوا سن السابعة عشرة، والذين يقبلون مبادئ، وأهداف، وسياسات، وغايات، وفلسفة الحزب، ويقدمون طلب عضوية إلى اللجنة التنفيذية الوطنية التي لها حق قبول أو رفض طلب العضوية مع إبداء الأسباب في حالة الرفض[1]. وقد أوضح الدستور في الجزئه الختامي: "إن معنى كلمة السود ودون تعارض مع محتوى الدستور، يجب أن تفسر على أنها تعني أولئك الذين هم، بحكم القانون أو العرف مضطهدون اجتماعيا، واقتصاديا، وسياسيا كجماعة في مجتمع جنوب إفريقيا، ويعتبرون أنفسهم وحدة في النضال لتحقيق طموحاتهم"[2].

ويفهم مما تقدم أن عضوية المؤتمر مفتوحة للأفارقة والملونين والهنود، ودون البيض، وهذا ما أوضحته اللجنة المؤقتة في بيانها الصحفي في 14 جانفي 1972، حين أعلنت أنه "من الحقوق الثابتة لأية جماعة أن يكون لها تنظيم سياسي يعبر عن طموحات أعضائها ويسعى لتحقيقها. وفي هذه الدولة فإن الأفارقة والهنود والملونين يشكلون الجماعة السوداء التي حرمت من هذا الحق الثابت. فلمدة طويلة كان هناك فراغ سياسي داخل الجماعة السوداء"[3].

وتجب ملاحظة أن العضوية في المؤتمر، على هذا النحو، تتعارض وقانون حظر التداخل السياسي الصادر عام 1968 والذي يحظر إقامة تنظيمات سياسية تضم في عضويتها أعضاء من جماعات عرقية مختلفة، ولعل ذلك كان واضحا في أذهان

السود بقيمة وأهمية نظمهم للقيم بمعنى قيمهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على نحو يجعلهم يرفضون نظم القيم الأجنبية والغربية. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 484.

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 14.

[2] Ibid : p 21, 22.

[3] Ibid: p 4.

أعضاء اللجنة المؤقتة فهم يعلنون في بيانهم الصحفي المذكور "... يوجد انطباع زائف بأنه ليس شرعيا ولا قانونيا، قيام السود بتشكيل حركات سياسية تمارس النشاط السياسي ما لم توافق الحكومة والمجتمع الأبيض على ذلك"[1].

أ. الهيكل التنظيمي لمؤتمر الشعب الأسود:

كان الهيكل التنظيمي لمؤتمر الشعب الأسود منظم على أساس وطني، لا محلي، ليشمل كل أنحاء البلاد، غير آبه بالحدود الإدارية للمقاطعات، وينتظم الهيكل وفقا للتسلسل الهرمي التالي:

1. **الفروع:** وهي الوحدات القاعدية للمؤتمر، ويتكون كل منها من 25 عضوا على الأقل، ولكل فرع لجنة تنفيذية يرأسها منتخب من أعضاء الفرع[2].
2. **الأقاليم:** ويتكون كل منها من ثلاثة فروع على الأقل، تقع في منطقة جغرافية واحدة، ويرأس كل إقليم مدير ينتخبه رؤساء الفروع من بين صفوفهم، ويسقط على الشخص رئاسته للفرع إذا انتخب مديرا للإقليم، وينتخب شخصا آخر محله في رئاسة الفرع، ويتم انتخاب المدراء الإقليميون سنويا قبل شهر من انعقاد المؤتمر حيث يقوم الأخير بالتصديق على انتخابهم، ومن سلطة مدير الإقليم إنشاء فروع في إقليمه بموافقة اللجنة التنفيذية الوطنية[3].

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 4.
[2] Ibid: p 19.
[3] Ibid: p 16.

3. على المستوى الوطني توجد الأجهزة التالية:

أ. **المؤتمر الوطني:** وهو أعلا جهاز لصنع سياسة الحزب، ويجتمع مرة كل عام في المكان والوقت الذي تحدده اللجنة التنفيذية الوطنية. وللمؤتمر سلطة اتخاذ القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين في كل ما يتعلق بالسياسة، والمبادئ والتنظيم، والتمويل، والانضباط. وقراراته ملزمة لكل أعضاء وأجهزة الحزب، غير أن المؤتمر لا يملك سلطة تعديل أو إلغاء القرارات المتعلقة بالمبادئ والأهداف والأغراض، ولا سلطة تعديل الدستور إلا بموافقة أصوات ثلثي الأعضاء الحاضرين[1].

ب. **المجلس الوطني التنفيذي:** وهو يتكون من رئيس الحزب، ونائبه، والأمين العام والمكلف بالإعلام، والمدراء الإقليميون، ورؤساء الفروع، ويقوم المؤتمر الوطني سنويا بانتخاب هؤلاء من بين المدراء الإقليميين، والمدير الإقليمي الذي ينتخب في عضوية المجلس يسقط منصبه من الإقليم وينتخب آخر محله، ورئيس الحزب يمثل الحزب داخليا ودوليا، وهو مسئول عن متابعة تنفيذ مبادئ وسياسات الحزب، ويترأس كل اجتماعات المجلس التنفيذي، التي يتعين أن تكون مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل[2].

ج. اللجنة التنفيذية الوطنية: وهي تتكون من نفس أعضاء المجلس التنفيذي باستثناء رؤساء الفروع، وتشكل أعلا جهاز تنفيذي للحزب[3].

---

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 18.

[2] Ibid: p 14.

[3] Ibid: p 15.

ب. أهداف ومبادئ مؤتمر الشعب الأسود:

نص القسم الثالث من دستور مؤتمر الشعب الأسود على أن الغرض من التنظيم هو توحيد سود جنوب إفريقيا في حركة سياسية سوداء، تعمل على تحريرهم، وإنعتاقهم من الاضطهاد النفسي والبدني، وأن المؤتمر سيعمل خارج التنظيمات الحكومية البيضاء، وهياكلها، أو مؤسساتها، ولن يبحث له عن دور انتخابي في إطارها[1]. وبذلك وضع المؤتمر نفسه موضع المعارضة لأجهزة الحكم القائمة، وأغلق الباب تماما أمام أية محاولات من الحكومة لاستيعابه في إطار المؤسسات الحكومية القائمة.

وقد حدد القسم الثاني من الدستور أهداف ومبادئ الحزب على النحو التالي:

1. توحيد وتقوية الشعب الأسود في جنوب إفريقيا، بهدف تحريره وانعتاقه من الاضطهاد النفسي والبدني.
2. نشر وتطبيق فلسلفة الوعي الأسود والتضامن الأسود[2].
3. وضع وتنفيذ نظام تعليمي يتماشى واحتياجات الأمة.
4. خلق، وتدعيم مجتمع المساواة حيث ترفرف العدالة على الجميع.
5. وضع، وتطبيق مبادئ وفلسفة الكميونالية السوداء – فلسفة المشاركة (Black Communalism)[3].

---

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, P 13.

[2] تعرف وثائق المؤتمر **التضامن الأسود** بأنه "قيام السود سويا ومتضامنين لحل أي مشكلة تطرأ في وقت ما متخذين من عددهم وسوادهم أساسا لبناء قاعدة قوية للمقاومة". أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 485.

[3] عرف هذا المفهوم بأنه: "نظام اقتصادي يقوم على مبدأ المشاركة مع التأكيد على الملكية الجماعية للأرض وثرواتها وخيراتها وهو يقيم توازنا صحيا بين ما يمكن اعتباره ملكية شرعية للأفراد وما يعد ملكية جماعية للكل"

6. خلق، وتدعيم نظام اقتصادي عادل يقوم على مبادئ وفلسفة الكوميونالية – الجماعية – السوداء.

7. التعاون مع الوكالات القائمة، لإعادة صياغة النظام الديني على نحو يجعل العقيدة متماشية مع حاجات، وطموحات، ومثاليات، وغايات الشعب الأسود[1].

ونتيجة للنشاطات العلنية السياسية السلمية للمؤتمر، وبخاصة دوره في انتفاضة سويتو (Soweto Uprising) في جوان 1976 أعلنت الحكومة أن المؤتمر هو امتداد وواجهة لمنظمات المنفى – المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني – وأنه يتبنى برنامجا للعنف يستهدف قلب نظام الحكم، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك حين ربطت بين فلسفة الوعي الأسود والشيوعية. وانتهى الأمر بقيام الحكومة بحظر نشاط المؤتمر بعد شهر من مقتل ستيف بيكو في أكتوبر 1977[2].

1-2. التحالف الأسود لجنوب إفريقيا (South Africa Black Alliance):

تشكل التحالف الأسود لجنوب إفريقيا في جانفي 1978، لإثبات وتعزيز استمرارية وحدة السود[3]، من تحالف ضم المنظمة الثقافية للزولو المعروفة باسم إنكاثا (Inkatha)[4] بزعامة مانجوسوث بوثيليزي (Mangosuthu Buthelezi) زعيم

وبذلك يعد "رؤية معدلة لأسلوب الحياة الاقتصادي الإفريقي التقليدي على نحو يستجيب معه لحاجات الاقتصاد الصناعي المتقدم". أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 485.

[1] The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 13.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 320.

[3] South Africa Time Running out "The Report of the Study Commission on U.S Policy Toward Southern African": University of California Press, United States of America, 1981, p 195.

[4] نشأت هذه الحركة والمعروفة لدى الزولو باسم إنكاثا (الاسم الكامل لها: Inkatha yeNkululeko yeSizwe والتي تعني الحركة الثقافية الوطنية التحررية: National Cultural Liberation Movement) في عام 1928

الكوازولو (KwaZulu)، وحزب العمل الملون (Coloured Labour Party) بزعامة سوني ليون (Sonny Leon)، وحزب الإصلاح الهندي (Indian Reform Party) بزعامة شاينسامي (Chinsaamy)، وحزب ديكوانكوتيلا (Dikwankwetla) الحاكم في كواكوا (QwaQwa)، وقد انتخب بوثيليزي رئيسا للتحالف[1].

وعقد أول اجتماع عام للتحالف في 13 مارس 1978 بمدينة الكيب حيث أعلن قادة التحالف أنهم سيعملون معا في إطار النظام القائم، وأنهم يؤيدون الاعتدال وأسلوب التفاوض في تعاملهم مع النظام. وقد أوضح قادة التحالف أن تنظيماتهم لن تندمج سويا حتى لا يعد ذلك خرقا لقانون حظر التداخل السياسي، كما أعلن بوثيليزي[2] أن الهدف الأساسي للتحالف يتمثل في عقد مؤتمر وطني يضم ممثلين عن كافة جماعات السكان في البلاد ليبحث عن حلول سلمية من خلال المفاوضات، لمشكلات البلاد، وأضاف: "أن التحالف لا يسعى للانتحار السياسي من خلال توريط نفسه في

على يد الملك سولومون (Solomon kaDinuzulu) ملك الزولو بهدف تحقيق الوحدة الثقافية بين قبائل الزولو والحفاظ على قيمهم الثقافية. وقد تم إعادة بعث هذه الحركة على يد مانجوسوث بوثيليزي رئيس وزراء كوازولو. ففي مارس عام 1975 عقد مؤتمر تأسيسي للحركة انتهى بإعلان قيام الحركة رسميا وانتخاب بوثيليزي كأول رئيس لها ليتولى قيادة لجنة مركزية تتكون من 25 عضوا. وتنص المادة الأولى من دستور المنظمة على أن إنكاثا "حركة ثقافية" على اعتبار أن الأفارقة لا يسعون لتحرير أنفسهم من الفقر والجهل والمرض ومن الاستعمار الجديد والسيطرة الثقافية من جانب البيض فحسب ولكنهم يسعون كذلك لتحرير أنفسهم من "العقلية البيضاء" أو "عقلية المستعمر". أنظر:

South Africa Time Running out "The Report of the Study Commission on U.S Policy Toward Southern African": Op.cit, p 194.

أنظر أيضا: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 545.

[1] L.H. Gann and Peter Duignan: Why South Africa Will Survive "A Historical Analysis", Palgrave Macmillan, London, 1981, P 102.

[2] كانت منظمة انكاثا هي أكثر التنظيمات المتحالفة عددا حيث بلغت عضوية الحركة في أواخر السبعينات نحو 200 ألف عضو وهي بذلك تسيطر على التحالف. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 546.

شرك توجيه النقد لرئيس الوزراء، إذ يكفينا المتاعب التي نعمل في إطارها". وادعى بوثيليزي أنه يعمل للضغط على فورستر للتفاوض وتحقيق تسوية داخلية[1].

وقد تجنب المؤتمر الوطني الإفريقي مهاجمة تعاون بوثيليزي مع حكومة جنوب إفريقيا، واكتفى بانتقاد بعض تصرفاته، كما جرت اجتماعات في الخارج بين بوثيليزي وبعض قادة المؤتمر الوطني. وكان حرص المؤتمر الوطني ألا يخسر بوثيليزي نتيجة لشعبيته الكبيرة وسط قبيلة الكوازولو، ولكن بوثيليزي استغل بمهارة أن أليفر تامبو هو الذي وافق وشجعه على إعادة بعث الحركة الثقافية –إنكاثا– في منتصف السبعينات وكذلك استغل اجتماعاته مع بعض قادة المؤتمر الوطني لزيادة شعبيته في جنوب إفريقيا، وحاول فرض نفسه كقائد على أنصار المؤتمر الوطني بين أفراد قبيلته. وفي المقابل بدأ المؤتمر الوطني يتهم بوثيليزي بالانتهازية وحب الزعامة والرغبة في أن يكون زعيما لـ "المعتدلين الأفارقة" الذين سيتفاوضون مع حكومة جنوب إفريقيا لتمرير تسوية على نمط ما حدث بين نظام روديسيا العنصري والأسقف موزوريوا (Bishop Muzorewa) عام 1978[2].

وقد فسر المؤتمر الوطني في منتصف الثمانينات صمته السابق تجاه بوثيليزي بأنه كان محاولة إعادة قادة المعازل – البانتوستانات– لمسيرة التحرير، ولكن بوثيليزي بدأ ينظم عصابات مسلحة للهجوم على أعضاء المؤتمر الوطني وجناحه العسكري، وبالتالي تحول الصراع إلى صراع ما بين السود في المعازل الإفريقية. كما أجبر بوثيليزي الأطفال السود على الانتظام في مدارس قائمة على نظام الفصل العنصري[3].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 321.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 20.

[3] نفسه.

وفي استفتاء نظمته مجلة "جوهانسبورغ ستار" (Johannesburg Star) بجنوب إفريقيا عام 1982، وضح أن شعبية المؤتمر بين السود في دربان وهي إحدى معاقل بوثيليزي بلغت 37 بالمائة مقابل 31 بالمائة لإنكاثا، وعلى مستوى السود في جنوب إفريقيا ككل، كان نصيب المؤتمر الوطني 40 بالمائة ونصيب إنكاثا 21 بالمائة، وفي حين كان المؤتمر الوطني يعلن أن بوثيليزي انحاز لمؤتمر أعداء الشعب، كان بوثيليزي يتهم المؤتمر الوطني بالعمل لحساب الحزب الشيوعي. ولكن المؤتمر الوطني أصر على التفرقة حينذاك بين بوثيليزي وإنكاثا، واعتبر – لفترة – الأخيرة حركة شعبية أسيء قيادتها. وبذلك كسب المؤتمر الوطني أحيانا تعاطف بعض حكماء الكوازولو المنتقدين لميول بوثيليزي الفردية[1]، مع محافظة المؤتمر الوطني على تعاطف الشباب المعادي لتعاون بوثيليزي مع النظام العنصري. وقد نجح المؤتمر الوطني في أن يجعل موقفه من بوثيليزي جزءا من موقفه ضد سياسة المعازل للسود[2].

1-3. منظمة شعب أزانيا (Azanian People's Organisation)[3]:

تشكلت منظمة شعب أزانيا (AZAPO) في 28 أفريل عام 1978 من تحالف منظمات الوعي الأسود البارزة لملأ حالة الفارغ السياسي الناجمة عن حظر نشاط

[1] كان بوثيليزي ينحدر من الأسرة الملكية للزولو، وكان من أبناء الزولو أنفسهم من يرفض زعامته لماضي أسرته المشين في إذلالهم. أنظر: إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 321.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 21.

[3] أزانيا (Azania) هو الاسم الوطني الجديد الذي أطلقه قادة المؤتمر البانافريكاني على جنوب إفريقيا منذ عام 1960، وبرروا ذلك بأن أزانيا اسم قديم كان يطلقه العرب على بلاد الرجل الأسود في شرق إفريقيا، وقد تبنت كل منظمات الوعي الأسود هذا الاسم. أنظر:

Gwyneth Williams and Brian Hackland: The Dictionary of Contemporary Politics of Southern Africa, Routledge Group, London, 1988, p 24.

مؤتمر الشعب الأسود (BPC) في 19 أكتوبر 1977 عقب دوره في انتفاضة السويتو في 16 جوان 1976[1].

رفعت المنظمة شعار المؤتمر"أزانيا واحدة، وشعب واحد" (One People, One Azania)، وقد ترأس اللجنة التنفيذية المؤقتة للمنظمة الجديدة اسماعيل ماخابيلا (Ishmael Mkhabela) عضو لجنة العمل لسويتو (Soweto Action Commitee) التي تم تشكيلها للوقوف في وجه الاعتقالات المتزايدة لقادة النضال ضد الفصل العنصري[2].

سارت المنظمة على نفس نهج وأفكار مؤتمر الشعب الأسود، فهي تعتنق أسلوب عدم العنف مع رفض التعاون مع النظام القائم ومعارضة كافة المؤسسات الحكومية ابتداء من البانتوستانات وانتهاء بمجالس الجماعات وكما أعلنت عزمها على تشجيع وإنماء القيم السوداء وخلق مجتمع واحد يوجد به برلمان واحد في دولة موحدة، حيث يوجد نظام تعليمي واحد. وقد حضر المؤتمر التأسيسي للمنظمة قيادات حركة الوعي الأسود والزعامات الدينية الأنجليكانية، والكاثوليكية الرومانية حيث عقد المؤتمر في إحدى الكنائس الأنجليكانية. والعضوية في المنظمة الجديدة مفتوحة أمام السود من أفارقة وملونيين وهنود، وإن كانت مغلقة في وجه البيض. ويعتقد قادة المنظمة أنه يتعين على السود أن يحرروا أنفسهم أولا قبل الحديث عن إقامة مجتمع غير عرقي،

[1] Gwyneth Williams and Brian Hackland: Op.cit, p 24.

[2] South African History Online : Ishmael Mkhabela, Produced 2 September 2019, Last Updated 14 September 2019. Availabe Online at: https://www.sahistory.org.za/people/ishmael-mkhabela

وأنه إذا حيل بينهم وبين تحقيق هذا الهدف فإن العنف سيصبح أمرا حتميا لا مفر منه[1].

وفي 4 ماي 1978 – بعد المؤتمر التأسيسي بأربعة أيام– قامت الحكومة باعتقال اثنين من زعامتها هما اسماعيل ماخبيلا وليبون ماباسا (Lybon Mabasa) بعد ما تردد من أن المنظمة تخطط لعقد مؤتمر عام في سويتو تستعرض فيه حجم اتباعها[2].

ورغم ذلك استمرت المنظمة وتمكنت من عقد أول مؤتمر عام لها في رودبورت (Roodepoort) بالقرب من جوهانسبورغ في 30 سبتمبر 1979، وتم انتخاب السلطة التنفيذية لها مع كورتيس نكونودو (Curtis Nkondo) كأول رئيس لها[3].

يتضح مما سبق أن تنظيمات الوعي الأسود، وبخاصة مؤتمر الشعب الأسود ومنظمة شعب أزانيا، هي امتداد بالفعل، إن لم تكن واجهة لحركة التحرير الإفريقي في المنفى. ورغم قيام النظام العنصري بقمع هذه التنظيمات، إلا أنها لعبت دورا كبيرا في نشر الأفكار التحررية وتنمية الإحساس لدى السود بالاعتماد على الذات، واحترام النفس، والاعتزاز بقيمهم وثقافتهم باعتبار أن ذلك يشكل الخطوة الأولى نحو وحدة الشعب الإفريقي في طريق الحرية والكرامة[4].

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 322.

[2] نفسه: ص 323.

[3] Brown Bavusile Maaba: "The Archives of the Pan Africanist Congress and the Black Consciousness- Orientated Movements", **in History in Africa**, Vol. 28, Cambridge University Press, 2001, p 436.

[4] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 323.

2. علاقة المؤتمر الوطني الإفريقي بحركة الوعي الأسود:

في وقت كان المؤتمر الوطني الإفريقي يحظى باعتراف متزايد من المجتمع الدولي كممثل لكفاح الأفارقة بجنوب إفريقيا، كانت التنظيمات المختلفة المعبرة عن حركة الوعي الأسود تكتسب في أواخر الستينات وأوائل السبعينات مزيدا من الأعضاء بين صفوف الشباب الإفريقي داخل جنوب إفريقيا[1].

وكانت العناصر التابعة لحركة الوعي الأسود هي التي لعبت الدور الرئيسي في انتفاضة سويتو عام 1976 التي غاب عنها تقريبا المؤتمر الوطني الإفريقي[2]، حيث أضرب الطلبة الأفارقة عن الدراسة احتجاجا على فرض اللغة الأفريكانية كلغة للتدريس في مدارس الأفارقة، وانتشرت الإضرابات بين الطلبة والعمال رغم المواجهة الوحشية من جانب النظام لهذه الانتفاضة التي راح ضحيتها نحو 700 شخص[3]، وقد أدى القمع المبالغ فيه من جانب قوات الشرطة والجيش لجنوب إفريقيا إلى هروب عدد كبير من شباب حركة الوعي الأسود إلى معسكرات المؤتمر الوطني الإفريقي في دول المواجهة الإفريقية، وفي نفس الوقت ولمواكبة الأحداث، بدأ المؤتمر الوطني يعي ضرورة تطوير مصداقية له بين صفوف الشباب داخل جنوب إفريقيا، والذي لم يعاصر المؤتمر الوطني قبل حظره عام 1960[4].

نجح المؤتمر الوطني الإفريقي في استيعاب الشباب الهارب من قمع نظام بريتوريا، فرغم الاختلاف الفكري بين هؤلاء الشباب وبين المؤتمر الوطني، الأول بتمسكه بالهوية

---

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 14.

[2] نفسه: ص 15.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 593.

[4] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 14.

السوداء الخالصة لجنوب إفريقيا، والثاني بمبدئه الخاص بديمقراطية غير عنصرية، إلا أن ظروف الكفاح في المنفى وحاجة الشباب لمن يقدم لهم الإيواء والتدريب والتسليح، وبرامج التثقيف التي نظمها المؤتمر الوطني لهم ساعدت على التقريب بينهما[1].

على أن ما سبق ذكره لا يعني أن المؤتمر الوطني الإفريقي كان شيئا مجهولا بالنسبة للشباب الإفريقي داخل جنوب إفريقيا، فقد كانت شعبية نيلسون مانديلا ميراثا تتناقله الأجيال، ومع هذه الشعبية كان الأبناء يرثون الكثير من أفكار وأدبيات المؤتمر الوطني، كما أدرك الطلبة أن حركة الوعي الأسود لا ترقى إلى مستوى المؤتمر الوطني، كونه منظمة سياسية، أقدر فكريا وتنظيميا على استيعاب كل القوى المناهضة لسياسة التمييز العنصري بكل ما يمثله المؤتمر الوطني من قيم ديمقراطية وجذور عميقة في مجتمع جنوب إفريقيا. كذلك أيقن الكثير من الشباب الإفريقي في الداخل أن قيادة المؤتمر الوطني قد قامت بعملية نقد وإصلاح ذاتيين بعد أحداث سويتو، خاصة في مجال إحداث توازن بين تركيزها على الاتصالات بالدول والقوى الأجنبية وبين الاهتمام بالأوضاع في الداخل[2].

وقد لعب الشباب التابع أصلا لحركة الوعي الأسود دورا هاما في تنشيط الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي رمح الأمة (Umkhonto We Sizwe) الذي تأسس عام 1961 وبالتالي دعم أولئك الشباب خيار العمل العسكري داخل جنوب إفريقيا تحت قيادة المؤتمر الوطني، وجعل القيادة تنظر أكثر للشعب داخل جنوب إفريقيا ومطالبه وضرورة تعبئته لإسقاط نظام الفصل العنصري. ومن الثابت أن قيادات الجيل القديم بالمؤتمر مثل أوليفر تامبو والأمين العام حينذاك الفريد نزو (Alfred

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 15.

[2] نفسه: ص 16.

Nzo)[1] رحبت بالشباب القادم من حركة الوعي الأسود وعملت على استيعابهم في صفوف المؤتمر[2].

ثانيا: تدهور الوضع الداخلي والدولي لجنوب إفريقيا (1980 – 1989)

استمرت المقاومة السلمية داخل جنوب إفريقيا منذ عام 1976 وحتى 1980 حيت امتدت إلى الطلبة الملونين في الكيب، والهنود في ناتال[3]، وواكب ذلك تصاعد عمليات حرب العصابات من جانب الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي والحزب الشيوعي، وقد تركزت هذه العمليات في شمال شرق البلاد ووجهت بالأساس ضد مراكز الشرطة، وضد رجال الشرطة السود، ثم امتدت إلى المناطق التجارية في المدن

[1] الفريد نزو (Alfred Nzo): بدأ النضال السياسي مبكرا، حيث انظم وهو طالب بجامعة فروت هيث (Fort Hare University) إلى عصبة الشباب التابعة للمؤتمر الوطني الإفريقي، وشارك بنشاط في تنظيم حملة التحدي (Defiance Campaign) عام 1952، كما شارك في تنظيم مؤتمر الشعب (Congress of the People) عام 1955، وهو ما جعله عرضة للاعتقال والسجن والتضييق. تم انتخابه أمينا عاما للمؤتمر الوطني في مؤتمر موروجورو (Morogoro) عام 1969، وأعيد انتخابه من جديد في مؤتمر كوابي (Kwabe) عام 1985، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1991. أشرف الفريد نزو (1925– 2000) من المنفى على إيواء وتدريب وتأطير الشباب الإفريقي الراغب في الانضمام إلى صفوف المؤتمر الوطني الإفريقي من خلال مراكز تدريب المؤتمر الوطني الإفريقي في مختلف البلدان. كما خدم قضية شعبه في عديد من البلدان مثل تنزانيا وزامبيا ومصر والهند. أنظر:

South Africa History Online: Alfred Baphetuxolo Nzo, Produced 27 September 2011, Last Updated 03 September 2019. Available Online At: https://www.sahistory.org.za/people/alfred-baphetuxolo-nzo

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 17.

[3] في 21 أفريل 1980 قامت أكثر من 60 ثانوية ملونة ومدارس تكوين المعلمين وجامعة ويسترن كيب (University of Western Cape) بمقاطعة الفصل الدراسي. الأمر الذي جعل السلطات العنصرية تعتقل المئات من تلاميذ المدارس الملونة في 29 أفريل بموجب قانون منع التجمعات والتجمهر الصادر في عام 1956 (The Riotous Assemblies Act, 1956). وقد أدى هذا القمع الأعمى لتزايد حجم المقاطعة في أواسط التلاميذ والطلبة حتى عمّت كامل البلاد. أنظر:

South Africa History Online : General South Africa History Timeline: 1980s, Produced 31 March 2011, Last Updated 27 August 2019. Available Online At: https://www.sahistory.org.za/article/general-south-african-history-timeline-1980s

البيضاء، وانتشرت لتهدد خطوط المواصلات ومحطات السك الحديدية في كل من جوهانسبورغ وبريتوريا. ومنذ عام 1978 اتجهت العمليات لضرب مؤسسات العزل مثل مجالس إدارة شؤون بانتو (Bantu Affairs Admin)[1]، والمحكمة العليا بمدينة بيترماريتسبورغ (Pietermaritzburg)[2].

ومنذ بداية الثمانينات تصاعد الكفاح المسلح داخل جنوب إفريقيا على يد كوادر المؤتمر الوطني الإفريقي، والمؤتمر البانافريكاني إلى حد ما، وذلك انطلاقا من الدول المجاورة، فقد وجهت الهجمات ضد أهداف استراتجية واقتصادية هامة، وضد أهداف ذات طبيعة رمزية، ووصل عدد هذه الهجمات في الفترة من 1981 إلى 1988 نحو 885 هجوما كان أهمها الانفجار الذي حدث في مؤسسة ساسول (Sasol) للبترول في جوان عام 1980، والانفجارات في العديد من محطات الكهرباء في شرق الترنسفال في جويلية 1981، والانفجار في المفاعل النووي في كوبرج (Koeberg) في ديسمبر 1982، ثم الانفجار الذي دمر مقر قيادة القوات الجوية لجنوب إفريقيا في بريتوريا في ماي 1983[3].

صمم بيتر ويلام بوتا (Pieter Willem Botha) على بقاء جنوب إفريقيا تحت حكم البيض، فقد آمنت حكومته أن البيض في جنوب إفريقيا تحت تهديد القوى الشيوعية داخل وخارج جنوب إفريقيا، وأطلقت على هذا التهديد الهجوم الشامل

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: مرجع سابق، ص 593.

[2] Jacqueline A. Kalley, Alna Schoeman, and L. E. Andor: Southern African Political History "A Chronology of Key Political Events from Independence to Mid – 1997", Greenwood Press, London, 1999, p 480.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص 263. وحول أبرز الهجمات العسكرية وعمليات التخريب التي قام بها رمح الأمة الجناح العسكري للمؤتمر الوطني الإفريقي في النصف الأول من الثمانينات. أنظر:

Jacqueline A. Kalley, Alna Schoeman, and L. E. Andor: Op.cit, p 453 – 486.

(Total Onslaught) واعتبرت كل مناهض للفصل العنصري شيوعي. وقد شبهت حكومة جنوب إفريقيا حرب العصابات التي كان يقوم بها المؤتمر الوطني الإفريقي بحرب العصابات التي قادها رجال الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، ولذلك حاولت الاستفادة من نظرية الجنرال الفرنسي أندريه بوفري (André Beaufre) في محاربة حرب العصابات والذي كان من أشد الداعمين لمنظمة الجيش السري الإرهابية (OAS) التي حاولت عرقلت المفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الجزائرية إبان الثورة التحريرية الجزائرية[1]. ومن أجل هذا كله قررت حكومة بوتا مجابهة هذا التهديد المزعوم بسياسة مضادة أطلق عليها الاستراتجية الكاملة (Total Strategy)[2].

تهدف سياسة "الاستراتجية الكاملة" لمحاربة التهديد الشيوعي وقمع المعارضة الإفريقية للفصل العنصري من خلال طريقتين: القيام بمجموعة من الاصلاحات في الداخل بهدف كسب دعم المجتمع الأسود. وفي نفس الوقت، تكثيف القمع من أجل القضاء على كل أشكال المعارضة. وقد كانت واحدة من أهم جوانب سياسة بوتا الموسومة بـ "الاستراتجية الكاملة" هي دعم الجيش وتقوية مركزه في صنع القرار. خاصة وأنه كان على رأس الجيش ومتقلدا لمنصب وزير الدفاع لعدة سنوات قبل أن يصبح رئيسا للوزراء. ولتحقيق هذا الهدف قام برفع مدة الخدمة العسكرية الاجبارية إلى سنيتن بالنسبة للرجال البيض. كما أصبح الوجود المستمر للجيش في البلدات والمدن لحفظ النظام سمة من سمات الثمانينات[3].

[1] De Wet Potgieter: Total Onslaught "Apartheid Dirty Tricks Exposed", Struik Publishers, South Africa, 2008, P.89

[2] Apartheid Museum: Understanding Apartheid, Oxford University Press, 2006, p 76.

[3] Ibid.

وكجزء من إصلاحات بوتا المزعومة قام بتقديم عدد من التنازلات المحدودة في مجالات مختلفة، معربا عن أمله في أن هذه الاصلاحات من شأنها أن تهدأ المعارضة، وستعمل مع مرور الوقت على موتها شيئا فشيئا، ومن ثم سيتسنى للبيض البقاء في الحكم والاستمرار في السيطرة على جنوب إفريقيا[1].

وقد شملت هذه الاصلاحات الاعتراف بالنقابات العمالية الإفريقية، ومنح الاستقلال لبعض المعازل – البانتوستانات، والإبقاء على السكان السود في المناطق الحضرية وتوقيف عمليات ترحيلهم، ومحاولة إنشاء طبقى إفريقية وسطى وبرلمان ثلاثي (Tricameral Parliament)[2].

وتحت مظلة هذه الاصلاحات، اعترفت الحكومة باتحاد نقابات عمال جنوب إفريقيا (Federation of South African Trade Unions) عام 1979. كما قررت منح الاستقلال لأربعة معازل، ومنح رؤسائها بعض الصلاحيات الإدارية. ففي عام 1973 نال الترانسكاي (Transkei) استقلاله، ليتعبه بوفوثاتسوانا (Bophuthatswana) وفندا (Venda) في عام 1977، ثم سيسكي (Ciskei) في عام 1981. ومع ذلك بقيت هذه المعازل تعتمد على جنوب إفريقيا ماليا، وبالتالي ضمن بوتا بقاء هؤلاء القادة الأفارقة على ولائهم لحكومة جنوب إفريقيا[3].

وفي حين رفض مانجوسوث بوثيليزي قبول استقلال كوازولو وقاد معارضة بقية المعازل، اعتبر معظم الأفارقة كايرز ماتانزيما (Kaiser Matanzima) زعيم الترانسكاي وحكام المعازل الأخرى كدمى في أيدي حكومة جنوب إفريقيا البيضاء[4].

[1] Apartheid Museum: Understanding Apartheid, Op.cit, p 77.
[2] Ibid.
[3] Ibid: p 79.
[4] Ibid.

وفي عام 1983 وكنتيجة لحالة الاحباط التي أصابت السود بعد أن تجاهلت بريتوريا طموحاتهم في المشاركة السياسية في إطار البرلمان الثلاثي الذي شكلته في سبتمبر 1984 والذي أعطى بعض الحقوق للملونين والهنود وتجاهل حقوق السود تماما. ونتيجة لانخفاض مستواهم المعيشي، تم تأسيس منظمتين جديدتين لمواصلة وقيادة النضال الإفريقي داخل جنوب إفريقيا، الأولى هي الجبهة الديمقراطية المتحدة (United Democratic Front) والتي كانت متحالفة مع المؤتمر الوطني الإفريقي والثانية هو المنتدى الوطني (The National Forum) الذي اتخذ موقف حركة الوعي الأسود في رفضها لمشاركة البيض في النضال ضد الفصل العنصري[1].

وكاد التياران المذكوران يشكلان منظمتين متنافستين على الساحة السياسية في جنوب إفريقيا، لكن الأيام أثبتت أن الجبهة الديمقراطية المتحدة هي الأقوى، فقد تشكلت من تحالف ضم أكثر من 500 منظمة مناهضة للفصل العنصري شملت النقابات العمالية والاتحادات الطلابية والنسائية بالإضافة إلى الكنائس والمنظمات المدنية. ودعت الجبهة جميع الملونين والهنود إلى مقاطعة انتخابات البرلمان الجديد كما دعت الأفارقة إلى مقاطعة انتخابات المجالس المحلية[2].

استجاب الأفارقة لدعوة الجبهة الديمقراطية المتحدة. ففي عام 1984 قدر عدد الناخبين السود بنسبة واحد من خمسة فقط، وبالتالي نجحت حملة المقاطعة وحرمت الجبهة البرلمان الجديد من الحصول على أي نوع من الشرعية. وهكذا لم تكن جنوب إفريقيا هادئة أو موالية لحكومة بريتوريا العنصرية كما كانت الدعاية البيضاء العنصرية تحاول تصويرها[3].

[1] Apartheid Museum: Understanding Apartheid, Op.cit, p 81.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

وإذا كان الكبت والقمع هو طابع الوضع داخل جنوب إفريقيا فإن الوضع في الخارج كان يختلف نوعا ما، فرغم تصاعد الكفاح المسلح في الداخل، إلا أن الظروف الدولية في هذه الفترة قد مكنت جنوب إفريقيا من المواجهة، وهيأت لها فرصا أفضل من حرية الحركة فقد تولى ريجان السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتولى حزب المحافظين بزعامة تاتشر السلطة في بريطانيا، وكلاهما رفض أية مقاطعة اقتصادية رسمية لجنوب إفريقيا تحت دعاوي مختلفة[1].

وقد تبنت الإدارة الأمريكية منذ ذلك الحين ما عرف باسم سياسة "الارتباط البناء" (Constructive engagement) التي تهدف في رأيها إلى تشجيع عملية التحول السلمي والمحتوم في جنوب إفريقيا عن طريق تحسين الظروف المعيشية للسود، وخلق المزيد من الفرص أمامهم وزيادة القدرة التفاوضية لهم، والعمل على تحقيق إصلاحات داخلية من شأنها تقويض الحواجز الاجتماعية واللونية في الخدمات العامة، وذلك بغية الوصول في النهاية إلى وضع "اقتسام السلطة" بين البيض والسود في أجهزة الحكم، وليس الوصول إلى صيغة "صوت واحد لرجل واحد" ولذلك دعت الإدارة الأمريكية الشركات الأمريكية إلى تجاهل الحاجز اللوني في التوظيف والتدريب داخل جنوب إفريقيا، تحت زعم أن المقاطعة الاقتصادية غير فعالة لأنها ستضر بأوضاع السود من جهة، وستؤدي إلى تكريس عقلية الحصار ومن ثم العنف والتشدد لدى البيض من جهة أخرى، وستكون بمثابة حرب اقتصادية تعرقل الوصول للنظام الاقتصادي الحر المرغوب من جهة ثالثة[2].

[1] Leonard Thompson : A History of South Africa, Yale University Press, London, 2001, P 291.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 264.

واستغلالا لهذا المناخ المواتي الذي وفرته سياسة ريجن بشأن "الارتباط البناء"[1] واستفادة من تطور القدرة العسكرية لجنوب إفريقيا[2] ولمواجهة التهديد المتصاعد من جانب المؤتمر الوطني الإفريقي الذي يتخذ من الدول المجاورة قواعد انطلاق له، دشنت جنوب إفريقيا سياسة جديدة في علاقاتها بدول المواجهة هي سياسة الردع التي تنطوي على الإكراه العسكري والاقتصادي بغية إشاعة عدم الاستقرار في الدول المجاورة وجعلها في وضع دفاع عن نفسها على نحو يجعلها مضطرة في النهاية إلى إغلاق معسكرات كل من المؤتمر الوطني الإفريقي، وسوابو (SWAPO)، وطرد كوادرهما من أراضيها وذلك على النحو التالي[3]:

أ. **عسكريا:** قامت جنوب إفريقيا بغارات انتقامية داخل أراضي الدول المجاورة (موزمبيق – زيمبابوي– ليسوتو) وساعدت حركات التمرد في كل من أنغولا وموزمبيق (يونيتا UNITA، ورينامو RENAMO) على التوالي لإشاعة حالة عدم الاستقرار فيهما، وقد كانت أشهر هذه الغارات قيام القوات الخاصة لجنوب إفريقيا بالتسلل داخل أراضي ليسوتو في ديسمبر 1982 وقيامها باغتيال اثنا عشر عضوا من كوادر المؤتمر الوطني الإفريقي في العاصمة

[1] حول سياسة الارتباط البناء التي اتبعتها إدارة ريغان أنظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الذي يشرح حيثيات هذه السياسة:

Chester A. Crocker: An Update of Constructive Engagement in South Africa: September 26, 1984, Bureau of Public Affairs, United States Department of State, Washington D.C, Communication Editorial Division, 1984.

[2] كانت اليابان بالإضافة إلى الكيان الصهيوني كما ذكرنا سابقا من أكثر الدول الداعمة لنظام بريتوريا العنصري وخاصة في مجال التكنولوجيا والتسلح. أنظر:

Jun Morikawa: Japan and Africa "Big Business and Diplomacy", Africa World Press, United States, 1997, p 72.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 265.

ماسيرو، ولم يكد يمر شهر على هذه الغارة حتى قامت حكومة ليسوتو بطرد مائة من كوادر المؤتمر الوطني خارج أراضيها[1].

ب. **اقتصاديا:** راحت جنوب إفريقيا تطبق شكلا من أشكال الحصار الاقتصادي على الدول المجاورة[2] كان أشهره ما قامت به ضد ليسوتو عام 1985، والذي أدت آثاره فيما لا يزيد عن شهر إلى وقع انقلاب عسكري حيث استجاب الانقلابيين على الفور لرغبات جنوب إفريقيا في إغلاق مكاتب المؤتمر الوطني الإفريقي[3].

وقد آتت سياسة الردع هذه أكلها حيث عقدت سوازيلاند اتفاق عدم اعتداء مع جنوب إفريقيا عام 1982، ووقعت جنوب إفريقيا مع أنغولا اتفاقا لوقف إطلاق النار (اتفاق لوساكا Lusaka Accords) أوائل عام 1984، بهدف فض الاشتباك في جنوب أنغولا بين قوات جنوب إفريقيا وكوبا، وسوابو، وفي مارس من نفس العام تم توقيع ميثاق عدم اعتداء بين جنوب إفريقيا وموزمبيق (اتفاق نكوماتي Nkomati

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 265.

[2] ثمة كتاب من تأليف جماعي تحت إشراف مينتر وليام (Minter William) ومقدم من طرف الرئيس جوليوس نيريري يتعرض إلى آثار الميز العنصري على الدول المجاورة لجنوب إفريقيا. وعنوانه هو: "الارتباط الهدام". وإن دل هذا العنوان وما جاء فيه على شيء، فإنما يدل على فشل سياسة "الارتباط البناء" التي تبنتها إدارة الرئيس ريغن ومسؤوليتها في استمرار نظام بريتوريا العنصري. أنظر:

Minter William: Destructive Engagement "The U.S and S.A. in Reagan Era", Zimbabwe Publishing for The Southern African Research and Documen, Harare, 1986.

وللمزيد حول تسليط الضوء على فشل سياسة "الارتباط البناء". أنظر أيضا:

Sanford J. Ungar and Peter Vale : "Why Constructive Engagement Failed", **in Foreign Affairs**, V. 64, N.2, Published by Council on Foreign Relations, 1985, pp 234- 258.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 265.

Accord)، تتعهد جنوب إفريقيا بموجبه بوقف دعمها لقوات رينامو (RENAMO) في مقابل إغلاق موزمبيق لقواعد المؤتمر الوطني الإفريقي فيها[1].

لاقت هذه الاتفاقيات –وبخاصة نكوماتي– ترحيبا كبيرا من جانب الدول الغربية التي اعتبرتها انقلابا دبلوماسيا لصالح جنوب إفريقيا وقد شكلت زيارة رئيس الوزراء بوتا وزير خارجيته بيك بوتا (Pik Botha) للدول الأوروبية في ماي وجوان 1984[2]، مظهرا من مظاهر بداية خروج جنوب إفريقيا من عزلتها السياسية، فقد رحب القادة الأوروبيون ببيتر بوتا وأشادوا بجهوده على مستوى "الوفاق الإقليمي" والإصلاحات الداخلية[3].

وفي عام 1984 وكرد فعل مباشر على تزايد عمليات القمع الوحشية والاغتيالات السياسية[4] والاعتقالات التي كانت تتم دون محاكمات وعمليات التعذيب التي كانت

---

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 266.

[2] زار بيتر بوتا الدول الأوروبية التالية: النمسا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال وسويسرا وألمانيا الغربية. أنظر:

South Africa History Online: SA Prime Minister, P.W. Botha visits Europe, Produced 16 March 2011, Last Updated 30 September 2019. Available Online At: https://www.sahistory.org.za/dated-event/sa-prime-ministerpw-botha-visits-europe

[3] James Barber and John Barratt: South Africa's Foreign Policy: The Search for Status and Security, 1945-1988, Cambridge University Press, 1990, p 300.

[4] ارتكب النظام العنصري في جنوب إفريقيا الكثير من الجرائم غير الانسانية خلال سنوات الأبارتايد، وقد كانت الاعتقالات والاغتيالات السياسية تكاد تكون بشكل يومي. ولعل من أشهرها اغتيال ستيف بيكو في 12 سبتمبر 1977، وبيبكو الثلاث (Pebco three) في 8 ماي 1985 وجرادوك الأربعة (The Gradock Four) في 27 جوان 1985، واغتيال المحامية فيكتوريا مكسينجي (Victoria Mxenge) على يد فرق الموت (Death Squeds) المنظمة الإرهابية المدعومة من حكومة بريتوريا العنصرية في 01 أوت 1985. كما ارتكب النظام العنصري العديد من المجازر جراء اطلاق رجال الشرطة والجيش النار بطريقة عشوائية ووحشية أثناء المظاهرات والمسيرات التي كان ينظمها الأفارقة من حين لآخر ولعل أشهرها اطلاق الشرطة النار على المتظاهرين السود في 21 مارس 1985 المصادف لذكرى مجزرة شاربفيل 21 مارس 1960 وهو ما تسبب في قتل 47 شخص. أنظر:

South Africa History Online: General South Africa History Timeline: 1980s, Produced 31 March 2011, Last Updated 27 August 2019. Available Online At:

تطال المعتقلين السياسيين في السجون، وموت الكثير منهم جراء وحشية التعذيب أو جراء الانتحار نتيجة الانهيار النفسي[1]، وكرد فعل مباشر على زيادة إيجارات المساكن (Rent Increases) في بعض مدن السود مثل سويتو (Soweto)، انتشرت أعمال العنف والمعارضة المنظمة وغير المنظمة في كافة أنحاء البلاد، في الريف والحضر، مما دفع بجيش الدفاع إلى المدن والأحياء لفرض النظام على نحو جعل للجيش دورا سياسيا مركزيا، غير أن ذلك لم يجد نفعا فأعلنت حالة الطوارئ الأولى في 20 جويلية 1985 بضغوط من جانب الجيش، ورغم ذلك استمر العنف وهبطت قيمة الراند وهربت الاستثمارات وعلت دعوات من جانب الغرب تدعو للمقاطعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا[2]، وقد أجبر ذلك حكومة بريتوريا على رفع حالة الطوارئ في 6 مارس 1986 غير أن ذلك أدى إلى رد فعل عكسي إذ انتشرت حالات العصيان بين السود، واتسع نطاقها فعادت حكومة جنوب إفريقيا لتفرض حالة الطوارئ مرة أخرى في 12 جوان 1986 في كافة أنحاء البلاد، ولتذهب أبعد من ذلك حين دفعت قواتها للقيام بشن غارات على قواعد المؤتمر الوطني الإفريقي في بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي، وهو ما أدى إلى تدهور علاقاتها مع جيرانها وانهيار الاتفاقيات التي عقدتها في المرحلة السابقة[3].

---

https://www.sahistory.org.za/article/general-south-african-history-timeline-1980s

[1] Understanding Apartheid: Op.Cit, p 83.

[2] في 15 أوت 1985 ألقى بيتر بوتا خطابا في ديربان (Durban) صدم المجتمع الدولي من خلاله، حيث عبر بوضوح عن عدم استعداده لتغيير موقفه من نظام الفصل العنصري، وعن عدم نيته في إطلاق صراح نيلسون مانديلا من السجن. وقد تسبب هذا الخطاب الذي أصبح يعرف بخطاب روبيكون (Rubicon Speech) بآثار خطيرة مضاعفة على اقتصاد جنوب إفريقيا، كما تسبب في جعلها أكثر عزلة من قبل المجتمع الدولي. أنظر:
James Barber and John Barratt: Op.cit, p 324.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 267.

وهكذا فشلت السياسة الإقليمية لبريتوريا في تحقيق الاستقرار الداخلي، وبنفس القدر فإن عدم الاستقرار الداخلي قد أدى إلى فشل السياسة الإقليمية لجنوب إفريقيا. واتجهت بريتوريا إزاء هذا الوضع إلى تغليب فرض الأمن في داخلها على طموحاتها الإقليمية والدولية، بل ظهر في داخلها وخصوصا في صفوف الجيش إشارات تعبر عن العداء للغرب والتشكيك في دوافعه تجاه جنوب إفريقيا، وعبرت عن نفسها في السعي للتعاون غير المباشر مع موسكو لتأمين اتفاقيات سلام مع أنجولا[1].

كذلك كانت لزيارة القس ديزموند توتو (Desmond Tutu)[2] للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1984 بالغ الأثر في تغيير الإدارة الأمريكية لسياستها تجاه نظام جنوب إفريقيا العنصري، فبعد أسابيع قليلة من حصوله على جائزة نوبل للسلام عام 1984 ذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وشجب سياسة "الارتباط البناء" التي انتهجتها الولايات المتحدة في علاقاتها مع جنوب إفريقيا ووصفها بغير الأخلاقية والغير مسيحية. مما تسبب في إحراج إدارة ريجان خصوصا مع تعالي دعوات حزب المحافظين وحزب الديمقراطيين والكونغرس الأمريكي لتسليط عقوبات قاسية على نظام بريتوريا العنصري جراء ممارساته غير الإنسانية وتماديه في استعمال القوة والعنف. ورغم استمرار الرئيس ريغان في استعمال حق الفيتو ضد العقوبات المسلطة ضد جنوب إفريقيا في مجلس الأمن إلا أنه وفي سنة 1986 تم سن قانون شامل من طرف الكونغرس لمكافحة نظام الفصل العنصري الذي لم يكتفي بتفعيل العقوبات ضد حكومة

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 268.

[2] مع وجود أغلب قادة النضال في السجون أو في المنفى، أصبحت الكنائس الإفريقية بمثابة صوت الشعب، وأصبح قادة العديد من الكنائس يعارضون الفصل العنصري باعتبار الأبارتايد منافي للتعاليم المسيحية والأخلاقية، وقد كان القس ديزموند توتو أشهرهم على الاطلاق. أنظر:
Apartheid Museum: Understanding Apartheid, Op.cit, p 88.

جنوب إفريقيا العنصرية فقط بل وعرض أيضا تقديم المساعدة لضحايا الفصل العنصري[1].

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد غيرت موقفها من المطالبة بتعديل الأبارتايد وليس إزالته وتفضيل جنوب إفريقيا شبه عنصرية ولكن رأسمالية، على جنوب إفريقيا غير عنصرية ولكن اشتراكية، إلى موقف يمارس الضغط على حكومة بريتوريا للإفراج عن نيلسون مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي والتفاوض معه[2]. فإن بريطانيا أيضا غيرت من موقفها. فتحت تزايد حجم الضغوطات الدولية وخاصة داخل الكومنولث من طرف الدول الإفريقية الأخرى، وخاصة دول المواجهة التي طالبت بحقها في الوجود، وبضرورة الإسراع والتعجيل في عملية تحطيم هذا النظام الشنيع الذي تعاني منه الأمرين. تمت المصادقة أثناء قمة الكومنولث المنعقدة بناسو (Nassau) عاصمة البهاماس عام 1985 على تعيين مجموعة متكونة من سبع شخصيات بارزة يسند إليها مهمة تشجيع الحوار في جنوب إفريقيا وبالتالي القضاء على نظام الفصل العنصري واستبداله بنظام حكم ديمقراطي[3].

وقد انتقلت الشخصيات المذكورة إلى إفريقيا الجنوبية في مناطقها العديدة وإلى الدول المجاورة الأخرى، وأجرت محادثات مع جميع الأطراف المعنية. وخرجت بتقرير مطول من ثمانية فصول تضمن كل ما رأته وسمعته هذه الشخصيات فضلا عن الاقتراحات

[1] Lynda M. Clarizio, Bradely Clements and Erika Geetter: "United States Policy toward South Africa", **Human Rights Quarterly**, V.11, N.2, by The Johns Hopkins University Press, 1989, p 253.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 77.

[3] أحمد الأخضر تازير: مهمة في جنوب إفريقيا "تقرير الكومنولث"، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، ع5، 1987، ص 103.

التي ارتأتها ضرورية لإقامة حوار حقيقي وبناء يؤدي إلى تحطيم نظام الميز العنصري[1].

ومما خلص إليه التقرير هو حتمية التغيير في جنوب إفريقيا فحسب شريدت رمفال (Shridath Ramphal) الأمين العام لهذه الهيئة فإن نظام الفصل العنصري يلفظ آخر أنفاسه، فالسود مستعدون لمواصلة الكفاح الدموي وبالتضحية بملايين النفوس من أجل نيل حقوقهم واسترجاع كرامتهم. لذلك فمن مصلحة البيض التخلي عن هذا النظام البشع، ووضع نهاية لهذا الصراع المرير بالوسائل السلمية[2].

وقد جاءت الهزيمة العسكرية المريرة لقوات جنوب إفريقيا على يد القوات الكوبية في جنوب أنغولا في جويلية 1987، لتشكل عاملا أساسيا في تغيير توجهات جنوب إفريقيا فيما يتعلق باللجوء إلى الخيار العسكري ولتفرز العديد من الآثار داخليا وخارجيا وذلك على النحو التالي[3]:

أ. **على المستوى الداخلي:** ظهرت مطالب متصاعدة بضرورة تقليل الانفاق العسكري إزاء فشل الجيش داخليا وخارجيا، وإزاء تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد في وقت تحتاج فيه البلاد لقدر من الإصلاح الاقتصادي يفتح الطريق أمام الإصلاح السياسي[4].

ب. **على المستوى الإقليمي:** فتحت الهزيمة الطريق أمام استقلال ناميبيا عام 1990، ومكنت جنوب إفريقيا من الاتفاق مع أنجولا على إغلاق معسكرات المؤتمر الوطني الإفريقي فيها، وعلى انسحاب القوات الكوبية منها، وهو ما

[1] أحمد الأخضر تازير: المرجع السابق، ص 103.

[2] نفسه.

[3] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 268.

[4] نفسه.

وفر مناخا مواتيا مكن الرئيس بوتا من القيام بزيارات لعدة دول إفريقية شملت مالاوي، وموزمبيق، حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع موزمبيق تتعلق بالأمن والعمالة والنقل والطاقة والصحة في سبتمبر 1988، وهو الأمر الذي أوضح أن العقوبات الدولية على بريتوريا قد جعلتها أكثر اعتمادا على جيرانها، هذا رغم سعيها لفرض عقوبات مضادة عليهم[1].

ج. على المستوى الدولي: أسفرت المفاوضات غير المباشرة مع موسكو لتحقيق استقلال ناميبيا وسحب القوات الكوبية من أنجولا عن تحولات إيجابية في الرأي العام الأبيض داخل جنوب إفريقيا تجاه موسكو، وقد تعززت هذه التحولات بإصلاحات غورباتشوف، وبالتطورات التي بدأت تحدث في أوربا الشرقية منذ عام 1979، ولم يعد ينظر إلى موسكو كنصير وسند للثورة السوداء داخل جنوب إفريقيا[2].

وهكذا فمع نهاية فترة حكم بوتا ظهر واضحا لدى حكومة جنوب إفريقيا أن إصرارها على استخدام القوة العسكرية داخليا وإقليميا إنما يشكل تهديدا لوجود الجماعة البيضاء في جنوب إفريقيا ولمصالحها السياسية والاقتصادية، فاتجهت بريتوريا إلى البحث عن مخرج من خلال الأساليب السلمية[3].

ثالثا: التحولات الداخلية ونجاح عملية التحول الديمقراطي (1990 – 1994)

جاءت استقالة بوتا من الرئاسة في 15 أوت 1989 وانتقلت السلطة بعده إلى دي كليرك الذي كان مسئولا عن التعليم، وبالتالي مدركا عن قرب للمشاكل المترتبة على

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 268.

[2] نفسه: ص 269.

[3] نفسه.

ممارسات الأبارتايد[1]. فقد اقتنع دي كليرك بأن الوضع الدولي لبلاده، لا يمكن أن يتحسن دون إحداث تغيير جوهري في الوضع السياسي الداخلي، وسعيا لتحقيق ذلك وتجنبا لمعرضة اليمين الأبيض المحافظ – وهي المعارضة التي سادت طوال فترة حكم سلفه– فإنه دشن سلسلة من الإصلاحات السياسية الراديكالية التي لم تشهدها جنوب إفريقيا من قبل، ممهدا الطريق لتغيرات دستورية وسياسية جوهرية في الداخل[2].

ففي 6 سبتمبر 1989، أعطت الأقلية البيضاء تفويضا لدي كليرك – عبر استفتاء– لبدء مفاوضات مع القادة التقليديين للسود، ومنذ نفس الشهر بدأ دي كليرك يسمح بمظاهرات للمعارضة السوداء، ويشجع على التخلص من القوانين العنصرية[3].

بدأ الرئيس الجديد دي كليرك عهده بتشكيل حكومة حرص فيها على تأكيد الطابع المدني للحكم، وخفض الخدمة العسكرية من عامين إلى عام، واتجه إلى تحجيم الدور السياسي للجيش، وشركة التسلح لجنوب إفريقيا (Armscor) [4]، حيث عرض بيع أسهمها إلى مستثمرين من القطاع الخاص، وأعاد إظهار الدور السياسي الفاعل للحزب الوطني الحاكم بشكل مكنه من قيادة عملية التغيير التالية[5].

وفي 15 أكتوبر 1990 ألغى دي كليرك قانون تقسيم المرافق العامة كالحدائق والمكتبات العامة والمستشفيات ودورات المياه العامة طبقا للانتماء العرقي، وهو قانون صدر عام 1953 (The Separate Amenities Act of 1953). وفي نفس العام

---

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 66.

[2] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 269.

[3] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 66.

[4] حول شركة التسلح لجنوب إفريقيا (Armscor) أنظر:

Regerson. C.M : Defending Apartheid : "Armscor and the Geography of Military Production in South Africa", **in Geo Journal**, V.2, N3, Published by Springer, November 1990. P 241- 250.

[5] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 270.

ألغى دي كليرك حالة الطوارئ وهو ما كان شرطا للمؤتمر الوطني الإفريقي للتفاوض مع حكومة بريتوريا. وفي نهاية عام 1990، وعدت الحكومة بمشاورات حول دستور جديد وغير عنصري خلال عام 1991 بما يعطي حق التصويت للسود[1].

وفي خطاب له في أول فيفري 1991 تعهد دي كليرك بإلغاء قانون تسجيل السكان الصادر عام 1950 الذي صنف المواطنين منذ ميلادهم حسب لونهم بما يحدد مكان سكنهم وتعليمهم ودفنهم[2]. كما تعهد دي كليرك بإلغاء قانون تنمية المجتمعات السوداء (Black Communities Development Act, 1984) لعام 1984 الذي قنن الوضع المنعزل للمدن السوداء خارج البانتوستانات. وبدأ بعد ذلك الحديث عن انهاء التمييز العنصري في التعليم[3]. كما وعد دي كليرك بأن كافة المواطنين في جنوب إفريقيا سيكونون سواء أمام القانون[4].

وعلى مستوى الأحزاب السياسية للبيض، نشير إلى تصاعد الانتقادات لنظام الأبارتايد من قبل الحزب التقدمي الفيدرالي (Progressive Federal Party)، الذي

---

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 66- 67.

[2] حول هذا القانون (Population Registration Act, 1950) الصادر في عام 1950 والذي تم الغاءه رسميا في 28 جوان 1991. أنظر:

Deborah Posel: What's in a a name? Racial categorizations under apartheid and their afterlife, In Transformation Critical Perspectives on Southern Africa, 2001, p 70.

[3] بالفعل تم الغاء هذا القانون في 26 مارس 1990 بعد أن أعلن وزير التربية بيت كلاس (Piet Claase) أنه اعتبارا من جانفي 1991، سيتم انهاء الفصل العنصري بين التلاميذ السود والبيض في المدارس التي تديرها الدولة. وهذا ما تجسد بداية من 9 جانفي 1991 حيث بدأ انضمام التلاميذ السود إلى المدارس الحكومية التي كانت حكرا على البيض فقط. أنظر:

South African History Online : General South African History Timeline: 1990 s, Produced 04 April 2011, Last Updated 01 July 2022. Available Online At: https://www.sahistory.org.za/article/general-south-african-history-timeline-1990s

[4] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 67. وحول خطاب دي كليرك وتفكيك ما جاء فيه أنظر:

F.W. De Klerk Annouces Changes in his Government's policy, United Nations Centre against Apartheid, United Nations, New York, 1990.

طالب حكومة بريتوريا بالتفاوض مع قادة المعارضة السوداء. وبحلول نهاية عام 1989 كانت كافة الأحزاب البيضاء باستثناء حزب المحافظين اليميني المتطرف (Conservative Party) –الذي حصل على 31 بالمائة من الأصوات في انتخابات سبتمبر 1989– تؤكد الحاجة لدستور جديد لا يربط حق التصويت بالانتماء العرقي. بل أن حزب المحافظين نفسه فشل عندما تولى السلطة في بعض المجالس المحلية في إعادة ممارسة ما يسمى بـ الأبارتايد الصغير (Petty Apartheid)[1] بسبب مواجهته مقاطعات واضرابات مؤثرة من السكان السود أجبرته على التراجع عن مثل هذه الاجراءات، كما حدث في مدينة بوكسبورغ (Boksburg)[2].

وقد تجمعت التكتلات السياسية البيضاء المعادية للأبارتايد في الحزب الديمقراطي (Democratic Party) الذي تشكل من الحزب الفدرالي التقدمي والحركة الوطنية الديمقراطية (National Democratic Movement) والحزب المستقل (Independent Party) [3]. وأصبح الحزب الجديد يضم 33 عضوا في البرلمان الأبيض في انتخابات عام 1989 بعدما كان يضم 20 عوضا قبل التصويت. ودعا هذا الحزب إلى إنهاء الفصل العنصري وتشكيل دستور جديد تقبله جميع الأطراف، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وسحب الجيش من أحياء السود[4].

وهكذا حالت هذه القوى والعناصر الليبرالية داخل الحزب الوطني الحاكم بين نظام بريتوريا وبين تكثيف القهر السياسي ضد المعارضة السوداء في النصف الثاني من

---

[1] الأبارتايد الصغير (Petty Apartheid): ويقصد به قوانين التفرقة العنصرية التي تؤثر على روتين الفرد اليومي، وهي التي تحظّر على السود الاختلاط بالبيض اجتماعيا. أنظر:
Roger B. Beck: The History of South Africa, Greenwood Press, London, 2000, p 125.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 67.

[3] نفسه: ص 68.

[4] أحمد الأخضر تازير: مرجع سابق، ص 110.

الثمانينات. وقد رحب الحزب الديمقراطي بالإجراءات التي اقترحها دي كليرك في البرلمان في فيفري 1991 للقضاء على آخر مظاهر الأبارتايد[1].

وبالنسبة للعلاقات مع المؤتمر الوطني الإفريقي، فقد أفرجت حكومة جنوب إفريقيا في 15 أكتوبر 1989 عن والتر سيسولو الأمين العام للمؤتمر الوطني و6 مسئولين معتقلين آخرين بالإضافة لمسئول قيادي من المؤتمر البانافريكاني[2]. وتحدث دي كليرك عن إمكانية رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي. كما أعلن وزير الخارجية بيك بوتا أن حكومته تنظر للأمام إلى مفاوضات مع من أسماهم "بقادة لهم مصداقية من السود". وأشار الوزير إلى إمكانية الاعتراف بمنظمات مثل المؤتمر الوطني الإفريقي تستطيع أن تلعب دورا في العملية السياسية، وفي 2 فيفري 1990 تم رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني والحزب الشيوعي لجنوب إفريقيا، وتلا ذلك الإفراج عن نيلسون مانديلا أمام ترحيب مذهل في 11 فيفري 1990 بعد سبع وعشرين سنة في السجن[3].

---

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 68.

[2] تحت تأثير الضغوطات الدولية ولتجنب الدعوة لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية ضد جنوب إفريقيا في مؤتمر الكومنولث الذي كان سيعقد في كوالالمبور (18– 24 أكتوبر 1989) أفرجت حكومة دي كليرك في 15 أكتوبر 1989 عن المساجين السياسيين المسنين بعد أن أمضى أغلبهم أكثر من عقدين في سجن جزيرة روبن وسجون أخرى. وهم: والتر سيسولو (Walter Sisulu) وأحمد كاثرادا (Ahmed Kathrada) ورايموند مهلابا (Raymond Mhlaba) وويلتون مكواي (Wilton Mkwayi) وأندرو ملانجيني (Andrew Mlangeni) والياس موتسواليدي (Elias Motsoaledi) وأوسكار مبثا (Oscar Mpetha) من المؤتمر الوطني الإفريقي وجافتا ماسيمولا (Jafta Masemola) من المؤتمر البنافريكاني. أنظر:
South Africa History Online: African National Congress Timeline 1980- 1989, Produced 24 October 2011, Last Updated 14 May 2021. Available Online At: https://www.sahistory.org.za/article/african-national-congress-timeline-1980-1989

[3] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 68.

وعقب رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الإفريقي وبدء اجراءات المشاورات معه، رفض دي كليرك مبدأ الأغلبية البسيطة لأنها يمكن أن تؤدي إلى قهر الأقليات رغم قبوله بمبدأ المشاركة في السلطة مع المجموعات العرقية الأخرى. وفي تطور لاحق، قبل دي كليرك مبدأ التصويت لكل مواطن مع توفير اجراءات تحمي الأقليات مثل إنشاء مجلس شيوخ ينتخب على أساس عرقي، وبلورت دوائر البيض هذه الفكرة في إطار الحديث عن مجلس شيوخ مؤثر يكون التصويت فيه على أساس الانتماء الاقليمي أو العرقي أو اللغوي[1].

أما الحزب الوطني الحاكم فقد طرح صيغة تمثيل تعطي للأقليات – أساسا البيض– حق الفيتو على قرارات الأغلبية، أي قبول حق التصويت للجميع دون قبول حكم الأغلبية. وأعرب البيض عن القلق بسبب فشل نظام التعدد الحزبي والتعدي على حقوق الأقليات في معظم الدول الإفريقية. إلا أن بعض فصائل البيض تحدثت عن حكم فدرالي ينقل عبء الحكم من العاصمة ونظام يعطي السلطة القضائية ولاية قوية تحمي حقوق الأفراد والمجموعات، ومجلس نواب يقوم على مبدأ صوت لكل مواطن ثم مجلس شيوخ يعكس الواقع العرقي. وقد أظهرت هذه المشاورات اتجاها متزايدا بين البيض لصالح حزب المحافظين الذي يمثل المتطرفين البيض المعارضين لإصلاحات دي كليرك[2].

في ديسمبر 1991 أنشأ ممثلون عن تسعة عشر مجموعة سياسية من كل الأعراق مؤتمرا من أجل جنوب إفريقيا ديمقراطية، سمّي المؤتمر باختصار "كوديسا" (The Convention for a Democratic South Africa: CODESA) وبدأ

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 63.

[2] نفسه: ص 64.

كوديسا أعماله بإقرار كيفية تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة، وتشكيل برلمان أو جمعية وطنية مع تحديد صلاحياتها للاتفاق على الدستور[1].

احتفظ المؤتمر الوطني الإفريقي برؤية بعيدة المدى: ضرورة التخلص من التمييز العنصري، وما يتصل به من ممارسات غير عادلة، واستبدال كل ذلك بنظام عادل وديمقراطي حقيقي. وفي هذا الصدد اعتبر المؤتمر الوطني كل الاصلاحات التي تمت ما بين 1989 و1992 من قبل حكومة بريتوريا هي مجرد اصلاحات شكلية طالما لم تقر مبدأ حكم الأغلبية[2].

وقد سعى المؤتمر الوطني لاستمالة البيض من خلال طمأنتهم سواء كموظفين أو كرجال أعمال، ووعدهم بحكومة وحدة وطنية إذا فاز المؤتمر الوطني الإفريقي في انتخابات عامة وديمقراطية. وأوضح المؤتمر الوطني الإفريقي قبوله لإعلان حقوق الأقليات دون إعطاء الأقليات فيتو على قرارات الأغلبية[3].

كما نجح المؤتمر الوطني في ضم عدد كبير من الملونين إلى صفوفه لتأكيد طبيعته غير العنصرية كما جذب تأييد بانتوستان الترنسكاي خلال اجتماعات "كوديسا" بالإضافة إلى عودة بانتوستاني فندا وسيسكاي عن قراراهما السابق بالاستقلال، ومطالبتهما بإعادة الاندماج في جنوب إفريقيا موحدة، وهو ما عزز دعوة المؤتمر الوطني الإفريقي لجنوب إفريقيا موحدة في مواجهة الصيغى الفدرالية[4].

---

[1] ج. آ. س. غرنفيل: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ج4، تر علي مقلد، (د.ط)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، (د.ت)، ص 148.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 93.

[3] نفسه.

[4] نفسه: ص 94.

أما على صعيد الاعتبارات الدولية فقد كان لسلسلة الإصلاحات السياسية الراديكالية التي لم تشهدها جنوب إفريقيا من قبل، والتي مهدت الطريق لتغيرات دستورية وسياسية جوهرية في الداخل انعكاسات إيجابية على السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا أسفرت عن تحسن المركز الدولي للبلاد[1].

فقد شهدت هذه المرحلة انفتاح جنوب إفريقيا على القارة الإفريقية على نحو غير مسبوق فمنذ تولي دي كليرك السلطة عام 1989، وحتى منتصف عام 1993، زار العديد من الدول الإفريقية منها ساحل العاج والسنغال وكينيا ونيجيريا، بالإضافة إلى معظم دول الجنوب الإفريقي[2].

وحدث تبادل للزيارات قامت بها العديد من الوفود الرسمية – أغلبهم رجال أعمال– إلى دول إفريقية منها من لم يكن قد رفع الحظر رسميا على جنوب إفريقيا، استهدفت تحقيق التعاون في كافة الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية[3]، وقد زادت صادرات جنوب إفريقيا لبقية دول إفريقيا بنسبة 20 بالمائة في عامي 1990 و1991، وكانت قد زادت بنسبة 40 بالمائة عام 1989، كما افتتحت خطوط ملاحية جوية مباشرة بين جنوب إفريقيا وكل من مصر وكينيا ودول غرب إفريقيا (من خلال شركة الطيران الإفريقي)، وزائير وزيمبابوي وناميبيا وسيشل وموريشيوس وساحل العاج .. إلخ. ونظمت بريتوريا معرضا تجاريا ضخما في كينيا في جوان 1992. ووصلت قيمة صادرات جنوب إفريقيا إلى بقية القارة عام 1991 إلى 1.5 مليار دولار معلنة، ومثلها

[1] إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 269.

[2] نفسه: ص 270.

[3] من هذه الدول التي دخلت ميدان التعاون مع جنوب إفريقيا: ساحل العاج، والسنغال، ونيجيريا، سيراليون، وغانا، وبوركينافاسو، ومالي، وزائير، والكونغو، والكامرون، وكينيا، وموريشيوس، وجزر القمر، وسيشل، ومدغشقر. أنظر: المرجع نفسه، ص 271.

تقريبا غير معلن مع دول كانت ما تزال تلتزم رسميا بالحظر على جنوب إفريقيا، أي ما قيمته 70 بالمائة من قيمة صادرات جنوب إفريقيا ككل. ونتيجة غياب النقد الأجنبي لدى معظم دول إفريقيا وانسحاب الاستثمارات الأجنبية الأوروبية والأمريكية منها، فإن دولا إفريقية عديدة أصبحت تنظر بتقدير للتعاون مع جنوب إفريقيا ورجال الأعمال بها وتسعى لشراكة تجارية معها وجذب التمويل والاستثمارات منها، وتطورت علاقات رسمية بين جنوب إفريقيا و19 دولة إفريقية[1] وعلاقات غير رسمية مع 31 دولة أخرى[2].

وفيما يتعلق بالعلاقات مع روديسيا فإنه بنهاية عام 1990، قام وفد من جنوب إفريقيا بزيارتها للاتفاق على التعاون الاقتصادي في مجالات التعدين والطاقة والإدارة أعقبه افتتاح مكتب لرعاية المصالح في كلتا الدولتين ثم زيارة من جانب دي كليرك لروسيا أعقبها عودة العلاقات القنصلية في نوفمبر 1991، ثم عودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء في فيفري 1992[3].

إلا أنه علينا ألا نتجاهل بقاء الالتزام الجزائري تجاه نضال شعب جنوب إفريقيا ضد الأبارتايد، وهو ما تجسد في القمة الإفريقية المنعقدة في داكار – السنغال– من 29 جوان إلى 1 جويلية 1992 حيث ساهمت الجزائر في تبني المؤتمر لدعوة مجلس الأمن لجلسة خاصة، لمناقشة الوضع الحرج في جنوب إفريقيا، ووقف العنف الذي

[1] يوجد ثلاث من بين هذه الدول رفعت مستوى التمثيل إلى مستوى السفارة: ساحل العاج في أفريل 1992، والجابون في نوفمبر 1992، والكونغو في مارس 1993، وأهم الدول التي كان يوجد بها تمثيل دبلوماسي لجنوب إفريقيا هي: أنجولا– بوتسوانا– الرأس الأخضر– جزر القمر– الكونغو– ساحل العاج– الجابون– كينيا– ليسوتو– مدغشقر– موريشيوس– المغرب– موزمبيق– ناميبيا– رواندا– ساوتومي وبرنسيب – سوازيلاند– زائير– زامبيا– زيمبابوي– مصر. أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 271.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 105، 106.

[3] أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 272.

يهدد بالامتداد لدول مجاورة، وفعلا انعقد مجلس الأمن في 15 جويلية 1992، وألقى وزير الخارجية الجزائري الأخضر الابراهيمي رفقة وزراء خارجية دول إفريقية أخرى منها: مصر، والكونغو، والرأس الأخضر، وناميبيا، ونيجيريا، وأوغندا، وزيمبابوي، بيانات أيدوا فيها مواقف المؤتمر الوطني الإفريقي، وربطوا الاستقرار والتنمية في إفريقيا ككل والوضع في جنوب إفريقيا[1].

وعلى المستوى الدولي فقد تحسنت علاقة جنوب إفريقيا بالعديد من دول العالم التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية أو تلك التي لم تكن قد أقامت علاقات دبلوماسية معها أصلا. ففي 15 أفريل 1991 رفعت المجموعة الاقتصادية الأوروبية (European Economic Community) العقوبات الاقتصادية على جنوب إفريقيا، كما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في 10 جويلية 1991 عن رفع العقوبات الاقتصادية التي كانت قد فرضتها بلاده على جنوب افريقيا في عام 1986[2]. كذلك أعلنت جنوب افريقيا وروسيا في 28 فيفري 1992 عن إقامة علاقات دبلوماسية كاملة[3].

وقد افتتحت الهند مركزا ثقافيا لها في جنوب إفريقيا له صلاحيات قنصلية في أكتوبر 1992، وأقامت كوريا الجنوبية تمثيلا دبلوماسيا لها مع جنوب إفريقيا على

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 106.

[2] Simon. J. Evenett: "The Impact of Economic Sanctions on South Africa Exports", **in Scottish Journal of Political Economy**, V.49, No.5, November 2002, Published by Blackwell Publishers Ltd, Oxford, UK, p 560.

[3] Elizabeth Sidiropoulos and Chris Alden: Inside the Russia- Africa matryoshka "Summitry, Geopolitics and Resources", South Africa Institute of International Affairs, 2019, p 28.

مستوى السفارة في مارس 1993، وكان حجم التبادل التجاري بينهما قد وصل إلى 900 مليون دولار عام 1991[1].

كذلك تحسنت العلاقات مع الصين منذ زيارة وزير الخارجية بيك بوتا لها في 02 أكتوبر 1991، حيث اتفق الطرفان على إقامة مركزين للدراسات الأكاديمية في كل من بريتوريا وبكين يتمتع أعضاؤهما بالصفة الدبلوماسية هذا في الوقت الذي تقوم فيه الصين بتصدير بعض السلع بشكل مباشر إلى جنوب إفريقيا[2].

وهكذا تم تحسين المركز الدولي لجنوب إفريقيا بشكل غير مسبوق وقبل أن يتم الاتفاق أو التوصل إلى شكل النظام السياسي الجديد في جنوب إفريقيا[3].

ومن أجل إنجاح عملية التحول الديمقراطي قدم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الكثير من التنازلات للبيض للحصول على موافقتهم على نقل السلطة إلى الأغلبية السوداء، وكان منها تقديم الضمانات بعدم القيام بالتسريح الجماعي للموظفين البيض والقبول بمشاركة أحزاب الأقلية في الوزارة. كما أن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي تراجع عن توجهاته الاقتصادية الاشتراكية وأعرب عن الاتجاه إلى اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشروعات الانتاجية. وتحدث مانديلا عن اقتصاد يجسد التعاون بين الدولة والشركات الخاصة والمؤسسات المالية ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني. وبهذا طمأن مانديلا أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال والحكومات الغربية والمؤسسات المالية العالمية على حماية مصالحهم وبقاء ممتلكاتهم[4].

---

[1] أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 272.

[2] نفسه: ص 273.

[3] نفسه.

[4] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 130.

ولم تكن المفاوضات قضية سهلة فقد دامت قرابة أربع سنوات، ولكن مرحلتها الأخيرة العلنية كانت أسرع. فقد كان إبداء المرونة والاعتدال مطلوبا من الطرفين للوصول إلى تسوية تضمن مجتمعا ديمقراطيا غير عنصري وقدرا من إعادة توزيع الثروة، ورغم إعلان دي كليرك في البرلمان في أول فيفري 1991 عن نيته في إلغاء القوانين العنصرية، فإن هناك عوامل كانت تدفع في اتجاه معاكس. وأهم هذه العوامل أن كل طرف كان يخاف ممن ينافسه في الشعبية في صفوف المجموعة العرقية التي ينتمي إليها. فقد برزت في تلك المرحلة قوة يسار المؤتمر الوطني الإفريقي وتنظيمات الوعي الأسود المناهضين لمبدأ التفاوض، وأيضا برزت حركة إنكاثا من جانب آخر، وتصاعدت قوة يمين البيض ممثلا في حزب المحافظين الذي كانت لديه ميليشيات مسلحة[1] والذي انسحب نوابه من البرلمان لمجرد تعهد دي كليرك بإلغاء ثلاثة قوانين عنصرية[2].

قربت دبلوماسية المؤتمرات الصحفية المواقف أكثر من المحادثات المغلقة التي انتهت جولتها الثانية في ماي 1992. وبعد أحداث بويباتونج (Boipatong) عمد رجال الأعمال الراغبون في تفادي أزمة سياسية تحول دون عودة الاستثمار الأجنبي ورجال الكنيسة لإعادة بعث المفاوضات واسترجاع جو الثقة المتبادلة وحسن النوايا

[1] كانت حركة المقاومة الأفريكانية (Afrikaner Weerstandsbeweging) من أعنف المنظمات الارهابية التي عملت على عرقلة المفاوضات والوقوف في وجه عملية التحول الديمقراطي من خلال قيامها بعمليات ارهابية وانتقامية ضد السود وضد رجال الشرطة البيض ومناوراتها في تقسيم البلاد باعتبارها حركة انفصالية. أنظر:
Stephen E. Atkins: Encyclopedia of Modern Worldwide Extremists and Extremist Groups, Greenwood Press, London, 2004, p 12.

[2] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 81.

الذي تعرض لانتكاسة شديدة بين الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي لتجنب الفوضى والحرب الأهلية[1].

كذلك فإن الوصول إلى الانتخابات لم يكن على بساط من حرير. فالمرحلة الانتقالية كانت صعبة للغاية. فقد كان يمكن أن يحدث خلالها ما لا تحمد عقباه. ولذلك كان كل طرف حذرا من الآخر. وكل طرف كان لا يعتبر مهمته قد انتهت. وزاد الأمر صعوبة اندلاع العنف الأسود، وإن كان موجها ضد سود آخرين.

فقد وقعت اشتباكات عنيفة منذ مطلع عقد التسعينات بين حركة إنكاثا[2] وأنصار المؤتمر الوطني الإفريقي، وأدت هذه الاشتباكات إلى موت عدة آلاف وأوشكت أن تعرقل التقدم باتجاه التسوية وتشكيل حكومة انتقالية. ولكن الرئيس دي كليرك – الذي اتهمه حزب المؤتمر الوطني الإفريقي بالتعامل بوجهين، وأنه لم يبذل الجهد الكافي لإيقاف العنف– نجح بالدعوة إلى اجتماع سلام في سبتمبر 1991 حضره حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحركة إنكاثا والحزب الوطني وحزب الحرية، وعلى الرغم من اتفاق السلم الوطني الذي وضع إجراءات لاحتواء العنف ظلت الاشتباكات الدموية مستمرة، والتي زاد اشتعالها بفعل عناصر متطرفة في قوات الأمن وفي بوليس جنوب إفريقيا وفي وكالات الاستخبارات حيث استغلت العداء بين حزب المؤتمر الوطني

[1] وليد محمود عبد الناصر: مرجع سابق، ص 81.

[2] في 14 جوان 1990 تأسس حزب الحرية إنكاثا (Inkatha Freedom Party) بعدما تحولت إنكاثا من حركة ثقافية هدفها رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي لدى الأفارقة إلى حزب سياسي يهدف للوصول إلى السلطة. وحول بوثيليزي وموقفه من المؤتمر الوطني الإفريقي ومن عملية التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا أنظر سيرته الذاتية التي كتبها بن تمكين (Ben Temkin) بعدما حصل على كل التعاون من الزعيم بوثيليزي:
Ben Temkin: Buthelezi :A Biography, Taylor and Francis, 2003.

الإفريقي وبين حركة إنكاثا، وأخذت تتآمر على العنف[1]. ورغم كل هذا ظلت جلسات المفاوضات – التي قطعت بصورة دورية من قبل حزب المؤتمر الوطني الإفريقي احتجاجا على العنف– تتقدم بخطى ثابتة[2].

وقد استمر الوضع غير مستقر رغم خطورته إلى شهر أفريل عندما أجريت الانتخابات في جنوب إفريقيا تحت إشراف أممي[3] بدءا من 27 أفريل 1994، وأسفرت عن انتصار وتفوق واضح لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي بزعامة نيلسون مانديلا. وفور تحقيق هذا النصر، خرج الشعب الإفريقي يحتفل، وبطريقته الخاصة، باستقلاله الغالي الذي ضحى من أجله بآلاف الأبطال.

رابعا: صورة الجزائر لدى قادة ونخب جنوب إفريقيا

هذا ولا تكتمل الصورة إلا بالتعرف على شعور الجنوب إفريقيين إزاء تلاحم إخوانهم الجزائريين معهم في محنتهم رغم البعد الجغرافي والفرقة التي أحدثها الاستعمار. وقد كان الجنوب إفريقيون يشعرون في أعماقهم بالامتنان لمواقف الجزائر والحب لشعبها والتقدير لنخبها ورؤسائها على المواقف التاريخية التي لم تكن صادرة

[1] حدثت 49 مذبحة للسود خاصة أنصار المؤتمر الوطني الإفريقي خلال الفترة من 1989 إلى 1992، أشهرها مذبحة بويباتونج (Boipatong Massacre) في ليلة 17 جوان 1992 حيث قامت مجموعة من المسلحين بشن غارة على سكان البلدة راح ضحيتها 45 شخصا وتشوه العديد. أنظر:
Janet Smith: The Boipatong massacre: 20 years on, The Star, The Star Archived, from the original on 28 September 2013, Retrieved 16 June 2012.

[2] ج. آ. س. غرنفيل: المرجع السابق، ص 147.

[3] كان الأخضر الإبراهيمي وزير خارجية الجزائر بين عامي 1991–1993 مبعوثا خاصا من الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات منذ سبتمبر 1993 إلى غاية جوان 1994. أنظر:
Global Leadership Foundation: Lakhdar Brahimi, available online at: :
https://www.g-l-f.org/who-we-are/glf-members-listed-by-region/lakhdar-brahimi/

عن ظروف آنية ولا تستند إلى مصالح سياسية أو طموحات شخصية، وإنما كانت تعبيرا عن المشاعر النبيلة الكامنة في النفس الجزائرية والمستقرة في أعماق الضمير الإفريقي، وهذا ما عبر عنه الزعيم نيلسون مانديلا في زيارته للجزائر في 16 ماي 1994 بقوله: "إن زيارة الجزائر هي قبل كل شيء زيارة شكر للمساعدات التي قدمها لنا إخواننا خلال سنوات النضال، الجزائر هي بلدي، بلد يزخر برجال عظماء، رجال عظماء مثل فرحات عباس والعربي بن مهيدي وكريم بلقاسم والعقيد هواري بومدين.. لقد كنت أول مناضل جنوب إفريقي يتلقى تدريبا وتكوينا عسكريا في الجزائر، لقد رجعت إلى بلدي وأنا أشعر أنني رجل، إن الجيش الجزائري جعل مني رجلا"[1]. كما أضاف قائلا: "الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار والأحرار، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الإفريقية. إن غطاء ثورة الجزائر وجبهة التحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفاعلا، وستظل كل الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز للجزائر دورها الرائد في تحريرها من الاستعمار، وتثمن جهودها في توحيد وتضامن القارة وشعوبها والنهوض بالتنمية والاقتصاد فيها"[2].

وأفصح عنه أحد كبار قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ووزير دفاع جنوب إفريقيا بعد سقوط نظام الأبارتايد جو موديسي في زيارته للجزائر يوم الجمعة 3 أكتوبر 1997 قائلا: "سعيد جدا بعودتي الى الجزائر مرة ثانية، الجزائر بالنسبة لنا نحن

[1] Alger, la mecque des révolutionnaires (1962 – 1974): Documentaire Réalise par ben Salama, Écrit par Amirouche Laïdi, Producteur délégué: produit par Électron Libre Productions, avec la participation de ARTE, France, CNC, 2016.

أنظر أيضا:

Amar Abba : Op.cit, p 274.

[2] إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص 163.

مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ومقاتلي رمح الأمة هي بلدنا الثاني، فقد انطلقت مقاومتنا الثورية ضد النظام العنصري من هنا من الجزائر، لقد وجدنا نحن كما وجد نيلسون مانديلا من قبلنا كل الدعم والمساعدة اللوجيستيكية والمادية من الجزائر، لذلك أؤكد مجددا أنني عندما أزور الجزائر فأنا أزور بلدي الثاني"[1].

ومن الشهادات التي تعبر عن شعور الجنوب إفريقيين إزاء الموقف الجزائري الأخوي نحوهم تلك الشهادة التي سجلها أحد مناضلي حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الذين تلقوا تدريبا وتكوينا عسكريا بالجزائر وارتبطوا بها وجدانيا وعاطفيا، وهو ألفريد ويلي (Alfred Willie)، فبعد وصفه لأوضاع مراكز التدريب والمدارس العسكرية الجزائرية ونظام التكوين فيها ومدى الرعاية التي حظي بها مناضلوا حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سجل انطباعه بقوله: "لقد كنا في الجزائر محل ترحيب وتقديم كبيرين من الحكومة والشعب الجزائري الشقيق، ولم نكن نحس بالغربة إطلاقا فقد كنا في بلدنا الثاني"[2].

ونفس الانطباع عبر عنه الرئيس تابو مبيكي (Thabo Mbeki) رفيق نيلسون مانديلا في الكفاح وخليفته في رئاسة حزب المؤتمر الوطني ثم في رئاسة الدولة أثناء زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى جنوب إفريقيا في أكتوبر سنة 2001 قائلا:

"على الرغم من المسافة البعيدة التي فرضتها علينا الجغرافيا إلا أن العلاقة بين جنوب إفريقيا والجزائر علاقة وثيقة، فقد كانت الجزائر من بين أسبق الشعوب

---

[1] أرشيف المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: نشرة أخبار الثامنة بتاريخ 03 أكتوبر 1997. . أنظر تصريح جو موديسي للتلفزيون العمومي الجزائري عند وصوله إلى مطار هواري بومدين الدولي:
https://www.youtube.com/watch?v=tA9noIBZ35U

[2] منصف بكاي: المرجع السابق، ص 164.

والحكومات إلى تأييد كفاحنا، لأن تجربتها النضالية ضد الاستعمار الفرنسي جعلتها تتعرف بسهولة على عدالة قضيتنا وشرعية كفاحنا. إن الجزائر كانت هي أول بلد إفريقي عبر عن مساندته للكفاح التحرري الجنوب إفريقي بمثل تلك القوة وبمثل تلك الصراحة وبمثل ذلك الحماس وبمثل تلك الرسمية، فقد تلقت كوادر المؤتمر الوطني الإفريقي التدريب والمشورة العسكرية من الحكومة الجزائرية، ونحن لا نشك أن الأمة الجزائرية فعلت ذلك لأنها عرفت أن كفاحنا شبيه بالكفاح الذي قادته المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي. كذلك يجب أن نشكر على وجه الخصوص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لدوره المهم في قرار عزل حكومة جنوب افريقيا العنصرية خلال ترأسه للدورة التاسعة والعشرين لجمعية الأمم المتحدة سنة 1974، فبفضله سحبت الأمم المتحدة أوراق اعتماد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية لاقتناعهم بوضوح بأنها لا تمثل أهل هذا البلد، هذا القرار كان مهمًا أيضًا لأنه أحكم الخناق ضد نظام الفصل العنصري وحرص على عزله عن البقية من العالم. مرة أخرى، يجب علينا أن نعرب عن تقديرنا العميق وامتناننا العظيم لمساهمة الجزائر حكومة وشعبا في دعم نضالنا من أجل التحرر، نحن نجتمع اليوم في جنوب أفريقيا أحرارا بفضل دعم إخواننا في الجزائر"[1].

[1] Smail Debeche: Op.cit, p 82.

الخاتمة

حاولت في أطروحتي هذه أن أسجل مظاهر المساندة الأخوية التي حظي بها المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني من الجزائر حكومة وشعبا، وأن أرصد انعكاسات ذلك على العلاقات الجزائرية – الجنوب إفريقية ضمن الجهد الرامي للتعريف بالخلية التاريخية التي تؤسس لتواصل إيجابي بين الجزائر ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

بالرجوع إلى الفصول السابقة، يخلص الباحث إلى الاستنتاجات التالية:

إن جذور السياسة الإفريقية للجزائر تعود إلى أيام ثورتها المجيدة عندما عملت القيادة الثورية لجبهة التحرير الوطني على كسب التأييد الإفريقي للقضية الجزائرية من خلال مشاركتها الفعالة في مختلف المؤتمرات الإفريقية، وترتب عن ذلك احتضان الدول الإفريقية للثورة الجزائرية كحركة تحريرية منذ عام 1955 حيث أدركت بأن القضية الجزائرية ليست قضية الجزائريين وحدهم بل هي قضية كل الشعوب الإفريقية.

عمدت الجزائر بعد استرجاعها لاستقلالها إلى تدعيم وتنويع علاقاتها مع دول القارة الإفريقية باعتبارها المجال الطبيعي والمباشر لسياستها الخارجية. ويندرج المسار العام لعلاقاتها بمحيطها الإفريقي في إطار المبادئ الأساسية التي تقود سياستها الخارجية والتي تتمحور حول المبادئ والأسس التالية: مساندة وتشجيع حركات التحرر وتصفية الاستعمار وكل أشكال الميز العنصري، دعم مسعى التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية والتعاون مع البلدان النامية، الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

استطاعت الجزائر أن تنتقي لها نخبة من الدبلوماسيين المحنكيين أمثال السادة: محمد يزيد، عبد القادر شندرلي، محمد الصديق بن يحي، رضا مالك، الأخضر الابراهيمي، محمد سحنون، مختار كركب، جلول بختي نميش، سليمان هوفمان، جلول

ملايكة، نور الدين جودي، عبد القادر مساهل وكثير غيرهم لا يقلون كفاءة ولا شهرة. فاستثمروا واقع البلد الواعد والظروف الدولية المواتية، وحرص القيادة على إحاطة كل الملفات الدولية الهامة بالتحضير الجاد، اعتمادا على مساهمة ذوي الاختصاص لإعطاء صورة مشرفة للوطن، ومصداقية لنشاطه على الساحة الدولية، ولفض العديد من مشاكله ومشاكل البلدان الإفريقية، وصارت كلمة الجزائر مسموعة ومواقفها محترمة ورسائلها معلومة في المحافل الدولية.

شكل الوضع الداخلي المستقر للجزائر منطلقا لسياستها الخارجية المعتمدة على الوفاء لمواثيق الثورة، ومن غير الانعزال عن محيط الجزائر الإفريقي، فقد كانت سياستها الخارجية ترتكز كسياستها الداخلية على الواقعية والإمكانات الحقيقية، وتلتزم قبل كل شيء بإعطاء الأحداث ما تستحقه من تقدير، وما تحتوي عليه من مفهوم.

بدأت بوادر العمل السياسي في جنوب إفريقيا مطلع القرن الـ 20، في شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الأفارقة وترفض وتندد بالسياسات العنصرية. ثم ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها اتجاهات سياسية وإصلاحية بعد الحرب العالمية الأولى واعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في جنوب إفريقيا، ولقد كان حزب المؤتمر الوطني الإفريقي أقدم وأكبر حزب يدافع عن حقوق الأفارقة الوطنيين.

وبعد حادثة شاربفيل مارس 1961 الدامية وحظر نشاط كل من حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني، وما صاحبها من قمع واعتقلات ومتابعات، وبعد فشل كل الأحزاب في صياغة مشروع وطني واضح وبلورة سياسة ثورية حقيقية، ومن درس الجزائر، أدركت الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا ممثلة في المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني أن إنهاء سياسة التفرقة

العنصرية للوصول إلى حكم الأغلبية في جنوب إفريقيا لن يكون سلميا وأن العنف الثوري هو أمر لا يمكن تجنبه في معركة التحرير.

كان للتأييد الجزائري أهمية بارزة وتأثير إيجابي على مسار الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا، حيث لعبت الجزائر دورا أساسيا في دعم حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني حركتي التحرير الأساسيتين في جنوب إفريقيا. وقد بدأ هذا الدعم في مرحلة مبكرة من الستينات حتى قبل استرجاع الجزائر لاستقلالها. وقد ذكر الزعيم نيلسون مانديلا في أكثر من مناسبة الدور الرائد والحيوي الذي لعبته الجزائر في دعم القدرات العسكرية للمؤتمر الوطني الإفريقي من خلال استضافة الجزائر لعناصره الفارة من اضطهاد النظام العنصري، وفتح أبواب معسكرات وخدمات التدريب العسكري لها، وتأمين أعلى درجات الكفاءة والتقنية في هذه التدريبات. كذلك تدرب العشرات من الكوادر التابعة للمؤتمر البانافريكاني على الكفاح المسلح في الجزائر أيضا خلال حقبة الستينات والسبعينات.

أيقنت الجزائر أن استكمال تصفية الاستعمار في إفريقيا لا يتأتى إلا عن طريق تضامن شعوب القارة ووقوفها إلى جانب قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، وفق الأسس والمرجعيات النضالية والشرعية الدولية. لذلك عملت الجزائر على إعلام وتبصير كل الدول الإفريقية بكل ما يحيط بها من مخططات ومؤامرات، وبخطورة تطور وتصاعد الطابع العنصري للنظام الحاكم في جنوب إفريقيا، وانعكاس ذلك السلبي ليس فقط على السكان الأصليين بجنوب إفريقيا، بل أيضا على الاستقرار في منطقة جنوب وشرق إفريقيا ككل وبالتالي تهديد لأمن القارة بأسرها.

ولم تقتصر جهود الجزائر إفريقيا على التعبئة السياسية لكافة دول القارة باتجاه دعم الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ومقاطعة النظام العنصري هناك، بل تعدى ذلك

إلى اجراءات أكثر تحديدا من خلال المشاركة الفعالة والنشطة في لجنة التنسيق لتحرير المستعمرات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية بعد إنشائها عام 1963، والتي كان عليها مهمة تقديم الدعم لحركات التحرير خاصة في الجنوب الإفريقي والتنسيق السياسي مع هذه الحركات وفيما بينها. وكذلك قدمت الجزائر الدعم لدول المواجهة مع جنوب إفريقيا في مختلف القطاعات في حدود امكانياتها.

ولم تتوقف جهود الجزائر على المستوى الإقليمي وحده، بل امتدت جهودها إلى المستوى الدولي لتأمين الدعم اللازم لقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، وتحقيق أكبر قدر من الاجماع لفرض عقوبات على نظام بريتوريا العنصري، لضمان تخليه عن ممارساته العنصرية. وقد عبأت الجزائر الجهود في حركة عدم الانحياز لدعم المواقف الإفريقية وهذا ما تحقق رغم الصعوبات العديدة، والتي من أبرزها وجود دول داخل الحركة كان لها مصالح مباشرة، سواء اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية مع نظام جنوب إفريقيا العنصري. ورغم ذلك نجحت جهود الجزائر رفقة دول أخرى في مقدمتها مصر في جعل مواقف حركة عدم الانحياز متطابقة مع مواقف منظمة الوحدة الإفريقية تجاه جنوب إفريقيا. ومن هناك تم تصعيد النضال على مستويات العالم الثالث، فقد كانت الجزائر هي حلقة الوصل بين الدائرة الإفريقية من جانب، والدائرة العربية من جانب آخر، ومن هذا المنطلق دفعت الجزائر الجامعة العربية لتبني مواقف قوية تجاه قضية جنوب إفريقيا، وضرورة العمل على إسقاط النظام العنصري هناك.

وكانت إحدى المبادرات الهامة التي ساهمت في بلورة الدعم العربي لقضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا هي مؤتمر القمة العربي السادس المنعقد بالجزائر من 26 إلى 28 نوفمبر 1973 الذي اتخذ بضغط من الجزائر قرارا يدعو إلى حضر

بترولي عربي شامل ضد جنوب إفريقيا، وقد كان هذا القرار أول قرار جاد اتخذته الدول العربية المصدرة للبترول لفرض حضر بترولي ضد جنوب إفريقيا.

كما عملت الجزائر على إظهار حقائق وأهداف التعاون بين الكيان الصهيوني وحكومة جنوب إفريقيا العنصرية، وإعلام وتبصير كل الدول العربية بكل ما يحيط بها من مخططات ومؤامرات، ومن ثم مطالبتها هي الأخرى بتحمل مسؤولياتها، في حدود ما يخوله لها البعد الوطني والقومي والإنساني.

ومن هذه الدوائر المتداخلة للعالم الثالث تصاعد الدور الجزائري إلى الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن. وهناك كان للدبلوماسية الجزائرية الجهد الوفير وسط أجواء صعبة ومصالح متضاربة، ودعم غربي استمر سنوات طويلة لنظام جنوب إفريقيا العنصري، وسعى بكل ثقله للحيلولة دون صدور قرارات إدانة له أو فرض مقاطعة عليه نظرا لمصالح المؤسسات المدنية والعسكرية والاستثمارات الغربية في هذه الدولة العنصرية. ورغم كل هذه العوائق، نجحت الجهود الجزائرية في إصدار قرارات حازمة من هذه الأجهزة باتجاه إدانة ممارسات نظام بريتوريا وسياساته العنصرية، وتأكيد مشروعية نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بما في ذلك حقه في الكفاح المسلح، ومشروعية أهدافه المتمثلة في جعل جنوب إفريقيا دولة موحدة وديمقراطية وقائمة على أسس غير عنصرية. ويبرز دور الجزائر الدبلوماسي على مستوى منظمة الأمم المتحدة في نصرة قضية الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا، في الموقف التاريخي لوزير خارجيتها السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي طرد وفد حكومة جنوب إفريقيا العنصرية من قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 1974/11/13. حيث كان يرأس الدورة الـ 29 للجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك.

كذلك نجحت جهود الجزائر مع دول إفريقية واشتراكية أخرى حينذاك في منح كل من المؤتمر الوطني الإفريقي والمؤتمر البانافريكاني صفة المراقب في الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، باعتبارهما حركتي تحرير تمثلان شعب جنوب إفريقيا. كما كان للجزائر دور بارز في دفع الأمم المتحدة لإنشاء لجان نوعية متفرغة لتناول موضوع الأبارتايد وتأثيراته السياسية والاقتصادية والإنسانية.

وعلى المستوى الإعلامي والثقافي أيضا، كان للجزائر دور في دعم الوسائل الدعائية والنفسية والمادية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني، فقد أدركت الجزائر أن الوعي بالذات والوعي بحق الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا في الحرية والمساواة هو الضمان الوحيد لاستمرارية كفاح حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني وتحقيق النصر. فعملت في اتجاه بلورت الوعي السياسي الإفريقي من خلال تقديم الدعم الثقافي للحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا، بداية بالمهرجان الثقافي الإفريقي الأول المنعقد بالجزائر عام 1969، وانتهاء بالنشاطات الثقافية والفكرية والعلمية للجامعات والنوادي والجمعيات.

فقد كان المهرجان الثقافي الإفريقي الأول فرصة لالتقاء قادة الحركات التحررية من مختلف أنحاء العالم وبالتالي الاستفادة من تجارب وخبرات بعضهم البعض وتنسيق الجهود فيما بينهم. كما كان الملتقى الفكري الذي عقد على هامش المهرجان فرصة للتنويه بأهمية الفكر والمفكرين الأفارقة ودورهم وواجبهم في الدفاع عن قضايا بلادهم بالقلم وبالكلمة وبالحوار وصوت المستضعفين.

وعلى الصعيد الإعلامي، آمنت الجزائر بدور الإعلام في إسماع صوت نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا إلى الرأي العام الدولي بصفة عامة، والرأي الإفريقي والعربي بصفة خاصة. فقد كانت الجزائر تسعى إلى التعريف بقضية الشعب الإفريقي

في جنوب إفريقيا، وفضح السياسة العنصرية وكسر التعتيم الإعلامي، وتذكير العالم بمواثيقه وطروحات حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان، وجعل الدوائر والمنظمات غير الحكومية تضغط على النظام العنصري والدول الداعمة له، ودعوة كل الدول إلى قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع النظام العنصري، والتشهير بسياسته العنصرية وفضح أعماله الاجرامية، والتنديد بالعمليات القمعية واللإنسانية، التي كان يمارسها جيش النظام العنصري ضد المواطنين الأفارقة العزل من الشيوخ، والأطفال، والنساء. وكذا التعذيب الجسدي والنفسي للمناضلين، واستنطاق المعتقلين في المحتشدات والمعسكرات بأساليب وحشية، وبوسائل بدائية يعود استعمالها إلى القرون الوسطى، وبالمقابل عملت الجزائر على الإشادة ببطولة وكفاح الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا ودحض دعايات النظام العنصري المغرضة.

كما ناصرت الإذاعة الجزائرية نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بالكلمة الهادفة، والأغنية الملتزمة، والأناشيد الحماسية، والتعاليق السياسية الموجهة. كما أنها خصصت برامج محددة في فترات ثابتة في إذاعة الأخبار وتعاليق عن الأحداث في جنوب إفريقيا.

وكانت النشرات والتصريحات الصادرة عن قادة حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني داخل الوطن وخارجه وخاصة من خلال ممثليهم داخل الجزائر هي التي تعتمدها وسائل الإعلام الجزائرية بما فيها الإذاعة والتلفزيون في القيام بنشاطاتها الدعائية والدبلوماسية. وبذلك تمكن الإعلام الجزائري من مواكبة مسيرة نضال الشعب الإفريقي في جنوب إفريقيا بكل شموليته وتفاصيله وجزئياته. سواء من حيث التعريف بقضية الشعب الإفريقي التي تندرج في إطار تصفية الإستعمار، وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، أو من ناحية كسب الرأي العام الدولي، وخاصة

في كواليس هيئة الأمم المتحدة، والمحافل الدولية المختلفة. أو فيما يتعلق بالتحضير والاستعداد للمفاوضات المقبلة مع النظام العنصري.

مما سبق، يتضح لنا مدى الترابط بين الشعبين الجزائري والجنوب إفريقي، ويسجل التاريخ لرؤساء ونخب وشعب الجزائر وسام فخر في مجال العلاقات الإفريقية وخدمة القضايا المصيرية، ومع أن المساندة والتأييد والدعم وجده حزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني في جميع الأقطار الإفريقية، إلا أن ما يميز موقف الجزائر من قضية التمييز العنصري:

- أنه يعبر عن إحساس أصيل يجعل من الجزائر جزءا من جسم الأمة الإفريقية وطرفا مشاركا في قضاياها المصيرية ليس فقط مع قضية الشعب في جنوب إفريقيا وإنما مع كل قضية إفريقية. ولعل هذا ما حاولت التعبير عنه جريدة المجاهد التي قامت بدور رائد في تعريف القراء بنضال الشعب الجنوب إفريقي.
- أن المساندة الجزائرية لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني لم تكن تخضع للاعتبارات السياسية ولا المصالح الآنية ولا لمقتضيات الظروف الدولية، وإنما هي تعبير عن روح الأخوة العميقة التي تجعل من قضية نضال الشعب في جنوب إفريقيا قضية الجميع، فهي كامنة في ضمير كل جزائري، كما أن موقف الجزائر يظل في قلب كل جنوب إفريقي لأنه ليس هناك أعمق من أواصر الأخوة في وقت المحنة وساعة الشدة.
- أن المواقف التاريخية من القضايا المصيرية وخاصة في الظروف الخطيرة والرهانات المصيرية ليست نتيجة سياسات ظرفية وتطورات آنية، وإنما هي تكريس لإرادة الشعب ومواقف كبار الزعماء، لا يؤثر فيه البعد الجغرافي ولا المخططات الاستعمارية، فسر النجاح في أي قضية هو تلاحم تطلعات

الشعوب مع توجهات قادتهم، وهذا ما كرسه في الواقع الشعب الجزائري وحكوماته بمساندتهم لكفاح الشعب الجنوب إفريقي.

- أن الموقف الجزائري شعبا وحكومة من نضال الشعب في جنوب إفريقيا يقدم لمستقرئ التاريخ النموذج المأمول لبناء علاقات إفريقية، طالعها التلاحم والترابط ومنطلقها صدق النية وإخلاص العمل.

وفي آخر هذه الأطروحة لا يسعنا إلا أن نؤكد مرة أخرى بأن أي عمل مستقبلي لتواصل وتلاحم الشعوب الإفريقية، ينطلق من تطلعات الحاضر لرسم آفاق المستقبل، يتطلب بالضرورة خلفية تاريخية تؤسس له وتؤصله ونظرة استشرافية تحدد الرهانات المصيرية، وكيفية التعامل مع الظروف الصعبة، ولعل استقراء موقف الجزائر من النضال في جنوب إفريقيا، يعتبر صورة صادقة لروح التضامن الإفريقي، فيه من الدروس والعبر ما يجعل مستقرئ التاريخ يتوقف عنده ويتعرف على ملامحه ويستفيد من دروسه، هذا ما تهدف إليه هذه الأطروحة خدمة لمشروع الأفارقة المستقبلي المتمثل في تحقيق الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية.

الملاحق

الملحق رقم 1: دستور حزب المؤتمر الوطني الإفريقي (1958)

ANC Constitution

January, 1958

1. **NAME:**
The name of the organisation shall be the African National Congress hereinafter referred to as the "Congress".

2. **AIMS AND OBJECTS:**
The aims and objects of the Congress shall be:

1. To unite the African people in a powerful and effective instrument to secure their own complete liberation from all forms of discrimination and national oppression.
2. To promote and protect the interests of the African people in all matters affecting them.
3. To strive for the attainment of universal adult suffrage and the creation of a united democratic South Africa on the principles outlined in the Freedom Charter.
4. To support the cause of national liberation and the right to independence of nations in Africa and the rest of the world.

3. **MEMBERSHIP:**

1. Membership of the Congress shall be open to any person over the age of 18, who accepts its principles, policy and programme and is prepared to abide by its constitution and rules.
2. Any person desiring to be a member of the Congress shall apply to the secretary of the nearest branch or to any member of the Congress authorised to receive application fol membership. Such secretary or member shall immediately submit the application for consideration by the local branch committee, or in the absence of a branch committee, such application shall be made to the provincial secretary who shall refer it to the provincial executive committee within whose jurisdiction the applicant resides.
3. The branch committee or provincial executive committee, as the case may be, shall have power to accept or refuse any application for membership submitted to it, provided that the acceptance or refusal of any application by any organ of the Congress shall be subject to review by the next higher organ.
4. Upon any application for membership being granted by a branch committee or provincial executive committee, a membership card, signed by the Treasurer-General and endorsed by the secretary of such branch or provincial secretary, as the case may be, shall, on payment of the prescribed subscription and subject to the result of any review instituted in terms of sub-clause (c) above, be issued to the applicant.

4. **ORGANISATIONAL STRUCTURE**:
The Congress shall consist of the following organs:

1. The National Conference, which elects the National Executive Committees.
2. The Provincial Conferences, which elect the provincial Executive Committees.
3. The Regional conference which elects regional committees.
4. The branch meetings, which elect a branch committee.

5. **DECISIONS:**
Subject to the rules and regulations of Congress:

1. Decisions of the National Conference and those of the National Executive Committee shall be binding on all members and lower organs of Congress;
2. Decisions of a provincial conference and those of the provincial executive committee shall be binding on all members and lower organs of the Congress in the particular province concerned;
3. Decisions of a regional committee shall be binding on those members and lower organs of the Congress in the particular province concerned;
4. Decisions of a regional committee shall be binding on those members and lower organs of the Congress whose branches are constituent parts of that regional committee;
5. Decision of a branch meeting and of a branch committee shall be binding on all members and generally;
6. Decisions of the majority shall be binding on all members and those of higher organs shall be binding on lower organs

6. **RIGHTS AND DUTIES OF MEMBERS:**
1. RIGHTS: A member shall have the right:

    1. To take part in the discussion and formulation of the policy of the Congress;
    2. To criticise any official or decision of the Congress; such criticism shall be made to members of Congress or at a properly convened meeting of the members of the Congress;
    3. To take part in the elections and to be elected to any committee, commission or delegation of the Congress; and
    4. To submit proposals or statements to his branch and to his provincial executive committee
2. DUTIES: A member shall have the duty:

    1. To take an active part in the work of his branch;
    2. To understand thoroughly and to carry out the policy, aims and programme of Congress;
    3. To raise the level of his understanding of the political, economic and social problems of South Africa;
    4. To explain the policy and programme of the Congress to the people;
    5. To combat any propaganda which is detrimental to the interests of the Congress;
    6. To observe discipline and to submit loyally to the decision of the majority or to decisions of the higher committee; and

7. To inform his branch committee before leaving his area, and to report to the branch secretary of the area to which he has moved.

7. **AUXILIARY BODIES:**

1. WOMEN`S LEAGUE

Women who are members shall enjoy equality of status in the Congress and shall be entitled to join ordinary branches and take part in elections for and be elected to any position or office in the Congress. However in order to arouse the interest and assist the widespread organisation of women, there shall be established an auxiliary organisation to be known as the African National Congress Women`s League. The League shall:

1. Be under the political direction and control of the Congress and shall follow the policy and programme of the Congress;
2. Recruit and organise the African women into a strong organisation which shall act as an auxiliary force to the Congress in the struggle for national liberation;
3. Take up special problems and issues affecting women;
4. Carry on propaganda against apartheid and discriminatory laws among African women;
5. Be entitled to have its own rules and regulations provided that these shall not be in conflict with the policy of Congress.

2. ORGANISATION FOR YOUTHS

For the purpose of drawing the youths into the struggle and preparing them for leadership, the Congress shall organise the African youths into an organisation for youths to be known as the African National Congress Youth League, which shall be open to any person whose age does not exceed 30 years provided that such person shall upon reaching the qualification for Congress membership become a registered member of Congress subject to all the privileges and obligations of Congress membership in addition to such special privilege and duties of a member of the Youth League. The League shall:

1. Mobilise the African youth and mould their political and social outlook in accordance with the Congress principles;
2. Promote social and cultural activities among the young people;
3. Popularise the policy, programme and decisions of the Congress among the youth; and
4. The provisions of Clause 7, A, (c), shall mutatis mutandis apply to the Youth League.

8. **NATIONAL CONFERENCE:**
The National Conference shall be the Supreme ruling and controlling body in Congress. It shall:

1. Consist of delegates from the branches of the Congress elected by branch general meetings on the basis of one delegate for every 20 members; provided that the number of delegates from any branch shall not exceed 10; provided further that members of the National Executive Committee may attend ex-officio and shall have the right to speak and vote;

2. Be held once a year; provided that Special National Conferences may be convened by the National Executive Committee at its own instance at such times as it may deem fit, and shall be convened upon requisitions addressed to it by not less than two provincial conferences.

9. **DUTIES AND POWER OF THE ANNUAL NATIONAL CONFERENCE:**
The National Conference shall.

1. Decide and determine the policy and programme of the Congress;
2. Receive and discuss the reports of the National Executive which shall include the Presidential address and the Treasurer-General`s report, the Provincial Executive Committee`s reports, the African National Congress Women`s League report;
3. Lay down the basic principle and policy, examine and where necessary, revise the programme and constitution of the Congress;
4. Have the right and power to review, ratify, alter or veto any decision taken by any of its constituent bodies or unity of the Congress;
5. Elect the President-General, the Deputy President, the Secretary-General, the Treasurer-General and eight other National Executive Committee members, who shall hold office for three years and be eligible for re-election. Nomination shall be by delegates at the Conference; and elections of all officials and members of the National Executive Committee shall be by ballot;
6. Have the power to elect or appoint any Commission or committee and assign specific tasks and duties to such Commission or committee.

10. **NATIONAL EXECUTIVE COMMITTEE:**
The National Executive Committee, which is elected by the National Conference once every three years, shall:

1. Consist of the President-General, the Deputy President-General, the Treasurer-General, eight other members, the provincial presidents and secretaries of the Congress or their respective deputies, and the national presidents or national secretaries of the African National Congress Woman`s League and the African National Congress Youth League, who shall be ex-officio members of the National Executive Committee;
2. Meet on the day of its election to appoint the National Headquarters, the National Speaker, the Deputy National Speaker, the National Chaplain and shall thereafter meet at least twice a year. The National Speaker, the Deputy National

Speaker and the National Chaplain need not be appointed from among members of the National Executive Committee;

3. Appoint from amongst its members the National Working Committee of not less than seven persons residing within a radius of fifty (50) miles of the National Headquarters;
4. Appoint the National Organising Secretary;
5. Carry out the decisions and instructions of the National Conference;
6. Issue and send directives and instructions to and demand and receive reports from the provincial committees, regional committees and branches;
7. Supervise, direct and control the work of the Congress generally;
8. Be responsible for ensuring that provincial committees and other committees of the Congress discharge their duties and functions properly and efficiently;
9. Supervise the work of the auxiliary bodies;
10. Manage and control all the national property and funds of the Congress;
11. Submit annual reports to the National Conference;
12. Do all things necessary in furtherance of the policy and programme of the Congress.

11. **NATIONAL WORKING COMMITTEE:**

The National Working Committee is a sub-committee of the National Executive Committee. It shall:

1. Meet as provided for in the rules and regulations;
2. Carry out decisions and instructions of the National Conference and the National Executive Committee;
3. Conduct the current work of the Congress and ensure that the provinces, regions and branches carry out decisions and instructions of the Congress;
4. Issue propaganda and educational material to the provinces; and
5. Submit a report to every National Executive Committee meeting.

12. **DUTIES AND FUNCTIONS OF OFFICIALS:**

1. President-General:

The President-General is the head and chief directing officer of the Congress and the leader of the house in a National Conference. He shall:

1. Present to the Annual Conference a comprehensive statement of the state of the nation and the political situation generally;
2. Make pronouncements for and on behalf of the National Executive Committee outlining and explaining the policy or attitude of the Congress on any question;
3. Presiding over meetings of the National Executive Committee and conduct the business in conformity with the Constitution, bye-laws and rules of procedure adopted by the National Executive Committee;
4. Be an ex-officio member of the National Working Committee; and
5. Have a casting vote only

2. Deputy President-General:

The Deputy President-General shall assist the President-General and deputise for him whenever necessary.

3. Secretary-General:

The Secretary-General is the chief administrative officer of the Congress. He shall:

1. Keep the minutes of the National Conference, the National Executive Committee and the National Working Committee, as well as other records of the Congress;
2. Conduct the correspondence of the National Executive Committee and the National Working Committee and send out notices of all conferences, National Executive and National Working Committee meetings;
3. Convey the decisions and instructions of the National Conference, the National Executive Committee and the National Working Committee to the Provincial Committees, regional committees and shall see to it that all units of the Congress carry out their duties properly; and
4. Prepare yearly reports on the work of the National Executive Committee and the National Working Committee and such other documents which may from time to time be required by the National Executive Committee and the National Working Committee.

4. Treasurer-General:

The Treasurer-General is the chief custodian of the funds and property of the Congress. He shall:

1. Receive and bank all monies on behalf of the National Executive Committee, and shall, together with any two National Executive members, operate a banking account;
2. Keep such books of account as may be necessary to record clearly the financial position of Congress;
3. Submit annually to the National Conference a report showing the Income and Expenditure Account and the Balance sheet of the Congress for the past year, and shall submit periodical reports to the National Executive Committee and the National Working Committee; and
4. Be responsible together with the President-General and the Secretary-General, for working out plans and schemes for the raising of funds for the Congress, and shall direct and take an active part in a campaign for the raising of funds.

5. National Speaker:

   The National Speaker shall preside over and sign minutes of all National conferences. In his absence the Deputy Speaker shall preside at such Conference.

6. National Chaplain:

   The National Chaplain shall lead the delegates in prayer at National Conferences and shall conduct the National Service or otherwise provide spiritual leadership for the organisation.

7. National Organising Secretary:

   It shall be the duty of the National Organising Secretary acting in consultation with and under the direction of the Secretary-General to organise the Congress nationally and to strengthen the organisational machinery throughout.

13. **PROVINCE:**
For organisational purposes the country shall be divided into provinces. A province shall be determined and defined by the Congress.

14. PROVINCIAL CONFERENCE:

The Provincial Conference shall:

1. Be the highest organ, subject to Clause 8 and 10, of the Congress in each Province;
2. Be held annually in each province. Special provincial conferences may be convened at such times as the Provincial Committee may deem fit, and shall be convened upon the requisition addressed to the Provincial Executive Committee by at least one-third of all branches or one Regional Committee;
3.
   1. Delegates from local branches of the Congress in the province who shall be elected by local branch meetings on the basis of one delegate for every twenty members, provided that no branch shall be represented by more than 10 delegates, shall attend;
   2. Members of the Provincial Executive Committee who shall attend ex-officio and shall have the right to speak and vote;
4. Carry out the decisions and instructions of the National Conference, the National Executive Committee and the National Working Committee;
5. Receive and consider reports submitted by the Provincial Executive Committee;
6. Elect the Provincial President, Secretary, Treasurer and eight other members of the Provincial Executive Committee; and
7. Carry out the policy and programme of the Congress in the Province.

15. **PROVINCIAL EXECUTIVE COMMITTEE:**
The Provincial Executive Committee which is elected annually by the Provincial Conference shall be the administrative body of the Provincial Conference. It shall:

1. Consist of the Provincial President, the Provincial Vice-President, the Provincial Secretary, the Provincial, Treasurer, the Provincial President or Secretary of the African National Congress Women`s League and the African National Congress Youth League, and eight other members of the Provincial Committee;
2. Meet on the day of its election to elect the Provincial Working Committee, and shall thereafter meet at least once every three months;
3. Carry out the decisions and instructions of the Provincial Conference and the National Executive Committee or the National Working Committee;
4. Manage and control the funds and property of the Congress in the Province;
5. Submit reports to the National Executive as often as required on the state of organisation, the financial position of the province and such other matters as may be specified;
6. Appoint the Provincial Organiser, the Provincial Speaker and the Provincial Chaplain, all who need not be members of the Provincial Executive Committee;
7. Organise and establish branches and Regions in the Province;
8. Enforce the constitution of the Congress in the Province;
9. Give members of the Congress in the Province political education; and
10. Carry out the policy and programme of the Congress and do all things necessary to further the interests, aims and objects of the Congress.

16. **PROVINCIAL WORKING COMMITTEE:**
The Provincial Working Committee is the sub-committee of the Provincial Executive Committee. It shall consist of not less than seven members who reside within a radius of 100 miles of the Provincial Headquarters, and shall:

1. Perform the duties and functions of the Provincial Executive Committee; and
2. Submit reports to the Provincial Executive Committee.

17. **DUTIES AND FUNCTIONS OF PROVINCIAL OFFICIALS:**
With the exception of Clause 7, provisions of Section 12 shall, with necessary alteration of detail apply to the duties and functions of the provincial officials of the Congress.

18. **REGION:**
Any three or more branches in a given area may, for the purpose of co-ordination of activities and better organisational efficiency, be formed into a region at the instance of the Provincial Executive Committee, by at least two branches within an area of a proposed region.

19. **REGIONAL COMMITTEE:**
Whenever a region has been established the branch executive of such region shall at a properly convened meeting, elect a regional committee, which shall consist of a Chairman, Secretary, Treasurer, two members, and a member from each branch within the region.

The duty of the Regional Committee shall be:

1. To meet as provided for in the rules and regulations;
2. To co-ordinate the work and activities of the constituent branches and submit reports to the Provincial Executive Committee; and
3. To see to the implementation of the instructions of the National Executive Committee, Provincial Executive Committee or the Provincial Working Committee.

20. **BRANCHES:**

1. The basic unit of organisation in the Congress shall be the branch;
2. The branch shall consist of a minimum of twenty members, provided that the National Executive Committee or Provincial Executive Committee may establish a provisional committee as provided by the rules and regulations;
3. Every new branch shall apply to the Provincial Executive Committee for registration;
4. The branch shall:
    1. Meet as provided for in the rules and regulations;
    2. Elect at an annual branch general meeting, a branch Chairman, Secretary, Treasurer and six other branch committee members.

21. **BRANCH COMMITTEE:**

The branch committee shall:

1. Meet on the day of its election to elect the branch sub-committee and thereafter shall meet as provided for in the rules and regulations;
2. Carry out propaganda and organisational work among the people in its area in pursuance of the policy, programme and decisions of the Congress;
3. Build and increase the numerical and political strength of the Congress within its area;
4. Submit reports on its work to the branch meeting, to the Regional Committee periodically as provided in the rules and regulations and to the Provincial Executive Committee every quarter; and
5. Carry out such instructions as may from time to time be issued by the Provincial Committee or the Provincial Working Committee.

22. **CONGRESS FUNDS:**

1. The basic membership subscription for Congress shall be two shillings and sixpence (2s. 6d.);
2. All subscriptions shall be payable in advance;
3. The National Executive Committee may impose a national levy on all members of the Congress and all such money derived from a national levy shall be paid into the national treasury;
4. The Provincial Executive Committee may with the prior approval of and subject to such conditions as may be laid down by the National Executive Committee, impose levies on all members of the Congress in their respective provinces. All money from Provincial levies shall be paid into the provincial treasuries;
5. All levies, national and provincial, shall be for stated periods and specific amounts;

6. The branch Treasurer shall pay to the Provincial Treasurer and National Treasurer respectively, one third of the total subscriptions;
7. The Provincial Executive Committee shall pay to the National Executive Committee an agreed proportion of all money received by them through donations, collections, concerts, functions, etc;
8. Proper records shall be kept of all money received and expended by branch committees, regional committees, Provincial Executive Committees and the National Executive Committee.

23. **DISCIPLINE:**

1. A branch committee, Regional, Provincial and National Executive Committee shall have power to reprimand, suspend, expel or take any other disciplinary action against a member for breach of the Constitution or conduct detrimental to the interests of the Congress or the African people;
2. Any higher organ of the Congress shall have power to investigate reprimand, re-organise, suspend, dissolve, dismiss or take any other appropriate disciplinary action against any lower organ under its jurisdiction for breach of the Constitution or conduct detrimental to the interests of the Congress or the African people;
3. Before any disciplinary action is taken against any member or organ in terms of clause (a) and/or clause (b) of this section (section 23), such member or organ shall, in the absence of extraordinary circumstances justifying the contrary, be given an opportunity to appear before the relevant tribunal and there admit, deny or otherwise account for the conduct complained of;
4. Any member or body of members against whom disciplinary action has been taken by any organ of the Congress, shall have the right to appeal to the next higher organ and the National Conference shall be the final court of appeal;
5. When a member is suspended, the committee suspending him shall state the period and conditions of such suspension;
6. A member who fails to pay his subscription for a period of six months and who does not pay his subscription after he has been personally spoken to about the matter, by a representative of his branch committee, shall be lapsed from membership;
7. All cases of suspension, dismissal, expulsion or dissolution by way of disciplinary action shall be fully reported to the Provincial Executive Committee and the National Executive Committee;
8. No case of expulsion by a branch or region shall be published in the press without the consent of the Provincial Executive Committee.

24. **QUORUM:**

1. A third of all members shall form a quorum;
2. Fifteen members or 50 per cent of the branch membership, whichever is the lesser, shall form a quorum of all meetings of a local branch:
3. Delegates from 40 per cent of the total number of branches in a province shall form a quorum for all provincial conferences;
4. In the case of a National Conference, delegates from two provinces, representing at least thirty-three-and-one-third per cent of the total membership of the Congress, shall constitute a quorum.

25. **VACANCIES:**
The office of any member of a committee of the Congress shall be vacated by resignation, suspension, expulsion or absence from meetings for a period prescribed in the rules and regulations.

26. **RULES AND REGULATIONS:**

1. The National Executive shall have the power to frame rules and regulations relating to the control and administration of the affairs of the Congress;
2. Each Provincial Executive Committee may frame rules and regulations for the conduct and management of the affairs of Congress organisation within its jurisdiction, provided that any rules and regulations so framed shall not become operative until they have been approved by the National Executive Committee;

3. Rules and regulations framed in terms of clause (a) and clause (b) of this section (section 26), shall not be inconsistent with the provisions of this constitution

27. **AMENDMENT OF CONSTITUTION;**
This Constitution may be amended by resolution passed by a two- thirds majority of the delegates present and voting at a National Conference. Notice of such a resolution shall be submitted in writing to the Secretary-General not later than six months before the date of the National Conference. The National Executive Committee shall circulate all proposed amendments to the Constitution to the Provincial Executive Committees and all branches of the Congress at least two months before the National Conference.

28. **GENERAL:**
The Congress shall have perpetual succession and power, apart from its individual members, to acquire, hold and alienate property, enter into agreements and do all things necessary to carry out its aims and objects.

(Signed) A.J. LUTULI – PRESIDENT-GENERAL
(Signed) O.R. TAMBO – SECRETARY-GENERAL

AFRICAN NATIONAL CONGRESS
(SOUTH AFRICA)

المصدر: الموقع الرسمي لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي.
/https://www.anc1912.org.za/anc-constitution-1958

الملحق رقم 2: دستور حزب المؤتمر البانافريكاني (1959)

PAN AFRICANIST CONGRESS-CONSTITUTION

1. NAME

The name of the Organization shall be Pan Africanist Congress, hereinafter referred to as the
P.A.C.
2. AIMS AND OBJECTIVES

(a) To unite and rally the African people into one national front on the basis of African nationalism. (b) To fight for the overthrow of White domination, and for the implementation and maintenance of the right to self-determination of the African people. (c) To work and strive for the establishment and maintenance of an Africanist Socialist democracy recognizing the primacy of the material and spiritual interests of the human personality. (d) To promote the educational, cultural and economic advancement of the African people. (e) To propagate and promote the concept of the federation of Southern Africa, and Pan Africanism by promoting unity among peoples of Africa.

3. MEMBERSHIP

(a) Any African who is of the age of 16 years or above and accepts the principles, programme and discipline ofthe P.A.C shall be eligible for membership, provided that: (i) He/She is not a member of any political organization whose policy is inconsistent with that of the P.AC. (ii) The National Executive Committee shall from time to time determine whether a certain organisation is inconsistent with the cause of the P.A.C. (iii) In doubtful cases applications shall be forwarded by the Local Executive, together with the reasons for doubt, before the application is accepted or rejected. Then and only then shall the NEC issue such an applicant, upon payment of the enrolment fee, a membership card after which the applicant shall be regarded as a member of the PAC. (b) Application for membership shall be normally made on duly prescribed forms which shall be completed bythe applicant and forwarded for consideration by the National Executive Committee. (c) Each individual member of the P.AC shall pay a subscription fee of 2/6 per annum. (d) On enrolment each member shall be supplied with a membership card.

4. FINANCE

(a) The general funds of the PAC shall be derived from proceeds of functions (parties, dances, football matches etc.) voluntary subscriptions, levies, appeals, donations, bequests, sales of PAC literature, badges, subscription fees of individual members and other sources approved by the P.A.C. (b) It shall be the competency of the National Executive Committee to finance projects should general funds be inadequate. (c) Funds contributed by members for any specific purpose shall not be alienated for any other purpose save by the resolution of the N.E.C. (d) The National Executive Committee shall establish and administer a National Reserve Fund, and at the end of the financial year the N.E.C. may vote a sum to be determined for this purpose. (e) The NEC shall at the end of the year prepare estimates of Revenue and Expenditure for the ensuing year, such estimates shall be submitted to the Annual National Conference for consideration. (f) The financial year

of the P.A.C shall begin on the 1st day of November to 31stday of October the following year. (g) All N.E.C accounts other than recurring expenditure such as rent, salaries, petty cash, shall be submitted to the N.E.C for approval prior to payment, and amount not exceeding 210 shall be granted from time to time as petty cash. (h) All national funds shall be deposited in a bank, and applications for withdrawal must be signed by the Treasury-General and either National Secretary or the President. (i) Subscription fees shall be equally distributed between the three organs of the P.A.C namely, the Branch, the Region and the National organs. Also provision for keeping of monies shall apply mutatis mutandis between the three organs of the P.A.C unless otherwise indicated. (j) The N.E.C. shall at the end of the financial year cause the Treasury-General to prepare and submit audited accounts to the National Conference.

5. NATIONAL FLAG

The official colours of the P.A.C. shall be green, black and gold. The P.A.C. flag shall be green field with a black map of Africa and a gold star in the northwest of Africa. Green shall represent the youth and vitality of the continent. Black shall represent the colour of the people and gold shall represent the wealth actual and potential.

6. THE ANNUAL AND THE SPECIAL NATIONAL CONFERENCES

(a) The National Conference of the P.A.C. shall be the supreme organ of the organization and shall lay down the broad basic policy and programme of the P.A.C. and its decision shall be binding on all members and organs of the Pan Africanist Congress. (b) The Annual National Conference shall be held at such time and place as may be decided upon by previous Conference or, in the absence of such a decision, by the National Executive Committee. (c) The functions, duties and powers of the National Congress shall be supervisory, deliberative, administrative and determinative. (d) A special National Conference may be called by the N.E.C. in cases of emergencies. (e) Upon receipt of a requisition signed by one third of the number of the branches represented at the previous Conference, a special Conference shall be called by the N.E.C in connection with the subject matter of the requisition within six weeks of the receipt of such requisition by the National Secretary or President. (f) The Annual Conference shall consider reports and audited accounts presented by the N.E.C. (g) Branches which are in full compliance with their fees shall be entitled to be represented at a General Conference by one delegate for every 15 members, provided that no single Branch shall be represented by more than 10 delegates. (h) Any Branch of the P.A.C. which is in arrears shall have no right to participate in any General Conference. (i) At least six weeks before the date for the holding of an Annual Conference the N.E.C. shall frame and circulate and agenda to all branches of the P.A.C. To secure inclusion in the agenda of items from the Region or Branches, these must be forwarded to the National Secretary at least 8 weeks before the date of the Conference. Delegates to the conferences shall be entitled to move amendments at Annual and Special Conferences to any resolutions or proposals or to any proposed alteration to the Constitution that may appear on any agenda paper of such conference. (j) Only P.A.C organs such as Branches and not individual members, shall send resolutions for determination at the Annual or Special national Conference.

7. COMPOSITION OF THE NATIONAL CONGRESS

The National Conference shall be constituted as follows:

(a) Delegates from Branches elected subject to section 6(g) above. (b) All members of the

National Executive Committee and members of the National Working Committee shall be ex-officio delegates to the National Conference.

8. QUALIFICATION FOR DELEGATES TO NATIONAL CONFERENCE

(a) All delegates to the National Conference must be bona fide members of the organs of the P.A.C. (b) No person shall be a delegate for more than one organ of the P.A.C. (c) No person who is in arrears with his subscription fee shall be eligible as a delegate to the National Conference. (d) Every delegate must, as an individual accept the Constitution, programme, principles and policies of the P.A.C. and conform to them.

9. COMPOSITION OF THE NATIONAL EXECUTIVE COMMITTEE

(a) The N.E.C. shall consist of the following:-

(i) The President, the National Secretary, Presidents from the Regions existing, the Secretariat consisting of the Secretaries for: Pan African affairs, Foreign Affairs, Publicity and Information, Labour, Education, Culture, Economic Affairs and the National Organiser and three other members. (ii) The NE.C. shall hold office for three years. After the Regional elections the National Secretary shall summon the National Executive Committee, including the Chairmen of Regions who ipso facto become Deputy Presidents, for the election of Senior Deputy President among the Deputy Presidents. This Senior Deputy President shall hold office, until the expiry of the N.E.C period of office, irrespective of subsequent Regional Election results. (iii) The members of the N.E.C. shall not hold office in either the Regional or Branch Executive Commitees.

10. THE NATIONAL WORKING COMMITTEE

The National Working Committee shall be the main sub-organ of the National Executive Committee, and shall consist of:-

(a) The President, and (b) Four other members elected by the N.E.C from among themselves.

11. DUTIES AND FUNCTIONS OF THE NATIONAL WORKING COMMITTEE

(a) The N.W.C shall see to it that the decisions of the Conference and those of the N.E.C. are duly executed and its policies are duly implemented. (b) It shall supervise the administrative machinery of the organization on a national, provincial and local levels and shall take such measures as it deems fit to enforce the decisions and programme of the Pan Africanist Congress. (c) The members of the NWC shall normally reside in an area situated within a radius of 50 miles from headquarters to be indicated from time to time. (d) The N.W.C. shall meet in a plenary session at least once in a month or, if emergency arises from day to day to review the major trends, formulate tactics and modify strategy for the guidance of the N.E.C. and assume full powers for safe-guarding the basic programme of the P.A.C.

12. COMPOSITION OF THE REGIONAL CONFERENCE

(a) The Regional Conference shall consist of representatives from each local branch as indicated in section 6(g) above. (b) The Regional Conference shall elect the Regional Executive composed of the following:

1. Chairman and Vice-Chairman, 2. Secretary and Assistant Secretary, 3. Treasurer and 4. Four other committee members.
All the above-mentioned shall be elected every two years.

13. DUTIES AND FUNCTIONS OF THE REGIONAL EXECUTIVE COMMITTEE

(a) To organize local Branches within the Region, and co-ordinate their activities. (b) To carry out the programmes and policy of the P.A.C. and the instructions and directives received from the National Executive Committee. (c) To make recommendation to the N.E.C. on matters affecting the welfare of the organization within their region. (d) To implement the decision of the Regional Conference, provided that such decisions are not in the conflict with the programme and policy of the P.A.C. (e) To submit the annual statements and annual reports to the Regional Conference and the N.E.C (f) To help manage, control and guide the work of the P.A.C. Educational, and Cultural organisations in their Region under the general supervision of the National Executive Committee. (g) To undertake all such activities as may further the work of the P.A.C. in the region concern. (h) The N.E.C shall at the end of the financial year cause the Regional Treasurer to prepare and submit audited accounts to the Regional Conference.

14. THE REGIONAL FUNDS

The National Executive Committee shall determine the manner whereby any funds of the Region shall be kept.

15. LOCAL BRANCHES

(a) The local Branch shall be the basic unit of the organisation of the P.A.C. Each shall b governed by a Branch Executive Committee, which shall consist of:

1. Chairman and Vice Chairman 2. Secretary and Assistant Secretary 3. Treasurer, and 4. Four other members.

(b) The Branch Executive Committee shall be elected at the Branch Annual Meeting. (c) There shall be a Branch meeting at least once every fortnight. (d) Fifteen members shall constitute a branch

16. DUTIES AND FUNCTIONS OF THE BRANCH EXECUTIVE COMMITTEE

(a) To carry organisational and propaganda work among the masses in order to acquaint them with the standpoint of the P.A.C. (b) To keep close contact with the masses and to report periodically their experiences to the Regional Committee. (c) To study educational and cultural life of the people in their area. (d) To foster the spirit of initiative among the masses by taking leading part in organising them to solve problems. (e) To recruit new members and to collect P.A.C. membership dues. (f) To forward the list of members to the Regional Executive Committee and to report any indiscipline and other dishonour and disputes. (g) To discipline any member of the branch as provided in the Disciplinary Code. (h) To foster political and general education amongst P.A.C. members, especially the youth. (i) The Branch Executive Committee shall prepare and submit a financial statement to the Annual Members Meeting which shall have been endorsed by the Regional Committee.

17. AMENDMENTS

(a) This Constitution, or any part thereof may be amended or rescinded, altered or added thereto by a two-thirds majority present and voting at an Annual National Conference. (b) Proposals regarding any amendment of the Constitution must be sent to the National Secretary at least two months before the Conference at which they are to be considered and circulated in writing to the Branches at least one month before Conference. (c) Two-fifths of the members shall constitute a quorum any meeting.

ADOPTED BY INAUGURAL CONFERENCE OF THE PAN AFRICANIST CONGRESS HELD AT ORLANDO, JOHANNESBURG

4th – 6thAPRIL, 1959

SIGNED BY: POTLAKO K. LEBALLO NATIONAL SECRETARY

MANGALISO R. SOBUKWE (PRESIDENT)

المصدر: الموقع الرسمي لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي.

/https://pac.org.za/1959-constitution

الملحق 3: دستور مؤتمر الشعب الأسود

BPC CONSTITUTION

PREAMBLE:

We, the Black People of South Africa, declare that having examined, analysed, assessed and defined our needs, aspirations, ideals and goals in this country; and noting that there is a dearth of a political movement to articulate and aggregate these needs, aspirations, ideals and goals, and having further unconditionally declared our faith in the effectiveness, relevance and capability of Black political movements as the only media through which our liberation and emancipation could be effected and realised, and believing that:

(I) Black People in South Africa have unique needs, aspirations, ideals, difficulties and problems pertaining to them,

(II) It is an inalienable birthright of any community to organise itself into a political movement for effective translation of its needs, aspirations, ideals and goals into reality,

(III) It is necessary and essential for Blacks in South Africa to unite and consolidate themselves into a political movement if their needs, aspirations, ideals and goals are to be realised and actualised,

(IV) There is a crying need in South Africa for Blacks to re-assert their pride, human dignity, group identity and solidarity through a political movement and,

We, therefore, resolve to found a political movement which would:

(I) Articulate and aggregate the needs of Black People in South Africa,
(II) Represent the Black People nationally and internationally.

SECTION ONE

NAME

The name of the Organisation shall be the BLACK PEOPLES' CONVENTION (BPC) hereinafter referred to as the CONVENTION.

SECTION TWO

PRINCIPLES AND AIMS:

1. To unite and solidify the Black People of South Africa with the view to liberating and emancipating them from both philosophical and physical oppression.

2. To preach, popularise and implement the philosophy of Black Consciousness and Black Solidarity.

3. To formulate and implement an educational system which shall be relevant to the needs of the nation.

4. To create and maintain an egalitarian society where justice is meted equally to all.

5. To formulate, apply and implement the principles and philosphy of Black Communalism, the philosophy of sharing.

6. To create and maintain an equitable economic system based on the principle and philosophy of Black Communalism.

7. To co-operate with the existing agencies to re-orientate the theological system with a view to making religion relevant to the needs, aspirations, ideals and goals of the Black People.

SECTION THREE

OBJECT:
The object of the Organisation is to unite the South African Blacks into a Black Political Movement which would seek to realise their liberation and emancipation from both psychological and physical oppression. The Convention shall operate outside the White Government created systems, structures, and/or institutions, and shall NOT seek election into these.

SECTION FOUR

LANGUAGE

The Convention shall use and conduct its business through English or the language understood by the majority of its members.

SECTION FIVE

MEMBERSHIP

(a) Membership shall be open to Blacks only.
(b) Every member shall subscribe to the principles, aims, policies, goals and philosophy of the Convention.
(c) A member shall be over seventeen (17) years of age unless the National Executive should otherwise decide and shall be resident in South Africa.
(d) Membership shall be by individual application, which application shall be considered on the basis of the principles, aims, objects and goals of the Convention.
(e) Every member of the Convention shall pay a membership affiliation fee which shall be decided from time to time by the National Congress.
(f) Every member of the Convention shall pay an annual subscription fee, which shall be decided from time to time by the National Congress.
(g) The National Executive Committee of the Black People's Convention shall have the right, power and authority, at all times to grant or refuse application for membership and shall furnish reasons for such a grant or refusal.

SECTION SIX

COMPOSITION OF THE NATIONAL EXECUTIVE COUNCIL

The National Executive Council shall consist of:

(I) The President
(II) The Vice-President
(III) The Secretary-General
(IV) The Publicity Secretary
(V) The Regional Directors
(VI) The Branch Chairmen

COMPOSITION OF THE NATIONAL EXECUTIVE COMMITTEE
The National Executive Committee shall consist of:

(I) The President
(II) The Vice-President
(III) The Secretary-General
(IV) The Publicity Secretary
(V) The Regional Directors

POWERS AND DUTIES OF THE NATIONAL EXECUTIVE COMMITTEE

1. THE PRESIDENT

(a) The President shall be the Chief Official of the Convention.

(b) He shall represent the Convention nationally and internationally.

(c) He shall be responsible for the guidance and application of the principles, policies and goals of the convention.

(d) He shall preside at all meetings of the National Executive Committee.

2. THE VICE-PRESIDENT

(a) He shall perform those duties and functions which are otherwise performed by the President if the President is unable to do so.

(b) He shall assist the President in the execution of his duties, functions and responsibilities.

3. THE SECRETARY-GENERAL

(a) He shall act as the Administrative Officer of the Convention.

(b) He shall do all secretarial work of the Convention.

(c) He shall keep the records of the Convention.

(d) He shall keep proper books of accounts, income and expenditure of the Convention.

(e) He shall cause a balance sheet of income and expenditure to be prepared and certified by auditors annually.

(f) He shall present an audited financial report to National Congress.

4. THE PUBLICITY SECRETARY

(a) He shall be responsible for the depiction and preserva-

tion of the good name and image of the Convention.

(b) He shall be responsible for issuing of the Press statements on behalf of the Convention, in conjunction with at least one other member of the National Executive Committee.

(c) He shall be responsible for all the Convention's publications and other material pertaining to his office.

ELECTION OF THE REGIONAL DIRECTORS

(a) A month prior to the sitting of Congress the Branch Chairmen shall assemble to elect among themselves their Regional Director.

(b) All Branch Chairmen elected to the Regional Directory shall ipso facto ease to be Chairmen of their branches. The affected branch shall elect a new branch chairman at its subsequent meeting.

(c) The Regional Directors shall be recommended annually by the regions and the names submitted to the National Congress i.e. each region shall elect its Director, the Directors and/or their names shall be introduced and/or read to the National Congress for ratification.

ELECTION OF THE NATIONAL EXECUTIVE COMMITTEE

(a) Congress shall elect the National Executive Committee from the list of the names of Regional Directors in terms of (c) above.

(b) All Regional Directors elected to the National Executive Committee shall ipso facto cease to represent their regions. The affected region shall thereafter elect a new regional director whose election shall be ratified by the National Executive Committee acting on the mandate of Congress.

(c) The Secretary General shall be elected every three years provided that this portfolio shall be ratified annually by Congress.

POWERS AND DUTIES OF REGIONAL DIRECTORS

The regional director shall be:

(a) Responsible for the organisation of the Convention.

(b) Responsible for fund-raising.

(c) The liaison between the National Executive Council, Regions and general membership of the Convention.

(d) Charged with the responsibility of visiting all Convention Branches, be available for advice and assistance to these Branches.

(e) Responsible for the cultural orientation and conscientization of the Black community.

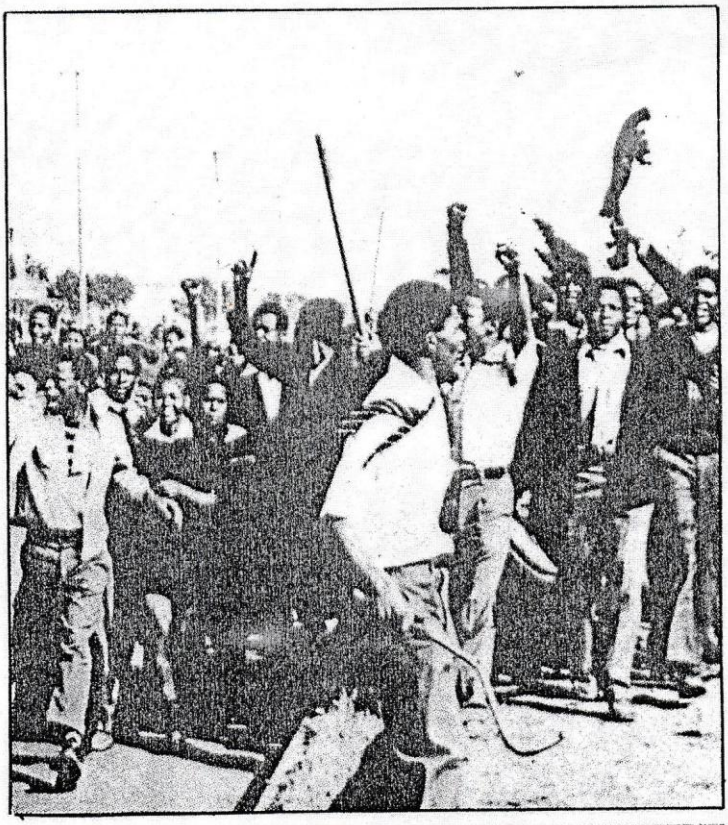

(f) empowered to call two or more branches for a specific purpose.

MEETINGS OF THE NATIONAL EXECUTIVE COUNCIL

(a) The National Executive Council shall meet at least once in three months at a venue determined by the President.

(b) Failure by a member of the National Executive Council to attend two consecutive meetings without adequate reason, shall lead to automatic suspension from the Council.

(c) Vacancies in the National Executive Council shall be filled by postal vote by the branches of the affected region. The Secretary-General shall announce and call for nomination for such vacancies.

SECTION SEVEN

VOTING

(a) Voting at all meetings and/or sessions of the Convention shall be by show of hands unless the chairman/presiding officer otherwise decides.
(b) Voting powers at National Congress shall be constituted as follows:

(I) For the first 100 or part thereof each branch shall have three (3) votes.
(II) For each additional three hundred (300) or part thereof, up to one thousand (1000) there shall be one (1) additional vote.
(III) For each additional five hundred (500) or part thereof, up to two thousand (2000) there shall be two additional votes.
(IV) No branch shall have more than ten (10) votes.
(V) No member of less than three months standing shall be allowed to vote.
(VI) Each member of the Executive shall be entitled to one vote provided that the presiding officer shall be entitled to a casting vote as well as a deliberative vote.
(VII) Voting by proxy shall not be allowed.

SECTION EIGHT

NATIONAL CONGRESS

(a) The supreme and highest government and policy making body of the Convention shall be the National Congress in session; and shall meet once a year, at a place and time determined by the National Executive Committee provided that;

(I) The President of the Convention in consultation with the National Executive, may convene a special session of the National Congress whenever it deems it desirable and necessary to do so.

(II) The National Executive Committee shall convene a special session of the National Congress if and when it is requested to do so by not less than two-thirds (⅔) of the total number of branches.
(b) The National Congress shall comprise of delegates from branches and the National Executive Committee.

(c) The National Congress shall have the power and authority to take decisions by: a majority vote of those present and voting in all aspects of the policy, principles, organisations, finance and discipline of the Convention; and all such decisions shall be binding on the Convention and all its formations provided that the National Congress shall have no power and authority to repeal, abrogate, amend, rescind and/or alter its own resolutions and/or decisions on Constitutional policy, principles, aims, objectives and goals unless agreed to by not less than two-thirds (⅔) majority of members attending the session of the Congress in question and voting.

SECTION NINE

BRANCHES

(I) The Regional Director shall subject to approval of the National Executive Committee, establish branches.

(II) Deliminations of branches shall be determined by the National Executive Committee in consultation with the branches in that region.

(III) Each branch shall supervise all aspect or activities of the Convention within the area of its jurisdiction.

(IV) Each branch may submit to the National Executive Committee or National Congress for consideration, recommendations concerning the principles, aims, objectives and goals of the Convention.

(V) Each branch shall hold, at least, one Congress annually.

(VI) Each branch shall consist of not less than twenty-five (25) members.

(VII) Each branch Congress shall elect delegates to the National Congress.

(VIII) Each branch shall have an Executive Committee consisting of

(a) Chairman
(b) Vice-Chairman
(c) Secretary
(d) Head of Sub-committees e.g.
  (I) Finance Committee
  (II) Projects Committee

POWERS, DUTIES AND FUNCTIONS OF THE BRANCH EXECUTIVE

The Chairman shall:
(a) Be the head of the branch.
(b) Be the Chief Executive member to whom the Executive members shall be responsible.
(c) Whenever possible and necessary represent the branch.
(d) Carry out the aims and the objects of the Convention.
(e) Preside at all meetings of the branch.

The Vice-Chairman shall:
(a) Assist the branch chairman in the execution of his duties and deputise for him should he for some reason be unable to carry out his duties.
(b) Be responsible together with the Secretary, Treasurer for the branch fund-raising.

The Secretary shall:
(a) Be responsible for the safe keeping of the books and/or records of the branch.
(b) Be responsible for the secretarial work of the branch.

The Treasurer shall:
(a) Be responsible for the custody of and shall keep a register of all capital assets of the branch.
(b) Be responsible for the financial assets of the branch.

SECTION TEN

FINANCES
(a) Funds shall be deposited with the bank to be determined by the National Committee.
(b) The National Executive Committee shall frame and prescribe regulations and procedures to be adopted and followed by any or all formations of the Convention with regards to finances.
(c) The Secretary-General shall be in charge of finance.
(d) All financial transactions carried out in the name of the Convention shall bear the signiture of the Secretary-General and one of the President or Vice-President.
(e) The Convention shall appoint its own auditors and/or financial advisers who shall be allowed to inspect and/or audit the Convention's financial books and/or records.
(f) Books and/or records of the Convention shall be audited

annually before National Congress.
(g) The Financial year of the Convention ends in October the 30th.
(h) All payments shall be made by cheque except in the case of petty cash requirements.
(i) The Convention shall be a body corporate capable of managing its own assets and liabilities.

SECTION ELEVEN

PROPERTY
The Convention shall be empowered and entitled to sell, purchase, hire, lease mortgage, pledge and in anyway alienate or deal with both movable and immovable property acquired by any of its formations which property shall be registered in its name or in the name of one of the trustees appointed for that purpose by the National Congress in the event of any law requiring it to be registered thus on behalf of the Convention.

SECTION TWELVE

LEGAL PROCEEDING
The Convention may sue or be sued in its own name, and shall appoint its own legal advisers.

SECTION THIRTEEN

DISSOLUTION

(a) The National President shall, should the need arise, convene, in consultation with the National Executive Committee, an emergency National Congress which shall vote on the matter.
(b) In the event of any assets left after the dissolution, the National Executive Committee shall be empowered to distribute such assets to any Black Organisation/s it deems fit.

INTERPRETATION OF CLAUSES

1. Unless inconsistent with the context, **BLACK** shall be interpreted as those who are by law or tradition, politically, economically, and socially discriminated against as a group in

the South African society, and identifying themselves as a unit in the struggle towards the realisation of their aspirations.

2. Unless inconsistent with the context, words importing masculine gender shall also denote feminine gender.
3. Unless inconsistent with the context, **CONVENTION** shall mean the BLACK PEOPLE'S CONVENTION.
4. Unless inconsistent with the context, **EXECUTIVE** shall mean the NATIONAL EXECUTIVE of the CONVENTION.
5. Unless inconsistent with the context, **RESIDENT** shall mean any Black person who has intentionally decided to reside in South Africa permanently.
6. Unless inconsistent with the context, **WHITE GOVERNMENT** shall mean the White government of South Africa.
7. Unless inconsistent with the context, **BLACK COMMUNALISM** shall mean the philosophy of sharing that is characteristic of the Black People throughout the world.
8. Unless inconsistent with the context, the **NATIONAL PRESIDENT** shall be the National President of the BLACK PEOPLE'S CONVENTION.
9. Unless inconsistent with the context, the **MOVEMENT** shall mean BPC.
10. In the event of any dispute and/or disagreement arising as to the meaning or interpretation of any section, sub-clause, word or words of this constitution, the final arbitrator shall be the National Congress.
11. Unless inconsistent with the context, word **ONLY** in the preamble of the constitution shall be understood to be qualifying political movements.
12. Unless inconsistent with the context, **REGION** shall mean at least three branches in the same geographic contiguity.

المصدر:

The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Op.cit, p 12- 22.

الملحق 4: نيلسون مانديلا رفقة محمد العماري وروبرت ريشا في الحدود الجزائرية المغربية 1961.

الملحق 5: نيلسون مانديلا في حوار مع شريف بلقاسم وبينهما المترجم نور الدين جودي

المصدر: الموقع الرسمي لسفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببريتوريا.

http://www.embassyofalgeria-rsa.org/index.php/en-gb/algeria-south-africa-relations/overview/110-brief-overview-of-the-relations-between-algeria-and-south-africa

الملحق 6: نيلسون مانديلا وعلى يساره محمد العماري.

الملحق 7: نيلسون مانديلا رفقة قادة الثورة الجزائرية في الحدود الجزائرية المغربية.

المصدر: الموقع الرسمي لسفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بببريتوريا.

http://www.embassyofalgeria-rsa.org/index.php/en-gb/algeria-south-africa-relations/overview/110-brief-overview-of-the-relations-between-algeria-and-south-africa

الملحق 8:

Photo prise au Maroc en mars 1962 par Kaddour Samar, le chef de service Photographique et cinématographique du FLN-ALN à la base 15 d'Oujda. Nelson Mandela est au deuxième rang. De gauche à droite : Hocine Ait Ahmed (partiellement), Kaid Ahmed, Mohamed Boudiaf, Djelloul Melaika, Rabah Bitat, Nelson Mandela, Ahmed Ben Bella, Commandant Nasser, Hamilcar Cabral, Houari Boumediene, Abdelaziz Bouabdallah et Taibi Larni.

منصف بكاي، مرجع سابق، ص 179.

الملحق 9: محضر جلسة 12 نوفمبر 1974 المخصص لطرد جنوب إفريقيا من الدورة الـ 29 للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة برئاسة عبد العزيز بوتفليقة.

153. Le président : Il m'est demandé aujourd'huit, et pour la premiére fois , de partager ici l'interpretation que je fais de la décision prise par l'assemblée générale de rejeter les pouvoirs de la délégation Sud-Africaine et à ce sujet , je me dois de dire qu'à sa 2248éme séance pléniére , trnue le 30 séptembre 1974, l'assemblée générale a pris deux décisions . Premiérement, elle a approuvé le rapport de la commission de vérification des pouvoirs de la délégation Sud-Africaine (résolution 3206 (XXIX) . Deuxiément, elle a adopté la résolution 3702 (XXIX) dans laquelle elle demandait au conseil de sécurité d'examiner les rapports entre l'Organisation des Nations Unis et l'Afrique du sud comte tenu des violations continues des principes de la charte et de la déclaration universelle des droits de l'homme.

154. Dans la lettre, en date du 31octobre 1974 (A/9847) , le président du conseil de sécurité informr l'assemblée que le conseil de sécurité n'a pas été en mesure d'adopter une résolution sur cette question , dont il demeure saisi.

155. l'absence de décision de la part du conseil de sécurité n'affecte cependant en rien le rejet par l'assemblée des pouvoirs de la délégation Sud-Africaine. Depuis sa vingt-cinquiéme session, l'assemblée générale rejette régulièrement, chaque année les pouvoirs de cette délégation. Elle le faisait jusq'a l'année dernière en adoptant un amendement au rapport de la commission de vérification des pouvoirs. En 1970, M.Hambro , qui présidait l'assemblée , déclarait après l'adoption de l'amendement

rejetant les pouvoirs de la délégation sud'Africaine : « l'amendement tel qu'il est actuellement rédigè » - Je souligne tel qu'il est actuellement rédigè – » - « ne me semble passignifier que la délégation sud-Africaine soit éxpulsée ou ne puisse pas continuer de siéger ici »

156. Il est qclaire que l'avis de M.Hambro, à l'autorité juridique duquel je tiens à rendre hommage, se fondait avant tout sur les termes memes de la decision adoptée par l'assemblée Générale, sous la forme d'un amendement , cet avis n'exclut pas que si l'amendement avait été autrement libellé , il aurait pu avoir d'autres conséquences sur la situation juridique de la délégation sud –Africaine au sein de l'assemblée.

157. La question merite d'autant plus d'être considérée que l'article 29 de notr règlement intérieur précise :

« Tout représentant à l'admission duquel un membre a fait objection siège provisoirement avec les memes droits que les autres représentants jusqu'à ce que la commission de vérification des pouvoirs ait présenté son rapport et que l'assemblée générale ait statué ».

158. Le texte n'indique peut-étre pas avec une clarté suffisante ce qui doit advenir une fois que l'assemblée générale a statué en confirmant l'objection à l'admission d'un représentant ou d'une délégation. Or, d'année, l'assemblée générale s'est prononcée, à une majorité de plus en plus importante, pour refuser de reconnaitre les pouvoirs de la délégation sud-africaine, et au cours de cette session, c'est la Commission de vérification des pouvoirs elle-même qui a pris l'initiative du rejet de ces pouvoirs. Il n'a pas été nécessaire pour l'assemblée d'adopter un amendement dans ce sens au rapport soumis par la commission de vérification des pouvoirs.

159. Ce serait donc trahir la volonté clairement exprimée et plusieurs fois réitérée de l'assemblée générale que de comprendre qu'il ne s'agit

là que d'un incident de procédure par lequel elle veut exprimer sa réprobation de la politique d'apartbeid. En se fondant sur la constance avec laquelle l'assemblée générale a régulièrement refusé d'accepter les pouvoirs de la délégation sud-africaine, on peut légitimement en déduire qu'elle rejetterait de la même manière les pouvoirs de toute autre délégation mandatée par le Gouvernement sud-africain. Ce qui revient à dire, en termes explicites que l'assemblée générale refuse de faire participer la délégation sud-africaine à ses travaux.

160. C'est ainsi qu'en tant que président de la vingt neuvième session j'interprète la décision de l'assemblée générale, laissant entière la question du statut de la République d'Afrique du Sud en tant que Membre des Nations Unies qui, comme on le sait, fait intervenir une recommandation du Conseil de sécurité. Mon interprétation se rapporte uniquement à la position de la délégation sud-africaine dans le cadre strict du règlement intérieur de l'assemblée générale. Tel est mon sentiment.

161. M. SCALI (Etats-Unis d'Amérique) (interprétation de l'anglais) ; Monsieur le Président, ma délégation est au regret de ne pouvoir que contester votre décision. Ce n'est pas à la légère que nous le faisons, mais simplement en raison de l'importance capitale de la question, c'est-à-dire les droits fondamentaux d'un Etat Membre en vertu de la Charte des Nations Unies.

162. Il existe aussi un conflit évident, Monsieur le Président, entre votre décison et l'avis juridique donné à la vingt cinquième session de l'assemblée générale, le 11novembre 1970. En outre, il existe une divergence entre votre décision et la pratique toujours suivie par l'asemblée générale dans les quatre années qui ont suivi, c'est-à-dire aux vingt-cinquième, vingt-sixième, vingt-septième et vingt-huitième sessions,de même qu'à la sixième session extraordinaire qui a eu lieu au printemps

de cette année. Par ailleurs, comme nous le savons tous, au cours de la présente session, l'Afrique du sud a été autorisée à voter sans objection après la décision prise par l'assemblée générale sur ses pouvoirs.

163. L'avis juridique donné à la vingt-cinquième session est, selon nous, aussi valide aujourd'hui qu'alors. Il affirme qu'en vertu de la Charte, l'assemblée ne peut priver aucun de ses membres des droits qui lui reviennent en tant que tel. L'assemblée générale est maitresse de ses procédures, mais aucune majorité, si vaste soit-elle, ne peut modifier ou changer la clarté des dispositions de la Charte en la matière. Nous estimons que ce serait violer le règlement intérieur et les Articles 5 et 6 de la Charte si l'assemblée générale tentait de nier à un Etat Membre des Nations Unies son droit de prendre part aux discussions de l'assemblée par une décision sans précédent de cet ordre. L'article 5 de la Charte pose explicitement les conditions dans lesquelles un membre peut être suspendu. L'article 6 de la charte prévoit de façon explicite le processus d'expulsion d'un Etat Membre. L'Assemblée générale n'est pas habilitée à priver un Membre des droits et privilèges qui lui reviennent en vertu de ce statut autrement qu'en vertu des articles 5,6 et 19 de la Charte. A notre avis, aucune de ces circonstances n'est pertinente dans ce cas.

164. A La vingt-cinquiéme session de l'Assemblée générale, le conseiller juridique d'alors avait déclaré :

...L'article 5 de la charte pose les conditions suivantes à la suspension d'un Etat membre de l'exercice des droits et priviléges inhérents à la qualité de membre.

a) Une action préventive ou coercitive doit être entreprise par le Conseil de sécurité contre l'Etat Membre en question ;

b) Le Conseil de sécurité doit recommander à l'assemblée générale de suspendre l'Etat Membre en question de l'exercice des droits et privilèges inhérents à la qualité de membre ;

c) L'Assemblée doit accepter cette recommandation par une majorité des deux tiers, conformément au pargraphe 2 de l'article 18de la Charte, dans lequel « la suspension des droits et privilèges de membre » est cité parmi les « questions importantes ».

« La participation aux séances de l'assemblée générale est de toute évidence l'un des droits et privilèges importants inhérents à la qualité de membre. La suspension de l'exercice de ce droit par le refus des lettres de créance ne répondrait pas aux conditions précédentes et serait donc contraire à la Charte ».

165. A notre avis, rien à l'assemblée générale ou au Conseil de sécurité ne peut laisser entendre que cette décision devient nulle et non avenue. Puisque le Conseil de sécurité reste saisi des questions concernant l'Afrique du Sud, il est impossible que l'assemblée générale cherche à son tour à priver l'Afrique du Sud des ses droits de membre. L'effet de la résolution du 30 septembre 1974 sur les pouvoirs a la même portée que les résolutions des années précédentes.

166. Monsieur le Président, votre décision est prise dans le contexte de la décision de l'assemblée sur la question relative aux pouvoirs des représentants. La politique d'un gouvernement ne saurait entrer en considération dans ce contexte. Elle peut faire l'objet d'examen en d'autres instances et dans d'autres contextes, mais pas ici. En l'occurrence, personne ne saurait mettre en doute la valeur technique des pouvoirs de la délégation sud-africaine. L'Afrique du sud n'est pas le seul Etat membre dont le gouvernement n'ait pas été librement élu dans un pays où tous les adultes pourraient voter.

167. A notre avis, nous ne devons pas modifier à la légère les règlements régissant la participation des Etats Membres, et faire des Nations Unies une organisation où tous les gouvernements sont du

même avis. En appliquant un tel principe, nous cesserions d'etre une institution universelle et nous devienderons à vrai dire très différents.

168. Ces faits, et le respect de la Charte, ont conduit les présidents antérieurs de l'assemblée générale à déclarer que les décisions concernant la non-acceptation ou le rejet des pouvoirs de l'Afrique du Sud étaient l'expression de l'outrage ressenti par la communauté internationale du fait de la politique odieuse d'apartheid. Toutefois, chacun de ces présidents ont aussi déclaré que de telles décisions ne permetteraient pas de priver l'Afrique du Sud de ses droits fondamentaux en tant que membre- droits, entre autres, d'occuper son siège à l'assemblée générale, de parler, de soulever des questions, de faire des propositions et de voter.

169. Monsieur le président, nous estimons que votre décision ne tient pas compte du droit de la Charte, de l'avis juridique qui a été émis et de la suite logique de précédents qui pourraient s'appliquer. Pour toutes ces raisons, conformément à l'article 71 du règlement intérieur, et avec tout le respect qui vous est du, nous contestons votre decision .En conséquence, conformément à l'article 71, nous vous demandons de mettre immédiatement aux voix cette contestation, en procédant à un vote.

170. Je demande qu'il soit procédé à un vote enregistré.

171. Le PRESIDENT : l'assemblée générale est saisie d'une contestation présentée par le représentant des Etats-Unies à propos de l'interprétation du Président. Il est fait explicitement appel à l'article 71 du règlement interieur. Je vais commencer par donner lecture de cet article :

« Au cours de la discussion d'une question, un représentant peut présenter une motion d'ordre et le président statue immédiatement sur cette motion conformément au règlement. Tout représentant peut en

appeler de la décision du Président. L'appel est immediatement mis aux voix et, si elle n'est pas annulée par la majorité des membres présents et votant, la decision du président est maitenue. Un représentant qui présente une motion d'ordre ne peut, dans son intervention, traiter du fond de la question en discussion ».

183. Le PRESIDENT : En vérité, l'article 71 ne manque pas de clarté. Il s'agit pour l'assemblée de confirmer la contestation faite par un représentant ou de la rejeter. Dans le premier cas, la décision présidentielle est annulée ; dans le second cas, la décision présidentielle est maintenue. Toutefois, trois délégations ont pris la parole pour interpréter l'application de l'article 71 dans un sens plus courtois et plus amical à l'égard de la délégation qui a émis la contestation.

184. Dois-je comprendre que l'assemblée générale n'a aucune objection à se prononcer sur la décision présidentielle, en l'apuyant ou en la rejetant ? Donc, s'il n'y a aucune objection, la proposition faite par le Libéria et appuyée par la Tunisie la république-Unie de Tanzanie est maintenue.Un vote enregistré a été demandé.

185. Le PRESIDENT : Nous allons donc procéder au vote sur la décision de la présidence.

Il est procédé au vote enregistré.

Votent pour : Afghanistan, Albanie, Algérie, Argentine, Bahrein, Bangladesh, Barbade,Bhoutan, Botswana, Bulgarie, Birmanie, Burundi, République socialiste soviétique de Biélorussie, République centrafricaine, Tchad, Chine, Congo, Cuba, Chypre, Tchécoslovaquie, Dahomey, Yémen démocratique, Egypte, Guinée-equatoriale, Ethiopie, Gabon, Gambie, République démocratique allemande, Ghana, Grenade, Guinée, Guinée- bissau, Guyane, Haiti, Hongrie, Inde, Indonésie, Irak, Côte-d'ivoire, Jamaique, Jordanie, Kenya, République Khmère,

Koweit, Laos, Liban ,Libéria, République arabe libyenne, Madagascar, Malaisie , Mali, Malte, Mauritanie, Maurice, Mongolie, Maroc,Népal, Niger, Nigéria, Oman, Pakistan, Panama, Pérou, Philippines,Pologne, Qatar, Roumanie, Rwanda, Sénégal, Sierra Leone, Singapour, Somalie, Sri Lanka, Soudan, Swaziland, République arabe syrienne, Thailande, Togo, Trinité-et-Tobago, Tunisie, Ouganda, République socialiste soviétique d'Ukraine, Union des Républiques socialistes soviétiques, Emirats arabes unis, Rrépublique unie du Cameroun, Rrépublique unie de Tanzanie, Haute Volta, Yemen, Yougoslavie, Zaire, Zambie.

Votent contre : Australie, Autriche, Belgique, Canada, CostaRica, Danemark, El Salvador, Finlande, France, Allemagne, Islande, Irlande, Israel, Italie, Luxembourg, Pays-Bas, Nouvelle-Zelande, Nicaragua, Norvège, Suède, Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, Etats-Unis d'Amerique.

S'abstiennent : Bolivie, Brésil, Chili, Colombie, République Dominicaine, Equateur, Fidji, Gréce, Guatemala, Iran, Japon, Lesotho, Malawi, Mexique, Paraguay, Portugal, Espagne, Turquie , Vénezuela.

Par 91 voix cotre 22, avec 19 abstentions, la décision est appuyée par l'Assemblée Générale.

منصف بكاي، مرجع سابق، ص 258.

الملحق 10: البيان الختامي للمؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز المنعقد بالجزائر 1973 الخاص بنضال التحرر الوطني.

DECLARATION SUR LA LUTTE DE LIBERATION NATIONALE

La quatrième Conférence des Chefs d'Etat ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à ALGER du 5 au 9 septembre 1973,

Après avoir procédé à un examen approfondi des problèmes de décolonisation, d'apartheid et de discrimination raciale auxquels demeurent confrontés les peuples d'Afrique, d'Asie et d'Amérique Latine, a adopté la déclaration suivante :

La confrontation des peuples avec le colonialisme, le néo-colonialisme, le sionisme et l'impérialisme demeure une réalité fondamentale de notre époque. Elle ne cesse de mettre en lumière la communauté de destin des peuples du Tiers-Monde et le caractère indivisible de leur lutte.

La politique de non-alignement, dont l'un des objectifs fondamentaux est la lutte pour l'indépendance et la sauvegarde de la souveraineté nationale, s'identifie pleinement à la lutte de libération des peuples opprimés contre tous les systèmes de domination et d'exploitation.

Les liens qui unissent étroitement le mouvement de libération nationale et les pays non-alignés ne découlent pas seulement de l'histoire, ils puisent leur force dans leur adhésion aux idéaux communs de liberté, de justice et de paix ; ils sont l'expression de leur solidarité face aux menaces et aux tentatives permanentes des systèmes de domination visant à soumettre les pays nouvellement indépendants à d'autres formes de domination politique et économique.

La quatrième Conférence au sommet des pays non-alignés souligne que le tiers monde reste le terrain d'élection des guerres coloniales et des menées impérialistes. La situation dans cette région se caractérise par la résistance armée au système colonialiste et à l'agression impérialiste, ainsi que par la lutte pour la sauvegarde et la consolidation de l'indépendance nationale et la promotion économique et sociale des peuples.

La détente et la coopération qui s'instaurent dans certaines régions du globe resteront limitées dans leurs effets et ne pourront répondre aux aspirations des peuples à la liberté, à la sécurité et à la paix, tant qu'elles s'accommoderont de la persistance du colonialisme et du racisme, de l'exploitation et de l'agression étrangères dans les autres régions du monde.

Le mouvement de libération nationale se heurte à l'action de plus en plus marquée de mécanismes politiques, économiques et militaires tendant à figer la situation existante, à introduire de nouvelles formes d'oppression et d'exploitation en vue d'enrayer le processus d'émancipation du tiers monde.

En effet, le colonialisme continue à sévir sous différentes formes, toutes enracinées dans l'asservissement politique et l'exploitation économique.

La situation dans les territoires encore sous domination étrangère ainsi que les menaces qu'elle fait peser sur les pays voisins sont révélatrices des desseins de l'impérialisme et de la vulnérabilité des jeunes Etats indépendants.

Il s'agit tout à la fois, pour l'impérialisme, de disposer des immenses richesses de ces régions, de peser sur l'évolution des pays indépendants limitrophes en recourant à l'agression armée et aux pressions économiques afin de s'assurer en définitive le contrôle de toute cette région dans le cadre de sa stratégie globale.

Il est de fait que la coalition des systèmes de domination se renforce de manière continue, encouragée par les monopoles et les intérêts économiques ou financiers étrangers qui développent leurs activités dans les territoires colonisés et qui groupent dans leurs entreprises des capitaux en provenance de la plupart des pays occidentaux.

En Afrique australe, les oppresseurs accentuent la politique du peuplement. Ils consolident leur alliance militaire qui se traduit déjà par l'intervention fréquente des troupes sud-africaines en Rhodésie, au Mozambique et en Angola. Ils déploient des efforts acharnés en collaboration étroite avec les grands monopoles dans la perspective d'une exploitation économique coordonnée de l'ensemble de l'Afrique australe, ce qui aggrave d'autant plus les périls qui pèsent sur le devenir du continent africain.

En Afrique du Sud, l'apartheid ne constitue pas seulement un système de discrimination raciale, il est surtout une forme de colonialisme basée sur l'oppression fasciste du peuple par une minorité de colons étrangers qui l'exploitent et le privent de ses droits fondamentaux, au mépris des valeurs les plus élémentaires de l'humanité. Au Zimbabwe, en Namibie, et dans les pays sous domination portugaise, les minorités racistes poursuivent une politique systématique d'implantation de colons et s'acharnent à modifier la composition ethnique des peuples de ces pays, à détruire leur héritage culturel et à exploiter à leur profit exclusif les richesses de ces pays.

A cet égard, le cas de la Palestine, où le colonialisme de peuplement sioniste a pris la forme d'un déracinement systématique du peuple palestinien de sa patrie et représente un danger très grave pour sa survie en tant que nation, s'identifie totalement à la situation en Afrique australe, où des minorités racistes et ségrégationnistes recourent aux mêmes méthodes de domination et d'exploitation coloniales obéissant aux impératifs d'une même stratégie impérialiste.

En Amérique Latine, les peuples de PORTO RICO et de PANAMA demeurent confrontés à un système colonial anachronique et luttent pour recouvrer leur entière indépendance et sauvegarder l'intégrité de leurs territoires contre les mêmes impérialistes américains qui chez eux exercent une discrimination raciale ouverte contre la population noire. Leur lutte, comme celle que les peuples indochinois et les peuples arabes continuent à mener pour la libération de leurs térritoires occupés, fait partie intégrante du mouvement de libération des peuples du tiers monde et doit bénéficier du soutien total et de la solidarité agissante de tous les peuples du monde.

Ayant épuisé tous les moyens pacifiques et devant l'obstination des puissances coloniales et la complicité de leurs protecteurs, certains pays membres de l'OTAN, notamment les Etats-Unis d'Amérique, la France, le Royaume-Uni et la République Fédérale d'Allemagne, les peuples opprimés n'ont d'autre choix que le recours légitime à la lutte armée pour imposer le respect de leur droit à l'autodétermination et à l'indépendance.

Depuis la Conférence de LUSAKA, les mouvements de libération ont remporté d'importantes victoires.

D'immenses régions, où s'édifie une vie nouvelle, ont été libérées en Angola, en Guinée (Bissau) et au Mozambique.

Dans d'autres parties de l'Afrique, plus précisément en Namibie et au Zimbabwe aussi bien qu'en Afrique du Sud, les luttes politiques et militaires s'intensifient et gagnent en profondeur.

En dépit des manœuvres du colonialisme français et anglais, les peuples des Comores, de la Somalie dite française (Djibouti) et des îles Seychelles continuent leur marche en avant vers la liberté, surmontant tous les obstacles et tentatives de démembrement territorial et dévoilant les desseins stratégiques des puissances colonialistes dans l'océan Indien, dont le transfert de la base française de Diego Suarez (Madagascar) à Djibouti constitue la preuve. Malgré les tentatives répétées d'extermination du peuple palestinien, le mouvement de libération de la Palestine poursuit avec détermination son combat pour la libération de sa patrie.

Le peuple du Sahara encore sous domination espagnole a enregistré un grand succès avec la reconnaissance de son droit à l'autodétermination par les résolutions pertinentes de l'Assemblée générale de l'Organisation des Nations Unies.

De même, le peuple de PORTO RICO a remporté un important succès avec la reconnaissance de son droit à l'autodétermination et à l'indépendance par la décision du Comité de décolonisation des Nations Unies.

Les victoires historiques remportées par les peuples du Viet-Nam, du Cambodge et du Laos constituent une contribution importante à la libération des peuples du monde.

Dans l'arène internationale, l'affirmation de la légitimité du combat armé mené par les peuples en lutte pour leur libération nationale et la reconnaissance accrue des mouvements de libération comme les seuls représentants légitimes de leurs peuples constituent un acquis important.

A cet égard, il faut se féliciter tout particulièrement de la décision prise par les Nations Unies et certaines institu-

tions spécialisées d'accorder le statut d'observateur aux mouvements de libération.

Devant ces succès, le colonialisme a réagi avec un regain de sauvagerie et de brutalité, allant jusqu'à employer sur une vaste échelle des méthodes de génocide, comme à Wiryamu au Mozambique, et à ériger le terrorisme et l'assassinat politique en institution d'Etat. Le lâche assassinat du grand leader africain Amilcar CABRAL, tout comme celui d'Edouardo MONDLANE, Président fondateur du FRELIMO, et le meurtre des trois dirigeants palestiniens, Kamel ADWAN,Abu YOUSSEF et Kamel NASSER, témoignent de la situation désespérée du colonialisme et de l'impasse dans laquelle il se trouve acculé.

L'aide militaire accrue que les régimes d'oppression et d'exploitation continuent de recevoir de certains pays occidentaux, au mépris de l'opinion publique mondiale, et les investissements massifs de capitaux contribuent à renforcer leur puissance et leur pouvoir de répression interne ainsi qu'à augmenter leur potentiel d'agression. La consolidation manifeste de l'axe Prétoria-Salisbury-Lisbonne, qui s'étend de plus en plus à Tel-Aviv, met en relief l'identité des objectifs poursuivis par ces régimes et commande une action cohérente et conséquente de la part des pays non-alignés, des mouvements de libération nationale et de toutes les autres forces éprises de liberté, de justice, de progrès et de paix dans le monde.

Face au regain d'agressivité de l'impérialisme et du colonialisme, l'aide matérielle concrète aux mouvements de libération doit être puissamment renforcée dans tous les domaines pour leur permettre de faire face aux besoins découlant de la situation à laquelle ils sont confrontés.

Les pays non-alignés sont d'autant plus conscients de l'importance de l'enjeu que constitue le tiers monde pour les forces d'hégémonie que les difficultés de toutes sortes auxquelles ils se heurtent dans leur volonté d'affirmer leur souveraineté et d'assurer leur développement les renforcent dans leur conviction que la sauvegarde de leur indépendance est inséparable de la réalisation des aspirations à la liberté et à l'indépendance de tous les peuples opprimés.

La lutte persévérante et solidaire des peuples du tiers monde constitue un facteur déterminant dans l'établisse-

ment de nouveaux rapports internationaux propres à garantir la paix et la sécurité internationales.

A cet égard, la promotion d'une politique de détente et de paix en Europe ne doit pas être interprétée ou utilisée comme un facteur visant à encourager le fascisme et le colonialisme portugais ou à leur conférer un caractère de respectabilité.

La détente ne saurait en effet signifier ni l'acceptation de conditions d'oppression en Afrique, au Moyen Orient, en Asie et en Amérique Latine, ni le transfert de zones de tension du continent Européen vers les pays du tiers monde. Une telle évolution aggrave encore le défi lancé aux pays non-alignés et aux mouvements de libération nationale. Tant que le colonialisme, quelles que soient ses formes, continuera d'exister, les pays non-alignés doivent joindre leurs forces à celles des mouvements de libération dans une lutte commune pour y mettre fin. Aucun pays indépendant un peut être réellement libre tant que l'impérialisme maintiendra encore ses bases et ses institutions dans une seule colonie. En conséquence, l'aide et le soutien que les pays non-alignés apportent aux peuples en lutte pour leur libération découlent de l'unicité du combat qu'ils mènent et des aspirations qu'ils partagent.

Pleinement conscients de la nécessité d'assurer, en toutes circonstances, leur devoir de solidarité à l'égard des peuples en lutte, les pays non-alignés, face à la coalition des systèmes de domination et d'exploitation, s'engagent à accroître leur aide militaire, matérielle, politique et morale aux mouvements de libération et à prendre toutes les mesures nécessaires pour leur permettre de mener à bien leur combat notamment par :

1. La création d'un fonds de soutien et de solidarité pour accroître l'efficacité de la lutte des mouvements de libération nationale.

Ils lancent un appel à tous les Etats épris de justice et de liberté ainsi qu'à toutes les institutions à caractère politique, social ou humanitaire, pour qu'ils y apportent leur contribution.

2. L'ouverture de bureaux dans les capitales des pays non-alignés ;

3. L'octroi des moyens en vue de faciliter la circulation des représentants des mouvements de libération.

— S'engagent à mener une action continue pour mobiliser leur opinion publique en faveur de la juste cause des peuples en lutte pour la liberté et l'indépendance et renforcer leur solidarité à leur égard.

— Décident de tout mettre en œuvre pour isoler les régimes colonialistes, racistes et d'apartheid, notamment par :

1. La rupture, la suspension ou le gel de toutes relations avec le Portugal, l'Afrique du Sud, la Rhodésie et Israël ;

2. La dénonciation de ces régimes dans tous les forums internationaux à caractère politique, économique, culturel et social ;

3. L'organisation de campagnes d'information auprès de l'opinion publique mondiale, particulièrement auprès de celle des pays occidentaux, pour dénoncer le soutien que certains gouvernements de ces pays apportent au colonialisme portugais et aux régimes d'Afrique du Sud, de Rhodésie et d'Israël. Ces puissances occidentales doivent choisir entre l'amitié des pays non-alignés et le soutien aux régimes colonialistes et racistes ;

4. L'application de mesures effectives dans les domaines économique et commercial à l'encontre des pays qui agissent en violation flagrante de toutes les décisions prises par les principales organisations internationales en vue d'isoler les régimes coloniaux et racistes.

— Apportent leur soutien aux recommandations de la Conférence d'OSLO et décident d'appuyer leur adoption par l'Assemblée générale de l'ONU, tout en soulignant la nécessité de donner une suite concrète à ces recommandations. En particulier, ils appuient la proposition tendant à convoquer une conférence de gouvernements, d'organisations non gouvernementales et de mouvements de libération contre le colonialisme.

— Demandent l'application sans délai des résolutions pertinentes de l'Organisation des Nations Unies.

RESOLUTION N° 1 SUR L'APARTHEID ET LA DISCRIMINATION RACIALE EN AFRIQUE DU SUD

La quatrième Conférence des Chefs d'Etat ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973,

VIVEMENT PREOCCUPEE par le renforcement des mesures de répression prises par le régime raciste et minoritaire d'Afrique du Sud contre le peuple sud africain,

PROFONDEMENT INQUIETEE par le déploiement massif des moyens militaires de l'Afrique du Sud dans toute la région, ce qui représente un danger pour la paix et la sécurité en Afrique et dans le monde,

ALARMEE PAR L'INTERVENTION croissante des autorités d'Afrique du Sud dans le but de soutenir les autres régimes racistes et colonialistes d'Afrique australe,

NOTANT AVEC CONSTERNATION que la politique mensongère des bantoustans adoptée par le régime raciste se substitue aux droits économiques et politiques légitimes,

DEPLORANT l'assistance économique, financière et militaire que certaines puissances de l'OTAN continuent d'apporter au régime raciste d'Afrique du Sud,

NOTANT AVEC SATISFACTION le développement de la résistance populaire malgré une répression féroce,

CONSIDERANT AVEC UNE PROFONDE INQUIETUDE la détention continue, depuis plus de dix années, des dirigeants des mouvements de libération comme Nelson Mandela, Walter Sisulu et d'autres encore,

ALARMEE de voir que de nombreux pays occidentaux, notamment les Etats-Unis, la Grande-Bretagne, la France et la République Fédérale d'Allemagne, continuent d'investir en Afrique du Sud, au mépris des résolutions des Nations-Unies condamnant cette politique,

SE FELICITANT du programme d'action de la Conférence internationale pour le soutien des victimes du colonialisme et de l'apartheid, tenue à Oslo du 9 au 14 avril 1973,

1. **REAFFIRME** son soutien total au peuple d'Afrique du Sud dans sa lutte légitime contre l'apartheid et la discrimination raciale, pour la libération nationale et pour le recouvrement de sa souveraineté ;

2. **SALUE** la détermination dont fait preuve le peuple d'Afrique du Sud dans sa lutte pour la libération nationale ;

3. **S'ENGAGE** à accroître son aide financière, matérielle et politique au mouvement de libération d'Afrique du Sud ;

4. **S'ENGAGE** à accorder un appui économique, diplomatique et moral constant aux Etats indépendants des régions soumises aux menaces économiques et aux actes subversifs des régimes racistes et minoritaires blancs d'Afrique australe ;

5. **CONDAMNE** la politique des bantoustans qui tend à balkaniser le territoire et à diviser le peuple en ethnies politiques, ce qui va à l'encontre de la notion d'africanisme véritable ;

6. **CONDAMNE EGALEMENT** l'assistance économique, financière et militaire constante accordée à l'Afrique du Sud par certaines puissances de l'OTAN, notamment les Etats-Unis d'Amérique, la France, la République Fédérale d'Allemagne et le Royaume-Uni, assistance qui permet au Gouvernement de Prétoria de maintenir et de renforcer sa politique d'oppression et d'apartheid ;

7. **INVITE** tous les Etats, et en particulier les grandes puissances occidentales et le Japon, à interrompre toute collaboration scientifique avec l'Afrique du Sud, plus spécialement dans les domaines des armements et de l'énergie atomique, et à s'abstenir d'accorder à ce pays des brevets et des licences ;

8. **DEMANDE INSTAMMENT** à tous les pays non-alignés de prendre toutes les mesures qui s'imposent, y compris les mesures diplomatiques et, chaque fois que cela est possible, économiques, tant sur le plan unilatéral que dans le cadre de l'Organisation des Nations Unies, pour amener les pays qui encouragent les investissements en Afrique du Sud à en retier leurs capitaux ;

9. **DEMANDE INSTAMMENT** à tous les gouvernements non-alignés d'exiger, chaque fois qu'ils en auront l'occasion la libération de tous les prisonniers politiques d'Afrique du Sud.

المصدر:

Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973, Op.cit, 33- 42.

الملحق 11: كلمة وفد المؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة موزيس كوتان في المهرجان الثقافي الإفريقي الأول المنعقد بالجزائر سنة 1969 .

DISCOURS DE LA DELEGATION DE L'AFRIQUE DU SUD

(*Congrès National Africain*)

Au nom des forces combattantes de l'Afrique du Sud, permettez-moi d'exprimer notre estime la plus sincère au peuple algérien. Nous, membres de l'African National Congress, considérons cet événement comme étant d'une importance capitale pour la libération de l'Afrique. Nous pensons que ce Festival n'est culturel qu'incidemment, mais que, de par son essence, c'est une étape dans l'histoire de notre libération, en ce sens qu'il forge et crée de nouvelles perspectives pour les combats à venir.

Ce Festival se tient en terre africaine, cette terre pour laquelle un prix si cher a été payé par ceux qui donnèrent leur vie afin que la dimension humaine de l'histoire ne soit plus la même. On peut donc dire à juste titre qu'il est un hommage à nos morts, ce qui est une coutume essentielle de notre culture. Nous honorons les morts non par peur superstitieuse comme le colonialisme le prétendait, mais parce qu'ils symbolisent et illustrent les valeurs et les idéaux qui ont fortifié notre histoire et notre civilisation. Nous les honorons également parce que, par leurs actes héroïques, ils nous ont confié la mission de poursuivre la tâche consistant à forger et modeler l'histoire de notre continent. En de telles occasions, nous nous engageons solennellement à ne pas trahir les idéaux révolutionnaires héroïques pour lesquels ils ont payé de leur vie.

Peut-être conviendrait-il maintenant de demander à l'assistance d'observer une minute de silence à la mémoire de nos martyrs. Mais on l'a fait déjà dans le cadre de ce Festival et, pour des raisons que je vais donner, ce geste n'est sans doute pas nécessaire.

Je voudrais m'étendre assez longuement sur le sens de ce Festival et sa signification pour notre révolution et notre culture africaine. Vous comprendrez alors pourquoi il n'est pas nécessaire d'observer cette minute de silence, alors que toutes ces festivités et ces rassemblements ne sont qu'un seul hommage à ces héroïques martyrs de la Révolution.

Pour notre culture, un Festival constitue l'occasion d'affirmer les valeurs qui ont gardé intactes nos sociétés. C'est l'occasion non seulement de perpétuer le souvenir de nos grands héros, mais aussi d'affirmer le dynamisme et la pérennité de notre culture et de notre histoire. C'est également une occasion pour nous d'enrichir nos valeurs ancestrales par l'expérience moderne. Les colonialistes, dans leur mépris et leur arrogance, et souvent selon une politique systématique, ont essayé de dépersonnaliser l'Afrique; ils ont créé, comme l'a dit notre frère guinéen, un vide culturel. Ils ont tourné nos réjouissances en dérision et ont voulu nous faire passer pour d'heureux animaux.

C'est ainsi encore qu'ils ont tenté de donner une explication hédoniste à notre idéologie profondément élaborée et philosophique de ce Festival, pour perpétuer ainsi, dans leur esprit comme dans celui de leurs victimes du monde colonial, le mythe selon lequel l'esprit est le domaine du colonisateur et le corps celui du colonisé. Eldridge Cleaver explique brillamment ce phénomène dans son livre « Soul on Ice » (Une Ame dans la Glace). Le résultat de ces déformations a été l'émergence d'une petite élite qui s'est identifiée non pas à ceux qu'elle considérait comme une masse inculte et barbare, mais à la conception colonialiste de l'univers, avec ses valeurs et ses échelles sociales. Cette élite artificielle se disait intellectuelle, alors qu'elle se contentait de digérer les idées que lui inculquait le colonialisme. Mais pour celui-ci, c'était un utile levier de manœuvre, ces soi-disant intellectuels participant avec ferveur aux rites où était célébrée et affirmée l'autorité totale du colonialisme sur ses victimes.

Ainsi, le processus d'aliénation était achevé et on avait l'assurance que l'élite intellectuelle africaine se sentirait toujours mal à l'aise si elle n'observait pas les rites de ses anciens maîtres.

On a ainsi vu apparaître un type d'homme aliéné, qui se pavanait en s'affublant des oripeaux de ses maîtres colonialistes; un homme qui méprisait les réalisations héroïques de ses ancêtres pour se tourner vers de nouveaux dieux. Ce type d'homme a disparu avec la fin de l'ère coloniale, ou du moins espérons-nous que ce Festival, dédié à la mémoire des morts, l'étouffera et le tuera. Ce Festival, qui se tient sur notre initiative, revêt donc une grande importance pour toute l'Afrique, libre ou encore sous domination coloniale. Grâce à lui, le triste héritage du colonialisme sera rejeté et la continuité de notre histoire et de nos réalisations sera réaffirmée. Nous affirmons la continuité des réalisations de nos ancêtres, dont les réponses spectaculaires aux défis de la nature de notre continent, font honneur à leur courage et à leur hardiesse d'esprit.

L'assistance aura remarqué, je l'espère, que je n'ai fait

dans tout mon exposé guère de différence entre les vivants et les morts. La seule différence, c'est que nous sommes ici pour marcher dans la voie des nobles traditions et des orientations qu'ils ont conçues, établies et explorées. Nous sommes confrontés avec un continent qui est le nôtre, continent riche en ressources matérielles, riche par son histoire et sa culture, riche aussi en tradition de lutte. Nous ne sommes donc que les instruments de l'histoire de notre continent, et comme tels, nous ne pouvons prendre l'attitude arrogante et bornée qui revendique les fruits de l'effort fourni. A ce propos, nos manifestations culturelles se prolongent bien au-delà de la journée, de la semaine ou du mois, jusque dans l'avenir inconnu, sous l'impulsion du dynamisme et de la continuité de la révolution africaine. La lutte que nous menons contre le colonialisme exige, dans la période de reconstruction de la post-indépendance, une mobilisation encore plus intense des énergies pour affronter l'élite de l'impérialisme.

Si le colonialisme a commis de nombreux crimes, les pires criminels sont ces intellectuels africains qui essaient de définir nos réalités dans les termes des fables des colonisateurs. Ils se font les instruments à long terme d'une politique cherchant à soumettre intellectuellement, économiquement et dans tous les autres domaines les peuples de notre continent. Mais, pour être honnêtes à leur égard, disons qu'il est possible que ces intellectuels n'aient pas été assez lucides pour saisir le côté fallacieux d'une idéologie coloniale. Ou peut-être n'étaient-ils que des esprits bornés, ayant seulement une mémoire capable de retenir des règles, les règles écrites dans les livres et celles de l'étiquette coloniale. C'est une des mystifications du colonialisme que de faire croire que, si on a des moyens efficaces pour conquérir d'autres peuples, on possède automatiquement une culture et une idéologie sociale supérieures. Si ce Festival est une occasion de redéfinir nos valeurs politiques, économiques et culturelles dans le contexte de notre libération, il doit soumettre à une critique rigoureuse toutes les idées fausses que l'impérialisme et le colonialisme ont forgées dans leur intérêt. Il nous faut remanier notre façon de penser, afin que notre image ne soit plus définie par le colonialisme mais par nous-mêmes, en toute indépendance. On entend souvent des Africains définir la modernité non pas en fonction de leur histoire et de leurs réalités propres, mais selon des normes européennes. Il y a une autre erreur que nous propageons nous-mêmes inconsciemment et qui consiste à prendre l'instruction pour critère de l'intelligence. Certes, nous avons besoin de l'instruction comme outil de notre édification, mais certainement pas comme idéologie intellectualiste pour définir les qualités de l'homme. On entend souvent en Afrique des gens sensés proclamer par exemple que nous devons « lutter contre la maladie et l'ignorance par l'instruction ». Or, vous n'êtes pas malade parce que vous êtes ignorant et sans instruction, mais parce que quelqu'un, quelque part, vous a condamné à des conditions et à une situation économique telles que vous ne pouvez lutter contre la propagation de la maladie. Le colonialisme, pour créer un complexe d'infériorité chez les colonisés, a célébré l'instruction comme une valeur en soi, alors que fort peu de civilisations ont élaboré un alphabet écrit et que le reste de l'humanité n'est pas pour autant demeuré statique, parce qu'elle n'avait pas l'écriture. En effet, les civilisations incas et les anciennes civilisations africaines n'avaient pas d'alphabet, mais avaient mis au point d'autres méthodes de notation et des institutions pour conserver leur pensée et leurs réalisations.

Les dangers de la diffusion, consciente ou inconsciente, des mythes impérialistes et colonialistes ne peuvent être surestimés. Il est évident que les impérialistes s'intéressent fort à nos préoccupations culturelles, car ils voudraient redéfinir leur politique de la culture en fonction des conditions nouvelles de la post-indépendance. De plus, il reste toujours de leur intérêt de séparer la culture du reste de l'évolution économique et sociale. Ils espèrent encore ainsi renforcer en Afrique une « élite » à laquelle ils insuffleraient une éthique à part. C'est en raison de ces visées que le Festival a attiré de nombreux agents de la C.I.A.* Dans le cadre de sa stratégie, l'impérialisme a toujours suscité et patronné de nombreux colloques culturels en Afrique. Ceci a contribué à former peu à peu une élite de dilettantes dont la renommée internationale se justifie mal. Cela correspond aux mêmes attitudes paternalistes que le colonialisme avait engendrées pendant la durée de son occupation.

J'espère que ce Festival ou le prochain débattra de la culture non en tant que phénomène isolé, mais comme partie intégrante d'une dynamique économique et politique. J'espère aussi que lors de notre prochain Festival, si ce n'est pas le cas cette fois-ci, nous pourrons compter parmi nos participants des économistes, des éducateurs, des syndicalistes, des penseurs politiques. J'espère que nous serons ainsi en mesure de combattre la tendance à la formation d'une caste africaine intellectualisante, caste qui a souvent revendiqué le droit de définir les valeurs sociales et le statut spirituel de nos communautés. D'un point de vue colonialiste, ces prétentions ne pouvaient manquer de faire sourire, tant les buts que s'était fixé le colonialisme dans ce domaine se trouvaient réalisés. Il saute aux yeux que, tant que l'intellectualité sera définie en termes de maniérisme colonialiste acquis et non pas comme une contribution intelligente liée à la dynamique sociale, nos réalisations seront de piètres imitations du colonialisme. Ces « intellectuels » continueront de digérer, en leur qualité d'élite gouvernante, une culture qui ne va pas seulement dans le sens de leurs intérêts, mais qui est aussi étrangère à nos traditions sociales. De toute évidence, les colonialistes misent beaucoup sur les conférences culturelles, précisément parce qu'ils ont leur stratégie propre, stratégie directement en conflit avec les objectifs de ce Symposium. Comme l'a dit Frantz Fanon, le colonialiste a passé la main à une élite qu'il a laissée derrière lui et veut continuer à régénérer ses perspectives selon ses propres réalités. C'est pourquoi il faut considérer ce Festival comme une arme de combat et d'affirmation. Il offre de nouvelles

* Central Intelligency Agence.

perspectives de dynamique révolutionnaire pour la libération de l'Afrique et constitue un défi pour nous, héritiers des fruits de la Révolution. C'est aussi un défi lancé aux ennemis de la Révolution africaine. C'est pourquoi nous devons rester vigilants, car l'interprétation que nous donnons de cet événement sera totalement différente de celle donnée par nos ennemis.

Par ce Festival, nous menaçons la mentalité même que ceux-ci ont léguée à leurs cadres. Je veux dire, par là, la mentalité qui perpétue le mythe de leur supériorité culturelle et politique, qui immobilise l'esprit d'initiative africain. Car, avoir la culture, c'est avoir sa propre initiative dans la direction qu'on se choisit. C'est être capable de définir sa réalité dans ses propres termes et conserver la faculté d'acceptation ou de refus définie par ses propres exigences.

Nous avons vu les manifestations les plus ridicules d'attitudes post-coloniales en Afrique. Nous avons entendu certains Africains aller jusqu'à dire que la démocratie nous était transmise par les capitales européennes, alors que cette démocratie a pourtant été inconnue en Afrique pendant toute l'occupation coloniale.

Ce n'est qu'après l'indépendance que nous avons été appelés à utiliser les concepts de justice, glorifiés en dernière heure et censés être l'apanage de la civilisation occidentale. Je ne veux pas m'appesantir sur ce point, mais je me permettrai d'observer que les valeurs démocratiques étaient, à mon avis, plus profondément enracinées en Afrique avant la période coloniale, et avant Marx en Europe. Même la conception tant vantée de la démocratie grecque était une idéologie réactionnaire, conçue pour perpétuer l'existence dorée du maître des esclaves. Il n'est pas surprenant que cet « esprit démocratique de la Grèce » ait projeté comme sa plus haute vertu ce qui dans notre démocratie a été un odieux péché – l'individualisme.

Je soutiens que lorsqu'il s'agit de définir et de créer nos perspectives, nous avons assez d'éléments dans notre histoire et nos institutions pour élaborer nos propres institutions politiques.

On a beaucoup parlé à ce Symposium de la synthèse fondamentale entre la culture, l'économie et la vie politique du peuple. Il en est question dans le discours du Président, et d'autres participants en ont également fait état. Cette insertion de la culture dans la vie et la politique est un fait, il pourrait donc sembler inutile d'en parler. C'est comme si l'on disait que tous les délégués ici présents ont des mains qui font partie intégrante de leur corps. Mais c'est là précisément qu'est la question. L'idéologie coloniale a atrophié nos membres culturels et cherche à les remplacer par des membres artificiels, espérant ainsi séparer le troupeau de l'élite, la masse barbare et analphabète des intellectuels « élégants ». Et pourtant, quels que fussent ses aspects négatifs, l'histoire pré-coloniale africaine parlait éloquemment pour une idéologie intégrant culture, économie et politique. Ceci est illustré par une tradition artistique et littéraire hautement socialisée. C'est dans cette tradition que se trouve la source de nos facultés de création, c'est elle qui les stimule.

En entamant notre Révolution, nous nous proposons donc de recouvrer nos valeurs et de les modifier en fonction des besoins de notre expérience actuelle. Ceci non pas pour intellectualiser nos réalisations, mais pour nous donner plus de force dans la lutte de libération et de reconstruction. Il est donc essentiel de saisir toutes les dimensions de la culture africaine; autrement, nous resterons un peuple mal assuré, incapable de prendre les décisions fondamentales concernant notre avenir. C'est une maladie, et le fait de se laisser aller à des idéologies essentiellement réactionnaires, prostrées devant les doctrines coloniales, en est un aspect.

Je voudrais dans ce contexte tenter de définir ces dimensions de la culture. Ce faisant, je dois mettre en garde ceux qui considèrent la technologie comme seul critère de réalisation. Je voudrais les mettre en garde en raison de la force de persuasion et de l'âpreté qui sont mises à agiter cet argument, si bien que certains arrivent difficilement à imaginer un système de valeurs autre que le système défini par la civilisation monolithique des technologues.

L'évolution de la structure capitaliste en Europe a été accompagnée d'un système de valeurs spécifiques, valeurs purement commerciales. J'utilise ce mot « commercial » dans un sens général, comprenant aussi bien les philosophies individualistes et l'organisation bureaucratique que la commercialisation de l'art et de la littérature.

Dans ce contexte, l'art et la littérature ont été tellement avilis qu'aujourd'hui, en Europe, une grande partie de la production ne présente aucune valeur sociale mais est seulement au goût du jour et commercialement rentable. Alors on en fait des expositions, les critiques en parlent pour attirer une caste, celle des acheteurs en puissance. C'est une simplification, puisque des esprits diminués en tirent quand même une satisfaction, ne fût-ce que de ne pas être considérés comme arriérés et incultes. Ainsi, parallèlement au progrès technique, on assiste à la « barbarisation » d'un peuple, abaissé à la condition d'esclave des instruments mêmes qu'il a mis au point pour exploiter le milieu naturel. Ceci n'est pas une exagération, car en Europe le monstre de la technologie, qui envahit tout, définit et détermine les valeurs et les buts de vie. Dans ce contexte, l'objectif de la vie civilisée est défini comme le confort, le confort individuel. Ce monstre, non encore apprivoisé qu'est la technologie, compte sur nous pour chanter les grandes réalisations de l'Homme. Mais toutes ces choses, c'est à vendre et nous, nous avons trop faim pour permettre que l'on dépense des milliards pour un projet d'intérêt aussi lointain. N'y a-t-il pas dans tout cela un déséquilibre? Ne faudrait-il pas, pour rétablir un équilibre, proposer une idéologie sociale à la portée des instruments de notre propre révolution?

Dans son discours inaugural, le Président Boumédiène a dit ceci: « La résistance que nous eûmes à vivre en tant que tels sauva non seulement nos fils et nos nations, mais une

certaine idée de l'homme etde ses possibilités. Cet honneur nous revient aujourd'hui, et malgré le prix payé et à payer encore, c'est un sentiment auquel nous sommes indéfectiblement attachés.

« Les forces d'oppression, nous sûmes en triompher. C'est une raison amplement suffisante pour qu'à l'heure du destin, à nouveau assumé librement et de concert, nous accordions à la culture africaine, donc à la culture universelle, ce temps, cette place et ce soin.

« C'est pourquoi nous avons voulu que ce Festival soit la rencontre de l'espoir et de la renaissance, et une entreprise lucide et enthousiaste de récupération, de restauration et d'affirmation de notre identité profonde ».

Je suis très fermement convaincu que tel est bien le défi qu'il nous faut relever aujourd'hui, et que c'est notre histoire qui nous le lance, ainsi que nos perspectives révolutionnaires. C'est pour cette raison que je crois nécessaire de définir les dimensions de notre culture qui a su exalter les vertus de l'homme, non pas de l'homme animal égoïstement isolé dans son individualisme, mais de l'homme comme être social et socialisé. Toute la littérature de notre continent – et par là, littérature des légendes, des épopées et des mythes traditionnels – met l'accent sur l'idéologie communautaire. C'est en vain que ceux qui ont été formés à l'école d'un théâtre de salon, ne connaissant que l'individu, en chercheraient l'équivalent en Afrique, car chez nous c'est la danse qui est notre art dramatique; un art dramatique qui permet la participation de la communauté sous une forme ou l'autre. Cette forme de spectacle n'est pas uniquement africaine; on la trouve aussi en Asie, dans les deux Amériques, chez les Indiens. C'est la raison pour laquelle notre art et notre littérature abondent en symboles, symboles qui peuvent être facilement communiqués à une assistance active, pour devenir un système complexe d'idées et d'allusions. Je voudrais donner un exemple de ce phénomène de participation communautaire se rapportant à l'épopée. Dans de nombreuses régions d'Afrique, l'épopée héroïque est l'une des formes d'expression littéraire les plus importantes. On n'a pas à en chercher loin la raison, car dans une société fondée sur l'interdépendance de la communauté, le héros exprime par ses actes la vertu la plus élevée, celle du sacrifice de soi au nom de la communauté. Je voudrais citer un exemple venant d'Afrique du Sud, étant bien entendu que je pourrais tout aussi bien citer l'épopée d'Ezana, Roi des Ethiopiens, qui conquit Méroé au IXéme siècle de l'ère chrétienne. Si je choisis cette citation, c'est parce que je puis la réciter dans son texte original. J'aimerais que vous remarquiez les variations de ton, construites de manière à produire une série symphonique.

Unodumèhlezi Ka Menzi
Grand écho, fils de Mengi
Uteku Lwabafazi bakwa Nomgabi
Sur qui les femmes de Nomgabi commeraient
Betukala belhezi Emlovini
Disant que Shaka ne règnerait jamais
Bethi u Shaka kayubusa
Kanti kunyakana Esezakunethezeka
Mais hélas! Shaka devait se lever et dominer le monde.

Je voudrais saisir l'occasion qui m'est donnée pour détruire un mythe que les impérialistes ont propagé et entretiennent toujours. Pour diviser l'Afrique, ce qui est manifestement de leur intérêt, ils ont propagé le mythe d'une division fondée sur la race. On a accordé beaucoup d'attention à ce qu'on appelle l'Afrique au nord du Sahara et l'Afrique au sud du Sahara (on peut se demander ce qu'il en adviendrait si le Sahara redevenait une terre fertile). Cette différenciation répond bien à la mentalité coloniale fasciste, fondée sur la race, le racisme étant une institution ou une superstition provenant d'une situation coloniale. C'est là une dangereuse superstition, qui a été utilisée pour définir des privilèges économiques et maintenir l'exploitation. La division de l'Afrique en fonction des races a un objectif bien défini, celui de maintenir l'hégémonie sur une Afrique divisée. L'Afrique a depuis des temps immémoriaux élaboré de nombreuses expériences culturelles qui, dans leur différence de forme, ne comportent pas d'opposition, surtout pas fondée sur la race. Il y a des variations qui projettent des réalités culturelles différentes, mais elles émanent d'un même génie africain. Nos ancêtres ont sillonné le continent du nord au sud et du sud au nord, si bien que nous avons aujourd'hui des éléments culturels provenant de diverses parties du continent. Des documents et des récits d'importance historique ont été écrits par des voyageurs venant de diverses parties du continent, là où ils s'étaient établis. Il est donc clair que nos ancêtres, qui ont traversé l'Afrique en long et en large, ont posé les fondements d'une culture dynamique et variée, dont nous sommes les fiers héritiers.

Cette culture porte un sceau à la fois arabe et soudanais, africain oriental, africain occidental et africain du Sud. Le plus surprenant n'est pas qu'il existe des différences, mais que l'on rencontre tant de similitude dans l'idéologie, les croyances, les expressions culturelles. Il y a quelques jours, les femmes algériennes poussaient des « you you » pendant une représentation populaire. Cela aurait très bien pu se passer en Ethiopie ou en Afrique du Sud. La responsabilité même et les obligations que nos cultures confèrent aux membres de la société de notre groupe d'âge sont aussi un phénomène typique à l'échelle du continent. Sur un autre plan, certains, dans leur émerveillement devant les pyramides d'Egypte, y ont vu les œuvres sculpturales d'un peuple disparu. Mais nous, nous ne nous étonnons pas, car c'est une coutume en Afrique d'utiliser les pierres comme symbole de la solidarité d'une communauté. Il est courant chez nous que plusieurs générations accumulent des montagnes de pierres pour symboliser l'unité et la continuité de la communauté. Manifestement, les pyramides procèdent de cette idée, elles en sont le développement par une organisation sociale plus consciente de sa puissance.

Bref, l'idée même de l'unité africaine n'est pas un mythe ni un expédient politique; elle est fondée sur les expériences profondes et fondamentales de nos ancêtres. C'est ainsi que

المصدر :

la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 : Op.cit, 56- 60.

الملحق 12: بيان أوليفر تامبو بمناسبة منح جامعة الجزائر ألبرت لوتولي شهادة الدكتوراه الفخرية في الأدب عام 1964.

Statement "Algeria honours Chief Luthuli" by Oliver Tambo, 30 November 1964

From: South Africa Freedom News, Dar es Salaam

The University of Algiers has conferred an honorary Doctorate of Literature on Chief A.J. Luthuli, President-General of the ANC of South Africa.

The people of Algeria deserve many high honours in acknowledgement of their supreme contribution to the cause of freedom and human dignity. Their successful struggle against a powerful enemy was an achievement of vital importance for oppressed people everywhere in the world. And having fought colonial domination in Algeria, they know what is involved in the struggle against white domination in South Africa.

These considerations lend a special significance to the decision of the University of Algiers to name Chief A.J. Luthuli for a place of honour in the annals of the University and in the estimation of the world-wide community of nations.

This great gesture will be very deeply appreciated as much by Chief Luthuli as by all African people, their fellow-oppressed and their supporters in South Africa. It will be acclaimed in Africa and abroad. Perhaps the sole dissenting voice will be that of Verwoerd, amplified by loud and even rancorous albeit whispered protests from the naive and cynical. But Algeria`s role in the fight for Africa`s total liberation and Luthuli`s part in that fight will be remembered by the peoples of Africa and the world long after the memory of Verwoerd and his flunkeys shall have ceased to disturb the minds of decent people everywhere.

Oliver R. Tambo
Deputy President-General
African National Congress of South Africa

المصدر :

South African History Online:
https://www.sahistory.org.za/archive/statement-algeria-honours-chief-luthuli-oliver-tambo-30-november-1964

الملحق 13: زيارة نيلسون مانديلا للجزائر في 16 ماي 1990 .

الملحق 14: الرئيس الشاذلي بن جديد يستقبل نيلسون مانديلا وزوجته ويني.

منصف بكاي، مرجع سابق، ص 180.

الملحق 15: نيلسون مانديلا أثناء زيارته" لمقام الشهيد" بالعاصمة رفقة سيد أحمد غزالي وزير الشؤون الخارجية.

المصدر: الموقع الرسمي لسفارة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ببريتوريا.

http://www.embassyofalgeria-rsa.org/index.php/en-gb/algeria-south-africa-relations/overview/110-brief-overview-of-the-relations-between-algeria-and-south-africa

الملحق 16: نيلسون مانديلا يرتدي وشاح العلم الجزائري بالقاعة البيضاوية وسط ترحاب رسمي وشعبي حافل.

المصدر: الموقع الرسمي لمجلة "l'actualité" الكندية:

https://lactualite.com/politique/nelson-mandela-et-lalgerie-une-histoire-meconnue-en-trois-episodes/

البيبليوغرافيا

المصادر:

1. الوثائق الأرشيفية:

أ. الوثائق الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- خطب الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978، 5 أجزاء، نشر وزارة الإعلام والثقافة (إدارة الوثائق والمنشورات)، الجزائر.
- النصوص الأساسية لجبهة التحرير: منشورات ANEP، الجزائر، 2008.
- وزارة الشؤون الخارجية (السياسة الخارجية، التنظيم، الصلاحيات، القوانين الأساسية): الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

ب. قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الإفريقية:

- البند الأول من جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للدول الإفريقية المستقلة بأديس أبابا بتاريخ 22 – 25 ماي 1963 المتعلق بتصفية الاستعمار.
- البند الثاني من جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للدول الإفريقية المستقلة في أديس أبابا بتاريخ 22 – 25 ماي 1963 المتعلق بالفصل والتمييز العنصريين.
- القرار CM/RES/ 270 (XIX) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الرباط (5 – 12 جوان 1972).
- القرار رقم AHG/RES/7 (I) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في القاهرة (17 – 21 جويلية 1968).
- القرار رقم AHG/RES/35 (II) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في أكرا (14 – 21 أكتوبر 1965).
- القرار رقم CM/RES/156 (XI) الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في الجزائر (4 – 12 سبتمبر 1968).

- القرار رقم (XI) ECM/Rec. 23 الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في دار السلام (7 – 10 أكتوبر 1975).
- القرار رقم (XI) CM/RES/118 الصادر عن اجتماعات منظمة الوحدة الإفريقية في كينشاسا (4 – 10 سبتمبر 1967).

ج. قرارات وتوصيات وبيانات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة:

- قرار الجمعية العامة رقم 3324 (XXIX) بشأن حضر توريد الأسلحة لنظام جنوب إفريقيا العنصري والمطالبة بإطلاق سراح المساجين السياسيين بتاريخ 16 ديسمبر 1974.
- قرار رئيس الجمعية السيد عبد العزيز بوتفليقة بشأن وثائق تفويض وفد جنوب إفريقيا 2281. A/PV نوفمبر 1974.
- قرار مجلس الأمن بشأن قضية التمييز العنصري في جنوب إفريقيا رقم S/RES/311 بتاريخ 04 فيفري 1972.

د. قرارات وتوصيات وبيانات جامعة الدول العربية:

- وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق3239/د63/ج4) في 4/26/ 1975.
- وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق1659/د ع 33/ج2) في 1964/4/9.
- وثائق جامعة الدول العربية: القرار رقم (ق2040/د.ع42/ج2) في 1964/9/30.

ه. صحيفة المجاهد:

- المجاهد: ع96، الصادر بتاريخ 20 ماي 1960.
- المجاهد: ع78، الصادر بتاريخ 3 أكتوبر 1960.
- المجاهد: ع108، الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1961.

2. المذكرات الشخصية:

- الإبراهيمي أحمد طالب: مذكرات جزائري، ج3، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2014.
- بشيشي الأمين: الجدول – النهر، ط1، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2016.
- سعد الله أبو القاسم: مسار قلم، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- مانديلا نيلسون: رحلتي الطويلة من أجل الحرية، تر عاشور الشامس، جمعية نشر اللغة العربية، ط1، جوهانسبورغ، 1997.

باللغة الأجنبية:

1.الوثائق الأرشيفية:

- ANC of South Africa Constitution: ANC office, Lusaka, January 1958.
- ANC of South Africa, Bulletin Issues by ANC office Dar Es Salaam, Nov.7, 1963.
- ANC Speaks: Documents and Statement of the African National Congress 1955 – 1976, Sep. 1977.
- Chester A. Crocker: An Update of Constructive Engagement in South Africa: September 26, 1984, Bureau of Public Affairs, United States Department of State, Washington D.C, Communication Editorial Division, 1984.
- List of known victims of politically motivated crimes during the apartheid era, as identified by the Truth and Reconciliation Commission.
- Ministère de L'information, la culture africaine « le symposium d'Alger 21 juillet-1er aout 1969 », Société Nationale d'Edition et de Diffusion, Alger , 1969.

- Nelson Mandela's statement From the dock at the opening of the defence case in the Revonia Trial (Pretoria Supreme Court, 20 April 1964).
- Pan Africanist Congress – Constitution: Adopted By Inaugural Conference of the Pan Africanist Congress Held at Orlando, Johannesburg, On 4th – 6th April, 1959.
- Smith Janet: The Boipatong massacre: 20 years on, The Star, The Star Archived, from the original on 28 September 2013.
- Textes Fondamentaux: La quatrième Conférence des Chefs d'Etas ou de Gouvernement des pays non-alignés, réunie à Alger du 5 au 9 septembre 1973.
- The Black People's Convention (BPC) - South Africa "Historical Background and Basic Documents": Edit. by Sipho Buthelezi, Black Liberation Press, New York, 1978.
- The Manifesto Pan Africanist Congress – Constitution: Adopted By Inaugural Conference of the Pan Africanist Congress Held at Orlando, Johannesburg, On 5th April, 1959.

2.المذكرات الشخصية:

- Mandela Nelson: Conversations with Myself, Anchor Canada edition published, 2010, Canada.
- Raymond Mhlaba's Personal Memoirs "Reminiscing from Rwanda and Uganda", Narrated to Thembeka Mufamadi, Human sciences Research Council Press, South Africa, 2001.

3.الكتب:

- Omar Mokhtari, 1 er festival culturel panafricain, Editions Actualité Algérie, 1969.

المراجع:

1. الكتب:

- إبراهيم أحمد نصر الدين: حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا، ط1، دار اكتشاف، مصر، 2010.
- إبراهيم أحمد نصر الدين: دراسات في العلاقات الدولية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.
- أسطى علي شعبان: صراع القوى العظمى حول إفريقيا، (د.ط)، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، السودان، 2009.
- ألبير تيفو دجري: إفريقيا الثائرة، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، ط1، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان.
- أندريه مندوز: الثورة الجزائرية عبر النصوص، تر ميشال سطوف، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2007.
- بجاوي محمد: مراحل نظام اقتصادي دولي جديد، تر جمال مرسي وابن عمار الصغير، (د.ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- بكاي منصف: دور الجزائر في تحرير إفريقيا ومقومات دبلوماسيتها الإفريقية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2017.
- بن قبي صالح: الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس واليوم، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، (د.ت).
- بوعزيز يحي: رحلة في فضاء العمر أو مذكرات القرن، ج3، (د.ط)، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- دبش إسماعيل: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، (د.ط)، دار هومة، الجزائر، 1999.
- ريتشارد جيبسون: حركات التحرر الإفريقية "النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء"، تر صبري محمد حسن، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

- ريتشارد ستيفنز وعبد الوهاب المسيري: اسرائيل وجنوب إفريقيا، ط1، وزارة الاعلام، الهيئة العامة للإستعلامات، مصر، 1979.
- الزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية 1956-1962، ط4، دار هومة، الجزائر، 2016.
- زولتان باراني: الجندي والدولة المتغيرة "بناء جيوش ديمقراطية في إفريقيا وآسيا وأوربا والأمريكيتين"، تر نبيل الخشن، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018.
- سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، (د.ط)، عالم المعرفة، الجزائر، 2016.
- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي 1954- 1962، ج9، عالم المعرفة، الجزائر، 2017.
- سعد الله أبو القاسم: خارج السرب، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- سعد الله أبو القاسم: منطلقات فكرية، الدار العربية للكتاب، (د- ط)، تونس، 1976.
- سعيدوني ناصر الدين: أساسيات منهجية التاريخ، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الدين: في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، البصائر للنشر والتوزيع، (د- ط)، الجزائر، 2014.
- سعيدوني ناصر الدين: في الشأن الخلدوني، (د.ط)، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- سماح دياب: ملامح من الثقافة الإفريقية، (د – ط)، الدار للنشر والتوزيع، مصر، 2018.
- شعراوي حلمي: سيرة مصرية إفريقية، ط1، دار العين للنشر، مصر، 2019.
- الشيخ سليمان: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.

- ضياء مجيد الموسمي: الأزمة الاقتصادية العالمية 1986- 1989، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 1990.
- طلاس مصطفى و العسلي بسام: الثورة الجزائرية، (د.ط)، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2010.
- عبد العزيز عبد الرحمن حسين: ماناديلا، ط1، دار المؤلف، لبنان، 2014.
- عبد الله بالحبيب: السياسة الجزائرية في ظل الأزمة 1992 - 1997، (د.ط)، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- عطية ادريس: تطبيقات الهندسة الأمنية في سياسة الجزائر الإفريقية، دار الأمة، الجزائر، 2019.
- قداح نعيم: التمييز العنصري وحركة التحرير في إفريقيا الجنوبية، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- لونيسي رابح: رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، (د.ط)، دار المعرفة، الجزائر، 2011.
- مادهو بانيكار: مشكلات الدول الآسيوية الإفريقية، تر نجدة هاجر وسعيد الغز، (د.ط)، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
- ماهر عطية شعبان: مصادر دراسة تاريخ جنوب وغرب إفريقيا، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2011.
- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، (د.ط)، دار الحكمة، الجزائر، 2014.
- المخادمي رزيق عبد القادر: منظمة الوحدة الإفريقية "التحدي والأمل"، ط1، موفم للنشر، الجزائر، 2000.
- مزراق مختار: حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (1961- 1983)، (د.ط)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت).

- ملايكة محمد: جلول ملايكة مسار كفاح وطني إفريقي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، (د. ط)، الجزائر، 2017.
- مهند حميد مهيدي صالح: الآثار السياسية والاقتصادية لتوسيع الإتحاد الأوروبي شرقا، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- الهادي عامر: الجزائر ومحيطها الإفريقي 1954- 1962، (د.ط)، مقيراحي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
- ولد خليفة محمد العربي: مدخل لدراسة الهيكلة الجديدة للعالم، (د.ط)، منشورات ANEP، الجزائر، 2013.
- يحي أحمد الكعكي: عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، (د.ط)، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- اليونسكو: تاريخ إفريقيا العام، ج8، إشراف علي مزروعي وك. ووندجي، 1998.

2. المقالات:

- الإبراهيمي أحمد الطالب: "منظمة الوحدة الإفريقية "25 سنة من الكفاح والتضامن والنجاح" ، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع10، 1988.
- الإبراهيمي أحمد طالب: "إفريقيا للإفريقيين"، **مجلة الثقافة**، ع39، 1977.
- أحمد الأخضر تازير: "مهمة في جنوب إفريقيا لمجموعة من الشخصيات البارزة للكومنولث"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع5، 1987.
- برج محمد: "القارة الإفريقية في مسارها العظيم"، **مجلة الثقافة**، ع19، 1974.
- بريكسي عبد الحميد سنوسي: "جنوب إفريقيا من خلال جريدة المجاهد"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع5، 1987.
- بنزاوي عبد السلام: "السياسة الأمريكية في الجنوب الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع4، 1986.

- بوخالفة ساعد: "محطات مضيئة في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية"، **مجلة الدبلوماسية**، وزارة الشؤون الخارجية، ع1، 2017.
- بوعشة محمد: "التحالف الاسرائيلي – الجنوب إفريقي وأثره على المنطقة العربية والإفريقية"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
- حمادي خير الدين: "الجيش والسياسة في إفريقيا السوداء"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع4، 1988.
- حيمر صالح: "القضية الجزائرية في مؤتمرات الكتلة الآفروآسيوية 1955 – 1961"، **مجلة البحوث التاريخية**، ج2، ع1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
- خلوفي بغداد: "الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بين 1955– 1962"، **مجلة عصور**، ج5، ع1، 2006.
- خليفي عبد القادر: "المؤتمرات الآفروآسيوية والقضية الجزائرية"، **مجلة المصادر**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، ع8، الجزائر، 2003.
- رضا بن عتو وهاجر عتوم: "النشاط السياسي لفرحات عباس ما بين 1945– 1947 من خلال بعض الوثائق الأرشيفية"، **مجلة تطوير**، م8، ع2، 2021.
- روني ديمون: "باسم إفريقيا أوجه الاتهام"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع4، 1986.
- سريج محمد: "البعد العربي والإفريقي للدبلوماسية المغاربية تجاه الثورة الجزائرية من خلال جريدة الصباح"، **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ج7، ع2، جوان 2015.
- عايده الغرب موسى: "إفريقيا الجنوبية اليوم"، **مجلة الكاتب**، ع102، السنة التاسعة، تصدر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، مصر، 1969.

- عراب عبد الغني: "تطور الصحافة في الجزائر"التاريخ والواقع"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، ع4، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- العربي إسماعيل: "الزنوجة أو يقظة الرجل الأسود"، **مجلة الثقافة**، ع44، 1978.
- قط سمير: "السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا "التطورات والمحددات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، ع1، جانفي 2017، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- كرمان عبد الوهاب: "إفريقيا الجنوبية في عجلة التاريخ"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع4، 1986.
- محمد قن: "مصطفاي شوقي (1919- 2016) من خلال الأرشيف الفرنسي"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع2، 2017.
- محمد يعيش: "شوقي مصطفاي ومساره النضالي"، **مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، م5، ع1، 2017.
- محمودي عبد القادر: "التعاون العربي الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع4، 1986.
- مرزاق مختار: "دور حركة عدم الانحياز في محاربة الاستعمار الجديد والتمييز العنصري"، **المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية**، ع12، 1988.
- مقلاتي عبد الله: "الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة 1958"، **مجلة دراسات وأبحاث**، ع18، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2015.
- هلال عمار: "دور الجامعة الجزائرية في تكوين الإطارات الإفريقية"، **مجلة الثقافة**، ع85، 1985.

3. الموسوعات والأطالس:

أ. الورقية:

- بيتر ميتشل: موسوعة جنوب إفريقيا، تر سلسبيل معاشي، ط1، دار الأصالة للثقافة، الجزائر، (د.ت).
- ج. آ. س. غرنفيل: الموسوعة التاريخية العسكرية الكبرى لأحداث القرن العشرين، ج4، تر علي مقلد، (د.ط)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، (د.ت).
- فراس البيطار: الموسوعة السياسية والعسكرية، ج3، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د.ت).

ب. **الرقمية :**

- خالد بن سلطان بن عبد العزيز: موسوعة مقاتل من الصحراء: http://www.moqatel.com/openshare/

4. الندوات والملتقيات العلمية والفكرية:

- تطور الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962: دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول تطور الدبلوماسية الجزائرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في ثورة أول نوفمبر، الجزائر، 1998.
- حلمي شعراوي ومحمد عمر البشير، السياسة الإسرائلية في إفريقيا، بحث مقدم في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع منتدى الفكر العربي تحت عنوان "العرب وإفريقيا" المنعقد في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية في الأسبوع الأخير من شهر أبريل 1983، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

5. الرسائل الجامعية:

- العايب سليم: الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في العلوم السياسية، إشراف بن عنتر عبد النور، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010-2011.

6. البرامج التلفزيونية والوثائقيات:

- أرشيف المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري: نشرة أخبار الثامنة بتاريخ 03 أكتوبر 1997.
- هواري بومدين.. ثائر يبني دولة: ج2، فيلم وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة الوثائقية، تعليق طلال كحيل وشادي اللهيب، إخراج فتحي جوادي، إشراف صالح الوسلاتي، 1 نوفمبر 2014.

7. الصحف:

- سالم علي محمد الكتي: التعاون السياسي بين الدول العربية والدول الإفريقية، الحوار المتمدن، العدد 2921، بتاريخ 2010/02/18.
- محمد عباس: من رجالات نوفمبر "أمحمد يزيد عبقرية سياسية إعلامية في خدمة قضية عادلة"، جريدة الشروق بتاريخ 29 أكتوبر 2010.
- ميدي عدلان: مانديلا، زوما، كابرال أصدقائي، أشقائي في الكفاح، حوار المجاهد جلول ملايكة مع جريدة الوطن، بتاريخ 11 جوان 2010.

باللغة الأجنبية:

1.الكتب:

- A. Kalley Jacqueline, Schoeman Alna, and Andor L. E: Southern African Political History "A Chronology of Key Political Events from Independence to Mid – 1997", Greenwood Press, London, 1999.
- Akyeampong. Emmanuel K and Louis Gates Henry, Jr: African Biography, V.1, Oxford University Press, New York, 2012.

- Apartheid Museum: Understanding Apartheid, Oxford University Press, 2006.
- Barber James and Barratt John: South Africa's Foreign Policy: The Search for Status and Security, 1945-1988, Cambridge University Press, 1990.
- Beck Roger B: The History of South Africa, Greenwood Press, London, 2000.
- Bennoune Mahfoud et el Kenz Ali: Le Hazard et L'histoire "Entretiens Avec Belaid Abdesselam" , E.N.A.G Editions, Alger, 1990.
- Beti De Mongo, Tobner Odile: Dictionnaire de la négritude, Edition L'Harmattan, 1989.
- Bunting Brain. Kotane Moses: South African Revolutionary "A political Biography", Published by Inkululeko publications, London, 1975.
- Callinicos Luli: Oliver Tambo "Beyond the Engeli Mountains", David Philip Publishers, South Africa, 2004.
- Carter. Gwendolen M: African Concepts of Nationalism In South Africa, edited by Heribert Adam, Oxford University Press, London, 1971.
- Communist Party 1921-1971", Inkululeko Publications, London, 1971.
- Debeche Smail: Algeria and the struggle against apartheid in South Africa, 1955-1994, The Road to Democracy in South Africa, V5, published by South Africa Democracy Education Trust, South Africa, 2015.
- Driver. C.J: Patrick Duncan "South African and Pan-African", Heinemann Educational Books, Great Britain, 1980.
- F.W. De Klerk Annouces Changes in his Government's policy, United Nations Centre against Apartheid, United Nations, New York, 1990.

- Feit Edward: South Africa "The Dynamics of the African National Congress", Oxford University press, London, 1971.
- Fiela Roger: Alex la Goma A literary and Political Biography, James Currey, Great Britain 2010.
- Gann. L.H and Duignan Peter: Why South Africa Will Survive "A Historical Analysis", Palgrave Macmillan, London, 1981.
- Giliomee Hermann: The Afrikaners Biography of a People, Tafelberg Publishers, South Africa, 2003.
- Hirsch Steven and van der Walt Lucien: Anarchism and Syndicalism in the Colonial and Postcolonial World 1870-1940, Brill, Netherlands, 2010.
- Hughes Heather: First President A Life of John Dube, Founding President of the ANC, Jacana Media, South Africa, 2011.
- Hunter Jane: Israeli Foreign Policy South Africa and Central America, South End Press, United States, 1999.
- Joyce Peter: A Concise Dictionary of South African Biography, Francolin Publishers, South Africa, 1999.
- Karis Thomas: From Protest to Challenge "Hope and Challenge 1935- 1952", Vol.2, Hoover Institution Press, 1972.
- Kondlo Kwandiwe: In the Twilight of the Revolution " The Pan Africanist Congress of Azania 1959 – 1994", Basler Afrika Bibliographien, Switzerland, 2009.
- L'impérialisme: Colloque d'Alger 21- 24 Mars 1969, la Faculté de Droits et des sciences Economiques et L'Institut d'Etudes politiques, Université d'Alger, Société Nationale D'édition et de Diffusion, Alger, 1970.
- La Guma Alex: Apartheid "A Collection of Writing on South African Racism By South Africans", Seuen Seas, Berlin, 1971.

- Lazar John: The Role of the South Africa Bureau of Racial Affairs (SABRA) In The Formulation of Apartheid Ideology 1948 - 1961 , Collected Seminar Papers, Institute of Commonwealth Studies, University of London, 1986.
- Lerumo. A : Fifty Fighting Years "The South Africa
- Lewis David: Trade Unions and Class Stratification " A preliminary Analysis of the Role of Working Class Organizations in the Western Cape", University of Cape Town, Centre for Intergroup Studies, South Africa, 1974.
- Lindfors Bernth: The Dennis Brutus Tapes Essays at Autobiography, James Currey, Great Britain, 2011.
- Lissoni Arianna: The South African liberation movements in exile 1945- 1970, ProQuest, United States, 2008.
- Lodge Tom: Sharpeville "a massacre and its consequences" , Oxford University press, United States, 2011.
- M. Gerhart Gail: Black Power in South Africa "The Evolution of an Ideology", University of California Press, USA, 1978.
- Manganya N. Chabani and Attwell David: Bury Me At The Marketplace " Es'kia Mphahlele and Company. Letters 1943- 2006 ", Wits University Press, South Africa.
- Mangcu Xolela: Biko "A life", I. B. Tauris, 2014.
- Marx Christoph: Oxwagon Sentinel Radical "Afrikaner Nationalism and the History of the Ossewabrandwag", Lit Verlag, Berlin, 2008.
- Morikawa Jun: Japan and Africa "Big Business and Diplomacy", Africa World Press, United States, 1997.
- Msila Vuyisile: A Place to Live "Red Location and its history from 1903 to 2013", Sun Press, 2014.
- Mutsvairo Bruce: The Palgrave Handbook of Media and Communication Research in Africa, Palgrave Macmillan, London, 2018.

- Ndlovi Mxolisi Sifiso: The ANC's Diplomacy and International Relations, 1955-1994, The Road to Democracy in South Africa, V2, published by South Africa Democracy Education Trust, South Africa, 2004.
- Posel Deborah: What's in a a name? Racial categorizations under apartheid and their afterlife, In Transformation Critical Perspectives on Southern Africa, 2001.
- Potgieter De Wet: Total Onslaught "Apartheid Dirty Tricks Exposed", Struik Publishers, South Africa, 2008.
- Remili Abderrahmane: Tiers- Monde et émergence d'un nouvel ordre économique internationale, office des publications universitaires, Alger, 1975.
- Roux Edward: Time Longer Than Rope, A history of Black Man's Struggle for Freedom in South Africa, The University of Wisconsin Press, 1964.
- Sekibakiba Peter Lekgoathi and Tshepo Moloi and Alda Romao Saute Saide: Guerrilla Radios in Southern Africa " Broadcasters, Technology, Propaganda Wars, and the Armed Struggle" Rowman and Littlefield, London, 2020.
- Sellam Sadek: Ahmed Boumendjel (1908- 1982) De La conquête morale coloniale à la reconquête de la souveraineté national, Editions barzakh, Alger, 2021.
- Sellstrom Tor: Liberation in Southern Africa Regional and Swedish Voices, Nordic Africa institute, Sweden, 2002.
- Sherwood Marika: Origins of Pan-Africanism "Henry Sylvester Williams, Africa, and the African Diaspora", Routledge, New York, 2011.
- Sidiropoulos Elizabeth and Alden Chris: Inside the Russia-Africa matryoshka "Summitry, Geopolitics and Resources", South Africa Institute of International Affairs, 2019.
- Simpson Thula: Umkhonto we Sizwe: The ANC's Armed struggle, Penguin Random House South Africa, 2016.

- Slovo Joe: South Africa – No Middle Road in Davidson, edited by B. Slovo and Wilkinson, Southern Africa, The New Politics of Revolution, London, 1976.
- South Africa Time Running out "The Report of the Study Commission on U.S Policy Toward Southern African": University of California Press, United States of America, 1981.
- Switzer Les: South Africa's Alternative Press "Voices of Protest and Resistance 1880- 1960", Cambridge University press, United Kingdom, 1997.
- Temkin Ben: Buthelezi :A Biography, Taylor and Francis, 2003.
- Thompson Leonard: A History of South Africa, Yale University Press, London, 2001.
- Van Wyk Chris: Robert Sobukwe, Awareness Publishing Group, South Africa, 2006.
- Verwey. E.J: New Dictionary of South African Biography, V.1, Human Sciences Research Council, South Africa, 1995.
- Wathint Abafazi and Wathint Imbokodo : Women Marching Into the 21St Century, Human sciences Research Council Press, South Africa, 2000.
- Willan Brian: Sol Plaatje " Selected Writings", Ohio University Press, United States, 1997.
- William Minter: Destructive Engagement "The U.S and S.A. in Reagan Era", Zimbabwe Publishing for The Southern African Research and Documen, Harare, 1986.
- Williams Gwyneth and Hackland Brian: The Dictionary of Contemporary Politics of Southern Africa, Routledge Group, London, 1988.

2.المقالات:

- Bavusile Maaba Brown: "The Archives of the Pan Africanist Congress and the Black Consciousness- Orientated Movements", **in History in Africa**, Vol. 28, Cambridge University Press, 2001.
- Bolnick Joel: "Potlako Leballo the Man Who Hurried to Meet his Destiny", **The Journal of Modern African Studies**, V.29, N.3, Cambridge University Press, 1991.
- Clarizio Lynda M, Clements Bradely and Geetter Erika: "United States Policy toward South Africa", **Human Rights Quarterly**, V.11, N.2, by The Johns Hopkins University Press, 1989.
- Ellis Stephen: "The Genesis of the ANC's Armed Struggle in South Africa 1948- 1961", **in Journal of Southern African Studies**, Vol. 37, No.4, 2011.
- Esterhuysen P.W: "The Africa Institute of South Africa, Pretoria", **in Journal of Modern African studies**, V.3, No.4, 1965.
- Evenett Simon. J: "The Impact of Economic Sanctions on South Africa Exports", **in Scottish Journal of Political Economy**, V.49, No.5, November 2002, Published by Blackwell Publishers Ltd, Oxford, UK.
- Meli. F: "A nation is born", **in The Africa Communist**, Vol. 48, 1st Quarter 1972.
- Meli. F: "Nationalism and Internationalism in South African Liberation", **in The Africa Communist**, No. 57, 2nd Quarter 1974.
- Nokwe Duma: "The National Liberation Movement of South Africa", **in The Africa Communist**, No. 36, 4th Quarter 1968.

- Regerson C.M : "Defending Apartheid : Armscor and the Geography of Military Production in South Africa"**, in Geo Journal**, V.2, N3, Published by Springer, November 1990.
- Sheridan Johns: "Obstacles to Guerrilla Warfare - a South Africa Case Study". **in Journal of Modern African Studies**, Vol. 11, No. 2, 1973.
- Tiyambe Zeleza Paul: "African Studies and Universities since Independence"**, Looking Ahead**, No 101, 2009.
- Ungar Sanford J and Vale Peter: "Why Constructive Engagement Failed", **in Foreign Affairs**, V. 64, N.2, Published by Council on Foreign Relations, 1985.
- Walshe A.P: "The Origins of African Political Consciousness in South Africa", **in Journal of Modern African Studies**, Vol. 7, No. 4, 1969.

3.الموسوعات:

أ. الورقية:

- Atkins Stephen E: Encyclopedia of Modern Worldwide Extremists and Extremist Groups, Greenwood Press, London, 2004.

ب.الرقمية:

- South African History Online: https://www.sahistory.org.za/

4.الندوات والملتقيات العلمية والفكرية:

- Tsehloane Keto Clement: Black American Involvement in South Africa's Race Issue "Perspectives and Prospects", Paper presented at 15th Annual Meeting of the African Studies Association, Philadelphia, Nov. 8- 11, 1972.

5.الرسائل الجامعية:

- Jorde Sigurd: The foreign Relations of South Africa 1973-1978, Master thesis, Under Supervision of Odd Arne Westad, Department of History, University of Oslo, 2005.

6.البرامج التلفزيونية والوثائقيات:

- Alger, la mecque des révolutionnaires (1962 – 1974): Documentaire Réalise par ben Salama, Écrit par Amirouche Laïdi, Producteur délégué: produit par Électron Libre Productions, avec la participation de ARTE, France, CNC, 2016.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة 04

الباب الأول: المنطلقات التاريخية

الفصل الأول: جذور السياسة الجزائرية تجاه إفريقيا وتطورها (1954 – 1994)

أولا : البعد الإفريقي للثورة الجزائرية (1954 – 1962): 16

ثانيا : أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962 – 1994): 48

الفصل الثاني: أصول الحركة الوطنية التحررية في جنوب إفريقيا وتطورها (1912 – 1960)

أولا: تنظيمات حركة التحرير الوطني الإفريقي: 66

ثانيا: مذبحة شاربفيل (21 مارس 1960) وانعكاساتها على الحركة الوطنية التحررية: 104

الباب الثاني: الدعم الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني

الفصل الأول: الدعم العسكري واللوجيستيكي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994)

أولا: الدعم العسكري الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994): 111

ثانيا: الدعم اللوجيستيكي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994): 137

الفصل الثاني: مظاهر التأييد السياسي والدبلوماسي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994)

أولا: على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية: 142
ثانيا: على مستوى هيئة الأمم المتحدة: 164
ثالثا: على مستوى الجامعة العربية: 170
رابعا: على مستوى حركة عدم الانحياز: 186

الفصل الثالث: الدعم الثقافي والإعلامي الجزائري لحزب المؤتمر الوطني الإفريقي وحزب المؤتمر البانافريكاني (1962 – 1994)

أولا: الدعم الجزائري لأساليب المقاومة السلمية في جنوب إفريقيا (الثقافية والإعلامية): 194
ثانيا: مهرجان الجزائر الثقافي الإفريقي الأول (21 جويلية – 01 أوت 1969): 201
ثالثا: الخدمات الثقافية والمساهمات الفكرية لجامعة الجزائر في النضال ضد العنصرية والامبريالية: 222

الفصل الرابع: استمرار المقاومة والنضال حتى نهاية الفصل العنصري (1960 – 1994)

أولا: حركة الوعي الأسود: 234
ثانيا: تدهور الوضع الداخلي والدولي لجنوب إفريقيا (1980 – 1989): 250
ثالثا: التحولات الداخلية ونجاح عملية التحول الديمقراطي (1990 – 1994):..... 263
رابعا: صورة الجزائر لدى قادة ونخب جنوب إفريقيا: 276

خاتمة 281
الملاحق 290
الببليوغرافيا 347
فهرس الموضوعات 367